تبيان البيان على حاشية العلامة الصاوى لشرح تحفة الاخوان

للوذعى الاديب والالمعى الاريب العالم النحرير وعلم

الفضل الشهير الملحوظ بعناية الكريم الباقى

الاستاذ الشيخ على بن حسين المصرى

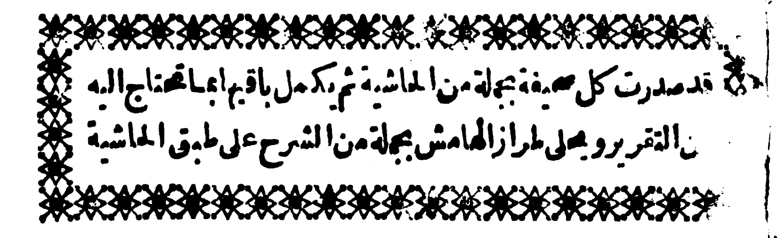
المعروف بالبولاقى نظر الله بعين

عنايته اليه ووفر هباته

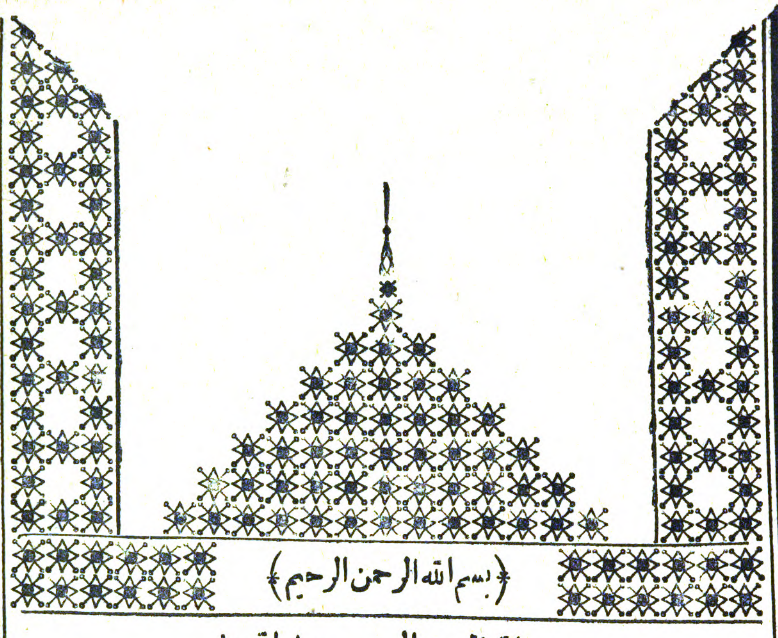
السنية لدينا ولديه

آمين

آمين



قد صدرت كل صحيفة بجملة من الحاشية ثم يكمل باقيها بما يحتاج اليه
من التقرير ويحلى طراز الهامش بجملة من الشرح على طبق الحاشية



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على

نحمدك حمدا منزها عن التشبيه والتمثيل ونصلى ونسلم على نبيك المؤيد باوضح مجاز واحسن سبيل وعلى آله وصحبه التابعين له بالتبعية والاصلية متوسلين به اليك فى ختم الايمان موشحا بالعقلية والنقلية (أما بعد) فيقول الراجى عفو الكريم الباقى على بن حسين المصرى المعروف بالبولاقى قد طالعت مع بعض اخوانى حاشية العلامة الصاوى على شرح رسالة العلامة أبى البركات الدردير فى البيان فوجدتها فى صعوبة واشكال به تشحيذ الاذهان واعمال فكر الانسان فكتبت تقريرا حللت به المصنف والشارح وخفى الحاشية حريصا على أن لا تخفى به بحسب الامكان خافية ناظرا فى كلام المتقدمين والمتأخرين بكل ناظر ضاما لها ما ينامبها من كلامهم مع ما أفيض على ذهنى القاصر (وسميته تبيان البيان على حواشى شرح تحفة الاخوان) والغرض منه مثلى صغير السن قليل البضاعة فانى وضيع القدر فى تلك الصناعة والله سبحانه وتعالى ولى التوفيق وبتحقيق الآمال حقيق (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) بدأ بها ابتداء حقيقيا القصد حصول البركة لجميع أجزاء الكتاب واقتداء بالكتب السماوية والأحاديث النبوية والكلام عليها شهير وسيأتى له يشير (قوله وصلى الله الخ) فان قلت بدأ بها بدءا اضافيا مع ان المطلوب البدء بالحمدلة قلت جرى على حمل حديثى البسملة والحمدلة على حديث الذكر ولاجل أن يشير لعلم المجاز من أول الامر لان فى على استعارة تبعية حيث انها للاستعلاء الحقيقى على ما هو الشائع وان قال بعض من كتب

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم الحمد لله

على القاموس ان على حقيقة في الاستعلاء المعنوي فاستعملت في تمكنه صلى الله عليه وسلم من الصلاة والسلام وتمكنهما منه فشبه مطلق ارتباط صلاة وسلام بمصلى ومسلم عليه بمطلق ارتباط مستعل بمستعلى عليه بجامع التمكن في كل فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات واستعير لفظ على من جزئي من جزئيات المشبه به لجزئي من جزئيات المشبه وهذا وان كان بعيدا فعله كثيرون وكل حزب بما لديهم فرحون على ان البدء الاضافي بالحمدلة حاصل لصدق تعريفه وهو ما تقدم امام المقصود وان سبقه شئ لكن فيه تقديم ما للعبد على ما للرب وهو خلاف الادب وان أجيب عن مثله بان ما للعبد يخاف من التسامح فيه فيهتم به تحريضا عليه وهذه الجملة خبرية لفظا انشائية معنى لانشاء طلب الرحمة المقرونة بالتعظيم ولا يقال انها خبرية لفظا ومعنى جيء بها للاخبار والاخبار بالصلاة صلاة على حد أتكلم وان قيل به في الحمدلة لما سيأتي وأتى بالصلاة لخبر من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب وجمع بينها وبين السلام عملا بآية يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فان الظاهر منها طلب الجمع ولذلك كره افراد أحدهما عن الآخر عند المتأخرين وهو خلاف الاولى عند المتقدمين وقلنا الظاهر لان الواو لا تقتضي الا مطلق الجمع كقوله تعالى أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فتدبر (قوله سيدنا) أصل سيد سيود قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وهو من ساد اى حصلت له السيادة والعلا بسبب علم أو كرم مثلا وهو اسم فاعل على قلة وقياسه سائد قال في الخلاصة

كفاعل صغ اسم فاعل اذا * من ذي ثلاثة يكون كغذا

ثم قال * وبسوى الفاعل قد يغنى فعل * أي قياس اسم الفاعل من فعل مفتوح العين ان يكون على فاعل وقد يأتي على غيره قليلا نحو طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب ومدلول الضمير الآدميون وغيرهم بالاولى (قوله وعلى آله) المراد بهم هنا أمة الاجابة لانه الاوفق بمقام الدعاء ولا يضاف الا للعقلاء والاصح اضافته للضمير خلافا لمن منعه وسيأتي الكلام فيه (قوله وصحبه) اسم جمع لصاحب وقيل جمع له وسيأتي الكلام على الاصحاب (قوله الحمد لله) أتى به تبركا واقتداء بذكر الكتاب له وعدل عن الفعلية ليشرب بكاس الاسمية حمدا كما شرب بكاس الفعلية صلاة فيجمع بين كاسي الذكرين ليحوز الاجرين وهذه الجملة اما خبرية لفظا انشائية معنى أو خبرية فيهما وسيأتي بيانه في حمدلة الشارح وأصل هذه الجملة حمدت أو أحمد حمدا لله فحذف الفعل

الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله وأشهد أن

لدلالة مصدره عليه ثم عدل عن النصب الى الرفع لقصد الدوام والثبات ثم اتى بأل لقصد الجنس أو العهد أو الاستغراق فصار الحمد لله واختار لفظ الجلالة لانه جامع للذات وسائر الصفات (فائدة) الحمد مشتمل على الحاء الحلقية وعلى الميم الشفوية وعلى الدال اللسانية فحينئذ جميع المخارج فى الجملة لها دخل فى ثناء رب البرية ومعنى الحمد لغة وعرفا شاع وذاع وملأ البقاع (قوله الذى هدانا الخ) اقتباس وعلق الحكم بالمشتق وهو يؤذن بكون المشتق منه علة له فكأنه قال الحمد لله لهدايتنا فيكون فى كلامه اشارة الى أن الله جل شانه يستحق الحمد لافعاله كما يستحقه لذاته فيكون حمده بدون التعليق مطلقا وبالنظر للتعليق مقيدا وهو عند الامام مالك رضى الله تعالى عنه أفضل من المطلق لانه حمد على نعم مضت فهو من قبيل اداء الدين واداء الدين واجب فما كان من قبيله فهو كالواجب وهو أفضل من التطوع (فان قلت) لا تعليق ههنا فضلا عن كونه بالمشتق (قلت) محط الجملة قيدها والصلة والموصول كالشئ الواحد * والهداية عند أهل السنة الدلالة على طريق توصل الى المقصود وصل بالفعل أولا وعند المعتزلة الدلالة المذكورة لكن بشرط ان يوصل بالفعل ونقض بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم الآية فانهم لم يصلوا بالفعل ومع ذلك سميت دلالتهم على طريق توصل هداية وأورد بعضهم على الاول قوله تعالى انك لاتهدى من أحببت فانه لا يصح ان يراد منه وصل بالفعل أولا لانه صلى الله عليه وسلم وجدت منه الدلالة على طريق توصل ولم يصل المدلول بالفعل وأجيب بان مراد أهل السنة ان الهداية هى الدلالة على طريق توصل ولهذه الدلالة فردان الموصلة بالفعل وغيرها والمراد بها فى هذه الآية الفرد الاول لانه هو الذى يصح نفيه ولا يخفاك ان هذا من قبيل اطلاق الكلى على فرده المخصوص وهو تأويل وللمعتزلة ان يقولوا بمثل هذا التأويل فى الآية الاولى بان يطلق الخاص على العام ولذلك قال بعض المحققين انه لا خلاف بل هى تطلق لغة بالمعنيين وفتح باب التأويل لاحد الفريقين دون الآخر خلاف الانصاف هكذا قيل وقيل الانسب ان يقال ان الهداية فى الآية الثانية بمعنى خلق الاهتداء كما فى بعض التفاسير ولا يمكن أن يقال بمثله فى الآية الاولى وعلى هذا التفسير يكون قوله من أحببت لبيان سبب النزول لانها نزلت فى عمه أبى طالب والا فنفى الخلق عام وعلى هذا لا ترد الآية نقضا على مذهب أهل السنة ولا يخفاك انه تأويل وأن الاشكال على أهل السنة ناشئ عن عدم روية فانه لا يصح اجتماع الضدين فلا يقال ان فى كلامهم تأويلا فتأمل جدا (قوله لهذا) أى التأليف المعلوم من المقام ومما نقشته لك تعرف تمام النعمة (قوله واشهد أن

لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه واتباعه

لا اله الا الله) أي اقر واذعن ان لا معبود بحق الا الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد (قوله وحده) أي متوحدا او منفردا والمقصود منه نفي الكم المتصل في الذات وهو عدم تركيبها والمتصل في الصفات بان يكون له قدرتان مثلا وقوله لا شريك له المقصود منه نفي الكم المنفصل في الذات بان يكون هناك ذات مثل ذاته والمنفصل في الصفات بان يكون لغيره صفة كصفته والمنفصل في الافعال بان يكون لغيره فعل والمتصل فيها بان يشاركه غيره في فعل و يحتمل أن وحده نفي للكموم الستة ولا شريك له تصريح بما علم المقصود منه التوضيح و يحتمل غير ذلك (قوله محمدا) علم منقول من اسم مفعول الفعل المضعف العين وهو حمد بالتضعيف سماه به جده عبد المطلب سابع ولادته لموت أبيه قبلها فقيل لم سميته محمدا وليس من أسماء آبائك وقومك فقال رجوت أن يحمد في السماء والارض وقد حقق الله رجاءه وخصه بالذكر لشهرته وكثرته في القرآن (قوله رسول الله) قاله لان رسالة الرسول أفضل من نبوته خلافا للعز بن عبد السلام وأما نبوة النبي غير الرسول فهي أدنى من رسالة الرسول باتفاق واضافة رسول الى الله لتفخيم شأنه صلى الله عليه وسلم وتلذذا بلفظ الجلالة والا فالمقام للاضمار ومعنى الرسول لغة المبعوث من مكان الى مكان واصطلاحا انسان أوحي اليه بشرع يعمل به وان لم يؤمر بتبليغه فكل رسول نبي ولا عكس فبينهما عموم وخصوص باطلاق هذا هو المشهور وقيل انهما مترادفان وبعضهم يجعل بينهما عموما وخصوصا من وجه بناء على انه يشترط في النبي أن يختص بأحكام لانهما حينئذ يجتمعان فيمن أمر بالتبليغ لبعض الاحكام واختص ببعض آخر و ينفرد الرسول فيمن أمر بتبليغ الكل و ينفرد النبي فيمن اختص بالكل (قوله صلى الله عليه وسلم الخ) لما ذكر الشهادتين المطلوب ذكرهما واضطر لذكر المصطفى صلى الله عليه وسلم أعاد الصلاة ثانيا فرارا من ذمه بالبخل فانه ورد ان من ذكر المصطفى صلى الله عليه وسلم بل من سمع ذكره ولم يصل عليه يكون بخيلا كما هو مشهور وأتى بذكر الآل الخ تتميما للثواب والمراد من الآل هنا أقاربه صلى الله عليه وسلم بدليل قوله واتباعه وقوله واصحابه من عطف العام على الخاص من وجه بخلافه فيما سبق فانه بالعكس وذكرهم اهتماما بشأنهم رضوان الله عليهم أجمعين وهو جمع صحب بكسر الحاء مخفف صاحب بحذف ألفه وليس جمعا لصاحب لان فاعلا لا يجمع على أفعال الا شذوذا كشاهد وأشهاد وليس جمعا لصحب بالسكون لان فعلا الصحيح العين لا يجمع على أفعال أما المعتل فيجمع كثوب وأثواب حينئذ

صلاة وسلاما دائمين بدوام الله ورضى الله عن أشياخنا وأشياخهم الذين هم وسيلتنا الى رسول الله ﴿وبعد﴾ فيقول العبد الفقير الراجي غفر المساوي أحمد ابن محمد الصاوي المالكي الخلوتي الدرديري لما وجدت الناس

أصحاب ليس جمعا لأصحب كشهد وأشهاد ورحم وأرحام وفخذ وأفخاذ بل جمع صحب بسكون الحاء على صحاب ككعب وكعاب وصحابة بكسر الصاد وفتحها فالمصدر بمعنى الصحبة أطلق على الاصحاب كزيد عدل وسيأتي الكلام في ذلك مع الحاشية فترقب والمراد من صحب وأصحاب الذين لقوا النبي صلى الله عليه وسلم لقاء متعارفا مسلمين وماتوا على ذلك الى آخر ما هو مشهور فالتعبير هنا بأصحاب وفيما سبق بصحب تفنن (قوله صلاة) مفعول مطلق لصلى الثاني ويحتمل أنه لهما وسلاما في حكمه (قوله ورضى) المراد منه أنعم (قوله عن أشياخنا) جمع شيخ مصدر شاخ وصف به مبالغة أو اسم فاعل على فعل والكثير شايخ أو ان أصله شيخ بالتشديد خفف فهو صفة أو ان أصله أشيخ نقلت حركة الياء الى الشين ثم حذفت الهمزة والشيخ لغة المنتهى في السن واصطلاحا المنتهى في العلم وقال بعضهم هو صاحب الفائدة والمائدة والحكمة الزائدة وذكر بعضهم أن الشخص في بطن أمه جنين فاذا خرج منها يقال له صبي الى اثنتي عشرة سنة ثم غلام الى أربعة وعشرين سنة ثم حدث بفتح الحاء والدال المهملتين الى ست وثلاثين سنة ثم شاب الى ثمان وأربعين سنة ثم كهل الى ستين ثم شيخ الى ثمانين ثم بعد ذلك هرم وخرف وقال الشيخ العدوي والشيخ يجمع على أشياخ ومشايخ وشيوخ وهو لغة من طعن في السن ثم صار حقيقة عرفية فيمن بلغ رتبة أهل الفضل ولو صبيا اهـ وقوله وأشياخهم أي أشياخ مشايخنا (قوله الى رسول الله) أي الى أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم أي واسطة في ايصال أحكام رسول الله أو الى وراثة شريعة رسول الله أي واسطة في وراثة شريعة رسول الله ويحتمل غير ذلك (قوله وبعد) الكلام عليه طويل في محله وسيمحو المحشي نحو بعضه وستزيده نحوا منه فتنبه (قوله العبد) أل فيه للعهد الخارجي الحضوري والعبد في الاصل صفة استعمل استعمال الاسماء واختار ذكره لما فيه من الخضوع ولانه يشعر بصفة الفقير قبل ذكرها صريحا فيكون كالاجمال ثم التفصيل وقولنا اختار ذكره أي دون اختيار تركه ليصح التعليلان (قوله الفقير) أي المحتاج كثيرا فيكون صيغة مبالغة أو دائم الفقر أي الحاجة الى رحمة ربه فيكون صفة مشبهة (قوله الراجي الخ) الرجاء تعلق القلب بمرغوب فيه مع الاخذ في الاسباب فلا بد من ان يرتكب التجريد فيقال الراجي أي الذي تعلق قلبه بغفر المساوي أي ستر الذنوب عن أعين الملائكة أو محوها على الخلاف في المغفرة (قوله الدرديري) أي المنسوب الى الدردير

هو

تعلقوا برسالة صاحب وقته وامام عصره في المعقول والمنقول بحر البحور ومنهل القبول شيخنا وملاذنا وقدوتنا وشيخ مشايخنا وأستاذهم وقدوتهم أبي البركات شهاب الدين المنير أحمد بن محمد الدردير العدوى المالكى الخلوتى التى فى علم البيان المسماة بتحفة الاخوان سألنى بعض الاعزة علىّ ان أضع عليها تعليقا شريفا فاجبته بحول الله وقوته واستمددت فى ذلك

هو لقب لشيخه قطب دائرة الارشاد ومنهل فيض الامداد أبى البركات سيدى أحمد بن محمد بن أحمد ولقب به الاستاذ تبعا لجده كما ذكره فى شرح خريدته وذكر ايضا أن أولاد جده كلهم اشتهروا بهذا اللقب اه ومعلوم أن اللقب ما أشعر بمدح أوذم لكن لم نجد له معنا لغويا (قوله تعلقوا) أى حبوا فشبه المحبة بالتعلق بجامع التمكن فى كل واستعار اسم المشبه به للمشبه واشتق من التعلق بمعنى المحبة تعلق بمعنى حب (قوله صاحب وقته) أى مالك أهل وقته وهو كناية عن انقياد الناس له فيه انقيادا تاما أوشبه انقياد الناس له انقيادا تاما بملكية السيد بجامع الاطاعة فى كل واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق التصريحية التبعية (قوله وامام عصره) أى اهل عصره أى المقدم على أهل عصره تقدما معنويا فى المعقول كالمنطق والحكمة والمنقول كالفقه والنحو (قوله بحر البحور) أى كبحر العلماء الشبيهين بالبحور فى بحر تجوز من حيث اضافته للعلماء أوفى كل من المضاف والمضاف اليه استعارة ويحتمل أنه شبه ببحر محيط بالبحور (قوله ومنهل القبول) أى أهل القبول أى كالمنهل لاهل القبول فيكون تشبيها بليغا فى منهل وأهل القبول مشبهون بالابل أو يشبه الشيخ بالمنهل وأهل القبول تجريد ويحتمل غير ذلك (قوله وملاذنا وقدوتنا الخ) الملاذ الحصن كالموذة بكسر الميم والملاوذة بضمها والقدوة مثلثة وكعدة ما تسننت به واقتديت به والاستاذ المعلم (قوله تحفة الاخوان) التحفة الاتحاف أى التخصيص بالشئ الحسن وهذا بحسب الاصل والا فالآن تحفة الاخوان علم لا معنى له غير المسمى والاخوان جمع أخ أعم من ان يكون مبتدئا أومتوسطا أومنتهيا والاول من ابتدأ فى العلم ولم يصل الى حالة يقدر بها على تصوير المسائل والثانى من قدر عليه والثالث من حصل طرفا من العلم يهتدى به الى باقيه أو من قدر على اقامة الادلة بخلاف التسمية بتحفة الطلاب فانه يشملها ابتداء ولعل الطلاب بجمع الطالب الذى هو المنهمك على الشئ المنكب عليه والا فالمتبادر منه جمع الطالب الذى هو السائل المتبادر منه الاول (قوله سألنى) مقول القول والاعزة جمع عزيز من العز خلاف الذل وله معان منها الشدة والقوة والقلة والمراد من التعليق الربط المعنوى والمراد منه حاشية ففيه مبالغة واستعارة وقوله فاجبته معطوف على سألنى أى يقول سألنى

لتقريرات مؤلفها رضى الله عنه التى كتبها عنه شيخنا الشيخ محمد عبادة العدوى والكتابة كتبها عليها العلامة الفاضل الشيخ حجازى العدوى ولحاشية شيخنا وقدوتنا الى الله تعالى امام عصره الشيخ محمد الامير على الملوى شرح السمرقندية ولحاشية العلامة الشيخ احمد بن يونس عليه أيضا والكلمات تأتى من فيض الله تعالى ومن أفهام سمعتها من الاشياخ قديما واسأل الله بلوغ المأمول لى ولاخوانى ولمن نظر فيها بعين الرضا والقبول وها أنا أقول قال المؤلف رضى الله عنه (بسم الله الرحمن الرحيم) اعلم أنه ينبغى لكل شارع فى فن ان يتكلم على البسملة من الفن الذى هو شارع فيه ليكون قائما بحقين حق البسملة وحق الفن والتكلم عليها من غيره يفوت الحق الثانى وترك الكلام رأسا قصور أو تقصير فنقول الباء اما حرف جر اصلى فتكون متعلقة بمحذوف ففيها مجاز الحذف بناء على انه مجاز مطلقا غير الاعراب والحكم أم لا وقيل لا بد من تغيير الاعراب والحكم كما فى قوله تعالى واسأل القرية وقيل ليس مجازا مطلقا وحينئذ لا يكون فيها مجاز الحذف

(بسم الله الرحمن الرحيم)

فاجبت حين ما وجدت فلما حينية (قوله لتقريرات) جمع تقرير اى جعل الشئ فى قرار أو تثبيت بوجه الحق أو بمعنى الكفاية فله معان كثيرة والمراد المقررات (قوله كتبها) فى القاموس كتبه كتبا وكتابا خطه كـكتبه مثقلا واكتبه واكتتبه استملاه كاستكتبه والكتاب ما يكتب فيه والمراد حاكاها بالرسم والخط وقوله والكتابة كتبها اى ولمدلول كتابة ورسم كتبها اورسمها بهذا الكتب والرسم وقوله ولحاشية شيخنا الحاشية فى الاصل واحدة حواشى الثوب وهى جوانبه فشبهت مقرراته بجانب الثوب بجامع شدة الارتباط فان الحاشية مرتبطة بالشرح كارتباط الجانب بالثوب (قوله بلوغ المأمول) أى وصول المأمول أى المترقب يقال أملته أملا من باب طلب ترقبته وأكثر ما يستعمل الامل فيما يستبعد حصوله قال زهير * أرجو وآمل أن تدنو مودتها * وفى هذا البيان كفاية هنا فافهم (قوله بحقين) أى بواجبين استحسانا لا شرعا ولا عقلا كما أشار له بقوله ينبغى لكل شارع (قوله قصور) أى عدم فعل من العجز وعدم القدرة وقوله أو تقصير أى عدم فعل مع القدرة وبعضهم ترك الكلام عليها تعجلا بالمقصود (قوله الباء اما حرف جر اصلى الخ) الاولى تأخير هذا المطلب عن مطلب أصل وضعها الان هذا متعلق بها من حيث الزيادة أو الاحتياج للمتعلق وذاك متعلق بها من حيث معناها وهو أشرف مما تعلق بها من حيث الزيادة أو المتعلق ثم ان أصليتها أو زيادتها مبحث نحوى لا بيانى فهو توطئة لبيان المجاز أو الحقيقة فيها وكذلك مبحث الالصاق الآتى فانه لغوى تدبر (قوله بناء على انه مجاز مطلقا الخ) أقول وبناء على ان الكلام ان توقف عليه لفظا ومعنى فمجاز والا فلا اذ لاريب

وأما على انها زائدة فهو مجاز بالزيادة على حد قول الشاعر
الى الحول ثم اسم السلام عليكما * وكقوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق ومجاز
الزيادة والحذف خارجان عن معنى المجاز المصطلح عليه أعنى الكلمة المستعملة
فى غير ما وضعت له الخ وأصل وضع الباء

فى أن صحة هذا الكلام موقوفة على هذا التقدير لفظا ومعنى فتحصل ان الاقوال
أربعة والظاهر ان الاول فهم ان التوسع والخروج عن الاصل حاصل مطلقا
والثانى فهم ان اللغة ظاهرية فان حصل فى ظاهر العبارة تغيير ظاهر كان
خروجا عن الاصل والافلا والثالث فهم ان اللغة لا تفتش عقل هذه الامور
لسهولتها والرابع فهم ان اللغوى عارف بالخروج لفظا ومعنى فانه أهل الذوق
والمعنى فالمدار عليهما ولا يخفى ان بعضها أضعف وأشدها ضعفا ثالثها فالمجاز فى
الباء على قولين الاول ورابعها وفى واسأل القرية على قولين الاول والثانى
ويحتمل ان فى القرية مجازا مرسلا لعلاقة الحالية وقيل ان القرية مشتركة بين
المكان وأهله وقيل ان السؤال على وجه الاعجاز فلا مجاز وبعض الناس انكر
وقوع المجاز فى القرآن فقال ان المجاز اخو الكذب وان المتكلم لا يعدل اليه
الا اذا ضاقت الحقيقة وهو محال عليه تعالى وبطلانه ظاهر فان المجاز أبلغ والقرآن
منزل على حسب الوقائع فلا بد من مطابقته مقتضى الحال على قانون المنزل
عليهم فاحفظه (قوله وأما على انها زائدة) الانسب فى المقابلة واما حرف جر زائد
وظاهره أنه لا خلاف هنا والمعنى يقضى بالخلاف (قوله على حد قول الشاعر)
هو لبيد العامرى يخاطب ابنتيه فى النياحة عليه عند احتضاره وهو من الطويل
واجزاؤه فعولن مفاعيلن أربع مرات وتمامه

* ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر * وقبله

تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما * وهل أنا الا من ربيعة أو مضر

فقوما وقولا بالذى تعرفانه * ولا تخمشا وجها ولا تحلقا شعر

الى الحول الخ ولفظ اسم فى البيت مقحم اشارة الى أنه فى شك مما أراده من السلام
وهو انقطاع البكاء اذهما لا يؤمنان بعد موته ولبيد هذا صحابى مات فى أول خلافة
معاوية وهو ابن مائة وخمس وسبعين سنة وقيل غير ذلك وهو القائل

* ألا كل شئ ما خلا الله باطل * الخ ولم يقل بعد اسلامه الا بيتا وهو

ما عاتب المرء الكريم كنفسه * والمرء يصلحه الجليس الصالح

(قوله فاضربوا فوق الاعناق) قيل معناه اضربوا الرؤس وهو خطاب للملائكة يوم
بدر والاولى ان يقال صلة وتوكيد فان فى الزيادة بشاعة فى القرآن (قوله خارجان
عن معنى المجاز الخ) أى بل بمعنى مطلق التوسع وارتكاب خلاف الاصل

للالصاق واستعماله فى غيره مجاز وهو قسمان حقيقى ومجازى فالحقيقى نحو أمسكت بزيد اذا قبضت عليه أو على شئ يحبسه كالثوب مثلا والمجازى نحو مررت بزيد فان المعنى ألصقت مرورى بمكان يقرب من مكان زيد كذا قاله ابن هشام فى المغنى فاهنا من باب أمسكت بزيد اذا قبضت على ما يحبسه أو أولى فيكون حقيقيا وقد اشتهر هنا ان الباء للاستعانة فيكون فى الكلام مجاز مرسل وعلاقته الاطلاق والتقييد لاطلاقها عن قيد الالصاق وتقييدها بالاستعانة فهو مجاز مرسل

(قوله للالصاق) أى الحقيقى وقوله واستعماله أى الباء فى غيره أى الحقيقى وهذا خلاف الحق والحق انها حقيقة فى كل من المصاحبة والاستعانة وغيرهما مما يتبادر فيه فان التبادر علامة الحقيقة (فان قلت) الاصل عدم تعدد الوضع (قلت) يقال هذا ان لم يقم دليل على التعدد وهنا الدليل موجود وهو التبادر فلا سؤال (قوله وهو) أى الالصاق من حيث هو والا لزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره ففيه استخدام (قوله حقيقى ومجازى الخ) ضابط الحقيقى الصاق ما قبل الباء بنفس ما بعدها وضابط المجازى الصاق ما قبلها بمجاور ما بعدها فالباء حقيقة فى الاول مجاز فى الثانى ومعنى كون الاول حقيقيا أن الباء تطلق عليه على سبيل الحقيقة وكون الثانى مجازيا أن الباء تطلق عليه على طريق المجاز كذا صرح البنانى على جمع الجوامع اذا علمت هذا علمت أن قوله أو على شئ يحبسه الخ ممنوع ولعله نظر الدمامينى حيث استظهر المجازية وقال انه الصاق بالمجاور وقول الشمنى اللغة لا يناقش فيها هذه المناقشة مجرد دعوى لا ترد الضابط (قوله اذا قبضت عليه) بيان لمعنى الباء لان قولك أمسكت بزيد بدون الباء معناه منعته من الانصراف ولو بدون قبض عليه فالقبض عليه لا يستفاد الا من الباء ذكره الصبان على الاشمونى وفيه تسامح ظاهر (قوله مثلا) الاولى حذفه وتوجيهه بارد (قوله أو أولى) أى بل أولى ووجه الاولوية ان الالصاق بين التأليف أو القراءة والاسم لا فاصل فيه بينهما بخلاف مسئلة الثوب فهناك فاصل بين الممسك بكسر السين وبين زيد وهو الثوب وأيضا الاسم لجزء من التأليف ولم ينظر والكون الالفاظ غير قارة وفيه ما تقدم لك فلا تغفل (قوله للاستعانة) أى للارتباط على وجه الاستعانة ففى الكلام تسامح والاستعانة هى المشاركة فى الشئ ليسهل فهى الداخلة على واسطة الفعل المذكور معها المتوقف وجوده عليها نحو كتبت بالقلم وقطعت بالسكين وتسمى باء الآلة فلا بد من التجوز هنا فان مدخول باء الاستعانة الآلة الحقيقية فالباء للاستعانة مقيدة بالآلة الحقيقية نقلت اليها مطلقة عن هذا القيد واستعملت فى استعانة مقيدة بكونها بغير آلة حقيقية من حيث انها فرد من افراد المطلقة أو من حيث خصوصها بمرتبة أو مرتبتين وان

بمرتبتين ويحتمل ان يكون مجازا استعارة بان شبه الاستعانة المطلقة بالالصاق المطلق بجامع الارتباط فى كل فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات فاستعيرت الباء الموضوعة للالصاق الجزئى للاستعانة الجزئية على طريق التبعية ❊ واعلم ان الاستعانة حقيقة انما هى بالذات وقد جعلت الاستعانة هنا بالاسم فهو مجاز أيضا فشبه مطلق ارتباط مستعان فيه باسم المستعان به بارتباط المستعان فيه بمسمى المستعان به فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات فاستعيرت الباء الموضوعة للارتباط بين المستعان فيه ومسمى المستعان به الخاصين على طريق التبعية وقد تقدم ان استعمال الباء فى الاستعانة مجاز

ادعيت الاستعمال فى الوسط كان مجازا على مجاز وأما تشبيه الاستعانة بغير الآلة الحقيقية بها بالحقيقية فمن اساءة الادب هنا (قوله بمرتبتين) ليس بلازم بل لك ان تقول الباء للارتباط على وجه الالصاق أطلق معناها عن قيد الالصاق فصار ارتباطا مطلقا ثم استعملت فى الارتباط على جهة الاستعانة مع النظر لكون هذا الارتباط فردا من المطلق فيكون بمرتبة أو مع النظر له بخصوصه فيكون بمرتبتين كما قال أو تدعى الاستعمال فى الوسط فيكون مجازا على مجاز (قوله بأن شبه الاستعانة المطلقة الخ) مما قررته لك تعرف ما فيه من التساهل فان المشبه هو مطلق الارتباط على وجه الاستعانة والمشبه به هو مطلق الارتباط على وجه الالصاق والجامع مطلق الارتباط فى كل (قوله ان الاستعانة الخ) حقيقتها بالنسبة للاستعانة بالاسم والا فقد عرفت حقيقة الاستعانة فظاهر التعبير فاسد ثم ان كون الباء للارتباط على وجه الاستعانة مجاز وكون الاستعانة بالذات حقيقة على ما فيه وكونها بالاسم مجاز فقوله فشبه مطلق ارتباط مستعان فيه من معنى الباء المجازى الاول وقوله باسم الخ من المجازى الآخر وقوله بارتباط المستعان فيه من المجازي وقوله بمسمى الخ من الحقيقى وقوله فاستعيرت فيه اختصار أى استعيرت للارتباط بين المستعان فيه واسم المستعان به والاولى بكون الارتباط نسبة من الجانبين أن يقول شبه مطلق ارتباط اسم المستعان به بالمستعان فيه وكذلك المشبه به فتدبر وقوله الموضوعة اى وضعا مجازيا ولك أن تجعل فى الكلام استعارة بالكناية بان تشبه الاسم بالذات وتحذف اسم المشبه به وترمز له بباء الاستعانة التى للذات على طريق الكناية ولك أن تجعل فى الكلام مجازا مرسلا بمرتبة أو بمرتبتين بان تقول الباء للارتباط على وجه الاستعانة بالذات أطلقت عن التقييد بالذات فصار الارتباط على وجه أى استعانة ثم أريد على وجه الاستعانة بالاسم على كونه من المطلق فيكون بمرتبة أو بخصوصه فيكون بمرتبتين ولك أن تقدر الاستعمال فى الوسط فيكون مجازا على مجاز أو يكون مجازا على مجاز

فهو مجاز على مجاز وفي جوازه ومنعه خلاف فمنعه جماعة منهم عصام الدين لان فيه أخذ الشيء من غير مالكه وأجازه جماعة لان اللفظ لما نقل للمعنى الثاني بالعلاقة صار كأنه موضوع له وقد قال علماء الفن ان المجاز موضوع الوضع النوعي وهو الحق اذ قد جاء في التنزيل قال تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا فان المراد بالسر الوطء لانه لا يكون الا سرا وأصله ضد الجهر ثم نقل الى سببه وهو العقد ويحتمل ان لفظة اسم زائدة بناء على ان الاصل بالله فزيد فرقا بين اليمين والتيمن فيكون مجازا بالزيادة واضافة اسم الى الجلالة ان اريد بلفظ الجلالة الذات كانت حقيقية على معنى اللام وان أريد به اللفظ كانت

على مجاز أو يكون مجازا على مجاز على مجاز على مجاز وان نظرت لاصل الاستعانة على ما بينا زدت على ذلك والقصد تشحيذ الاذهان في معرفة البيان فتأمل بامعان (قوله فهو مجاز على مجاز) تجوز بالباء عن الالصاق الى الاستعانة بالذات ثم تجوز بها عنها الى الاستعانة بالاسم وعلمت زيادة على ذلك (قوله كانه موضوع له) اي وضعا تحقيقيا فلا ينافي قوله وقد قال الخ (قوله وقد قال علماء الفن الخ) المقصود به تقوية القول بالجواز والوضع النوعي حاصل بقاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى معين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو ثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالهما وهذا غير الوضع النوعي المعتبر في كون اللفظ حقيقة لان النوعي المعتبر في ذلك هو ما يكون بقاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل فانه ينفعك في كثير (قوله وهو الحق) اي الجواز المفهوم من أجازه جماعة وسيأتي ما فيه (قوله اذ قد جاء الخ) علة لقوله وهو الحق وبيانه ان المصحح للتجوز الاول الملازمة ولك جعله الحالية والمصحح للثاني السببية أو المسببية اعتبارا للمنقول عنه كما هو الراجح ولم يقولوا بنقل السر من الاخفاء للعقد حتى يكون مجازا على حقيقة لعدم العلاقة بينهما لطلب الاعلان في العقد فتعين المجاز على المجاز وبه تم الاستشهاد على حقية الجواز وفيه نظر فانه لا مانع من أن ينقل السر للعقد بواسطة نقله للوطء فنقله للوطء لا للتجوز بل للتوصل للتجوز فهو مجاز بمرتبتين وليست المراتب قاصرة على الاطلاق والتقييد وعكسه فلا يتم لهم شاهدا فتدبر (قوله ويحتمل ان لفظة اسم زائدة)

بيانية وهى مجاز بالاستعارة فشبه مطلق ارتباط شئ بشئ على ان الثانى معين للاول بمطلق ارتباط شئ بشئ على ان الثانى معين للاول فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات فاستعيرت صورة الاضافة الجزئية الموضوعة للتعيين لصورة الاضافة الجزئية الموضوعة للتبيين على طريق التبعية * والله عالم على الذات الواجب الوجود وقد اختلف فى الاعلام فقيل لاتوصف بالحقيقة والمجاز لانهما لابدفيهما من الوضع المعتد به وهو وضع اللغة والاعلام لاتخص لغة بعينها قال شيخنا الامير وقد يقال ان وضع العلم أقوى

مقابل لقوله وقد جعلت الاستعانة الخ (قوله بيانية) الاولى للبيان اذ الاضافة من اضافة العام للخاص مطلقا وفائدتها الاجمال ثم التفصيل وهو أوقع فى النفس (قوله فاستعيرت صورة الاضافة) أى صورة هى الاضافة والمراد بالاضافة التى جرت فيها الاستعارة الاتصال الواقع بين المتضايفين وهو المراد بالنسبة التقييدية فى قولهم الاضافة نسبة تقييدية بين اسمين تقتضى انجرار ثانيهما أبدا (قوله على طريق التبعية) لان الاضافة نسبة جزئية وهى بمنزلة الحرف فان قلت المجاز هو الكلمة الخ والنسبة ليست كلمة قلت المراد من الكلمة اما حقيقة أو حكما والنسبة كالكلمة فى الدلالة على معنى ويؤيده عدهم لها جزأ من القضية حيث قالوا اجزاء القضية ثلاثة محكوم به ومحكوم عليه ونسبة (قوله لاتوصف بالحقيقة والمجاز) أى بل واسطة قال العلامة الامير وكأنه لاحظ انها ليست من موضوعات اللغات الاصلية اه وقوله ليست الخ أى بل من موضوعات ثانية أى فلا يقال انها حقيقة لنقلها ولا مجاز لاحتمال ان الثانية من قبيل الحقيقة الاصطلاحية أو لانها فى الغير نظرا لكون الوضع الثانى وضعا معتدا به بحيث انه لم ينظر للاول أصلا وهذا أوفق والله الموفق وقول العلامة مبنى على ان الاعلام كلها منقولة من أسماء الاجناس وهو مقبول نوعا عند العارف وأما قول المحشى لابدفيهما الخ فان جعلت قول الامير مثله فهو مخالف فى عدم الجزم وقوله والاعلام لاتخص لغة بعينها أى فلا يقال انها فيما وضعت له نظرا لكونها مستعملة فى الغير بالنظر للغة الثانية ولا يقال انها فى الغير نظرا لكونها فى اللغة الثالثة أو فى لغتنا مثلا فيما وضعت له وبعبارة فلا يقال فيما وضعت أو فى غير ما وضعت لانه لابد فى الحقيقة والمجاز من الوضع الذى يخص لغة بعينها والاعلام ليست كذلك بل كما تكون فى لغة العرب تكون فى لغة العجم بمعنى ان العلم الواحد يكون فى لغة العرب مع وجوده بعينه فى لغة العجم وان اختلف مسماه فى اللغتين وهذه أنسب هذا ما ظهر لى فى بيان شبهة القائل بالواسطة وتوجيهه ولا يخفى ضعفه وعدم ظهوره فى بعض الاعلام فانه يمكن

من قيد اصطلاح التخاطب الذى اعتبروه فى الحقيقة فالاعلام توصف بالحقيقة دون المجاز لانها استعمال الشئ فيما وضع له فى اصطلاح التخاطب على أنه يستثنى أسماء الله تعالى ان قلت هو لا يظهر الا على انه علم شخص وأما على ما قاله البيضاوى من انه موضوع لامر كلى وهو المعبود فهو مجاز قلنا بل حتى على ما قاله البيضاوى لانه وان قال انه موضوع لامر كلى قال انه غلب على الذات العلية والغلبة تنزل منزلة الوضع فتحصل مما قاله شيخنا رضى الله عنه أن الاعلام كلها من باب الحقيقة لا المجاز ولا خارجة عنهما * والرحمن الرحيم مشتقان من الرحمة وحقيقتهما مستحيلة على الله تعالى لانها رقة فى القلب وانعطاف تقتضى التفضل والاحسان فيراد منها لازمها وهو التفضل والاحسان مجاز مرسل من اطلاق السبب على المسبب وذكر حفيد السعد ان فى الكلام استعارة تمثيلية

ان بعضها باق على وضعه لم يوضع بوضع لغة أخرى (قوله من قيد اصطلاح التخاطب) أى الاصطلاح المبنى على التخاطب كما فى قولك لمخاطبك النحوى أنا أعرف الفعل فانه يفهم ما دل على الحدث والزمان بخلاف ما اذا أردت منه الحدث فقط فانه مجاز بالنظر له يحتاج لقرينة وكما فى قولك لمخاطبك الفقيه أنا أعرف الصلاة فانه يفهم انها الاقوال والافعال الخ بخلاف ما اذا أردت أنها الدعاء فانه مجاز كذلك يعنى الامير رحمه الله ان الكلمات المصطلح عليها اذا استعملت فى معانيها عند أهل ذلك الاصطلاح تكون حقيقة مع انها موضوعة لتلك المعانى وضعا ثانيا مسبوقا بوضع أهل اللغة فكما لا تضر ثانوية الوضع فى كون تلك الكلمات حقيقة لا تضر ثانوية الوضع فى كون الاعلام حقيقة وبهذا التقرير تعلم انه لا أقووية كما ادعى المحشى والامير لم يدعها بل قال ولا يخفاك انها لا تضعف عن اصطلاح التخاطب (قوله على انه يستثنى الخ) أى والجرى على انه يستثنى الخ أى يستثنى من اثبات الواسطة للاعلام بمعنى انه لا يشترط فيها الوضع المعتد به بل يكفى فيها مطلق وضع وان ثانيا وهى تختص بعزاها دون غيرها كما جعلوا تعريف علميته فوق الضمير وهو ضعيف فتأمل (قوله فهو مجاز) أى لانه متى استعمل فى الجزئى باعتبار خصوصه كان مجازا لانه كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له (قوله فتحصل الخ) نقل الامير القول بالواسطة واستظهر الحقيقة وعبارة المحشى توهم أن الاقوال ثلاثة (قوله مشتقان) الاشتقاق صغير وهو أن يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب فى الحروف مع الترتيب نحو ضرب من الضرب وكبير وهو ان يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب فى اللفظ دون الترتيب نحو جبذ من الجذب وأكبر وهو أن يكون بينهما تناسب فى المخرج كما فى نعق من النهق (قوله تقتضى) اشارة للعلاقة وأنها الاستلزام كما أفاده بقوله فيراد منها لازمها وأشار

بان يقال شبه حال المولى مع خلقه فى الانعام بجلائل النعم ودقائقها بحال ملك مع رعيته واستعيرت الهيئة الدالة على المشبه به للمشبه واورد عليه أن الاستعارة التمثيلية لا تكون الافى المركبات واطلاق الدال على الله لم يرد اذن به

بقوله من اطلاق الخ اى علاقة أخرى وعبارته فيما قلاقة وعبارة غيره من ذكر الملزوم وارادة اللازم أومن ذكر السبب وارادة المسبب وعبارة بعض الافاضل قال أبو عبيد الرحمن من الرحمة بمعنى رقة القلب مرادا به معنى الاحسان والانعام فهو مجاز لغوى ولذا يقال أسماؤه تعالى تؤخذ باعتبار الغايات فهو من ذكر الملزوم وارادة اللازم اذ الرقة مقتضية للاحسان أومن ذكر السبب وارادة المسبب (فان قيل) استلزام الرقة الاحسان ممنوع لجواز وجود رقة بلا احسان وكون السببية المطلقة علاقة ليس معلوما بل الظاهر من التمثيل لها بنحو رعينا الغيث أى النبات أن السببية التى تكون علاقة مقيدة بكون المسبب ناشئا عن السبب والاحسان ليس ناشئا عن الرقة (قلت) ليس المراد باللزوم هنا اللزوم البرانى الذى هو امتناع الانفكاك بل ما يصح به الانتقال فى الجملة واللزوم فى وقت ما وبه تعرف أن المراد بالسبب ما هو بالنسبة الى النوع لا ما هو بالنسبة الى الشخص والمثال لا يخصص والظاهر ان الرحمن من الرحمة التى يلزمها الاحسان لا من الرحمة المطلقة والاظهر ان الرحمن نقل الى معنى المحسن غاية الاحسان واطلق عليه تعالى فهو حقيقة شرعية والفرق بين المجاز اللغوى والحقيقة الشرعية ان الحقيقة لا تتوقف على ملاحظة علاقة وقرينة حال الاستعمال بخلاف المجاز والمجاز المرسل ينقسم الى أصلى وتبعى على ما فهم من نحو عبارة المفتاح فاطلاق الرحمة على الانعام مجاز مرسل أصلى واطلاق الرحمن على المنعم مجاز مرسل تبعى لتبعيته لمصدره هذا ما اشتهر ولا يبعد أن يقال انه حقيقة لغوية بلا احتياج الى كلفة تجوز ولا نقل اذ قد عدت فى اللغوية من معانى الرحمة ارادة الخير والاحسان المجرد والمغفرة ونقل عن القاموس عد الاحسان من معانى الرحمة وان لم نطلع عليه فيما عندنا من نسخه اه (قوله بان يقال الخ) أى والجامع هيئة مطلق الانعام أقول على ظاهر هذا الاجمال لا يأتى الايراد بعدم التركيب ولا الجواب عنه لانها حينئذ فى مركب قال المحقق الامير فى بعض الحواشى ولك اعتبار التمثيلية فى مجموع الرحمن الرحيم بمعنى معطى جلائل النعم ودقائقها الحسية الظاهرة فيتحقق التركيب بلا كلفة اه وقوله الظاهرة بيان للحسية (قوله واستعيرت الهيئة الخ) المناسب واستعير المركب الدال على الهيئة المشبه بها الهيئة المشبهة (قوله وأورد عليه) أى باربعة مباحث (قوله الا فى المركبات) أى بان يكون المشبه هيئة منتزعة من امرين فاكثر والمشبه به كذلك والجامع بينهما كذلك كما فى انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى

وان الرحمن لم يستعمل فى غيره تعالى وأما قول الشاعر
* وأنت غيث الورى لازلت رحمانا * فى حق مسيلمة الكذاب اماشاذ أولانه منكر والخاص بالله المعرف أومن تعنتهم فى كفرهم وبان المشبه به أقوى وهو اساءة أدب وأجيب بانه اقتصر على الجزء الاهم من المركبات اذهو مركب بحسب الاصل فان الاصل ملك رحمن رحيم واطلاق الحال جائز اضرورة التعليم والحق ثبوت مجازات لاحقائق لها وكون المشبه به أقوى

(قوله وان الرحمن الخ) أى والتمثيلية تقتضى نقل الرحمن الرحيم من حال الملك مع رعيته الى حاله سبحانه وتعالى مع خلقه فيكونان لغيره أولا وعبارة غيره كون المشبه به حال الملك يقتضى اطلاق الرحمن على الملك بل على طريق الشهرة والقوة وليس كذلك لانه مختص به تعالى والجواب انه يجوز صحة اطلاقه على الملك قبل ورود الشرع أو بمجرد النظر الى أصل الوضع انتهى بحرر (قوله أومن تعنتهم فى كفرهم) غير ظاهر فان العربى القح لايخرج عن لغته هكذا قال بعض مشايخنا وهو غير مسلم لظهور خروجهم لمن اطلع على اللغة والتاريخ على ان المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يتكلم باللغات الاخر وكونه من خصوصياته صلى الله عليه وسلم وغيره لايقدر على الخروج بعيد جدا وقيل انه مختص به تعالى شرعا لالغة وقيل علة اختصاص الرحمن به تعالى على مافى البيضاوى كون معناه المنعم الحقيقى البالغ فى الانعام غايته وذلك لايصدق على غيره تعالى وعلى الاول فالمعنى الذى هو المنعم بالجلائل شرعى لالغوى فالرحمن مجاز لغوى له حقيقة فتأمل (قوله وهو) أى التشبيه وهذا اعتراض خامس لم يجب عنه وجوابه كما فى الاميران المقصود التقريب قال الله تعالى الله نور السموات والارض مثل نوره كمشكاة الآية تأمل (قوله الاهم) وجه الاهمية أن الرحمن الرحيم خبر والخبر محط الفائدة هذا ان جعل ملك مبتدأ والمسوغ الوصفية المأخوذة من لفظ الجلالة أى ملك عظيم هو رحمن رحيم وأما ان جعل خبر مبتدأ محذوف أى وهو الملك الرحمن الرحيم فوجه الاهمية ان الرحمن الرحيم قيد حينئذ والقيد هو المقصود الاهم ولا يخفاك مافيه من التكلف والاولى بقولهم فى تقرير الاستعارة مع خلقه أن يقال ان الاصل هو الرحمن لرعيته الرحيم بها ثم انه حذف لرعيته وبها واقتصر على الرحمن الرحيم وانما كانا أهم لانهما بمعنى المنعم والمنعم يستلزم منعما عليه فلهما دلالة التزامية على الرعية فكان ذكرهما أهم بدلالتهما عليها دونها تأمله وانظر القرينة الدالة على التركيب الاآن يقال ان هذا مجرد احتمال ولك الجواب بان بعضهم قد جوز الافراد فى طرفى التمثيل (قوله واطلاق الحال جائز الخ) هذا لايظهر كل الظهور وروده فمامع قوله فى الاعتراض لم يرد اذن بل يدفع الاساءة والذى يدفع عدم الورود ان الكلام

أغلبي وبعد هذا كله فالأحسن والأسلم الاقتصار على كونه مجازا مرسلا (قوله الحمد لله) يحتمل أن الجملة خبرية لفظا انشائية معنى لانشاء الثناء بالمضمون لا نفس المضمون لان استحقاق الحمد واختصاصه بالله ذاتي له أزلي لا يقبل التجدد وانشاء الثناء بالمضمون يحصل سواء جعلت أل في الحمد عهدية أو استغراقية أو جنسية خلافا لما قاله الغنيمي في حواشي السعد من تخصيصه بجعل أل عهدية ويحتمل أن تكون خبرية لفظا ومعنى للاخبار بثبوت المحامد لله

الحمد لله

بالنظر لاصل الوضع وأيضا قوله بعدم الورود ان كان عن استقراء تام فليس بمسلم وان عن ناقص فليس بمفيد وعدم الوجدان لا يكون حجة على عدم الوجود وسماع النوع كاف وان لم يرد الشخص (قوله اغلبي) أو يقال انهم قالوا يكفي في أشهرية وجه الشبه في المشبه به ما يكون بالنسبة للسامع وحده وان لم يكن في الواقع كما قيل في قوله تعالى مثل نوره كمشكاة انه للتقريب الى أذهان المخاطبين اذ لا أعلى من نوره فيشبه به (قوله فالأحسن الخ) أي لانه لا اساءة أدب فيه بخلاف التمثيلية وكأنه استبعد جواب الامير فتمكه وقوله والاسلم أي لان ما لا يحتاج لجواب أولى مما يحتاج ولا يخفاك ان الاعتراض الذي ذكره بقوله وان الرحمن الخ يرد على كونه مجازا مرسلا أيضا فيحتاج للجواب عنه بالجواب السابق فلا اسلمية الا ان يقال مراده أسلم لانه لا يحتاج بالنسبة لغير هذا وبهذا تعلم ان الاولى له تأخير هذا الاعتراض لانه مشترك الورود (قوله لانشاء الثناء بالمضمون) لا يخفاك ان الثناء هو الذكر بخير فيكون فيه تجريد أي ذكر الاستحقاق أي ذكر داله والذكر لا يحصل بدون التلفظ به فلا يقال أن الانشاء ما لم يحصل مدلوله بدون التلفظ به والحمد حاصل مدلوله بدونه وهذا مسايرة كما ستري ونقل عن بعضهم ان الشارع نقلها الى الانشاء كما نقل بعت واشتريت ونحوهما فتدبر (قوله لان استحقاق الحمد الخ) المقام للضمير العائد للمضمون فلو قال لانه استحقاق الخ وهو ذاتي الخ لكان أوضح وبعد ففيه نظر فان المضمون هو المصدر المتصيد من الخبر المضاف للمبتدا والاستحقاق الخ ليس هو الخبر بل هو مدلول اللام فالمناسب لان ثبوت الحمد الخ (قوله واختصاصه) الواو بمعنى أو (قوله ذاتي له أزلي) أي فليس مقدورا للعبد حتى ينشئه (قوله لما قاله الغنيمي الخ) قال وهذا أي الانشاء ظاهر ان جعلت أل للعهد لا للاستغراق أو الجنس لانه ليس في قدرة الانسان ان ينشئ ثناء وثناء غيره ولذا اذا كانت الجملة مبدوءة بالنون التي للمتكلم وغيره تعينت الجملة للاخبار وحاصل رده ان محل ما قاله ان كان الانشاء للحمد الجزئي الواقع مبتدا وليس كذلك بل الانشاء حاصل بنفس الجملة فهو محمود به أي انشئ ثناء صورته جميع المحامد ثابتة لله أو جنسها أو معهودها ثابت لله فليس الانشاء للجميع أو الجنس أو المعهود حتى

والاخبار بالحمد حمد باعتبار اللازم لان المخبر بثبوت الثناء مثن أو يراد بالحمد المحمود به وهي الكمالات فقوله الحمد لله في قوة قوله الكمالات ثابتة لله (قوله على ما أنعم) على للتعليل علة لانشاء الثناء بالمضمون على أنها انشائية أو علة لاثبات الحمد لله على انها خبرية ومعنى اثباته اعتقاده لله

على ما أنعم

يقال لا يمكن الا الاخير ومراده الحمد الحضوري فان الحمد الماهود سابقا الخبر لا يمكن أيضا فافهم (قوله والاخبار بالحمد الخ) جواب عما يقال جملة خبرية لا يناسب فان المطلوب انشاء المتكلم الحمد بنفسه (قوله باعتبار اللازم) توضيحه ان الحمد لله معناه الحمد مستحق لله أو مملوك له أو مختص به فمدلول الجملة وصف الحمد بانه مستحق لله الخ ويلزم من وصف الحمد بذلك وصفه تعالى بانه مستحق للحمد أو مالك له أو مختص به وهو مبني على ما سبق له من ان الخبر هو الاستحقاق الخ وتقدم انك ما فيه ولو قال ان الخبر هو الثبوت لكان الاخبار بالحمد حمدا صريحا اذ المعنى حينئذ الحمد ثابت لله على وجه استحقاقه تعالى له أو ملكه له الخ ولا شك ان هذا يدل صريحا على اتصافه تعالى بالجميل ومحل قولهم الاخبار عن الشئ ليس ذلك الشئ ان لم ينطبق تعريف المخبر عنه على الاخبار والا كان الاخبار من المخبر عنه كما في قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب وهذا بخلاف الفعلية فان الاخبار عن حمد يقع يستلزم ان المحمود أهل لأن يحمد فهو حمد بطريق اللزوم وبهذا تعلم ان قوله لان المخبر الخ يخالف ما سبق له ولا يناسب اللزوم (قوله أو يراد الخ) مرتبط بقوله والاخبار بالحمد الخ الذي هو جواب عن السؤال كما عرفت فهذا جواب آخر أي فيبقى الحمد على ظاهره ويحصل الحمد أولا يبقى بل يجعل بمعنى المحمود به مما يثنى به على الله من الكمالات فكأنه قال الكمال لله وهو حمد صريح وبعضهم جعل الحمد بمعنى المحمود عليه ولا يخفى ركته مع قوله على ما أنعم (قوله أو علة لاثبات الحمد لله) كتب عبد الحكيم على المطول فقال قوله على ما أنعم كلمة على متعلقة بقوله الحمد لله باعتبار الاثبات فان القيد المذكور بعد الجمل قد يكون قيد المسند كما في ضربت زيدا بالسوط وقد يكون قيد الثبوته كما في ضربت زيدا قائما وقد يكون قيد الاثبات كما فيما نحن فيه فكأنه قيل أثبت هذا الحمد أعني الحمد لله على مقابلة الانعام فلا يرد ان ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص كيف يصح بمقابلة الانعام وما قيل انه تعليل لانشاء الحمد وكلمة على تعليلية كما في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم ففيه انه صرف عن الظاهر المتبادر من غير ضرورة اه وقوله باعتبار الاثبات أي المأخوذ من المعنى كما أفاده ما بعد وقوله فكأنه قيل اثبت الخ أي اعلم أو انشئ أو آتي أو اعتقد ولا يخفاك ان هذا التفريع لا يلايم المفرع عليه فان المفرع عليه ان القيد يكون قيد الاثبات المسند والمسند هنا الثبوت لا الحمد فلو جرى على نمط المفرع عليه

والا فهو ثابت أزلا لا يقبل التجدد كما علمت ويحتمل انه خبر بعد خبر اشارة الى انه كما يستحق الحمد لذاته يستحقه لافعاله فكانه قال الحمد

لفعاله فكانه قيل أثبت ثبوت الحمد لله على مقابلة انعامه وهو ظاهر الفساد الا أن يقال انه راعى الاصل وهو حمدت حمدا أو راعى حاصل المعنى فى هذه الحالة مثل الله محمود وقوله أعنى الحمد لله لم يظهر له معنى وقوله على مقابلة الانعام أى مستعلياذلك الاثبات على الانعام على وجه المقابلة فعلى للاستعلاء المعنوى وقالوا انه حقيقة كما تقدم لا للتعليل كما صنع العصام فلم تخرج على عن أصلها كما ان الجملة باقية على أصلها من الاخبار خلافاله فقوله وما قيل رد عليه وقوله صرف عن الظاهر أى حيث أخرج الجملة وعلى عن أصلهما وقوله من غير ضرورة أى لان لنا مندوحة فى ماذكره ولا يقال ان جعلها انشائية لتحصيل الحمد من المتكلم وجعل على للتعليل لبيان المحمود عليه لانا نقول الحمد يحصل بالخبرية وبيان المحمود عليه من جعل الاثبات على وجه المقابلة فلا ضرورة هذا وقال الدمامينى على المغنى على فى مثل هذا بمعنى اللام وتحتمل الاستعلاء مقال بعضهم ولعله لوحظ فيه من البلاغة الاشارة الى تفخيم الحمد واستشكل بامرين أحدهما ان الحمد من جملة النعم الثانى ان ارادة الاستعلاء على النعمة مخل بالبلاغة فى هذا المحل ولهذا كانت النعمة فى الغالب اذا ذكرت مع الحمد فى القرآن لم تقترن بعلى الحمد لله الذى خلق الحمد لله الذى أنزل الحمد لله فاطر وحيث أشير الى ذكر النعمة أتى بعلى كقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأى ما يكره الحمد لله على كل حال اشارة الى ستر النعمة واستعلاء الحمد عليها اه والاستشكال بالامر الاول ضعيف وبالثانى لطيف وقد فهم صاحب التجريد ان عبد الحكيم قائل بأن على للتعليل وتبعه الجماعة على ذلك وقد عرفت ما فيه وبه تعرف ما فى المحشى (قوله والا فهو ثابت أزلا الخ) أى والا نقل انه علة لاثبات الحمد بل قلنا انه علة للاستحقاق على ما فيه فلا يصح لانه ثابت أزلا الخ فقوله والا ليس راجعا لقوله ومعنى الخ والا كان وهما لما عرفت أن مثل الاعتقاد الاعلام والاثبات بل هذا المثل هو المتبادر وعرفت ان عبد الحكيم جعله لدفع شئ آخر (قوله ويحتمل انه خبر بعد خبر) كانه قيل هذا جعل لله صلة وعلى ما أنعم خبرا فقابل بقوله ويحتمل الخ فالمقابلة من حيث تعدد الخبر وعدم تعدده وليست من قوله أولا على للتعليل على ما يتبادر منه فانها للتعليل على كل حال فتدبر (قوله لذاته) الاستحقاق الذاتى ما لا يلاحظ معه خصوصية صفة حتى الجميع لا ما يكون الذات البحت مستحقاله فان استحقاق الحمد ليس الا على الجميل سمى ذاتيا لملاحظة الذات فيه من غير اعتبار خصوصية منه أولا لانه اسم الذات عليه أولانه لما لم

كائن لذات الله الحمد كائن لانعام الله ولا يصلح أن يكون الجار والمجرور متعلقا بالحمد لئلا يلزم الاخبار عن المصدر قبل تمام عمله وما موصول اسمي والعائد محذوف أي أنعم به بناء على جواز حذف العائد وان لم يجر بما جر به الموصول ويحتمل انها موصول حرفي يؤول مع ما بعدها بمصدر وهو أولى لانه لا يحوج الى حذف واختلف هل الافضل الحمد على الانعام أو النعمة التي هي أثر الانعام فقيل على الانعام أفضل لانه حمد بلا واسطة وقيل على النعمة أفضل لانه حمد على الانعام وزيادة ورجحه شيخنا الامير فعلى هذا يكون جعل ما اسما موصولا أولا من حيث المعنى (قوله من البيان) بيان لما والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ويحتمل أن المراد علم البيان

من البيان

يكن مستندا الى صفة من الصفات المخصوصة كأنه مستند الى الذات وهذا مفاد اللام والوصف مفاد من قوله على ما أنعم حيث جعله محمودا عليه صريحا أفاده عبد الحكيم على المطول (قوله كائن لذات الله) أي فالله محمود عليه وان كان محمودا به من حيث انه جزء الصيغة وعرفت الاستحقاق الذاتي وقوله كائن لانعام الله أي فالانعام محمود عليه وان كان محمودا به من حيث انه جزء الجملة فانها حينئذ في حكم جملتين ويتبادر من هذا التعبير انه علة للكينونة والثبوت وعرفت مما سبق انه علة للاثبات (قوله وما موصول) أي أو موصوف وقوله بما جر به الموصول أي او الموصوف وقوله بناء على جواز حذف الخ أي كان الجار متعينا أولا على قول أو ان كان متعينا وهو هنا متعين (قوله يؤول مع ما بعدها بمصدر) أي يؤتى بدلها بمصدر وقيل الاولى يؤول ما بعدها (قوله لانه لا يحوج الى حذف) هذا مرجح لفظا وسيفيد مرجح للمعنى وبالتنبه له تعرف ان الاولوية لامرين لفظي ومعنوي خلافا للمحشي (قوله لانه حمد على الانعام) وذلك لان الحمد على النعمة من حيث ذاتها لا يعقل فيكون الحمد على النعمة في الحقيقة حمدا على الانعام فقوله وزيادة أي زيادة حمد على النعمة كما هو ظاهره غير صحيح لما عرفت وقلنا ظاهره لانه يمكن ان مراده بالزيادة زيادة الاشارة الى ان مقام الصحو أفضل من مقام الفناء لكنه خلاف ما صرحوا به من ان فيه حمدين فالحق ان الحمد على الفعل فانه المعقول والمناسب لظاهر تعريف الحمد بالوصف بالجميل على الجميل الاختياري (قوله بيان لما) أو ان من بمعنى الباء متعلق بانعم على كون ما موصولا حرفيا وعلى كل ففي كلام المؤلف احتباك فهنا حذف والتبيان وفيما يأتي حذف والبيان لمناسبة المعنى (قوله هو المنطق) أي المنطوق به بدليل وصفه بالفصيح فان المعنى المصدري لا يوصف بكونه فصيحا الا أن يتجوز والبيان ليس محصورا فيما قاله بل يطلق على الظهور أيضا وعلى الفصاحة وعلى كشف الكلام النفسي بالكلام الحسي وعلى

والهم من التبيان والصلاة والسلام

فني الكلام براعة استهلال (قوله والهم) الالهام لغة الاعلام وفي الاصطلاح ايقاع معنى في القلب بطريق الفيض لا بالكسب والمراد هنا وصول المعاني للقلب كانت بكسب أم لا وفيه اشارة الى أن المعلم هو الله (قوله من التبيان) مبالغة في البيان فهو المنطق الزائد في الفصاحة أو المقترن بالحجة وليس لنا تفعال بالكسر الا تلقاء وتبيان وتكرار وتعبيره أولا بأنعم وثانيا بألهم تفنن (قوله والصلاة والسلام) أتى بالصلاة

جميع العلوم ضروريها ونظريها محسوسها ومعقولها لانها بانت المعلومات بها وانكشفت للعقول (قوله فني الكلام براعة استهلال) أى ابتداء بارع وفائق على غيره هذا مآل المعنى والا فالبراعة مصدر برع اذا فاق غيره والاستهلال لغة تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسبا للمقصود وشاع ان براعة الاستهلال أن يذكر المتكلم في أول كلامه ما يشعر بالمشروع فيه من بيان أو غيره فسموا ذكر المتكلم لكونه سببا في تفوق الابتداء باسم مسببه تنبيها على كماله في السببية وفي الحقيقة السبب هو المذكور ثم ان قوله فني الكلام الخ تفريع على الاحتمالين باعتبار ان الفن المشروع فيه يتعلق بالبيان بمعنى المنطق الفصيح الخ أو باعتبار انه شارك البيان بهذا المعنى في الاسم وان اختلف البيانان (قوله ايقاع معنى في القلب) أى القاء معنى في القلب ينثلج له الصدر فانه مختص بالخير وأما قوله تعالى فألهمها فجورها وتقواها فالمراد بالالهام فيه التعليم (قوله والمراد هنا وصول المعاني للقلب) محط الارادة قوله كانت بكسب أم لا لقوله وفيه اشارة الخ على ما سيتضح والمراد من الوصول الايصال فانه بيان للمصدر ومنه يؤخذ المعنى الاسمي وهو الواصل المناسب للشارح فان الهم عطف على انعم وما ملحوظة فيهما على جعلها موصولة ثم ان هذا التفسير لا يناسب قول الشارح من التبيان فانه المنطق الزائد في الفصاحة كما سيقول فليس معنى يلقى في القلب فالمناسب له أن يقول كما قال بعض المحققين والمراد الالقاء مطلقا كان الملقى لفظا أولا في القلب أولا بطريق الكسب أولا وعمم بهذا الاخير نظرا الى ان اغلب مطالبنا كسبية لا فيضية والاشارة الى أن المعلم هو الله اى فأتى بالالهام المصطلح على انه القاء الفيضي وجعله للفيضي والكسبي اشارة الى ان الكسبي كالفيضي فان كلا منهما صادر من الله سبحانه وتعالى خلافا لمن أصمه الباري وعماه فادعى ان الكسبي لغير مولاه (قوله وليس لنا تفعال الخ) في الصبان قياس ما كان على وزن التفعال فتح التاء كالتكرار والتذكار وشذ كسر تاء التبيان والتلقاء بعكس الفعلال وورد الفتح ايضا في التبيان كما في القاموس وان كان كسره أكثر اه (قوله وتعبيره أولا بأنعم الخ) غير مسلم فان المعنى مختلف والتفنن ارتكاب نوعين من التعبير لدفع

عملا بما هو مطلوب نقلا وعقلا اما النقلى فلانه ورد الحث على الابتداء بهما فى الخطاب وفى كل أمر مهم وأما العقلى فلان تأليف هذا الكتاب من بركته صلى الله عليه وسلم فحق علينا أن نصلى عليه مجازاة لبعض حقه والسلام من الله الامان لأن النبي وان كان مغفورا له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ومعصوما من عذاب الله يخاف خوف اجلال وتعظيم لان الخوف على قدر المعرفة وفى الحديث أنا أعرفكم

الثقل اللفظى فلو قال وعبر أولا بانعم وثانيا بالهم ولم يعكس لمناسبة ذكر الاعم مع الاعم والاخص مع الاخص لافاد وأجاد وقدم البيان لكونه اسم العلم المشروع فيه ومن تعلق بشئ حب أنه يجلبه وليفيد براعة الاستهلال أولا (قوله عملا بما هو مطلوب نقلا وعقلا) أى لاجل التلبس بفعل شئ مطلوب بالدليل النقلى والعقلى فقوله اما النقلى الخ يعنى اما الدليل النقلى فيقال فى بيانه ان الاتيان بهما لانه أى الحال والشان ورد الخ ولو قال عملا بالدليل النقلى والعقلى أما الاول فما ورد من كذا وأما الثانى فيكون تأليف الكتاب الخ لاتضح فتدبر (قوله الحث) أى الطلب بازعاج حيث قيل كاليد الجذماء وروى من صلى على فى كتاب الخ فان مفهومه يفيد حرمان ثوابه عظيم (قوله من بركته) فى القاموس البركة النماء والزيادة والسعادة والتبريك الدعاء بها وبريك مبارك فيه اه وفى فكرى انها أمر يضعه الله فى خلقه اكراما لهم يوجب تنمية الاشياء تنمية معنوية أوحسية فيكون قوله من بركته على حذف مضاف أى من محفوف بركته أى من المحفوف والمحسوس ببركته صلى الله عليه وسلم والمناسب لما ورد من أن أول ما خلق النور المحمدى الى آخر ما ورد أن يراد من البركة النور ويحتمل غير ذلك فتأمل (قوله فحق الخ) أى وجب وجوبا استحسانيا أى عقلا وان كان نقليا أيضا لانه ورد من فعل معكم معروفا فكافئوه وقال الله تعالى واذا حييتم بتحية الآية والواقع اننا لانقدر على مكافأته صلى الله عليه وسلم فينبغى لنا ان نأتى بما فى وسعنا الآن ما لا يدرك كله لا يترك كله عقلا ونقلا (قوله والسلام من الله الامان) قال العلامة الامير الامان ربما أشعر بمظنة الخوف لان المعنى على طلبه والدعاء به والنبي صلى الله عليه وسلم بل واتباعه لاخوف عليهم وان قال انى لاخوفكم من الله فهذا مقام عبوديته صلى الله عليه وسلم فى ذاته واجلاله لمولاه اه وقوله بمظنة الخوف أى خوف المعاصى وقوله لان المعنى على طلبه أى الامان ولا معنى لطلب الامان من خوف الاجلال فيكون خوف المعاصى وهو معصوم منها وبهذا تعلم ما فى قوله ربما أشعر فان قلت قاله لانه يحتمل الامان من الخوف على أمته قلت يمنعه قوله بل واتباعه الا ان يقال المراد من الاتباع غير العصاة فالاسلم والادب مع النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يفسر بالامان تأمل (قوله وان كان مغفورا له الخ) فى شرح مسلم فى باب الشفاعة من كتاب

على سيد الانام

بالله وأخوف كم منه أو مع في السلام القديمة كما يأتى بان يحييه الله بكلامه القديم كما يحيى أحد ناضيفه وهذا القدر زائد على الصلاة كما هو معلوم (قوله على سيد الانام) الاضافة للعهد أى السيد المعهود وهو سيدنا محمد فانه سيد جميع الخلق بتفضيل من الله تعالى لا بالمزايا وان كان فى الواقع فاقهم فى المزايا بأيضا لان من القواعد ان المزية لا تقتضى الافضلية ومحل كون تفضيل الكامل على الناقص نقصا اذا فضل عليه بخصوصه وأصل سيد سيود قلبت الواو ياء

الايمان هذا مما اختلف العلماء فى معناه قال القاضى قيل المتقدم ما كان قبل النبوة والمتأخر عصمته بعدها وقيل المراد ذنوب أمته صلى الله عليه وسلم قلت فعلى هذا يكون المراد الغفران لبعضهم أو سلامتهم من الخلود فى النار وقيل المراد ما وقع منه صلى الله عليه وسلم عن سهو وتأويل حكاه الطبرى واختاره القشيرى وقيل ما تقدم لابيه آدم وما تأخر من ذنوب أمته وقيل المراد انه مغفور له غير مؤاخذ بذنب لو كان وقيل هو تبرئة له من الذنوب والله أعلم اه وقوله ما كان قبل النبوة أى وغفره كناية عن عدم وجوده وقوله والمتأخر عصمته أى وغفر المتأخر عصمته أى كناية عنها وقوله عن سهو وتأويل لعله من باب حسنات الابرار سيآت المقربين لكنه خلاف الادب معه صلى الله عليه وسلم لما فيه من الايهام وقوله وقيل المراد انه مغفور له غير مؤاخذ بذنب لو كان أى والغرض تعظيمه صلى الله عليه وسلم وهذا هو الاسلم وقوله وقيل هو تبرئة الخ مآله للاول على ما قررنا والله أعلم (قوله بان يحييه الله الخ) قال السنوسى فى شرح الجزايرية ما نصه فكأنه سأل ان يسمع الله سيدنا ومولانا محمدا صلى الله عليه وسلم سلامه عليه بكلامه القديم ويسمع الملائكة ذلك هكذا فرع على كونه بمعنى التحية وهو يحتاج لكشف قال الامير ويحتمل أن يراد يحييه بان ينعم عليه فيرجع لمعنى الصلاة والاطناب يناسب المقام اه وهو غير قوى مع المندوحة (قوله زائد على الصلاة) الصلاة من الله رحمته المقرونة بالتعظيم اللائق بجناب النبى الكريم ورحمته تعالى انعامه والسلام سواء كان أمانا أو تحية لا يخرج عن الانعام حتى على ما للسنوسى فهو انعام خاص فهو من عطف الخاص اهتماما بهذه النعمة لا زائدا كما أوهمه الامير وصرح به المحشى فتدبر (قوله الاضافة للعهد الخ) من البديهى أنه لا يفهم من سيد الانام غيره صلى الله عليه وسلم والانام المخلوقات (قوله وان كان فى الواقع فاقهم فى المزايا) أى والحال انه فاقهم فى المزايا فانه جمع ما تفرق فى غيره وزاد عليه وقوله لان من القواعد الخ أى فالله يفضل من شاء على من شاء ولا يخفى ان هذا لا يناسب ظاهر الشريعة والحكمة الالهية فتدبر (قوله وأصل سيد سيود) أى بكسر الواو عند البصريين وفتحها عند الكوفيين وقال الكوفيون بان فيعل بكسر

لاجتماعهامع الياء الساكنة وأدغم * ان قلت يلزم عليه اجتماع اعلالين فى كلمة واحدة وهو ممنوع * أجيب عن ذلك بأن محله اذا لم يكن أحد الاعلالين ادغاما على ان اجتماع اعلالين فى كلمة واحدة جائز وان لم يكن الثانى ادغاما كما فى قاض واغا لم يكن أصله سويد بتقديم الواو لان فعيل لم يسمع بخلاف فيعل وفى على استعارة تبعية وتقريرها أن تقول شبه ارتباط صلاة مصلى عليه بارتباط مستعل بمستعلى عليه فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات فاستعيرت على الموضوعة للاستعلاء الخاص لمصلى عليه خاص على طريق التبعية والجامع التمكن فى كل (قوله وعلى آله) أصله أول بدليل تصغيره على أويل تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا وقيل أصله أهل بدليل تصغيره على أهيل قلبت الهاء همزة والهمزة ألفا واغتفر قلب الهاء همزة مع ان شأن التصريف قلب ماهو أخف للتوصل للتخفيف

وعلى آله

العين فى الصحيح لم يوجد منه الا صيقل اسم امرأة وعذاب بيئس فى قراءة سبعية عن عاصم والقليل محمول على الصحيح فتعين الفتح ورد بأن المعتل نوع مستقل قد يأتى فيه مالا يأتى فى الصحيح (قوله لاجتماعها مع الياء الخ) قال فى الخلاصة

ان يسكن السابق من واو ويا * واتصلا ومن عروض عريا

فياء الواو اقلبن مدغما * فاحترز عما اذا لم يلتقيا أو كانا فى كلمتين أو كان السابق متحركا أو كان عارض السكون نحو قوى بالبناء للفاعل فان أصله الكسر ثم سكن تخفيفا (قوله على ان اجتماع الاعلالين الخ) اى والتحقيق الجرى على ان الخ فلا ايراد (قوله وفى على استعارة تبعية) غير متعين بل لك أن تقول على للاستعلاء الحسى فتطلق عن قيد الحسى ثم تنقل للمعنوى بخصوصه فيكون مجازا بمرتبتين أو بالنظر لكونه فردا من المطلق فيكون بمرتبة وهذا على ماشاع ونبهناك على انها حقيقة فى الاستعلاء المعنوى (قوله ارتباط) أى مطلق ارتباط كما هو ظاهر مما بعده وقوله فاستعيرت على الموضوعة الخ يوهم ان على مستعارة للنبى صلى الله عليه وسلم فالمناسب فاستعيرت على الموضوعة لارتباط الاستعلاء الخاص لارتباط الصلاة الخاص (قوله بدليل تصغيره على أهيل) قيل يمكن انه تصغير أهل قال الكسائى سمعت اعرابيا فصيحا يقول أهل وأهيل وآل وأويل ويمكن أن أحدهم قال لاعرابى كيف تصغر آل فقال على أهيل (قوله قلبت الهاء همزة قال بعضهم قلبت الفا من أول الامر وهو وجيه لان القلب همزة شاذ كما قاله بعض المحققين فى ماء اصله موه كذا فهم بعضهم ولم يرما قاله بعض الافاضل من ان قلبها ألفا لم يجئ فى موضع آخر حتى يقاس عليه وأما قلبها همزة فمحقق كماء أصله ماه بدليل مياه وأما قلب الهمزة ألفا فشائع (قوله قلب ماهو أخف) الاولى القلب الى

المطلق وهو الالف * ان قلت فى الاستدلال بالمصغر على المكبر دور لان المصغر فرع المكبر * ويجاب باختلاف الجهة لان توقف المكبر على المصغر من حيث العلم باصالة الحروف وتوقف المصغر من حيث الوجود والمراد بهم فى مقام الدعاء كما هنا كل مؤمن ولو عاصيا (قوله وأصحابه) عطف خاص على عام جمع صحب عند الاخفش واسم جمع عند سيبويه لان فعلا الصحيح العين لم يسمع جمعه على افعال * ان قلت على كلام سيبويه اسم الجمع لا واحد له من لفظه نحو قوم ورهط وهنا له واحد من لفظه وهو صاحب * والجواب ان هذا باعتبار الغالب وانما الفرق بينهما أن دلالة الجمع على آحاده دلالة التكرار بحرف العطف فهو من باب الكلية واسم الجمع من باب الكل كذا أفاده الاشمونى والمراد بالصحابى من اجتمع بالنبى صلى الله عليه وسلم مؤمنا به

وأصحابه

هو أخف (قوله المطلق) أى الاخف من الهاء والهمزة (قوله ويجاب باختلاف الجهة) المناسب لاداة الشرط يجاب بدون واو (قوله جمع صحب عند الاخفش الخ) خلاف الواقع والواقع ان أصحاب جمع صاحب كجاهل واجهال على غير قياس وجمع صحب كنهر وانهار وقرء واقراء وان كان شرط اطراد افعال فى فعل اعتلال عينه كثوب واثواب وقيل جمع صحب بكسر العين بحذف ألف صاحب أو محرك صحب بالسكون ووقع خلاف بين سيبويه والاخفش فى صحب فقال الاخفش انه جمع صاحب وقال سيبويه انه اسم جمعه هكذا يؤخذ من كلام النحاة وبه تعرف ما فى قول المحشى جمع صحب الخ المفيد ان الاخفش وسيبويه مختلفان فى مفرد أصحاب وان فعلا لم يسمع على افعال فالصواب أن يقول جمع صحب وهو جمع صاحب عند الاخفش واسم جمع عند سيبويه لان فعلا ليس من أوزان الجموع (قوله لم يسمع جمعه على أفعال) أى بل جمع على فعال ككعب وكعاب وفعالة بكسر الفاء وفتحها فقال صحاب بكسر الفاء وصحابة بكسرها وفتحها وصواب لم يسمع لا ينقاس كما عرفت مما قلناه فعبارته غير محررة (قوله وانما الفرق الخ) عبارة الصبان على الاشمونى اعلم ان الجمع ما دل على آحاده دلالة تكرار الواحد بالعطف واسم الجمع ما دل على واحده دلالة الكل على أجزائه والغالب أن لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وطائفة وجماعة وقد يكون كركب وصحب واسم الجنس الافرادى ما دل على الماهية لا بقيد قلة أو كثرة كماء وتراب والجمعى ما دل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا ككلمة وكلم اه وقوله أن الجمع الخ أى والغالب على الجمع تأنيثه وقوله وقد يكون الخ أى مع كونه ليس من أوزان الجموع كما مثل أو منها مع اجراء أحكام المفرد عليه كتصغيره والنسبة الى لفظه كما جعلوا ركابا اسم جمع لركوبة لانهم نسبوا الى لفظه والجموع لا ينسب اليها والعاصى هنا كلام

ومات على ذلك كما هو مقرر (قوله الأئمة) جمع امام وهو من يقتدى به ولو صغيرا ويكثر استعماله فى المفرد ويقل مجيئه جمعا نحو قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما بخلاف الامة فان الكثير استعمالها فى الجمع ويقل استعمالها فى المفرد كقوله تعالى ان ابراهيم كان أمة قانتا الآية (قوله الاعلام) جمع علم وهى الراية والجبل كما فى قول الخنساء فى أخيها صخر

وان صخرا لتأتم الهداة به * كأنه علم فى رأسه نار

وعلى كل ففى الكلام استعارة حيث شبه الاصحاب بالراية أو الجبل بجامع الاهتداء واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة الاصلية قال الشارح رضى الله عنه فى تقريره وهو منقطع عما قبله فلا يلزم الجمع بين الطرفين (قوله وبعد) يتعلق بها

الائمة الاعلام (وبعد)

ليس هذا محله وقوله لا بقيد قلة أو كثرة اى فهو لا يدل على الفرد أصلا وان استعمل فى القليل لانه لا تمايز آحاده فى الخارج بل مدلوله الماهية دائما تحققت فى قليل أو كثير وقوله والجمعى مادل الخ أى لا وضعا بل استعمالا اذ هو موضوع للماهية فهو اسم جنس وضعا جمعى استعمالا وقول المحشى وانما الفرق الخ يفيد انه فرق ذاتى وليس كذلك بل هو أغلبى فانه يقال حمل الرجال الصخرة وأعطى الامير الجيش دينارا دينارا فتدبر (قوله ومات على ذلك) شرط لدوام الصحبة لا لاصلها فان ارتد والعياذ بالله ثم رجع للاسلام عادت له الصحبة مجردة عن الثواب عند المالكية والشافعية وعند الحنفية عادت ان كان عوده للاسلام فى حياته صلى الله عليه وسلم والا ففى عودها تردد (قوله بخلاف الامة الخ) فى القاموس الامة بالكسر الحالة والشريعة والدين وبالضم الرجل الجامع للخير والامام وجماعة أرسل اليهم رسول اه (قوله والجبل) الواو بمعنى أو كما صرح به بعد وقوله كما فى قول الخ راجع له (قوله الهداة) أى الذين يهدون الناس الى المراشد والمعالى فكيف بالمهتدين اه ابن يعقوب وقوله فى رأسه نارا يقال وهو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم أصل المعنى بدونها (قوله بجامع الاهتداء) ظاهر فى الجبل بالنسبة للبيت والاولى به فى ذاته الثبات (قوله وهو منقطع عما قبله الخ) ان كان الانقطاع الى الرفع أى وهم الاعلام أو الممدوح الاعلام كانت الاستعارة على مذهب السعد فقط فى زيد أسد حيث جعل المشبه الرجل الشجاع لا زيدا حتى يلزم الجمع بين الطرفين ولا شك أنه يجوز الاستعارة بهذا المعنى فى الاتصال فلا حاجة للانقطاع فيجعل المشبه الممدوح مطلقا وان كان الانقطاع الى النصب أى أعنى أو امدح الاعلام كانت الاستعارة باتفاق السعد والجمهور لكن القطع بعيد من العبارة فالاولى التأويل بما علمت (قوله يتعلق بها) أى كلا أو بعضا وتبعا فان البعض يتعلق بالواو

تسعة مباحث الاول فى واوها الثانى فى موضعها الثالث فى معناها الرابع فى اعرابها الخامس فى العامل فيها السادس فى أصلها السابع فى حكم الاتيان بها الثامن فى أول من تكلم بها التاسع فى الفاء بعدها فاما الواو فاما أن تكون لعطف ما بعدها على ماقبلها عطف قصة على قصة واما أن تكون نائبة عن أما التى هى لمجرد التأكيد

والبعض بعد والبعض بمجموعهما والبعض بالفاء ولاحظ مثل هذا فى الضمائر الآتية (قوله تسعة مباحث) فيه أن الخامس الذى هو مبحث العمل والسادس الذى هو مبحث الاصل والتاسع الذى هو مبحث الفاء من مستتبعات مبحث الواو الذى جعله أولا فلو جعلها مبنية عليه وعدها ستة تقليلا للحساب لكان أضبط فتنبه (قوله فى حكم الاتيان بها) أى بكلمة وبعد فانه سيجعل حكمه احكم أصلها من الاستحباب (قوله فى أول من تكلم بها) أى باصالتها فان ما يأتى فى اما بعد لا فى وبعد (قوله عطف قصة على قصة) قال عبد الحكيم على الخيالى وهو على ما بينه السيد الشريف ناقلا عن صاحب الكشاف أن يعطف جمل مسوقة لغرض على جمل مسوقة لغرض آخر لمناسبة بين الغرضين فكلما كانت المناسبة أشد كان العطف احسن من غير نظر الى كون الجمل خبرية أو انشائية فعلى هذا اشترط فى عطف القصة على القصة أن يكون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملا متعددة وقد يراد بهذا العطف أيضا كما أفاده عبد الحكيم على الخيالى عطف حاصل مضمون احدى الجملتين على حاصل مضمون الاخرى من غير نظر الى الانشائية والاخبارية قال وهذا العطف مما جوزه الشارح يعنى السعد فى شرح التلخيص فى بحث الفصل والوصل ووصفه بالدقة والحسن وأيده بمثال أورده صاحب الكشاف وهو زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق وان رده السيد السند وقد اعترف السعد بوقوعه فى القرآن نحو مأواهم جهنم وبئس المهاد (قوله واما أن تكون نائبة عن أما) من ذا ومما سيأتى من أصلها ألغز بعضهم فقال

وماواو لها شرط يليه * جواب قرنه بالفاء حتما

فأجيب

هى الواو التى قرنت ببعد * وأما أصلها والاصل مهما

(قوله لمجرد التأكيد) أى التأكيد المجرد عن التفصيل فلا ينافى انها تدل على التأكيد والتعليق لانهم قالوا انها تدل على التعليق وضعا وعلى التأكيد التزاما بواسطة ان المعلق عليه محقق فيكون الجواب محققا وتحققه هو التأكيد وانها للفصل أيضا نقل التفتازانى فى آخر البديع عن ابن الاثير اجماع المحققين من علماء البيان على ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه فى كل امر ذى شأن بذكر الله فان أراد أن يخرج الى غرضه فصل بينه وبين ذكره

وقد تكون للتأكيد مع التفصيل فى غير ما هنا وأما موضعها فيؤخذ من قولهم هى كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى آخر أى من غرض الى آخر فلا تقع بين كلامين متحدين ولا أول الكلام ولا آخره فان وقعت بين كلامين متغايرين بينهما مناسبة كلية سمى تخلصا وان لم تكن بينهما مناسبة أصلا سمى اقتضابا محضا وان كان بينهما نوع مناسبة كما هنا سمى

تعالى بقوله اما بعد اه ولا يخفاك ان الفصل بمجموع أما بعد وقال الشيخ الصبان المراد من التأكيد التأكيد الزائد على التأكيد الحاصل بكون الجملة اسمية اه فتأمل (قوله وقد تكون للتأكيد مع التفصيل فى غير ما هنا) أى لانه هنا تكلف غير محتاج اليه لان فيه تقدير المجمل وبعض المفصل كان يقال الازمنة كثيرة اما بعد البسملة وما معها فأقول هذا شرح واما قبلها فلا أقول ذلك وبعضهم قال فى التقدير العلوم شتى اما التصوف فلا أبغيه وأما الصرف فلا أبغيه واما كذا فاريده وأقول كذا وهو غير مناسب فان التفصيل حقه أن يكون من جنس الوالى لأما وبعضهم قال اما المقام السابق فالبسملة والحمد لله الخ واما بعد الخ اه وهو غير مناسب أيضا لانه أخرج بعد عن المقصود منها هم وهو الظرفية مع احتياجه لتكلف فى خبر بعد لان قوله المقام مبتدأ خبره ما بعده فيكون بعد مبتدأ خبره ما بعده اى وزمان تال هو زمان قولى هذا شرح وفى القاموس وهى حرف للشرط فاما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وللتفصيل وهو غالب أحوالها ومنه أما السفينة فكانت لمساكين واما الغلام وأما الجدار الآيات وللتأكيد كقولك اما زيد فذاهب اذا أردت انه ذاهب لا محالة وانه منه عزيمة اه فتأمل (قوله يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى آخر) قال العلامة الامير هذا هو الغرض الذى صار يلاحظ منها واما المعنى الاصلى أعنى الشرط والتعليق فقل أن يقصده المتكلم (قوله ولا أول الكلام) من ضروريات البعدية (قوله فان وقعت الخ) لا يتفرع على ما قبله فالفاء للفصيحة (قوله سمى تخلصا) أى انتقالا الى ما يلائم (قوله سمى اقتضابا محضا) أى اقتطاعا خالصا أى انتقالا الى ما لا يلائم وفيه خلاف والحق جوازه كقوله تعالى بعد ذكر ما يتعلق بالطلاق حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وكالمثال الذى ذكره المحشى رحمه الله (قوله وان كان بينهما نوع مناسبة كما هنا) أقول انظر المناسبة الكلية فى أى موضع ان لم تكن هنا مع كون التأليف يكون أقطع أو أجذم أو أبتر ان لم يكن ما قبل الظرف موجودا فيكون ما بعد الظرف متوقفا على ما قبله شرعا الا أن يقال ان قوله كما هنا أى من الشرط والجواب فالمقصود مطلق الشرط والجواب من حيث انهما شرط وجواب وفيهما مناسبة التعليق والربط والذى يؤخذ من التلخيص

اقتضابا مشوبا بتخلص فمثال الاقتضاب قول الشاعر

لو رأى الله ان فى الشيب خيرا * جاورته الابرار فى الخلد شيبا

كل يوم تبدى صروف الليالى * خلقا من أبى سعيد غريبا

ومثال التخلص قوله

وشرحه أن وبعد دائما ليست للاقتضاب المحض ولا للتخلص المحض بل للاقتضاب الشبيه بالتخلص فهى للاقتضاب من جهة انه انتقل من حمد الله والثناء على النبي صلى الله عليه وسلم الى كلام آخر من غير رعاية مناسبة لكن له شبه بالتخلص من جهة أنه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعلق بما قبله بل أتى بوبعد أى مهما يكن من شئ بعد الحمد له الى آخره قصدا الى ربط هذا الكلام الآتى بعدها بما سبق عليه وهو يؤيد جوابنا وينافى المحشى حيث جعل لها ثلاث حالات فتدبر (قوله اقتضابا مشوبا بتخلص) لما كان هناك قطع من جهة اللفظ مع نوع قطع من جهة المعنى جعل اقتضابا ولما كان هناك مناسبة غير تامة جعل مشوبا وغير محض (قوله لو رأى الله الخ) هو لابى تمام من قصيدة من الخفيف واجزاؤه فاعلات مستفع ان فاعلاتن مرتين يمدح بها محمد بن يوسف والرواية فضلا بدل خيرا وشيبا بكسر الشين المعجمة جمع شائب والرغيب الواسع والاقتضاب يسمى الاقتطاع والارتجال وهو مذهب العرب الجاهلية والمخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد وحسان والشعراء الاسلاميون قد يتبعونهم فى ذلك ويجرون على مذهبهم كأبى تمام هنا وكالبحترى هكذا يؤخذ من معاهد التنصيص فيؤخذ منه ان غريبا فى النسخ التى بأيدينا محرف عن رغيبا وخيرا خلاف الرواية كما سمعت والمجاورة فى البيت معنوية ومراده ذم الشيب بأنه لاخير فيه بدليل انه ليس لاهل الجنة وفيه ان نفيه عن أهل الجنة لايقتضى ذمه ان الله يستحى أن يعذب شيبة شابت فى الاسلام والوارد فى مدحه كثير ثم انه تكلم فى البيت الثانى على أبى سعيد ولا يناسب ما قبله وقد يقال ان المناسبة من عدم اتصافه بالشيب فى الواقع ان كان (قوله ومثال التخلص الخ) غير ظاهر فانه لامناسبة كلية بين مطلع الشمس ومطلع الجود بل بين الشمس والجود نوع مناسبة من حيث انه جعل الكل مطلعا وهناك نوع مناسبة من حيث ان فيه انتقالا من الشكاية للمدح وهما كالضدين والضد أقرب خطورا بالبال عند ذكر ضده فالمناسب جعل هذا مثالا للاقتضاب المشوب بتخلص وجعل ما هنا من التخلص لما سبق الا أن يقال ماسبق {فان قلت} قوله فقلت كلا الخ متوقف على ما قبله من حيث انه واقع جوابا للسؤال والجواب بعنوان كونه جوابا لايحصل بدون السؤال فيكون هناك مناسبة كلية ضرورة التوقف {قلت} الجواب يتوقف على سؤال أى سؤال لا على

امطلع الشمس تبغى أن تؤم بنا * فقلت كلا ولكن مطلع الجود
وأما معناها فهو نقيض قبل وتكون ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهي هنا للزمان لاغير وقولهم انها للمكان باعتبار الرقم بعيد كما حققه الشارح رضي الله عنه وأما اعرابها فلها أربعة أحوال تعرب في ثلاثة وتبنى في حالة كما هو مشهور وأما

هذا السؤال بخصوصه فالمناسبة غير كلية هكذا ظهر لي فتأمل (قوله أمطلع الشمس الخ) قبله يقول في قومس قومي وقد أخذت * منا السرى وخطا المهرية القود وهما من البسيط وأجزاؤه مستفعلن فاعلن أربع مرات وقوله قومس بضم القاف وآخره سين مهملة صقع كبير بين خراسان وبلاد الجبل وقوله المهرية بفتح الميم الابل المنسوبة الى مهر بن حيدان وقوله القود أي الطوال الظهور والاعناق واحدها أقود ولهذين البيتين حكاية طويلة انظرها في معاهد التنصيص (قوله انها للمكان باعتبار الرقم) أي المكان الذي بعده مكان البسملة من الورق المكتوب فيه فهو مكان خاص فلا يصح معه نصبها على الظرفية قال في الخلاصة
ولا يقبله المكان الامبهما * لكن يمكن التعميم فيه وان كان بعيدا (قوله بعيد) وجهه ان المعنى عليه يصير هكذا مهما يوجد مكان بعده مكان البسملة الخ فاقول في ذلك المكان هذا شرح وقلنا في ذلك المكان لان المناسب كون الجزاء موافقا للشرط وان كان غير لازم ولا يخفى على من له أدنى مسكة انه كالمحال (قوله وأما اعرابها) أي تطبيقها على القواعد العربية لا الاعراب المشهور والالما صح الجواب بقوله فلها أربعة أحوال خصوصا مع قوله وتبنى في حالة (قوله أربعة أحوال) أحدها أن تكون مضافة فتعرب نصبا على الظرفية أو خفضا بمن تقول جئتك بعد زيد أو من بعده ثانيها أن يحذف المضاف اليه وينوى لفظه فتعرب أيضا ولا تنون لنية الاضافة كقوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض بغير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده فحذف المضاف اليه وقدر وجوده ثابتا كما في قطع الله يد ورجل من قالها وشرط العطف أغلبي كما أفاده الاشموني عند قول ابن مالك ويحذف الثاني الى آخر البيتين ثالثها أن تقطع عن الاضافة لفظا ولا ينوى المضاف اليه أصلا فتعرب أيضا ولكن تنون لانها حينئذ اسم تام كسائر الاسماء النكرات فتقول جئتك قبلا وبعدا ومن قبل ومن بعد رابعها أن يحذف المضاف اليه وينوى معناه دون لفظه فتبنى على الضم حينئذ كقراءة السبعة لله الامر من قبل ومن بعد بالضم هذا ما اشتهر وقال الامير نقل شيخنا في حاشية ابن عبد الحق عن ابن قاسم في حاشية المحلى على المنهاج جواز رفعها منونة على الابتداء عند القطع عن الاضافة رأسا وذكره المصري على الازهرية أيضا قال شيخنا بعد ان تكلمت معه في ذلك ان معنى وبعد فاقول على هذا وزمن أقول

العامل فيها فهو على ان الواو عاطفة مقدر باقول ونحوه وعلى انها نائبة عن أما فان قلنا انها من متعلقات الشرط فالعامل فيها فعل الشرط والتقدير مهما يكن من شئ بعد ما تقدم أو العامل فيها الواو النائبة عن أما النائبة عن مهما وان قلنا انها من متعلقات الجزاء كانت معمولة للجزاء والتقدير مهما يكن من شئ فأقول بعد ما تقدم وجعلها من متعلقات الجزاء أولى لانه يكون وجود المؤلف معلقا على وجود شئ مطلق

فيه لكن يقال ما المسوغ للابتداء بالنكرة ولعله الوصف معنى لان المراد وزمن تال للزمن السابق ويرده ما في الطملاوى على الازهرية نقلا عن العلامة القاسمى عن شيخه الصفوى من جواز حيوان آدمى في الدار دون انسان في الدار مع أن المعنى واحد لان العرب اعتبرت الوصف الخارج عن النكرة دون المأخوذ منها مسوغا لنكتة تظهر في بعض الاحيان وطردوا الباب فلا يضر تخلفها في بعض المواد على ما قال أو لما في الاول من مزية الاجمال ثم التفصيل على ما يمكن أن يقال ثم هذا الوجه مع بعده يمكن جريه عند عدم القطع وشرط بعضهم في البناء كون المضاف اليه معرفة كما في حواشى الاشمونى وغيرها اه وقوله لنكتة تظهر الخ هى الافادة أى بخلاف ما الافائدة فيه أبدا في الغالب وفي غير الغالب كانسان الموصوف بالمأخوذ منه وهو آدمى وقوله في بعض المواد أى كحيوان آدمى في الدار أى فهو محمول على ما فيه الفائدة فتأمل (قوله على أن الواو عاطفة) أى أو استئنافية وان بعد (قوله والتقدير مهما يكن من شئ بعد ما تقدم) الاولى ان الواو لعطف القصة على القصة باللزوم ومن عبر بأما لم يرد الا مجرد التأكيد ولا تعليق أصلا وهو حقيقى على ما هو ظاهر القاموس أو من استعمال اسم الملزوم في اللازم ويؤيده ما سبق عن الامير فانظر بعين انصاف واعدل عن منهج الاعتساف (قوله النائبة عن مهما) الاولى النائبة عن فعل الشرط لان العمل ليس الا للنيابة عنه (قوله والتقدير مهما يكن من شئ فأقول بعد ما تقدم) أى مهما يقع شئ في المستقبل فأقول بعد البسملة وفيه ما سبق فتنبه وبقى قول رابع وهو أن العامل هو اما فان قلت تركه لكونه معترضا بعمل غير الموجود وان أجيب عنه بانه منوى قلت هو وارد على كون العامل هو الفعل (قوله وجعلها من معمولات الجزاء أولى الخ) غير مسلم فان الجزاء حينئذ لا يحصل الا بحصول الشرط والبسملة وما معها فيكون في الحقيقة معلقا على الشرط مع البسملة وما معها فالشرط غير مطلق عنهما حينئذ وبالتأمل ظهر لنا انه في هذه الحالة يكون الحاصل أولا الشئ ثم البسملة وما معها ثم القول وعلى جعله من معمولات الشرط يكون الحاصل أولا البسملة وما معها ثم الشئ ثم القول ولا شك في ان وجود الشئ قبل البسملة على ما يفيده

وأما أصلها فهو أما وأصل أما مهما يكن من شئ كما تقدم وهذا الاصل على ان الواو نائبة وأما على انها عاطفة فالاصل وأقول بعد الخ وأما حكم الاتيان بها

الاول أوسع من وجوده بعدها على ما يفيده الثاني فالاولوية تامة (فان قلت) البعدية واسعة فعلى الاول يحتمل حصول البسملة وما معها قبل حصول الشئ (قلت) ويحتمل أيضا ما قلنا والاحتمال كاف في الاولوية على ان المتبادر ما قلنا فان الظاهر تعليق المقيد بقيده على وجود الشئ لا المقيد فقط وقال بعض محققي المغاربة وهو الشيخ مصطفى الرماصي جعله من معمولات الجزاء يحمل عليه امتثال الحديث بخلاف جعله من معمولات الشرط فانه لا داعي له وقال الشيخ الامير على المغني في مبحث اما انه من المحاسن اه ولا يخفى عليك ان الامتثال حاصل بجعله من معمولات الشرط أيضا فان القول اذا كان معلقا على وجود شئ مقيد بكونه بعد البسملة وما معها كان القول مقيدا بتلك البعدية فان قلت هذا بواسطة وذاك من غير واسطة ففيه زيادة أمثلية قلت غير مسلم فان ذا الواسطة بالتحقيق هو الذي يفيد زيادة الامثلية لان المعلق عليه ان لم يكن حاصلا الا بعد شئ لم يحصل المعلق الا بعد ذلك الشئ بالاولى فيفيد أنه يقول قولا مرتبطا بالبعدية ارتباطا أتم لمراقبة البسملة والحمدلة في اعتبار التقدم حينئذ وأيضا ربط الظرف بالشرط يفيد بواسطة العدول عن ربطه بالجزاء ان الشئ غير معتبر بدون البسملة والحمدلة وما معهما وبالتأمل ظهر ان ما لحظه الرماصي وانه اذا جعل معمولا للجزاء يكون القول كما هو المتبادر مرتبطا بالبسملة وما معها من غير تراخ وتخلل شئ أو زمان وأما اذا جعل من معمولات الشرط كان الشئ معتبرا تخلله بين البسملة وما معها وبين القول فكانه لم يبدأ بهما ولم يمتثل مضمون قوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال الخ وهذا تحقيق دقيق فاحفظه (قوله وأما أصلها فهو أما الخ) أي بدليل لزوم الفاء في حيزها الى آخر ما نحوه في الضوء وكون أصل أما كذلك أغلبي لا يطرد في مثل أما قريشا فانا أفضلها فان التقدير مهما ذكرت قريشا انه مبني على ان مراد سيبويه بقوله اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شئ فزيد منطلق أنه في الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى البحت وتصوير أن اما تفيد لزوم ما بعد الفاء لما قبلها لا أنه في الاصل كذلك بل الاصل ان يكن في الدنيا شئ فحذف الشرط الخ وكان بيانا للمعنى لا أصلا لان أما حرف ومهما اسم وعليه لا يأتي ما في الامير من انه اشتهر تقدير مهما ولعله لان ان للشك وغيره مختص بزمان كمتى أو مكان كأين أو عاقل كمن أو غيره كما والمراد هنا التعميم بناء على عدم تخصيص مهما بغير العاقل وأي تحتاج لكلفة مضاف

فالاستحباب اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم لانه كان يأتي باصلها وهو أما بعد في خطبه ومكاتباته وأما أول من تكلم بها فقد نظم الخلاف فيه بعضهم بقوله

جرى الخلف أما بعد من كان بادئا * بها خمس أقوال وداود أقرب
وكانت له فصل الخطاب وبعده * فقس فسحبان فكعب فيعرب

وأما الفاء بعدها فان قلنا ان الواو عاطفة فالفاء زائدة على توهم وجود أما وان قلنا انها نائبة عن اما فالفاء رابطة للجواب فهذه زيدت على ما قاله المدابغي في حاشيته على الشيخ خالد (قوله شرح) اما بمعنى شارح أو الكلام على حذف مضاف أي ذو

فهذا شرح

الـه اه فتدبر (قوله فالاستحباب الخ) بناء على تناول السنة جميع أفعاله لأنها مقصورة على ما كان على وجه التعبد لا تشمل ما هو من العادات ظاهرا فبعض المؤلفين كالمصنف يرى الاقتداء بنفس بعد فيعدل الى الواو اختصارا أو لنحو وزن اه أمير على عبد السلام ولا يخفاك ما في قولهم اختصارا من ايهام سوء الادب مع المصطفى صلى الله عليه وسلم فالاولى الفعل كفعله صلى الله عليه وسلم وترك التصحيف وأعوذ بالله من التطفيف وما أحسن ما في الزرقاني على المواهب من ان السنة أما بعد وكون المدار على الظرف يحتاج الى وحي يسفر عنه (قوله وأما أول من تكلم بها الخ) قال الامير هو آدم لانه علم الاسماء كلها وان قيل بغيره فبالنسبة لقومه قيل هي فصل خطاب داود أي المشار له في الآية والحق انه مطلق كلام فاصل بين الحق والباطل اذ لا كبير غرض في التخصيص بلفظ وقيل غير ذلك اه بزيادة وهو يقتضي ضعف ما هنا ويمكن أن آدم عليه السلام تعلم هذه الكلمة ولم يستعملها فتأمل (قوله جرى الخلف أما بعد) أي في أما بعد وقوله من كان بادئا بدل منه أي جرى الخلاف فيمن كان بادئا بها وقوله خمس أقوال حال من الخلف أي حال كونه على خمس أقوال وقوله وكانت له فصل الخطاب أي الفاصل للخطاب أي للخاطب به الحق عن غيره من الكلام الآخر الباطل وعرفت الحق وقوله وبعده حشو لتتميم البيت (قوله على توهم وجود أما) أي لاجل توهمها بعد الواو أو بدل الواو ولصحة كون الواو نائبة عنها وان كان الفرض انها عاطفة ولك جعل الزيادة لمجرد التحسين بذاتها وجعلها على هذه الوجوه غير زائدة كما هي كذلك على تقدير أما وكل هذا ضعيف (قوله فالفاء رابطة للجواب) فلزومها لتضمن اما معنى الشرط وأما قول ابن الحاجب انها أي الفاء لاجراء الظرف مجرى الشرط كقوله تعالى واذ لم يهتدوا به الآية فقد رده الامير بان اذ تأتي للتعليل فلها شبه بالشرط لانه تعليل الجواب فساغ اجراؤها مجراه مع قربها من صورة اذا بخلاف بعد فهو قياس مع الفارق اذ لا جامع بين بعد والشرط (قوله فهذه) أي مسئلة وأما الفاء زيدت على ما قاله الخ

لطيف على الرسالة التي

شرح أو اطلق على المعنى المصدري مبالغة كما قيل فى زيد عدل (قوله لطيف) اللطيف فى الاصل يطلق على رقيق القوام وعلى الشفاف الذى لا يحجب ماوراءه وعلى صغير الجسم والمراد هنا لازمه فهو مجاز مرسل من اطلاق الملزوم وارادة اللازم ويحتمل انه مجاز استعارة بان شبه سهولة المأخذ برقة القوام أو بالشفاف أو بصغير الجسم واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من اللطف لطيف بمعنى سهل المأخذ على طريق الاستعارة التبعية (قوله على الرسالة) فى الكلام استعارة تبعية

وفى نسخة فهذه زبدة ما قاله الخ فاسم الاشارة لجميع ما تقدم (قوله أو اطلق على المعنى المصدري) أى اطلق شرح حال كونه جاريا على المعنى المصدري لا بمعنى شارح على المؤلف مبالغة ولو قال او اطلق شرح بالمعنى المصدر على المؤلف مبالغة لكان أوضح (قوله كما قيل فى زيد عدل) راجع لجميع ما قبله (قوله يطلق على رقيق القوام الخ) كتب عبد الحكيم على قول الله تعالى اللطيف الخبير فقال اللطيف من أسمائه تعالى معناه البر بعباده المحسن اليهم ان كان من لطف لطفا بالضم أى رفق كنصر أو العالم بخفيات الامور ودقائقها ان كان من لطف ككرم لطفا ولطافة بمعنى دق الى آخر ما قال وفى القاموس لطف كنصر ترفق وككرم لطفا ولطافة صغر ودق فهو لطيف اه وما يناسب هنا المعانى التى ذكرها المحشى رحمه الله الثانى أى كونه من لطف ككرم لطفا ولطافة (قوله من اطلاق الملزوم) أى اسم الملزوم (قوله ويحتمل انه مجاز الخ) عطف على قوله والمراد هنا لازمه لا على قوله فهو مجاز فان قوله والمراد هنا لازمه لا يناسب الا قوله فهو مجاز مرسل ولو قال والمراد هنا سهولة المأخذ فهو مجاز مرسل الخ أو مجاز استعارة الخ لاجاد (قوله أو بالشفاف) المناسب أو بالشفافية وقوله أو صغير الجسم المناسب أو بصغر الجسم (قوله واستعير اسم المشبه به) أى استعير الاسم الذى هو اللطف بمعنى الشفافية أو رقة القوام أو صغر الجسم للمشبه الذى هو السهولة فكان اللطف بمعنى السهولة ولذا قال واشتق من اللطف الخ (قوله فى الكلام استعارة) أى من حيث جزؤه وهو على وتقدم لك أنه يجوز فيها غير هذه الاستعارة واحتمال انه لا مجاز أصلا والمعنى عليه ان هذا الشرح كائن على الرسالة من استعلاء المتعلق بالكسر تعلق بيان وكشف على المتعلق بالفتح ولك ان تقدر المتعلق خاصا فتقول دال على الرسالة أى معانيها ولك ان تقول ان على بمعنى لام التعليل متعلقة بشرح أى شرح مؤلف لاجل حل الرسالة ووضع هذا بقوله يوضح الخ ولك ان تقول انها بمعنى لام التقوية متعلقة به * فان قلت يلزم وصف المصدر الذى هو شرح بلطيف قبل استيفاء معموله الذى هو الرسالة * قلت هو اسم فاعل معنى على ما تقدم من أحد الاحتمالات واسم الفاعل لا يشترط فيه أن لا يوصف قبل تمام عمله كما ذهب اليه

حيث شبه ارتباط الشرح بالرسالة بارتباط مستعل بمستعلى عليه فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات فاستعيرت على الموضوعة للاستعلاء الخاص لمعنى اللام على طريق الاستعارة التصريحية التبعية وسمى كتابه رسالة لصغر حجمها لان الرسالة فى الاصل اسم للمكتوب الذى يقع به التراسل بين الناس (قوله جعلتها) اى ألفتها (قوله فى بيان المجاز) يأتى ما فى هذه الظرفية (قوله يوضح) نسبة الايضاح اليه مجاز عقلى من الاسناد للسبب (قوله معانيها) أى الرسالة واضافة معانى الى الضمير اما حقيقية ان أريد بها الالفاظ المخصوصة واما بيانية ان أريد بها المعانى المخصوصة (قوله ويحل مبانيها) اى تراكيبها وهو بضم الحاء من الحل وهو الفك والمراد يبين الفاعل من المفعول ونحو ذلك واضافة

جعلتها فى بيان المجاز والتشبيه والكناية يوضح معانيها ويحل مبانيها

الكسائى وجمهور الكوفيين لكن الراجح ما ذهب اليه البصريون والفراء من اشتراط ذلك وعلى كون الجار متعلقا بمحذوف يكون فى الشرح اطف حيث جرى على الغالب فوصف بالمفرد ثم بشبه الجملة ثم بالجملة التى هى يوضح كما فى قوله تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه أفاده بعض المحققين (قوله شبه ارتباط الشرح الخ) الاولى شبه مطلق ارتباط شرح برسالة بمطلق ارتباط الخ كما هو ظاهر وقلنا الاولى لانه يمكن أنه على حذف مضاف وأل فى الشرح والرسالة للجنس ولو قال شبه مطلق ارتباط مفسر بالكسر بمفسر بالفتح بمطلق ارتباط مستعل الخ لكان أحسن (قوله وسمى كتابه الخ) ففى لفظ رسالة مجاز مرسل أو بالاستعارة التصريحية الاصلية وهذا باعتبار الاصل اى اللغة كما أشار له بقوله لان الرسالة فى الاصل الخ والا فهى الآن حقيقة عرفية كما لا يخفى (قوله أى ألفتها) غير متعين كما يأتى (قوله يأتى ما فى هذه الظرفية) أى فى قول المصنف رسالة لطيفة فى بيان المجاز فالظرفية الآتية ظرفية الرسالة فكأنه يقدر هنا مظروفة وبقول المحشى جعلتها مظروفة فى بيان المجاز أو يجعل فى بيان حالا من الضمير المفعول فى جعلتها وعليهما يحتمل انها من ظرفية الشئ فى ثمرته للاشارة الى أن هذه الثمرة محيطة بها كاحاطة الظرف بالمظروف وعلى الثانى يصح أنها للتعليل بالعلة الغائية التى هى المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل لاجلها وعلى كل فجعل بمعنى ألف أو أراد ولا يخفى بعد التقدير والحالية وتبادر تعلقه بجعل فالاولى لنا أن لا ننظر لما يأتى ونقول ما سبق ان قلنا جعلتها بمعنى ألفتها وأما ان قلنا انه بمعنى أردتها وقصدتها فتكون سببية وبعد ارادة ما سبق ويأتى لنا الكلام مع المحشى فتنبه (قوله نسبة الايضاح اليه الخ) أى نسبة الايضاح الى الشرح مجاز عقلى من نسبة الشئ لغير ما هو له والا فالايضاح حقيقة لصاحبه (قوله وهو بضم الحاء) احترز به عن يحل من الحل مقابل

فاقول وبالله التوفيق راجيا منه تعالى

مما فى الضمير بيانية ان أريد من الرسالة الالفاظ أو من اضافة الدال للمدلول ان أريد منها المعانى (قوله وبالله التوفيق) قدم الجار والمجرور لافادة الحصر أى وما كونى موفقا الا بالله والتوفيق خلق الطاعة فى العبد أو خلق قدرة الطاعة فى العبد والخذلان ضده (قوله راجيا) أى طالبا حال من فاعل أقول وحقيقة الرجاء تعلق القلب بمرغوب فيه مع الاخذ فى الاسباب

الحرمة فانه بالكسر فقط وعن يحل من الحلول بمعنى نزول الغضب فانه بالكسر والضم وقرئ بهما فيحل عليكم غضبى وقوله من الحل وهو الفك احترازمن أخذه من الحلول بمعنى النزول فى البلدة فانه بالضم ويحتمل ان المراد من الفك فك العقد الحسية كما أشار له بقوله والمراد فيكون قد شبه الرسالة بشئ معقد بجامع الصعوبة فى كل واستعار اسم المشبه به للمشبه وحذفه ورمزله بشئ من لوازمه وهو يحل على طريق الكناية وشبه الشرح بحال الخ والك غير ذلك ويحتمل أنه للعقد المعنوية لكنه بعيد (قول الشارح رحمه الله فاقول) عطف على مقدر أى وأنا أشرع فأقول أو جواب لشرط مقدر أى اذا أردت بيان الشرح الموصوف بهذه الاوصاف فاقول فالفاء للافصاح (قوله لافادة الحصر) أى لافادة توكيده لانه لوقال والتوفيق بالله لافاد الحصر اذ تعريف المبتدا بال يفيده * قال سيدى على الاجهورى رحمه الله تعالى

مبتدأ بلام جنس عرفا * منحصر فى مخبر به وفا
وان عرى عنها وعرف الخبر * باللام مطلقا فبالعكس استقر

ومن ذلك قولهم الكرم فى العرب والشجاعة فى قريش (قوله وما كونى موفقا) أول بمصدر المبنى للمجهول لانهم يكرهون دخول الباء على الفاعل لانها توهم الآلية والآلية مستحيلة عليه تعالى هكذا سمعت من بعض المشايخ وقال بعضهم انه لاحاجة الى هذا التفسير أى قوله أى وما كونى موفقا اه ولعله لبقاء الايهام ورأيت فى حاشية العصام على الجامى ما نصه التوفيق جعل الاسباب موافقة للمسببات وقيل لابد من تقييد التعريف بما يخص التوفيق بالخير اذ لايستعمل التوفيق فى جمع أسباب الشئ ولا يخفى ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وانه استقبح أهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يدخل الآلة فلا يحسن ضربنى بزيد والضارب زيد وانما يقال ضربنى مر زيد فالعربى وما توفيقى الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف فى تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث قال أى وما كونى موفقا الا بمعونته وتوفيقه اه فليتأمل (قوله والتوفيق خلق الطاعة الخ) أى التوفيق خلق ذات الطاعة أى تعلق القدر بالمقدور أو خلق القدرة التى تتعلق وان لم تتعلق فالكافر على هذا موفق وعرفت العصام (قوله أى طالبا) أول به ولم يقل أى متعلقا قلبه الخ لان المرغوب

أن يسلك بها أنفع طريق (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) ابتدأ بهما هذه الرسالة اقتداء بالكتاب المجيد وعملا بحديثي البسملة والحمدلة المعلومين

ولاشك ان المؤلف كذلك (قوله ان يسلك) أن ومادخلت عليه في تأويل مصدر معمول لراجيا أي سلوك الخ (قوله أنفع طريق) من اضافة الصفة للموصوف أي طريقا أنفع ومعنى كونها أنفع انها ينتفع بها المعلم والمتعلم (قوله ابتدأ بهما) أي البسملة والحمدلة (قوله اقتداء بالكتاب) أي لاجل الاقتداء بالقرآن فانه ابتدئ بهما ولا يلزم من ابتدائه بهما ان البسملة جزء من الفاتحة بل كونها جزأ أوغير جزء ثابت بدليل آخر واعلم ان القرآن في اللغة مأخوذ من القرء وهو الجمع واصطلاحا هو اللفظ المنزل على قلب المصطفى صلى الله عليه وسلم للاعجاز بأقصر سورة منه المتعبد بتلاوته فجميعه يسمى قرآنا وأبعاضه كذلك بطريق الاشتراك ويسمى بذلك لجمعه جميع الكتب السماوية والمجيد العظيم أو الشريف (قوله وعملا بحديثي البسملة والحمدلة) أي واحتياطا في العمل بحديثيهما المعلومين بحمل الابتداء في حديث البسملة على الحقيقي وفي حديث الحمدلة على الاضافي دفعا للتعارض

فيه مذكور وهو السلوك فيحتاج لكلفة التجريد ولعل الطالب حقيق له حتى لا يكون تكلفا والافلا وجه للتأويل (قوله ولاشك أن المؤلف كذلك) أي متصف بانه متعلق قلبه بمرغوب فيه هو سلوك أنفع طريق مع الاخذ في الاسباب من الاجتهاد والاخلاص في العمل وأشار بهذا الى انه يجوزان يراد المعنى المشهور الا انه يحتاج لتكلف كما سمعت (قوله أن ومادخلت عليه الخ) أي يحل محلهما المصدر وقيل الاولى جعل المؤول ما بعد أن (قوله ولا يلزم الخ) يمكن أنه رد لما يتوهم من كلامه ان البسملة جزء من الفاتحة حيث جعلها كالحمد ولانزاع في جزئيته (قوله المنزل) خرج به الاحاديث النبوية أي غير الربانية وقوله على قلب المصطفى صلى الله عليه وسلم خرج به التوراة والانجيل ونحوهما وقوله للاعجاز أي اظهار صدق النبي صلى الله عليه وسلم في دعواه الرسالة خرج به الاحاديث الربانية أي القدسية فالاقتصار على الاعجاز وان كان الانزال لغيره أيضا للاحتياج اليه في التمييز كذا قالوا وهو تفسير مراد وقوله باقصر سورة منه أي كسورة الكوثر وقدر مثلها دفع به توهم أن الاعجاز بالكل فقط وقوله المتعبد بتلاوته أي المستمر فيه ذلك خرج به ما نسخت تلاوته كالشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة فانه كان قرآنا متلوا كما ورد عن عمر رضي الله عنه وقوله وابعاضه كذلك المراد الابعاض التي لها بال أي الذي يعده العرف قرآنا (قوله واحتياطا الخ) بيان لقوله وعملا الخ فان قلت هذا يقتضي ان العمل بالحديثين يحصل بالحمدلة فقط أو بالبسملة فقط قلت يحصل نظرا لحديث الذكر وجعل الحديثين الآخرين مفسرين له (قوله على الحقيقي) المراد به تقدم البسملة على جميع ماعداها فلا يرد ماقيل ان كون الابتداء بالتسمية حقيقيا يخالف الواقع

ومن ثم ترك العاطف تنبيها على أن كلا منهما مقصود الابتداء (والصلاة والسلام على رسول الله)

وانما حمل حديث البسملة على الحقيقي لكونه أقوى سندا ولان تقديمها هو الوارد في القرآن وعبر في جانب القرآن بالاقتداء وفي جانب الحديث بالعمل لان الحديث دال على الطلب فيناسبه العمل والكتاب ليس دالا على الطلب بل هو امام مقتدى به (قوله ومن ثم) أي ومن أجل الاقتداء والعمل ترك العاطف فان القرآن ابتدئ بهما من غير عطف وكذلك الحديث يقتضي طلب الابتداء بكل منهما الذاته والعطف يقتضي التبعية (قوله تنبيها الخ) علة للترك المذكور

اذ الابتداء الحقيقي يحصل باول اجزاء البسملة هكذا يؤخذ من عبد الحكيم على الخيالي وفيه اللبحث أنواع فانظرها ان شئت (قوله وانما حمل حديث البسملة الخ) أي اذا قلنا ان الحديثين تعارضا فتساقطا ورجع لحديث الذكر لكن جمع بينهما للاحتياط فلم قدمت البسملة على الحمدلة فما هو الا ترجيح من غير مرجح فالجواب كما قال رحمه الله تعالى هو قوة حديث البسملة سندا وتقديمها في القرآن فالترجيح بمرجح هذا كلامه ولا يخفى عليك انه يشم منه التضارب فان الاحتياط يفيد انهما متساقطان لانه لا ترجيح وهذا الجواب يفيد ان هناك مرجحا فلا تساقط لان محل التساقط ان لم يكن لاحدهما مرجح والا اسقط المرجوح فقط و يمكن أن يقال معنا ه ان الحديثين أحدهما أقوى وحينئذ فالعمل يكون به دون الآخر الا انه جمع بينهما احتياطا بحمل الخ فتأمله (قوله لأن الحديث دال على الطلب) أي بالقوة والاشارة فان منطوقه ثبوت النقص للامر ذي البال الذي لا يبدأ باسم الله أو بحمده ومفهومه ثبوت الكمال للمبدوء به ذي البال فهو في قوة ابدؤا أموركم ذوات البال بالبسملة أو الحمدلة والكتاب غير دال بهذا المعنى فناسبه الاقتداء الذي هو الاتباع وان من غير أمر تدبر (قوله ومن أجل الاقتداء والعمل ترك العاطف) غير ناهض فان الاقتداء والعمل لا يصلحان علة للترك مع قوله بعد تنبيها علة للترك المذكور لانه لا يعلل شئ واحد بعلتين من غير عطف الا أن يقال قوله ترك العاطف أي الخ فيكون الاقتداء والعمل علة للمعلل مع علته التي هي تنبيه الخ فان قلت لك ان تقول ان قوله تنبيه الخ علة للترك المذكور أي مع علته فلم أولت في الاول ولم تأول في الثاني مع انه من قبيل نزع الخف قبل الوصول الى شط النهر قلت لان التأويل في الثاني فاسد لان التنبيه لا يصلح علة للاقتداء حتى يكون علة له مع معلله فتحصل ان من ثم يصح أن يكون علة للمعلل مع علته التي هي تنبيها ولا يصح أن يكون كل من قوله من ثم وتنبيها علة للترك ولا أن يكون تنبيها علة للمعلل مع علته ومثله كونه علة للعلية وللعلة ومن ثم لا يصح علة للعلية ويصح أن يكون علة للعلة هذا على جعل تنبيها مفعولا لاجله ولك جعله بمعنى اسم الفاعل حالا مقدرة أي ترك العاطف في حال كونه مقدار التنبيه من أجل الاقتداء والعمل فتأمل (قوله علة للترك المذكور) فاسد الا ان تحمله على ما بينا

المعنى وأطلب من الله أن يصلي ويسلم على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم والصلاة لغة

(قوله المعنى وأطلب الخ) أشار بذلك الى أن جملة الصلاة خبرية لفظا انشائية معنى فهو مجاز مرسل علاقته الضدية كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى وأتى بالعاطف هنا اشارة الى الفرق بين ما يتعلق بالخالق والمخلوق وكون جملة الصلاة والسلام خبرية لفظا انشائية معنى هو الحق خلافا ليس حيث جوزأن تكون خبرية لفظا ومعنى وقال لان المقصود من الصلاة الاعتناء بشان المصلى عليه وهو يحصل بالاخبار قال شيخنا الامير وفيه نظر لان المقصد اعتناء خاص بالدعاء ويدل لذلك الحديث الوارد فى كيفية تعليم الصلاة فتحصل ان المخبر بالصلاة ليس بمصل على التحقيق وان المخبر بالحمد حامد كما تقدم (قوله لغة) أى فى اللغة

من انه علة للترك ومن ثم تعليل للعلل مع علته فتنبه (قوله خبرية لفظا انشائية معنى) وعطفها على الحمدلة ظاهر ان جعلت انشائية معنى وبتقدير أقول ان جعلت خبرية والمقول مقصود لفظه ومعناه ولا مانع منه فيكون المقول مستعملا فى طلب الصلاة فلا يقال المقول مقصود لفظه فلا يحصل المطلوب وهو طلب الصلاة اذ المعنى حينئذ واقول هذا اللفظ أو جرى على جواز عطف الخبر على الانشاء وعكسه أو من عطف القصة على القصة أو هى للاستئناف وان جرى المحشى على العطف (قوله فهو مجاز مرسل الخ) من قبيل المرسل فى المركب فان المركب المستعمل فى غير ما وضع له ان كانت علاقته المشابهة فاستعارة والافمجاز مرسل ومنه رب انى وضعتها أنثى اذ الاخبار بوقوع ضد الرجاء يلزمه اظهار التحسر والتحزن فهو من ذكر الملزوم وارادة اللازم ومن هذا القبيل قوله

هواى مع الركب اليمانين مصعد الخ وحق هذا القسم أن يسمى مجازا مرسلا مركبا وان فات القوم هذا الاسم فلا اعتراض على المحشى بان المرسل انما يكون فى الكلمة نعم سيأتى لنا ان الضدية ترجع للمشابهة فهو استعارة (قوله الاعتناء بشأن المصلى عليه) اى الاهتمام بحاله ووصفه بانه منعم عليه فظاهر الاخبار يفيد انه مهتم به ومعتقد حصوله فى الواقع من حيث ان الاصل فى الخبر الصدق والافلا يلزم من الاخبار بأن زيدا عظيم اعتقاد عظمته وانه كذلك فى الواقع (قوله ويدل لذلك الحديث الوارد الخ) فانه حيث قال فيه قولوا اللهم صل الخ افاد ان المقصود الطلب ولا يلزمنا موافقة هذا اللفظ المروى بالاجماع فلا يقال هو على كل حال مخالف للوارد ويقال من طرف يس ان المقصود من الحديث مجرد التعظيم ولذا اجمع الناس على جواز العدول عن لفظه (قوله فى اللغة) معنى اللغة فى اللغة اللهج فى الكلام أى الاسراع فيه وفى الاصطلاح الالفاظ الموضوعة للمعانى أو الاستعمال العربى فمعنى فى اللغة فى الالفاظ الموضوعة للمعانى أو فى الاستعمال العربى والمعنى على الوصفية أى والصلاة الكائنة فى الالفاظ

فهو منصوب بنزع الخافض ويحتمل انه منصوب على الحال أو التمييز (قوله الدعاء) واغا عديت بعلى لتضمنها معنى العطف أو مجازا بالاستعارة كما تقدم تقريرها (قوله بخير) لابد من هذا القيد لان الدعاء يستعمل فى غير طلب الخير فهو وصف مخصص (قوله فاذا أضيفت الى الله تعالى) أى بخلاف ما اذا أضيفت الى غيره من الخلق فان المراد بها الدعاء كذا قال المؤلف رضى الله تعالى عنه وهو الصواب خلافا لمن قال انها من الملائكة الاستغفار اذ قد ورد ان الملائكة لتصلى على أحدكم مادام فى صلاة تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه وفى كلام المؤلف ميل لما قاله ابن هشام من ان الصلاة من المشترك المعنوى وهو ما اتحد فى الوضع وتعدد فى المعنى خلافا لما اشتهر من أن الصلاة من المشترك اللفظى وهو ما تعدد فى الوضع والمعنى لانه خلاف الاصل (قوله ولهذا خصت بها)

الدعاء بخير فاذا أضيفت الى الله تعالى كان معناها اتمام النعمة وعظم القدر ولهذا خصت بها الانبياء والملائكة فلا تطلب لغيرهم الا تبعا

الموضوعة للمعانى أو فى الاستعمال العربى يعنى انها لا تخرج عن ذلك معناها الدعاء فالظرفية على الاول من قبيل ظرفية الجزء وعلى الثانى من ظرفية المتعلق وقيل المراد عند أهل اللغة فلا يقال لا معنى لظرفية الصلاة فى اللغة التى هى الالفاظ الموضوعة للمعانى وهذا على ما اشتهر وفى القاموس اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم اه فتأمل وقوله فهو منصوب بنزع الخافض ألحقه الصبان وغيره بالقياسيات وان كان سماعيا وقوله على الحال أى ومعنى الصلاة حال كونه لغويا أى منسوبا لاهل اللغة لا لغيرهم وقوله أو التمييز أى لنسبة هذا التفسير أى ومعنى الصلاة من جهة أهل اللغة ويصح غير ذلك تأمل (قوله واغا عديت الخ) ظاهره أنه لا تجوّز مع تضمن العطف مع ان الاستعلاء غير حسى وتقدم له ما يفيد خلافه (قوله أو مجازا بالاستعارة) أو مجازا مرسلا أو حقيقة وهى بمعنى الدعاء كما سبق تقريره تنبيه ثم ان المقابلة تفيد ان المضمن حقيقة أو مجاز مرسل قال بعض مشايخنا وفيه نزاع ويقال انه حقيقة ومجاز باعتبارين لانه مستعمل فى كل من المعنيين على انفراده فان اعتبرت علاقة المشابهة كان بالاستعارة والا كان مرسلا وليس مستعملا فى مجموعهما من حيث هو مجموع حتى يكون مجازا فقط فتدبر (قوله بخلاف ما اذا أضيفت الخ) يشير الى ان قول الشارح فاذا أضيفت مقابله مقدر أى هذا اذا أضيفت لغير الله فاذا أضيفت الخ (قوله ميل الخ) انظر وجهه فان المتبادر منه اللفظى (قوله وتعدد فى المعنى) الاولى وتعددت افراده فان معنى المعنوى واحد كونه (قوله لانه خلاف الاصل) راجع لما يؤخذ من قوله ميل وخلافا أى مال وخالف ما اشتهر لانه خلاف الاصل وتوجيه المغنى ورد الدمامينى عليه فى المطولات (قول الشارح رحمه الله تعالى) وعظم القدر بالجر عطف على النعمة لان الانسب العظام التام لا المجرد أو العام كما يقتضيه

والسلام التحية (هذه) أى المؤلفة الحاضرة فى الذهن أى والعقل

﴿مبحث اسم الاشارة والاخبار عنه﴾

أى ولاجل انها اذا اسندت الى الله تعالى كان معناها اتمام النعمة الخ خصت والباء داخلة على المقصور وهو معنى قول غيره هى الرحمة المقرونة بالتعظيم (قوله والسلام التحية) تقدم ما فيه (قوله هذه الخ) لم يأت بأما بعد اشارة الى أن تأليفه هذا حقير تواضعا منه رضى الله عنه وأتى باسم الاشارة القريب اشارة لسهولة مأخذه (قوله المؤلفة الحاضرة الخ) فيه اشارة الى أن اسم الاشارة عائد على المعانى المتخيلة ذهنا ومعنى قول الشارح مؤلفة مجموعة فى الذهن وهذا احد احتمالات سبعة ابداها السيد الجرجانى

العطف على تمام (قوله ولاجل انها اذا أسندت الى الله تعالى كان معناها الخ) معناه ان الصلاة لما كان معناها اتمام النعمة وعظم القدر قصرت على الانبياء والملائكة لانه أمر عظيم فلا يليق الا بعظيم هو الانبياء والملائكة لانهم هم المعصومون بخلاف غيرهم والمراد انها اختصت بالعظيم من جهة العصمة وهم الانبياء والملائكة وان وجد فى غيرهم من هو أعظم من بعض الملائكة من جهة أخرى كالصديق رضى الله تعالى عنه فالمزية لا تقتضى الافضلية أى تخصيص الانبياء والملائكة بهذه المزية لا يقتضى أفضلية جميعهم على من عداهم فلا يقال ان قوله ولهذا خصت الخ يفيد ان جميع الملائكة أفضل المخلوقات بعد الانبياء وهو خلاف الحق والحق ان أفضل المخلوقات هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ثم ابراهيم ثم موسى ثم عيسى ثم نوح ثم باقى الرسل ثم باقى الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بترتيب لا نعلمه ثم جبريل ثم اسرافيل ثم ميكائيل ثم عزرائيل ثم صالحوا البشر ثم باقى رسل الملائكة ثم باقى الملائكة عليهم الصلاة والسلام ولا غرابة فى تفضيل غير المعصوم على المعصوم من حيث اكثرية الثواب او من حيث الرتبة وربك يفعل ما يشاء ويختار فاعتبر (قوله وهو معنى قول غيره الخ) الضمير لقوله تمام النعمة وعظم القدر فقوله النعمة مساو لقول غيره الرحمة وقوله وعظم القدر مساو لقول غيره المقرونة بالتعظيم وبقى تمام فان قلت المراد الرحمة التامة كما يقتضيه مقام الصلاة قلت قولهم هى الرحمة الخ بيان للمعنى الاصطلاحى لا بيان للمعنى المراد من المقام كما لا يخفى على منهام (قوله تقدم ما فيه) أى من البيان فانه لم يسبق له اعتراض او يقال انه أشار للاعتراض آنفا بقوله وان كان مغفورا له ما تقدم من ذنبه وما تأخر (قوله اشارة الى أن تأليفه هذا) أى المتن بخلاف الشرح فانه قال فيه وبعد وحاصله انه عدل عن عبارة المؤلفين التى هى أما بعد مع انها السنة لنكتة هى الاشارة الى أن تأليفه حقير تواضعا ولا يخفى ضعفه فان الانسان لا يتواضع بترك السنة ولا يقال ان عدوله لنكتة هى الاشارة الى أن تأليفه أعظم لانه خلاف الواقع اذ هناك ما هو أحسن (قوله وأتى باسم الاشارة الخ) أى اتى به بخصوصه ولم يقل تلك الخ لا يقال هذه الاشارة تفيد

وهي اما النقوش أو المعاني أو الالفاظ أو الالفاظ والمعاني أو المعاني والنقوش أو الالفاظ والنقوش أو الثلاثة والاحسن أنه عائد على المعاني الحاضرة في الذهن كما اشار له المؤلف بقوله أي المؤلفة إذ المراد بالتأليف مطلق الجمع كما تقدم التنبيه عليه خلافا للسيد فانه اختار الالفاظ الخارجية الدالة على المعاني المخصوصة فبحث فيه بأنها أعراض تنقضي بمجرد النطق بها واسم الاشارة مبتدأ ورسالة خبره فان قلت ان ما في الذهن مجمل والرسالة اسم للمفصل فلا يصح الاخبار

أنه عظيم فتضارب الاشارة السابقة لانا نقول هذا بالنظر للواقع وذاك باعتبار التواضع فلا تضارب (قوله اما النقوش) فهم أن المعنى اسم الاشارة راجع اما النقوش الخ والاولى اما النقوش الخ بدون لام (قوله والاحسن أنه عائد على المعاني الخ) خلاف ما اختاروه من أنه للالفاظ الذهنية وهي غير المعاني فانها الكلام النفسي المتخيل على هيئة الخارجي فكثيرا ما يخطر بالبال معنى واحد وتستحضر له عبارات شتى ومن ان رسالة اسم للالفاظ الذهنية وان خالف السيد وجعل أسماء الكتب موضوعة للالفاظ الخارجية على أنه على كلامه لا يصح الاخبار برسالة عن اسم الاشارة مع تقدير المضافين بل لابد أن يقدر مدلول أيضا مع أن ظاهره كفاية المضافين فان قلت الرسالة اسم للمعاني قلت لم يعتبره أحد بل اختاروا انها اسم للالفاظ الذهنية أو الخارجية كما سمعت وصرح المحشي نفسه بأنها اسم للالفاظ الذهنية فلعل المحشي توهم ان الالفاظ الذهنية معان وهذا المختار يعترض أيضا بان الالفاظ الذهنية غير مقصودة لذاتها فيمكن ان يعتبر المعاني معها شرطا أو شطرا ليزول ضعفها وعلى كل هذا الاحتمال ليس داخلا في السبعة فهي ليست بحاصرة بل ان نظرت للشرطية والشطرية تكثر جدا تأمله (قوله كما أشار اليه المؤلف بقوله أي المؤلفة) هو أقرب للالفاظ الذهنية لان المتبادر جمع الالفاظ وان ذهنية فان المعاني لا يطلق عليها مجموعة الا تجوزا من اطلاق ما للدال على المدلول (قوله مطلق الجمع) أي الجمع المطلق عن التقييد بكونه جمع الالفاظ ويراد منه جمع المعاني على كونه من المطلق أو يراد بخصوصه مجازا مرسلا بمرتبة أو مرتبتين ولك ان تجعل علاقته الدالية والمدلولية على ما أشرنا اليه ولك أن تقول معنى قوله مطلق الجمع الجمع المطلق عن التقييد بخارجي وهو المتبادر من قوله كما تقدم التنبيه عليه اي بقوله مجموعة في الذهن ويكون المراد من المعاني الالفاظ الذهنية على كونها من المطلق الى آخر ما قلنا تأمل (قوله فانه اختار الالفاظ الخارجية) هو المتبادر من عبارته على المطول والظاهر منه أنه اعتبر المعنى شرطا أو شطرا أو الظاهر من الاحتمالات الشطرية فتدبرها (قوله فبحث فيه الخ) أي كما بحث في النقوش بانها لا تتيسر لكل احد وفي المعاني بانها انما تستفاد من غيرها فهي تابعة (قوله واسم الاشارة الخ)

فالجواب ان فى الكلام حذف مضاف أى مفصل هذه رسالة فان قلت ما فى ذهن المؤلف جزئى والرسالة اسم لما فى ذهن المؤلف وغيره فيلزم عليه الاخبار بالكلى عن الجزئى أجيب بان فى العبارة حذف مضاف ثان اى مفصل نوع هذه رسالة والاشكال الاول لا يرد الا على تسليم أن الذهن لا يقوم به المفصل وعلى تسليم ان الرسالة لا تكون اسما للمجمل وعلى تسليم عدم صحة الاخبار بالمفصل عن المجمل والا فلا يحتاج لتقدير المضاف الاول والاشكال الثانى مبنى على ما اشتهر من أن اسماء الكتب

توطئة لقوله فان قلت الخ (قوله مفصل هذه رسالة) الاولى التأويل بهذه مجمل رسالة قال الخيالى التأويل فى الاوائل كنزع الخف قبل الوصول الى شط النهر (قوله اى مفصل نوع هذه رسالة) الاولى هذه جزئى مجمل رسالة لما سمعت من ان الاولى التأويل فى الثوانى (قوله لا يقوم به المفصل) هو الاقرب فى نحو العبارات اذ قل ان تستحضر مفصلة فى آن واحد نعم المحسوس كالبيت مما فيه يمكن استحضاره مفصلا اه أمير وذهب الامام الشافعى رضى الله عنه الى قيام المفصل به فى تكبيرة الاحرام تدبر (قوله وعلى تسليم أن الرسالة لا تكون اسما للمجمل) ويصح أنها اسم لهيئة الكتاب المجملة بل هو الاقرب اذ يبعد ملاحظتها عند الوضع مفصلة جملة جملة هكذا أفاد الامير وظاهره ينافى قولهم ان اسماء الكتب موضوعة للالفاظ الذهنية تأمله (قوله وعلى تسليم عدم صحة الاخبار بالمفصل عن المجمل) أى وهو غير مسلم فان الحمل يكفيه اتحاد الماصدق وان اختلفا بالاجمال والتفصيل فانه ليس أشد من اختلاف المفهوم فى المتعجب ضاحك اه أمير (قوله من أن اسماء الكتب الخ) بيانه على ما فى بعض الحواشى ان اسماء الكتب مسماها الالفاظ المخصوصة على المختار واللفظ هو الصوت وهو فى حال حصوله من زيد غيره فى حال حصوله من عمرو والا لزم وجود الشئ فى مكانين فى آن واحد فكانت من قبيل علم الجنس والعلوم عبارة عن القواعد والضوابط الحاصلة بالفعل أو بالقوة فالواضع استحضرها بجهة توحدتها ووضع لها الاسم المخصوص ثم عبر عنها المعبرون بعبارات مختلفة والمعبر عنه واحد فكانت من قبيل علم الشخص هذا واشتهر عكس ما قال وهو اوجه وان لم ننظر للتدقيق الفلسفى لان أسماء العلوم للقواعد وهى قابلة للزيادة لانها تزيد بزيادة العلماء فحينئذ هى اسماء لماهيات القواعد الكلية الشاملة لما حصل بالفعل ولما لم يحصل منها كاسامة اسم للماهية الشاملة لما حصل بالفعل ولما لم يحصل بخلاف اسماء الكتب والتراجم فانها أسماء لاشياء لا تقبل زيادة بل هى أسماء لما حصل بالفعل هذا ونقل ابن قاسم عن السيد الجرجانى ان بعضهم يفصل فى

من قبيل علم الجنس وأسماء العلوم من قبيل علم الشخص والحق ان كلا منهما من قبيل علم الشخص بناء على أن الشئ لا يتعدد بتعدد محله والفرق تحكم وان قلنا ان الشئ يتعدد بتعدد محله كان كل من قبيل علم الجنس وهى أوهام فلسفية لا يعتد بها اذا علمت ذلك فلا حاجة لتقدير المضاف الثانى أيضا (قوله نزلها منزلة الخ) دفع به ما يقال ان اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه محسوس خارجا وما فى الذهن

نزلها منزلة المحسوس

أسماء العلوم بين أن يراد بها القواعد أو الادراكات فعلها على الاول اعلاما شخصية معللا بان القواعد التى فى ذهن زيد هى التى فى ذهن عمرو من غير نظر الى تعدد المحل وعلى الثانى اعلاما جنسية معللا بان الادراك أمر كلى له افراد متميزة بالشخص ضرورة ان ادراك زيد يغاير ادراك عمرو وان لم ينظر الى المحل بخلاف ما سبق فان التمايز فيه انما جاء من محله اه وفيه نظر تعلمه من أول الكلام وسكت عن الملكة وقال بعضهم الظاهر انها كالادراك والظاهر أن هذا التفصيل جار على القول بمغايرة العلم للمعلوم بالذات وهو الاولى أما على أن المغايرة اعتبارية وأن الموجود فى الذهن عين المعلوم لا الشبح والمثال فلا الا أن يكتفى بالتغاير الاعتبارى أى اعتبار كون الشئ علما وكونه معلوما تدبر (قوله من قبيل علم الجنس) أى فيشمل ما عند المصنف وما عند غيره لا خصوص مفصل ما فى ذهنه وقد يقال أجمعوا على صحة حمل علم الجنس على الجزئى المحقق هو فيه ولم يلتزموا هذا التقدير اه أمير بتصرف وعلم الجنس ما وضع للماهية بقيد الاستحضار كاسامة فان الواضع وضعها للماهية الحيوان المفترس بقيد الملاحظة بخلاف اسم الجنس فانه لا بقيد الاستحضار فعلم الجنس موضوع للحقيقة من حيث تعينها ذهنا بمعنى أن تعينها ذهنا هو المعتبر الملحوظ فى وضعه دون الصدق فانه حاصل غير مقصود فى الوضع ولذا كان معرفة واسم الجنس وضع لها من حيث صدقها على كثيرين بمعنى ان الصدق هو المعتبر دون التعين وقال بعضهم والوجه ان يعتبر الذهن من حيث هو لا بقيد كونه ذهن الواضع أو غيره وبخلاف النكرة فانها ما وضع للفرد المنتشر كرجل وعلم الشخص ما علق على شئ بعينه غير متناول ما أشبهه كزيد وتقدمت لك عبارة الصبان المتممة لهذا البيان (قوله والحق الخ) هو ما اختاره العصام وتبعه المتأخرون وقوله بناء على ان الشئ الخ تضعيف للفرق السابق بان القواعد كالالفاظ فى اعتبار تعدد محلها وعدم اعتباره فكل علم جنس على الاول وعلم شخص على الثانى (قوله يتعدد بتعدد محله) أى لان المحل مشخص عندهم كما أن الزمان مشخص عندهم كما هو عقيدة ابن سينا أولا ورجع عنها حين قال له تلميذه لست فلانا عند ندائه اياه (قوله ما وضع لمشار اليه الخ) لك جعل الكلام من باب المرسل بالاطلاق عن قيد الحس

بجامع التحقق فأشارلها
(رسالة لطيفة) أى صغير

غير محسوس وحاصل الدفع انه شبه ما فى الذهن بالمحسوس خارجا بجامع كمال الاستحضار فى كل واستعير اسم المشبه به للمشبه استعارة تصريحية أصلية هذا هو المشهور وذهب المولوى فى تعريب الرسالة الفارسية الى انها تبعية لان اسم الاشارة متضمن معنى الحرف والاستعارة فى معنى الحرف تبعية ورد بانه لا يلزم من كون الشئ بمعنى الشئ أن يعطى حكمه وبهذا يرد قول العصام انها تبعية لان اسم الاشارة مؤول بالمشتق لانه فى تأويل مشارا اليه تأمل (قوله اى صغيرة) أخذه

وارادة ما فى الذهن على كونه من المطلق أو بخصوصه فيكون بمرتبة أو بمرتبتين (قوله أنه شبه ما فى الذهن الخ) أى فقول الشارح نزلها منزلة المحسوس معناه شبهها به (قوله الى انها تبعية) أى فيقال فى اجرائها شبه مطلق معقول بمطلق محسوس فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات فاستعير اسم الاشارة من جزئى من جزئيات المشبه به لجزئى من جزئيات المشبه على طريق التبعية ولا ينافى التشبيه والاستعارة وضعه للجزئيات كما هو احد المذهبين فيه لانه لا تعين بالشخص لانهم قالوا ان الوضع فيه عام والمنافى لادراج المشبه والاستعارة انما هو الجزئية الشخصية كما فى العلم والوجه أن يقال على مذهب السعد والجمهور من ان أسماء الاشارة كليات وضعا جزئيات استعمالا ان النظر للوضع يقضى بان الاستعارة أصلية واليه ذهب المشهور والنظر للاستعمال يقضى بانها تبعية وكذلك على مذهب العضد والسيد من انها جزئيات وضعا واستعمالا اذ لا يجرى التشبيه اصالة فى الجزئى فلا وجه لقوله ورد الخ فتأمل (قوله متضمن معنى الحرف) هو الاشارة وهى نسبة جزئية بين مشير ومشار اليه وحقها ان تؤدى بالحرف فقوله متضمن معنى الحرف اى معنى حقه أن يؤدى بالحرف (قوله من كون الشئ الخ) الشئ الاول هو اسم الاشارة والمعنى هو الاشارة والشئ الثانى هو الحرف والجار والمجرور اى بمعنى متعلق بمحذوف والباء بمعنى اللام والتقدير متضمنا المعنى وذلك لان مدلوله مشارا اليه اشارة حسية فيكون متضمنا الاشارة فضمير المعنى لا يلزم من كون اسم الاشارة متضمنا المعنى حقه ان يؤدى بالحرف أن يعطى حكمه أى حكم ذلك الحرف وهذا بيان لما نحن فيه وان كانت القاعدة كلية (قوله وبهذا) أى بقولنا لا يلزم من كون الشئ الخ (قوله انها تبعية لان اسم الاشارة الخ) تقرير الاستعارة حينئذ أن يقال شبه التعقل بالاشارة واستعيرت الاشارة للتعقل وأتى بهذا واستعمل فى متعقل بدل أن يشتق من الاشارة مشار بمعنى متعقل ولا يخفى بعده من المألوف ولعله لذلك أمر بالتأمل (قول الشارح رحمه الله بجامع التحقق) أى بجامع هو التحقق فالاضافة بيانية وقوله فاشارلها اى استعمل فيها اسم الاشارة الموضوع اصالة للمحسوس على سبيل الاستعارة كما قال المحشى (قوله أخذه

من الوصف بلطيفة (قوله فى بيان المجاز الخ) من ظرفية الدال فى المدلول ان اريد من الرسالة الالفاظ أو من ظرفية الكل فى الجزء ان أريد منها المعانى وفى الكلام استعارة تبعية على كل حال حيث شبه مطلق ارتباط دال بمدلول أو كل بجزء بمطلق التباس ظرف بمظروف فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات فاستعيرت فى الموضوعة لالتباس الظرف بالمظروف الخاصين لارتباط الدال بالمدلول أو الكل بالجزء الخاصين على طريق التبعية (قوله مطلقا) عقليا أو لغويا مرسلا أو استعارة مفردا أو مركبا (قوله وفى بيان التشبيه)

جدا (فى بيان المجاز) مطلقا (و) فى بيان (التشبيه و) فى بيان (الكناية

من الوصف بلطيفة) اى نظر الاحد أوضاعها الاصلية ولك أن تقول ان أخذه نظرا لجميع أوضاعها الاصلية والمراد بالصغيرة ما قابل الكثيف والضخم فيشمل رقيق القوام والشفاف وصغير الجرم (قول الشارح رحمه الله جدا) أى صغر جد أى اجتهاد أى ناشئا عن جد واجتهاد فهو صغر تام بتحقيق كما هو مفاد لطيفة فلا يقال انه ذم فحذف المضاف الذى هو صغر واقيم المضاف اليه مقامه فانتصب انتصابه وهذه الجدية مأخوذة من الواقع أو من قوله على سبيل الاختصار والاقتصار لا من لطيفة فهو ليس من جملة التفسير للطيفة بل هو على حذف أى التفسيرية بيان للمراد من الواقع أو من على سبيل الاختصار والاقتصار كما علمت أفاده بعض المحققين ولعل المحشى رحمه الله اشار لهذا حيث قال ان المأخوذ صغيرة واقتصر عليه ولك أن تقول انها مأخوذة من تنوين لطيفة بجعله للتعظيم أى لطيفة لطفا عظيما أى تاما لا بجعله للتصغير لان المعنى عليه لطيفة لطفا صغيرا أى صغيرة صغرا صغيرا لا صغرا تاما حتى يكون مفيدا الجد ولك أن تقول ان صغيرة من رسالة وجدا من لطيفة تأمل (قوله من ظرفية الدال فى المدلول الخ) لايخفاك ان بيان المجاز ايضاحه والايضاح ليس هو المدلول للرسالة بناء على انها الالفاظ وليس جزءها بناء على أنها المعانى بل هو ثمرتها أو علتها فحينئذ لك جعلها من ظرفية الشئ فى ثمرته فشبه مطلق ارتباط شئ بثمرته بمطلق ارتباط ظرف بمظروف فسرى التشبيه الخ ولك حمل فى للتعليل كما سبق فى كلام المحشى رحمه الله سهو عن بيان (قوله وفى الكلام استعارة تبعية) غير متعين بل لك الكناية بتشبيه بيان المجاز الخ بظرف وحذفه بعد تقدير استعارته وفى رمز اليه ولك المجاز المرسل بان تقول فى للارتباط بين ظرف ومظروف بقيدان أحدهما لاحتواء والآخر له تحيز فيطلق عن هذا القيد وتستعمل فى الارتباط على وجه الدالية والمدلولية أو الكلية والجزئية الى آخر ما مر لك غير مرة (قوله عقليا) مثاله أنبت الربيع البقل وقوله مرسلا الخ تعميم فى قوله لغويا ومثال المرسل وآتوا اليتامى أموالهم والاستعارة رأيت اسدا والمرسل المركب على ما قدمنا

عطف على المجاز والمراد التشبيه مطلقا أى الذى تبنى عليه الاستعارة وغيره (قوله على سبيل الاختصار) وصف ثان للرسالة والاضافة بيانية وفى على استعارة تبعية حيث شبه التباس الرسالة بالاختصار بارتباط مستعل بمستعلى عليه فسرى التشبيه من الكليات للجزئيات فاستعيرت على الموضوعة للاستعلاء الخاص للباء الموضوعة للالتباس الخاص على طريق الاستعارة التبعية (قوله مع كثرة المعنى) بيان لاختصاره هو والا فالحق ان معنى الاختصار تقليل اللفظ كثر المعنى أم لا (قوله على بعض الاقسام) أى أقسام الاستعارة التى سيذكرها

على سبيل الاختصار) أى على طريق الاختصار وهو تقليل اللفظ مع كثرة المعنى (و) على سبيل (الاقتصار) على بعض الاقسام وعلى

رب انى وضعتها انثى والمركب فى الاستعارة انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى (قوله عطف على المجاز) لايخفى انه لو كان فى بيان التشبيه عطفا على المجاز لكان المعنى وفى بيان فى بيان التشبيه وهو غير صحيح فالمناسب له أن يقول أعاد الشارح بيان ليفيد ان التشبيه معطوف على المجاز لا على بيان وأعاد فى لشدة ارتباط الجار بالمجرور وان كان غير قوى وقل مثل هذا فى قوله وفى بيان الكناية (قوله التشبيه مطلقا الخ) ماسيأتى هو الذى تنبنى عليه الاستعارة ويؤخذ منه غيره (قوله وصف ثان للرسالة) المناسب وصف ثالث فانه وصفها أولا بمفرد وهو لطيفة ثم ثانيا بشبه الجملة وهو فى المجاز ثم ثالثا بقوله على سبيل الاختصار ويحتمل انه مرتبط بقوله فى بيان المجاز بل هو المتبادر ووصفها بجملة هى جملة التحفة فهو على حد وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه ويحتمل انها مستأنفة استئنافا بيانيا فى جواب ماتصنع بها (قوله والاضافة بيانية) أى كما فيده قول الشارح أى على طريق هى الاختصار (قوله وفى على استعارة تبعية) تقدم لك الكلام فيه وقوله حيث شبه الخ تقدم لك ماعليه فلا تغفل وقوله للباء أى لمعنى الباء (قول المصنف رحمه الله) على سبيل الاختصار ليس مكررا مع لطيفة باعتبار بعض أوضاعها لافادته كثرة المعانى كما قال الشارح مع كثرة المعنى هذا ان نظر لظاهر قول الشارح أى صغيرة والا فلا تكرار أصلا لان المراد السهولة وفى الاختصار مع الاقتصار جناس مضارع (قوله والا فالحق الخ) أى والا نقل انه بيان لاختصاره بل قلنا انه بيان لحقيقة الاختصار فلا يصح التفسير لانه خلاف الحق والحق الخ وهذا التفسير أحد تفسيرين للاختصار الثانى تفسيره بانه أداء المعنى المقصود باقل من عبارة المتعارف وهو عين الايجاز كما عليه جماعة وفى المصباح ان الايجاز تقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه فهو أخص من الاختصار على هذا (قوله أى أقسام الاستعارة التى سيذكرها) ان كان تفسيرا للمضاف كان المعنى انه اقتصر على البعض الذى سيذكره وهو تفسير ضائع لاحاجة اليه وان كان تفسيرا للمضاف اليه

وهى التصريحية الغير التخييلية والتخييلية

كان المعنى انه اقتصر على بعض الاقسام التى ذكرها وهو باطل بالبداهة والجواب بانا نختار الاول ونقول المقصود التوطئة الى بيان ماذكره وما لم يذكره ضعيف كما هو ظاهر والجواب بانا نختار الثانى ونجعل التى سيذكرها صفة للاستعارة لا للاقسام كما هو مبنى الاعتراض صحيح الا انه خلاف المتبادر من قوله بعد وقد ذكر المصنف جميع تلك الاقسام على انه كما اقتصر على بعض أقسام الاستعارة اقتصر على بعض أقسام غيرها ولا مانع من حمل عبارة الشارح على العموم فالمناسب تغيير هذا التفسير أو تركه وبقى من الاقسام تقسيم الاستعارة الى العامة وهى المبتذلة كرأيت أسدا والخاصة وهى غير المبتذلة أى الغريبة التشبيه كما فى قوله تعالى يا أرض ابلعى ماءك والوفاقية وهى التى يمكن اجتماع طرفيها نحو أحييناه فى قوله تعالى أومن كان ميتا فأحييناه أى ضالا فهديناه فان الاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما والعنادية وهى التى لا يمكن فيها ذلك نحو ميتا فى الآية فان الموت والضلال لا يجتمعان ومن العنادية التهكمية وهى ما استعمل فى ضد معناه أو نقيضه كما فى قوله تعالى فبشرهم بعذاب أليم استعير اسم البشارة التى هى الاخبار بما يسر للانذار الذى هو الاخبار بما لا يسر على سبيل التهكم بالكافرين ومنها التمليحية وهى ما استعمل كذلك على سبيل التمليح فالفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى تهكم واستهزاء فتمليحية والا فتهكمية (قوله وهى التصريحية الخ) أى والاقسام هى التصريحية كرأيت أسدا والتخييلية والمكنية وهما متلازمان عند الجمهور مثلا أظفار المنية نشبت بفلان الاستعارة فيه لفظ المشبه به المحذوف أعنى السبع المستعار للمشبه المرموز اليه بذكر الاظفار اللازمة له واثبات الاظفار تخييل فالتخييلية عندهم مجاز عقلى وذهب الخطيب الى أن الاستعارة بالكناية التشبيه المضمر فى النفس وذهب السكاكى على ما يقتضيه كلامه فى أكثر المواضع الى انه اللفظ المشبه المستعمل فى المشبه به وانكار أن يكون غيره بقرينة ذكر اللازم وقرينتها عنده تارة تكون استعارة تحقيقية ان كانت مستعارة لامر محقق كما فى يا أرض ابلعى ماءك بناء على ماذكره من ان البلع استعارة لتغور الماء فى الارض والماء استعارة بالكناية للغذاء وتارة تكون استعارة تخييلية ان جعلت مستعارة لامر وهمى متخيل كما فى اظفار المنية بناء على ماذكره من أن الاظفار مستعارة لامر وهمى وتارة تكون حقيقة كما فى أنبت الربيع البقل وهزم الامير الجند على ماذكره أيضا من أن القرينة فيهما الانبات والهزم المستعملان فى معناهما الحقيقى وهذا منه بناء على مذهبه

والمكنية فالاولى ترجع الى ستة أقسام أصلية وتبعية وتمثيلية ومرشحة ومجردة ومطلقة وقد ذكر المصنف جميع تلك الاقسام فيما يأتي والتخييلية تنقسم الى أصلية وتبعية والى مرشحة ومجردة ومطلقة وهذا التقسيم في التخييلية على مذهب السكاكي والمصنف لم يتعرض له بل مشى على مذهب القوم من جعلها من قبيل المجاز العقلي والمكنية تنقسم الى مرشحة ومجردة ومطلقة وقد ذكر المصنف تلك الاقسام على مذهب القوم وسكت عن مذهب السكاكي

من انكار المجاز العقلي وجعل مثل الربيع والامير من المكنية مع أن المجاز العقلي لازم له لان حق الاثبات الحقيقي أن يسند الى الفاعل الحقيقي دون الزمان الموصوف بالفاعلية ادعاء فيلزمه ما فر منه وعلى مذهبه لا تلزم المكنية التخييلية بل تنفرد عنها كما علمت ولا التخييلية المكنية بل تنفرد عنها أيضا كما في قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع نشبت بفلان كما صرح به هو أيضا وقوله فالاولى أي غير التخييلية وقوله أصلية نحو رأيت أسدا وقوله وتبعية نحو أعجبني كونك قاتلا زيدا أي ضاربه ضربا شديدا وقوله وتمثيلية نحو انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى وقوله ومرشحة أي مقترنة بما يلائم المستعار منه نحو رأيت أسدا له لبد وقوله ومجردة أي مقترنة بما يلائم المستعار له نحو رأيت أسدا شاكي السلاح وقوله ومطلقة أي لم تقترن بشئ منهما نحو رأيت أسدا في الحمام (قوله والتخييلية تنقسم الخ) أي عند السكاكي كما قال وهذا التقسيم الخ ومثال التخييلية الاصلية اظفار المنية نشبت بفلان والتبعية نطقت الحال والمرشحة أعجبني سماع ما نطقت به الحال والمجردة أعجبني ما لم أسمعه مما نطقت به الحال والمطلقة نطقت الحال ثم ان السكاكي لا يقول بالتبعية بل يردها الى قرينة المكنية ويرد قرينة التبعية الى نفس المكنية ففي نطقت الحال يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم والنطق قرينتها فكيف يقسم التخييلية الى أصلية وتبعية كما قال المحشي ويقال المراد أنه يلزمه ذلك بحسب القواعد حيث صرح في المفتاح بان نطقت مستعار للامر الوهمي وهي في الفعل لا تكون الا تبعية ويجاب عنه بان كلامه في اختيار رد التبعية للمكنية على مذهب القوم من أن قرينة المكنية حقيقة والتجوز في الاثبات أي يلزمهم ذلك تقليلا للاقسام (قوله والمكنية تنقسم الخ) بقي انقسامها الى أصلية وتبعية والاولى كانشبت المنية اظفارها بزيد والثانية كاعجبني اراقة الضارب دم زيد شبه الضرب الشديد بالقتل واستعير القتل للضرب الشديد واشتق من القتل قاتل وحذف ورمز له بالاراقة والمرشحة كانشبت المنية ذات اللبد اظفارها بزيد والمجردة كانشبت المنية التي لا لبد لها والمطلقة كانشبت المنية اظفارها (قوله وقد ذكر المصنف تلك الاقسام الخ) الاقسام هي التي ذكرها أولا بقوله وهي

مذهب القوم تقريبا
للمبتدى (جعلتها تحفة) أى
هدية مستظرفة (للاخوان)
جمع أخ

والخطيب لكون المعول عليه مذهب القوم لما فى مذهب السكاكى من التعسف وابعد مذهب الخطيب عن الاستعارة كما هو مبين فى شراح السمرقندية (قوله مذهب القوم) أى لانه لم يذكر مذهب السكاكى ولا مذهب الخطيب فى المكنية (قوله تقريبا) علة للاختصار (قوله تحفة) شبه الرسالة بالهدية المتحفة واستعار اللفظ الدال على المشبه به وهو تحفة للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة الاصلية والجامع الرغبة فى كل (قوله مستظرفة) أى مستحسنة

التصريحية الخ والانسب بقوله وسكت الخ أن يقول وذكر المصنف المكنية والتخييلية وقوله من التعسف تعسفه فى التخييلية ظاهر مما قدمنا وفى المكنية حيث انه ادعى ان لفظ المشبه المستعمل فى المشبه به بادعاء ان المشبه عين المشبه به واعترض بأنه لا وجه لتسمية لفظ المشبه كالمنية استعارة لانها مستعملة فى معناها الحقيقى الذى هو الموت فقوله لفظ المشبه المستعمل فى المشبه به لا يستقيم والادعاء لا يخرجها عن معناها الاصلى واجيب بان المراد بالمنية الموت مع وصف السبعية وهو غير موضوع له لاعتبار أمر خارج مع الموضوع له ومازال تعسفا وقوله وابعد مذهب الخطيب أى حيث ادعى انها التشبيه فاخرجها عن المجاز بمعنى الكلمة لكنه اعترض بانه لا وجه لتسميتها استعارة وان كان وجه كونها مكنية ظاهرا لوجود الخفاء قال السعد ماذكره الخطيب لا مستند له فى كلام البلغاء ولا هو مبنى على مناسبة لغوية وكانه استنباط منه اه ثم ان عبارة المحشى هذه تفيد أن قول الشارح وعلى مذهب القوم تفسير لما قبله وهو غير سديد فالاولى له أن يكتب ما كتبه على قول الشارح وعلى مذهب القوم فيقول لانه ذكر كذا وكذا الى آخر ما قال ويكتب ههنا أى على قوله على بعض الاقسام اى لانه لم يذكر بعض أقسام الاستعارة كالتمليحية والتهكمية وبعض أقسام التشبيه وبعض أقسام المجاز كالمجاز بالحذف على ما نبه هنالك فتأمل (قوله فى المكنية) كذلك التخييلية كما علم من قولته ومما بينا ثم ان اقتصاره على مذهب القوم بالنسبة لهذين فلا يرد جريه على مذهب الخطيب فى العقلى حيث خصه بالفعل أو ما فى معناه ولعله مراد المحشى بقوله فى المكنية (قوله علة للاختصار) الاولى له أن يزيد الخ أو يجعله علة للاقتصار فقط (قوله شبه الرسالة الخ) يقال عليه لا يجمع فى الاستعارة بين الطرفين على وجه ينبئ عن التشبيه بان يكون المشبه به خبرا عن المشبه أو فى حكم الخبر عنه كالخبر فى باب كان وان والمفعول الثانى فى باب علم أو حالا أو صفة أو مضافا للمشبه كلجين الماء أو بين المشبه بالمشبه به صريحا أو ضمنا كما فى قوله تعالى حتى يتبين لكم الآية فقد بين الخيط الابيض من الاسود بالفجر صريحا وفى ضمنه بيان الخيط الاسود بسواد الليل فكل هذا من التشبيه

ويجمع أخ أيضا على اخوة الا أنه شاع الاخوان في جمع أخ بمعنى الصاحب والاخوة في جمع أخ من النسب (ضاعف) أي كثر (الله لي ولهم الاجور) جمع أجر وهو مقدار من الجزاء في نظير العمل (والاحسان) عطف عام على خاص وفيه اشارة الى أن العبد لا يستحق على الله تعالى شيأ في نظير عمله على انه لا عمل له في الحقيقة والله خلقكم وما تعملون ولو سلم لم يعد عليه تعالى منه نفع تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا

وهو بمعنى تحفة (قوله ويجمع أخ أيضا) أي صاحب أو من نسب (قوله الا أنه شاع) اشارة الى نكتة التعبير باخوان دون اخوة مع ان كلا منهما جمع لاخ (قوله لي ولهم) قدم نفسه لانه المطلوب في مقام الدعاء (قوله عطف عام على خاص) أي لان الاحسان أعم من الاجر لان الاجر ما كان في نظير العمل والاحسان لا يتقيد (قوله وفيه) أي في قوله عطف عام الخ لان الاجر من جملة الاحسان كما علمت (قوله اشارة) وجه الاشارة انه جعل الاجر من جملة الاحسان فلا يكون واجبا على الله (قوله على انه لا عمل له) هذا استدراك على ما يتوهم من قوله في نظير عمله فدفع ذلك بقوله على انه الخ (قوله والله خلقكم الخ) دليل لقوله على انه لا عمل له ومحط الدليل قوله وما تعملون أي وخلق عملكم (قوله ولو سلم الخ) أي ولو سلمنا كلام المعتزلة

البليغ لا من الاستعارة فما نحن فيه لا يصح استعارة على رأى الجمهور وعلى رأى السعد يشبه مطلق مؤلف لا الرسالة كما صنع المحشي (قوله وهو بمعنى تحفة) المناسب وهو من مدلول تحفة (قول الشارح رحمه الله جمع اخ) أي قياسا وقوله ويجمع اخ أي على غير قياس كما يشير له تعبيره وقوله أيضا أي كما يجمع على ما تقدم وقوله شاع أي اشتهر الاخوان أي هذا اللفظ وقوله والاخوة أي وشاع لفظ الاخوة وقوله عطف عام الخ فان قلت الاحسان مصدر والاجر ليس كذلك قلت المصدر بمعنى اسم المفعول او من عطف العام بالنظر لمتعلقه (قوله أي في قوله عطف عام الخ) غير مناسب والمناسب أي في عطف والاحسان عطف عام ووجه الاشارة أنه لما كان عاما كما قال كان بعضه لا في نظير عمل فيكون بالنظر لهذا البعض مشيرا الى أن الله سبحانه وتعالى يعطى من غير مقابل ومن غير علة فيكون مختارا واذا كان مختارا لا يستحق العبد عليه شيأ أي لا يجب عليه شئ والا لما كان مختارا فالوا وفي قول الشارح وفيه اشارة للتفريع هذا مراده وأقول هذا كلام ظاهري وان حققت النظر تجد عطف الاحسان بعد ما قرر انه من عطف العام لا يشير الى ما قال فانه لا ينتج ان الله سبحانه وتعالى مختار من كل وجه بل بالنظر للبعض دون البعض فيكون العبد مستحقا بالنظر للبعض الثاني ومحل الاشارة لو فسر الاحسان بما لا يكون في نظير عمل أصلا تفسير مراد للاجر وبه تعلم ان كلا من قوله لان الاجر الخ وقوله وجه الاشارة الخ غير ظاهر والله أعلم (قوله استدراك على ما يتوهم) أي فنسبة العمل له ظاهرية ويحتمل انه تعليل لقوله لا يستحق ويحتمل انها متعلقة ببناء أي لا يستحق بناء على أنه الخ وقوله فدفع ذلك الخ بيان لا حاجة اليه (قوله أي وخلق عملكم) يصح جعل ما موصولة أي خلق الذي تصنعونه ويصح انها استفهامية للتوبيخ أي وأي شئ تعملون ويصح انها نافية أي ان العمل في الحقيقة ليس لكم فانتم لا تعملون شيأ (قوله كلام المعتزلة)

جدلا ومجاراة لهم (قوله فكيف) استفهام انكاري بمعنى النفي قال الله تعالى ان تكفروا فان الله غني عنكم وكفروا وتولوا واستغنى الله وفي الحديث القدسي يا عبادي انكم لن تقدروا على ضري فتضروني ولا نفعي فتنفعوني والأدلة في ذلك أشهر من ان تذكر (قوله اعلم) أي يا من يتأتى منه العلم وليس القصد توجيه الخطاب الى معين وان كان هو الاصل وهذا مجاز مرسل من استعمال المقيد في المطلق *(تنبيه)* لابد قبل الشروع في الفن من معرفة مباديه لتكون على بصيرة فيه وهي حده وموضوعه وواضعه وفائدته وغايته ومسائله واستمداده واسمه وحكمه ونسبته فأما حده

كيف يصح القول بوجوب الصلاح الذي منه الاجر اعلم) أمر بالعلم للحث على معرفة ما يأتي

أي من ان العبد له عمل في الحقيقة (قوله قال الله تعالى الخ) لو كتبه على قول الشارح لم يعد عليه تعالى منه نفع لكان أنسب وحاصل كلام الشارح انه لا يصح القول بوجوب الصلاح لان العبد لا يستحق شيأ فلا يجب له على الله تعالى شئ فضلا عن كونه صلاحا أو اصلح لانه لا عمل له في الحقيقة حتى يكافأ عليه وجوبا على ان العمل على تسليم كونه له لا يقتضي الوجوب الا اذا كان نافعا والنفع محال عقلا ونقلا فبطل القول بالوجوب وبطل مذهب أهل الضلال والميل والمسئلة في علم الكلام طويلة الذيل (قوله وهذا مجاز مرسل) الاولى فهو مجاز مرسل والعلاقة التقييد ان روعي المنقول عنه والاطلاق ان روعي المنقول اليه وهذا الشيوع في الضمير امر عارض بحسب الاستعمال وكونه أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة امر وضعي فلا اشكال (قوله لابد قبل الشروع الخ) المراد من اللابدية الوجوب الصناعي أو الاستحساني لا العقلي لان العقلي لتصوره بوجه لا غير ضرورة انه لا يمكن الدخول في شئ قبل خطوره بالبال وأما تصوره بحده يعني بتعريفه فليكون طالبه على بصيرة في طلبه فانه اذا تصوره بتعريفه سواء كان حدا لمفهوم اسمه أو رسما له فقد أحاط بجميعه احاطة اجمالية باعتبار أمر شامل يضبطه ويميزه عما عداه بخلاف ما اذا تصوره بغيره فانه وان كان يكفيه في طلبه لكنه لا يفيده بصيرة فيه وأما معرفة موضوعه فلامتياز العلم المطلوب عند الطالب أشد امتياز اذ به تتمايز العلوم في أنفسها وبيانه ان كمال النفس الانسانية في خواصها الادراكية انما هو بمعرفتها حقائق الاشياء واحوالها على ما هي عليه بقدر الطاقة البشرية ولما كانت تلك الحقائق والاحوال متكثرة متنوعة وكانت معرفتها المختلطة منتشرة متعسرة اقتضى حسن التعليم وتسهيله أن تجعل مضبوطة متمايزة فتصدى لذلك الاوائل فسموا الاحوال والاعراض الذاتية المتعلقة بشئ واحد مطلقا أو من جهة واحدة أو باشياء متناسبة تناسبا معتدا به سواء كان في ذاتي أو عرضي علما واحدا ودونوه على حدة وسموا ذلك الشئ أو تلك الاشياء موضوعا لتلك الاحوال التي هي

فهو علم باصول يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح فى الدلالة عليه مع رعاية مقتضيات الاحوال كـكرم زيد مثلا يعبر عنه بالحقيقة نحو زيد كريم وبالتشبيه نحو زيد كحاتم وبالمجاز

العلم لان موضوعات مسائله راجعة اليه فصارت عندهم كل طائفة من الاحوال متشاركة فى موضوع علما منفردا ممتازا فى نفسه عن طائفة أخرى متشاركة فى موضوع آخر فجاءت علومهم متمايزة فى أنفسها بموضوعاتها وسلك الاواخر أيضا هذه الطريقة فى علومهم وهو أمر استحسانى اذ لا مانع عقلا من ان تعد كل مسئلة علما برأسها وتفرد بالتعليم ولا من ان تعد مسائل كثيرة غير متشاركة فى موضوع سواء كانت متناسبة أولا علما واحدا وتفرد بالتدوين وأما معرفة فائدته فلدفع العبث وذلك لان الطالب ان لم يعتقد فيه فائدة أصلا لم يتصور منه شروع قطعا وان اعتقد فيه فائدة وان غير فائدته أمكنه الشروع الا انه ربما لا يترتب عليه ما اعتقده ولم تكن موافقة لغرضه فيعد سعيه فى تحصيله عبثا عرفا وتزداد رغبته فيه اذا كان مهما للطالب بسببها فيوفيه حقه من الجد والاجتهاد فى تحصيله والغاية هى الفائدة لان المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها ثمرته ونتيجته فائدة ومن حيث انها على طرف الفعل غاية ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بفعله غرض ومن حيث انها باعثة له على الاقدام عليه غائية ومعرفة ان باقى المبادى استحسانى جلية واضحة ولذا قال فى التعليل لتكون على بصيرة فيه وبما قررنا تعرف ان المراد أصل البصيرة أو زيادتها وهى الكشف والبيان فتدبر (قوله فهو علم) اى قواعد أو ملكة أو ادراكات وقوله باصول ان كان العلم بمعنى القواعد فالباء للتصوير وان كان بمعنى الملكة فالباء سببية اى ملكة حاصلة بسبب مزاولة أصول وقواعد واذا كان بمعنى الادراكات كانت للتعدية والمراد من الملكة ملكة الاستحضار لا ملكة الاقتدار والا لاتصف من كان له قوة حاصلة من مزاولة النحو مثلا يقدر بها على الايراد بانه عالم بالبيان وليس كذلك وقوله يعرف به أى برعايته أو بحضوره والغرض منه الاحتراز عن الخطأ فى كيفية ايراد الكلام حتى لا يورد ما يدل دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند اقتضاء المقام خفية هكذا يؤخذ من ابن قاسم ومنه يعرف ان رعاية مقتضيات الاحوال غرض وغاية لا من المدلول خلافا لظاهر المحشى وال فى المعنى للاستغراق العرفى أى كل معنى مقصد يتعلق به قصده وخرج به ملكة ايراد معان متعددة بطرق متنوعة بتنوع المعانى مختلفة فى الوضوح وفى جعل ال استغراقية اشارة الى أن ملكة ايراد معنى واحد بطرق مختلفة لا تسمى بيانا وقوله بطرق أى فى طرق أى تراكيب فشبه التراكيب بالطرق بجامع الايصال فى كل فيكون فى التعبير به براعة

نحو زيد حاتم عند السعد وبالكناية نحو زيد كثير الرماد

استدلال وتأنيس للدخيل في الفن وان كان الانسب بصناعة التعريف خلافه أفاده العصام وقوله مختلفة الوضوح في الدلالة عليه أي على ذلك المعنى بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه وبعضها أوضح والواضح خفي بالنسبة الى الأوضح فلا حاجة الى ذكر الخفي وعلامة ذلك سرعة الانتقال من اللفظ الى المدلول أو بطؤه وخرج بالاختلاف في الوضوح ملكة ايراد المعنى الواحد بطرق متماثلة في وضوح الدلالة بأن تكون ألفاظا مترادفة اذ الاختلاف في الوضوح لا يتصور فيها لان دلالتها وضعية فان عرف وضعها تماثلت والا لم تدل وقوله كرم زيد راجع للمعنى وقوله مثلا لا ضرورة لذكره كما تقدم وقوله يعبر عنه بيان لايراد التراكيب المختلفة في الوضوح ولا شك ان التراكيب المذكورة بعضها أوضح من بعض على ترتيبها لكن الذي يؤخذ من ابن يعقوب ان المراد ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في كل باب من أبواب البيان كأن يقال في وصف زيد بالجود من باب الكناية زيد مهزول الفصيل وزيد جبان الكلب وزيد كثير الرماد فهذه التراكيب تفيد وصفه بالجود على طريق الكناية لان هزال الفصيل باعطاء ابن أمه للاضياف وجبن الكلب لالفه الانسان الاجنبي بكثرة الواردين من الاضياف وكثرة الرماد من كثرة الاحراق للطبائخ من كثرة الاضياف وهي مختلفة وضوحا وكثرة الرماد أوضحها فيخاطب به من لا يفهم بغيره ومن باب الاستعارة رأيت بحرا في الدار وطم زيد بانعامه جميع الانام والطموم غمر الماء فهو قرينة على استعارة البحر في النفس ولجة زيد تتلاطم أمواجها وأوضحها الاول وأخفاها الوسط ومن باب التشبيه زيد كالبحر في السخاء وزيد كالبحر وزيد بحر وأظهرها ما صرح فيه بوجهه وأداته وأخفاها ما حذف وجهه واداته فيخاطب بكل من يناسبه ولا يتأتى الاختلاف في الوضوح في باب الحقيقة لان المخاطب ان علم وضع جميع الالفاظ المستعملة في التراكيب التي خوطب بها ووضع هيئة التركيب لم يكن بعضها أوضح وان لم يعلم وضع جميع تلك الالفاظ وهيآتها بأن لم يعلم شيأ أو علم البعض فقط لم يدل لما جهل وضعه وما انتفت دلالته لا يوصف بوضوحها مثلا اذا قيل خد فلان يشبه الورد لمن علم ألفاظه وهيئته فهم منه المعنى بتمامه وان بدل كل لفظ بمرادفه والهيئة بمثلها وهو عالم بذلك فهمه بتمامه أيضا من غير تأمل كالاول ولذا قال السعد المقصود الاصلي بالنظر الى البيان هو المجاز اذ به يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة الا أنها لما كانت كالاصل للمجاز اذ الاستعمال في غير ما وضع له الخ فرع الاستعمال فيما وضع له جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ومراده بالمجاز مقابل الحقيقة فيشمل الكناية والتشبيه ومن مجموع هذا تعلم ما في تمثيل المحشي وتصديره بزيد كريم فتأمل (قوله نحو زيد حاتم عنده السعد)

وأما موضوعه فاللفظ العربي من حيث ايراد المعنى الواحد به مع طرق مختلفة الوضوح وأما واضعه فهم أرباب المعاني المتتبعون كلام البلغاء وأما فائدته ففهم كلام الله ورسوله على وجه لا يعتريه خطأ وأما غايته فهي تصديق النبي صلى الله عليه وسلم اذ به تعرف بلاغة القرآن الخارجة عن طوق البشر من حيث اشتماله على الحقيقة والمجاز والكناية والتشبيه بالطف عبارة وهذا يستلزم ان القرآن حق وصدق المستلزم لصدق من جاء به من عند الله وامامسائله فالحقيقة والمجاز

تقول على مذهبه مشبه الرجل الكريم بفهوم حاتم وادعى انه فرد من أفراده واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق التصريحية الاصلية (قوله وأما موضوعه فاللفظ العربي الخ) قال بعض المحققين الذي في المطول وأقره السيد وعبد الحكيم والفنري ان الحقيقة والمجاز العقليين من مباحث علم البيان وعبارته فان قيل لم لم يذكر يعني الخطيب الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله السكاكي ومن تبعه قلت زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكأنه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انه يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضا من أحوال المسند اليه او المسند اه وعليه ينبغي أن يجعل الموضوع اعم من اللفظ فيشمل الاسناد بل تشريك أمر الخ ليدخل التشبيه وفي التلخيص وجه جعله من مباحث البيان وهو خارج عن موضوعه كونه مبنى الاستعارة التي هي من المجاز الذي هو من اللفظ وسنذكر عن العصام الجواب عن الخطيب في القولة الآتية تدبر (قوله ايراد المعنى الواحد به) أي باللفظ العربي وقوله مع طرق أي مع تراكيب (قوله فهم أرباب المعاني) لم يقل فهو عبد القاهر الجرجاني كما قال بعضهم اشارة الى أنه غير مرضي حيث ان أبا عبيدة وضع فيه كتابه المسمى بمجاز القرآن قبل وجوده وغير أبي عبيدة أنشأ فيه أيضا غايته ان عبد القاهر زاده تدوينا ولذلك كان امامه (قوله وأما فائدته ففهم كلام الله تعالى الخ) أي ومعرفة تأديتنا المعنى الواحد بطرق الخ وقوله وأما غايته الخ غير منظر اليه لما عرفت من انهما متحدان بالذات بل نحن محتاجون لذكر فضله فهو من ذكر ما لا يحتاج اليه وترك ما يحتاج اليه فالمناسب أن يقول بدل قوله وأما غايته وأما فضله فهو شريف عظيم من جهة أن به تصديق النبي صلى الله عليه وسلم اذ به تعرف الخ (قوله بالطف عبارة) راجع لقوله من حيث اشتماله أي مع تعبيرا عنها بالطف عبارة وقوله المستلزم أي وهذا هو المستلزم لصدق الخ (قوله فالحقيقة والمجاز الخ) يعني فقضايا

والكناية والتشبيه وأما استمداده فمن الكتاب والسنة وتراكيب البلغاء وأما اسمه فهو علم البيان وأما حكمه فهو فرض كفاية على أهل الفهم والادراك وأما نسبته فهو آلة لعلم الشريعة لتوقفه عليه وان كان علما في نفسه فلتحفظ تلك المبادى العشرة فانها مقدمة العلم (قوله ان المجاز) أتى بأن لشرف الحكم (قوله هو لفظ مشترك) أى اشتراكا لفظيا أى ان المجاز بقطع النظر عن المراد به هنا لفظ مشترك الخ (قوله بين المجاز العقلى الخ) اقتصار على ماذكره في هذه الرسالة وان كان مشتركا بين ماذكر وبين المجاز بالحذف والزيادة وأما المجاز بالتقديم والتأخير فهو من المجاز المرسل وبهذا

(ان المجاز) هو لفظ مشترك بين المجاز العقلى واللغوى

الحقيقة الخ وذلك لان المسائل هى القواعد جمع مسئلة وهى مطلوب خبرى يبرهن عليه ومن ثم ضروريات العلم لا تعد من مسائله اذ لا يقام على الضروريات برهان (قوله فلتحفظ تلك المبادى) هى جمع مبدا والمراد المبدوبه والبعض بالبعض اكتفى فالمدار على الحد والموضوع والغاية (قوله فانها مقدمة العلم) هى ما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة وحصر واما يتوقف عليه الشروع فى الحد والموضوع والثمرة وليس المراد الحصر العقلى بل ذكر ما جرت به العادة فى أوائل الكتب فلا يرد عليهم أن البصيرة ليست أمرا مضبوطا يقتضى الانحصار فيما ذكروه بل لك أن تضم خامسا وسادسا وتجعل هذا المفهوم منها وبيان الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب والخلاف فى ذلك فى مقام آخر (قول الشارح رحمه الله أمر بالعلم للحث الخ) الحث هو الطلب بازعاج أى الامر مع شدة الاعتناء كما هو مشهور فلا يعترض الشرح بان فيه تعامل الشئ بنفسه لان الحث هو الامر والمعرفة هى العلم غاية ما فيه الاظهار فى محل الاضمار ويمكن أن يقال لا اظهار لان العلم الاول المقصود منه عدم الغفلة والثانى الادراك ويحتمل أن الحث من المتقدمين فكأنه قال أمر بالعلم اتباعا لمن سلف (قوله أى اشتراكا لفظيا) هو المتبادر من الشرح هنا حيث قال وهو بهذا المعنى يعم الخ فان ظاهره أن ما قبله وما بعده لا يعم وان احتمل أنه احتراز عما بعده فقط والمتبادر من قوله ويطلق على الكلمة الاشتراك المعنوى بان يراد بالمجاز ما خالف الاصل على وجه خاص فيكون مفيدا هنا الوضع للكلى وفيما يأتى للامر الخاص فلا تكرار وعلى ارادة اللفظى يكون تكرارا حيث أن الاوضاع على قدر الافراد فان قلت ما يأتى من قوله ويطلق الخ لمجرد قوله هو الشائع الخ قلت له أن يقول هنا مفردا كان وهو الشائع الخ (قوله بقطع النظر عن المراد به هنا) من الاسناد والكلمة واللفظ المركب والكلام على حذف مضاف أى عن بعض المراد أى لا تنظر لشئ بخصوصه لئلا يلزم اشتراك الشئ بين نفسه وغيره والاولى حذف هذا الكلام فانه وتوجيهه ضعيف (قوله وأما المجاز بالتقديم والتأخير الخ) غير

اندفع ماقيل ان ظاهره أن المجاز بالحذف والزيادة مرسل مع ان الحق خلافه تأمل وجعل المجاز العقلى من فن البيان هو ما اختاره السعد وان ذكره الخطيب فى فن المعانى (قوله مفردا كان) أى المجاز اللغوى (قوله فى الاصل) أى أصل اللغة

قوى فان هذا ليس من المرسل على الصحيح كالمجاز بالحذف والزيادة من غير فرق وغير مذكور فى هذه الرسالة فالمناسب له أن يعطفه على ما قبله ويبعد كونه أمر بالتأمل لذلك (قوله اندفع ماقيل أن ظاهره الخ) وذلك لان لفظ مجاز مشترك فى كل مجاز ومن الكل المجاز بالحذف والزيادة ولا يتوهم انه من العقلى فيكون من اللغوى ولا مشابهة حتى يكون استعارة فيكون من المرسل فانه كذلك على قول وان الحق خلافه (قوله اختاره السعد الخ) تقدم لنا بيانه عند الموضوع وقال العصام عند قول التلخيص ثم الاسناد الخ لما فرغ من بيان أحوال الاسناد أخذ يبين الحقيقة والمجاز العقليين ليعلم أن من خاطب الموحد بانبت الربيع لا يحتاج للتأكيد وليس تركه التأكيد مبنيا على التنزيل اذ ما أريد به لا ينكره الموحد وليعلم أن مخاطبة من سمع عنه انبت الربيع البقل بانبت الله البقل لا تحوج الى التوكيد لان قوله أنبت الربيع البقل لا يفيد انكاره أنبت الله البقل فما أتى بهذا البحث ههنا الا ليعلم أن اسناد الشئ الى شئ قد لا يراد به ظاهره حتى تعلم ماذكرناه والا فبيان الحقيقة والمجاز العقليين كاللغويين مما يذكر فى البيان وان كان له تعلق بالمعانى باعتبار انهما قد يقتضيهما الحال ورعاية هذه الحيثية لا توجب تخصيص العقليين بالايراد هنا لشموله الكناية والمجاز اللغوى أيضا ولهذا صدر البحث بثم للتراخى الرتبى لانه ليس كسابقه مقصودا بل متطفلا وليس ايراده ههنا من المصنف لزعمه انهما من المعانى على خلاف ما ذهب المفتاح كما زعم الشارح حتى يرد عليه بما ذكره من انه لا فرق بينهما وبين اللغويين وبما عرفت اندفع أيضا أن الاولى ذكرهما فى البيان لاحتياج بعض مباحثهما الى معرفة المجاز اللغوى والاستعارة بالكناية ولما بحث عنهما ههنا كان المناسب أن يستوفى البحث حتى لا يحتاج لاعادة بحثهما فى البيان فبحث عن مطلق الاسناد باعتبارهما الا انهما لا يخصان الاسناد الخبرى اه (قوله أى المجاز اللغوى) تفسير للضمير فى كان فلا تتوهم ان التفسير لمفردا فتعترض بأنه لا وجه لقصر التفسير على المفرد لان المركب كذلك (قوله أى أصل اللغة) أى أصل هو اللغة وهذا مسلم بالنسبة لقوله من جاز المكان الخ لانه يتضمن المعنى اللغوى وغير مسلم بالنسبة لقوله مفعل الخ فالمناسب له أن يقول أى القاعدة الصرفية بالنسبة لمفعل واللغة بالنسبة لقوله من جاز الخ (قول الشارح رحمه الله تعالى بمعنى الانتقال) أى مصورة بمعنى هو الانتقال أى النقل بدليل قوله وهو بهذا المعنى يعم العقلى وغيره وذلك لان المجاز

مفردا كان أو مركبا وهو فى الاصل مفعل فاصله مجوز نقلت حركة العين الى الفاء قبلها

ثم قلبت ألفا كالمقال من جاز المكان يجوزه اذا تعداه فهو مصدر ميمي معناه التعدية بمعنى الانتقال وهو بهذا المعنى يعم العقلي وغيره

وأما المجاز اللغوى المعرف بما يأتى فهو اصطلاح لاهل البيان (قوله ثم قلبت الفا) أى لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ماقبلها الآن (قوله من جاز المكان) أى مأخوذ والافالاشتقاق انما هو من المصدر أو يقال بناء على ماقاله الكوفيون من ان الاشتقاق من الافعال أوفى العبارة حذف مضاف أى من مصدر جاز (قوله وهو بهذا المعنى) أى التعدى

العقلى هو الاسناد الى الغير والاسناد الى الغير هو النقل اليه والمجاز اللغوى هو استعمال الكلمة أو اللفظ المركب فى الغير على ماهو التحقيق وماقاله المصنف فيما يأتى مجاراة للقوم لما يأتى والاستعمال فى الغير هو النقل اليه وهذا المعنى والذى قبله من المعنى المشترك على ماقلناه هو المتعين فى المتن لعمومه بخلاف المعنى الآتى لقصوره كما هو ظاهر فقوله وهو بهذا المعنى الخ أى بخلاف مابعده فقط هذا وقال عبد الحكيم على المطول ولاحاجة الى جعل المصدر بمعنى الفاعل على الاول والمفعول بواسطة حرف الجر على الثانى كما قيل لتحقق العلاقة المصححة للنقل وهو اتصاف الكلمة بالتعدى الذى هو المعنى الاصلى للمجاز وعلى التقديرين يكون هذا النقل لنقل الحقيقة الى الكلمة الثابتة أو المثبتة فى مكانها الاصلى ويحصل التناسب بينهما غاية اهـ وقوله وعلى التقديرين هما النقل الى الكلمة الجائز أو المجوز بها فهو وانتقال الكلام مغاير لما قبله وقوله ويحصل التناسب بينهما غاية أى من حيث التقابل معنى لان الحقيقة ثابتة أو مثبتة والمجاز جائز أو مجوز بها ومقصوده بهذا التورك على المصنف الخطيب فان هذا التناسب لا يكون على كلامه حيث قال الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى أى طريقا له على أن معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه قال فى التقرير لعل وجه الظهور ان استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف ما اذا كان اسم مكان فلا مجاز فيه اهـ ويرده ماسبق لك عن عبد الحكيم فالظاهر أن وجه الظهور كما فى الاطول تسميتهم المجاز طريقا فى تعريفهم البيان حيث قال علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح فان ذلك ينبو عن أن يسمى مجازا بمعنى الجائز أو المجوز به لان الطريق ليست جائزة أو مجوزا بها بل محل الجواز فليتأمل (قوله وأما المجاز اللغوى الخ) جواب عما يقال قوله فى اللغة معناه التعدى يباين ما يأتى من أن اللغوى هو الكلمة الخ فيفيد أنه فى اللغة الكلمة الاستعمال لكن يقال لما كان اصطلاحا لم يسمى لغويا فيقال معنى لغوى أى مجازيته اصطلاح لاهل البيان باعتبار اللغة بمعنى أنه غير خارج عن الوضع الى العقل لوجود الوضع النوعى أو لاعتبار المنقول منه الذى هو من المدلول لا اللغوية الحقيقية لانتقال منه الى المعنى المجازى فتأمل (قوله أى التعدى) لا ينا

وأما على الاطلاق الثانى فانه قاصر على المجاز اللغوى لان العقلى فى الاسناد لا فى الكلمة فانها مستعملة فى حقيقتها (قوله فيكون باقيا على مصدريته) أى ويعم الامرين (قوله الجائزة الخ) لانها جازت أو جاز وابها مكانها الاصلى وهو الحقيقة ومن أجل هذا التعليل قيل لا يصح مجازات لا حقائق لها ولكن الحق خلافه كما تقدم لك فى مبحث البسملة (قوله اسم الفاعل الخ) لف ونشر مرتب (قوله وهذا الاطلاق) أى اطلاقها على الكلمة (قوله هو الشائع) أى فى الاستعمال وقوله المتبادر عند الاطلاق أى عن القيد وأما العقلى فلا ينصرف له الا مقيدا ان قلت اذا كان هو المتبادر يكون حقيقة وغيره مجازا واذا كان كذلك بطل الاشتراك المدعى أولا أجيب بانه لا يلزم من التبادر ان غير المتبادر مجاز دائما بل قد يكون حقيقة كما هنا (قوله ولو حكما) حذفه من قوله الى اخرى لدلالة الاول عليه

قول الشارح التعدية بمعنى الانتقال تدبر (قوله على الاطلاق الثانى) هو جعله بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول لملاقة التعلق الاشتقاقى وجعله ثانيا بالنسبة لما قبله والا فهو ثالث (قوله لانها جازت الخ) لا يخفى ان المراد من الاصلى والحقيقة المعنى الاولى الذى هو المعنى الحقيقى الذى ليس بمجازى فلا وجه لقوله ومن أجل هذا الخ فليتأمل (قوله أى اطلاقها) الاوضح اطلاقه (قوله لا يلزم من التبادر الخ) أى لان التبادر علامة الحقيقة والعلامة لا يلزم انعكاسها أى لا يلزم من نفيها نفى الحقيقة (قول الشارح رحمه الله تعالى وهو ضم كلمة الخ) قاصر على الاسناد التام كما أفاده المحشى بقوله أى فائدة الكلام المصطلح عليه أخذا من قوله خبر يا كان او انشائيا على ما سنبين والاولى التعميم بان يراد النسبة مطلقا ناقصة كانت أو تامة خبرية أو انشائية محققة أو مقدرة وجعل ما يأتى شاملا للناقص فيدخل فى قوله أو ما فى معناه نحو اعجبنى انبات الربيع من الناقص ولا حاجة للاعتراض والجواب الآتيين والمراد بالكلمة المسند وبالاخرى المسند اليه هذا هو الانسب وان صح أن المراد من الكلمة المسند اليه والمراد أخرى ولو حكما ليدخل المفردان كزيد قائم والجملتان كزيد قائم يجب توكيده اذا ألقى للمنكر والمفرد والجملة كمثاله والجملة والمفرد كلا اله الا الله كلمة التوحيد ولا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة فالاقسام أربعة كما فى التجريد وقوله ولو حكما أى صراحة ودلالة وقوله نحو زيد الخ يشمل جميع ما ذكرنا فانه صرح بمثال ما اذا كان المسند اليه مفردا والمسند جملة والباقى دخل تحت نحوه كذا قرر الشارح وهذا التعريف أى تعريف الاسناد يشمل الجمل الشرطية فان الشرط كلمة حكما والجزاء كلمة حكما أيضا وان كانت الجمل الشرطية ليست حملية كما هو مذهب المناطقة فانهم قالوا ان الخبر لا يختص بالحملى بل يكون حمليا وغيره كما فى الجمل الشرطية والحكم فيها هو اللزوم أو العناد أو يقال

فيكون باقيا على مصدريته و يطلق على الكلمة الجائزة أو المجوز بها فيكون المراد منه اسم الفاعل أو اسم المفعول وهذا الاطلاق هو الشائع المتبادر عند الاطلاق (اما أن يكون فى الاسناد) وهو ضم كلمة ولو حكما الى أخرى

ليدخل تسمع بالمعيدى خير من أن تراه (قوله على وجه يفيد) أى فائدة الكلام المصطلح عليه عند النحويين وهو شامل للخبر والانشاء لان الكلام الذى يفيد ان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر والا فهو الانشاء (قوله واما أن يكون فى المركب الخ) أى وان لم يذكر بتمامه بل تارة يقتصر على الجزء المهم منه كما يأتى تحقيقه ان شاء الله تعالى ومثاله قوله الآتى انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى الخ (قوله يعنى الاسنادى) احترز به عن الاضافى كقولك رأيت بحر زيد وتريد بالبحر ابنه مثلا فهو تجوز فى الكلمة لا فى المركب ومثل الاضافى باقى المركبات التى ليس الاسناد فيها مقصودا فالجميع داخل فى المفرد (قوله فالمجاز فى الاسناد) أى المسمى بهذا الاسم (قوله خبريا كان) نحو بنى الامير وقوله أو انشائيا نحو ياهامان ابن لى (قوله هو) أى المسمى

ان الجملة الشرطية جملة جوابية هى الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط كما هو مذهب النحاة والمناطقة فى قوة قضيتين أى بعضه زوج و بعضه فرد (قوله ليدخل تسمع بالمعيدى الخ) فان المسند اليه الذى هو تسمع جملة الا أنه مؤول بسماعك فهو مفرد حكما أو يقال ان تسمع فى الاصل جملة) حكم بتجريد الفعل عن الزمان فهى فى حكم الكلمة وان كان بعيدا (قول الشارح رحمه الله ولو جملة) الواو للحال لان الواقع فى موقع المسند والمسند اليه هو الجملة كما أفاده عبد الحكيم وأفاد الفنرى جعلها للغاية والمبالغ عليه المركبات التقييدية كالحيوان الناطق انسان والاضافية كغلام زيد قائم وأهل المعانى اعتبار اعون المعنى لا اللفظ فلا يقال ان المسند والمسند اليه هو الموصوف والمضاف لا الموصوف والصفة معا ولا المضاف والمضاف اليه معا لكن الظاهر انهم لا يخرجون عن النحو والعربية فالحق ما لعبد الحكيم (قوله كما يأتى تحقيقه ان شاء الله تعالى) تقدم بعضه فى البسملة فتنبه (قوله ليس الاسناد فيها مقصودا) يفيد أن الاضافى وما ماثله مثل رأيت بحر نظاما للآلى فيه اسناد غير مقصود وهو كذلك فان بحر زيد فى قوة البحر لزيد أو لزيد بحر و بحرا نظاما فى قوة البحر نظام أو النظام للآلى بحر وغير ذلك تأمل (قوله أى المسمى بهذا الاسم) ليصح الاخبار الظاهرى والتفسير بقوله اسناد الخ فان أريد بهذا الاسم لا يصح أن يقال هو اسناد الخ كما هو واضح ولا حاجة اليه فان كل ما ورد على اسم فهو وارد على مسماه الا لقرينة (قول الشارح رحمه الله خبريا كان أو انشائيا) قاصر على الاسناد التام لان الخبر والانشاء مختصان بالتام مع ان العقلى يجرى فى الناقص كما فى أعجبنى انبات الربيع البقل عند الموحد أو انبات الله البقل عند الكافر على ما يأتى وتقدمت الاشارة اليه الا أن يقال المراد بالاسناد الخبرى أو الانشائى ما فى الجملة

على وجه يفيد وقوله ولو حكما لادخال ما يؤول بالكلمة ولو جملة نحو زيد قام أبوه (واما) أن يكون (فى الكلمة) وهى قول مفرد اسما كانت أو فعلا أو حرفا (واما) أن يكون (فى المركب) يعنى الاسنادى (فالمجاز فى الاسناد) خبريا كان أو انشائيا (هو اسناد الفعل

المذكور وقوله اسناد الفعل الخ تخصيصه بالفعل وما فى معناه طريقة الخطيب وطريقة القوم أعم من ذلك فيشمل اثبات الاظفار للمنية كما يأتى ان شاء الله تعالى وهو التحقيق وانما مشى المؤلف على طريقة الخطيب لسهولتها على المبتدى واعترض قوله فالمجاز فى الاسناد الخ بان المجاز العقلى كما يكون فى النسبة الاسنادية يكون فى النسبة الايقاعية والاضافية نحو نومت الليل وأجريت النهر قال الله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين ونحو أعجبنى انبات الربيع البقل وجرى الانهار وأجيب بأن القصد تعريف نوع مخصوص من المجاز (قوله أى معنى الفعل الاصلى الخ)

أو) اسناد (مافى معناه) اى معنى الفعل الاصلى وهو الحدث لانه هو الذى دل عليه

الخبرية والانشائية سواء كان تاما أو ناقصا كما أجاب به حفيد السعد (قوله أى المعنى المذكور) لا حاجة اليه لما مهدت (قوله طريقة الخطيب) أى فى المجاز العقلى فلا ينافى ماسبق من قوله وعلى مذهب القوم فانه فى المكنية على ماقلنا هناك قال الخطيب ثم الاسناد منه حقيقة عقلية وهى اسناد الفعل أو معناه الى ماهو له عند المتكلم فى الظاهر ومنه مجاز عقلى وهو اسناده الى ملابس له غير ماهو له بتأول ولم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد عنده ماليس بمجاز ولا حقيقة كما اذا لم يكن المسند فعلا أو معناه كقولك الحيوان جسم فكأنه قال بعضه حقيقة وبعضه ليس كذلك افاده السعد (قوله فيشمل الخ) أى المجاز العقلى على مذهب القوم يشمل ماجعله غيرهم تخاييلية مثل اثبات الاظفار الخ وهو التحقيق لان فيه تقليل الاقسام فيكون أضبط فيكون اسهل للمبتدى وبه يعرف مافى قوله بعد لسهولتها الخ (قوله لسهولتها على المبتدى) لقلة افراد المجاز حينئذ وان قال بالواسطة لكنه لا وجه له تأمله مع التنبه (قوله الايقاعية) هى نسبة الفعل الى المفعول فان الفعل المتعدى واقع على المفعول أى متعلق به (قوله نومت الليل وأجريت النهر) الاصل نومته فى الليل وأجريته فى النهر وقوله ولا تطيعوا أمر المسرفين أى لا تطيعوا المسرفين فى امرهم فحذف فى هذه الامثلة كلها ماحق الفعل أن يوقع عليه وأوقع على غيره (قوله ونحو أعجبنى الخ) شروع فى أمثلة النسبة الاضافية وما تقدم فى الايقاعية ولذا أعاد نحو وهذا ان كانت الاضافة على معنى اللام لا ان كانت على معنى فى فالمدار على ظاهر الحال (قوله وأجيب بأن القصد الخ) غير قوى فان التعاريف تكون كلية جامعة فالاولى الجواب بأن المراد من الاسناد مطلق النسبة من باب اطلاق المقيد على المطلق جريا على ماقدمناه عن الحفيد فى قوله خبريا كان أو انشائيا فتنبه (قول الشارح رحمه الله أو ومافى معناه) من ظرفية الدال فى المدلول وهى باعتبار المتكلم بخلاف ظرفية المدلول فى الدال فانها باعتبار السامع كما وضحه عبد الحكيم على القطب وقوله لانه الخ تعليل لكون المعنى الاصلى هو الحدث وفيه اشارة

فيه اشارة الى أن المراد بالفعل الاصطلاحي لا اللغوي والا كان قوله أوفى معناه ضائعا وهو يقتضي أن المراد بما له الفاعل الاصطلاحي لا اللغوي وهو الذات وكذا المراد بالمفعول ودفع بقوله الاصلي ان الفعل يدل على الحدث والزمان مع

القياس نظامه هكذا الحدث يدل عليه جوهر اللفظ وضعا وكل ما يدل عليه جوهر اللفظ وضعا أصلي فالحدث أصلي وفي قوله دون الزمان اشارة لقياس آخر نظامه هكذا الزمان يدل عليه هيئة الفعل وشكله وضعا وكل ما يدل عليه الهيئة وضعا غير أصلي فالزمان غير أصلي ولا يقال منعا الكبرى فيهما ان اصالة المعنى وفرعيته انما هي باصالة الوضع وحدوثه لانا لا نسلم اطراد ذلك ونقول لما كان جوهر اللفظ لا يتغير في جميع الامثلة كان حقيقا بان يعد أصليا ومدلوله مثله بخلاف الهيئة فانها تتغير في الامثلة لان هيئة الفعل الماضي مخالفة لهيئة المصدر الذي هو الاصل وكذا المضارع والامر فتكون حقيقة بأن تعد فرعية ومدلولها مثلها أو نقول لما كانت المادة كالموصوف والهيئة كالصفة والموصوف أصل لصفته كان مدلول المادة أصلا ومدلول الهيئة فرعا (قوله فيه اشارة الى أن المراد الخ) أي حيث عبر بالاصلي هنا وأطلق الفعل فيكون في الكلام استخدام ويمكن أن يقال عبر بالاصلي اشارة الى أن مرجع الضمير المراد منه الاصلي والاصل عدم الاستخدام فالمناسب أن يكتب في القولة السابقة المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي لا اللغوي والا كان قوله أوما في معناه ضائعا (قوله وهو يقتضي الخ) أقول اذا كان المسند فعلا اصطلاحيا يكون المسند اليه فاعلا اصطلاحيا والمسند اليه هنا هو الغير فيكون اصطلاحيا فقوله ان المراد بما له أي في تعريف الحقيقة الذي هو مفهوم التعريف لا منطوقه واعتراض السعد في مطوله تعريف التلخيص للحقيقة بصدقه على نحو فانما هي اقبال وادبار مما وصف فيه الفاعل والمفعول بالمصدر مع انه مجاز عقلي وأجاب بان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس أي الى الفاعل أو المفعول به الذي هو له وهذا الاسناد الى المبتدا ليس بحقيقة ولا مجاز عنده فقال الفنري قوله ليس بحقيقة ولا مجاز فيه بحث لان المراد بالملابس الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لا اللفظيان ولهذا قالوا في عيشة راضية مثلا ان الاسناد الى الملابس الذي هو المفعول مع ان ضمير العيشة فاعل لفظي وفي جرى النهر وصام نهاره وبنى الامير المدينة أنه أسند فيها الى الملابس الذي هو المكان والزمان والسبب ومعلوم انها مكان وزمان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل هي فاعل بحسبه ولا شك أن الناقة فاعل حقيقي للاقبال فيدخل قولنا هي اقبال في تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل ما عبارة عن الملابس المذكور اه وبه تعرف ما في المحشي فتأمله (قوله وكذا المراد بالمفعول) الاولى حذفه جريا على جوابه السابق بان

ان الذى فى معنى الفعل انما يدل على الحدث فقط فاجاب بان المراد معناه الاصلى وهو الحدث (قوله جوهر اللفظ) أى مادته وحروفه وأما الزمان فيدل عليه بهيئته وشكله (قوله كالمصدر الخ) دخل بالكاف اسم الفاعل واسم المصدر وليست استقصائية كما قيل (قوله والظرف الخ) هو بالنظر للظرف المستقر فانه هو الذى تضمن معنى الفعل (قوله أى الفعل أوما فى معناه) وانما أفرد الضمير لان العطف

جوهر اللفظ دون الزمان وذلك كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف والجار والمجرور (الى غيرما) أى الى غير شئ (هو) أى الفعل أوما فى معناه (له) أى لذلك الشئ

القصد تعريف نوع مخصوص من المجاز (قوله جوهر اللفظ) على حذف الخ بدليل قوله وأما الزمان الخ (قول الشارح رحمه الله كالمصدر) نحو يعجبنى انبات الربيع البقل وقوله واسم الفاعل نحو عيشة راضية أى راض صاحبها والشاهد فى اسناد راضية للضمير لا فى اسناد راضية الى عيشة لان المجاز العقلى لا يكون بين المبتدا والخبر ان جعلت عيشة مبتدا اسوغ الابتداء به وصفه المقدر وراضية خبر ولا يكون بين النعت والمنعوت ان جعلت خبر مبتدا محذوف وراضية نعت لها بل الاسناد حينئذ واسطة كما هو مذهب الخطيب التابع له المصنف كما عرفت وقوله واسم المفعول نحو سيل مفعم أى مملوء مع انه مالئ والشاهد فى اسناد مفعم الى الضمير لا فى اسناد مفعم الى السيل سواء جعل مفعم نعتا أو خبرا على ما سبق وقوله والصفة المشبهة نحو زيد حسن فى مقام افادة حسن وجهه والشاهد فى اسناد الحسن للضمير الراجع لزيد فانه من اسناد الشئ لغير من قام به اذ هو قائم بالوجه وتقول هنا بعض ما سبق وقوله واسم التفضيل نحو زيد أحسن منك وهو مثل ماقبله وقوله والظرف نحو أعندك الحسن فاسناد العندية الى الضمير المستكن فيها على ماسبق اسناد للغير وحقه لصاحب الضمير وسنوضحه بما نكتبه على المحشى وقوله والجار والمجرور نحو أفى الدار الحسن وهو على وزان ماقبله وستتبين أيضا (قوله اسم الفاعل) الصواب اسم الفعل ولعله تحريف من الكاتب وذلك نحو مه بادلال وصه ريح الشمال (قوله واسم المصدر) نحو السلام لاتسلام أو السلام صلاة وبقى المنسوب نحو احسنك تميمى وأما أمثلة المبالغة فهى داخلة فى اسم الفاعل نحو حسنك ضراب بالسيوف وقدك قداد للألوف (قوله هو بالنظر للظرف المستقر الخ) المستقر ما كان عامله عاما ولا يكون الا واجب الحذف بخلاف اللغو ووجه تسمية اللغو لغوا الغاؤه عن الضمير ووجه تسمية المستقر مستقرا استقرار الضمير فيه لان متعلقه يحذف فينتقل الضمير وينتقل للظرف وقيل المستقر ما لا يختص بعامل واللغو ما اختص وقيل المستقر مالم يذكر عامله واللغو ماذكر عامله كما هو ملخص فى محله اذا عرفت هذا فلك أن تقول وجه كونه متضمنا لمعنى الفعل دون ذاك أنه مستكن فيه الضمير دون الآخر تأمل (قوله وانما أفرد الضمير الخ) ليس هذا متفق عليه اذا كانت

بأو (قوله أى الى غير ما حقه ان يسند الخ) أخذ من هذا انه لابد من معرفة حقيقته سواء اسند اليها بالفعل أولا كما فى رحمن فان اسناد الى المولى مجاز عقلى مع أنه لم يستعمل فى غيره ومعرفتها اما ظاهرة كما فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم أى فما ربحوا فى تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد التأمل كما فى قوله

يزيدك وجهه حسنا * اذا ما زدته نظرا أى يزيدك الله حسنا فى وجهه

أى الى غير ما حقه ان يسند له (الملابسة) متعلق بالاسناد أى اسناد ماذكر

أو للتنويع كما هنا بل فيه خلاف والحق المطابقة كما فى قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما كما فى مغنى اللبيب عن الامدى (قوله لابد من معرفة حقيقته) يعنى معرفة الفاعل أو المفعول الحقيقى لا معرفة نفس الحقيقة أى الاسناد الى ما هو له لان هذا أمر ظاهر أبدا فلا يناسب وصفه بالظهور تارة والخفاء أخرى وبه ظهر قوله سواء أسند اليها الخ فالفعل فى المجاز يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به اذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة فالمراد بالحقيقة كما فى عبد الحكيم ما يصير حقيقة لا ما هو حقيقة بالفعل اذ لا خلاف فى أنه لا يجب لكل مجاز حقيقة (قوله فان أسناده الخ) فيه نظر فان اسناده اليه تعالى حقيقة اذ معناه بعد المجاز المرسل المنعم أو المريد للانعام كما تقدم وليس مسندا اليه تعالى بمعنى رقيق القلب كما لا يخفى (قوله أى فما ربحوا فى تجارتهم) أى بل خسروا فانه لو كان المراد نفى الربح لكان فما ربحت تجارتهم حقيقة فتأمل (قوله يزيدك وجهه حسنا البيت) هو من قصيدة من الوافر واجزاؤه مفاعلتن ست مرات فجزئه تصير أربعة ولا يخفاك ما فيه من العصب وهذا البيت لابى نواس يمدح به حسن غلام بعد ان ذم الاعراب والاعرابيات وعيشتهم والمعنى أن وجهه لما فيه من نهاية الحسن وغاية الكمال كلما كررت النظر فيه زاده الله حسنا وبهاء مع ان التكرار قلما يحلو وقوله أى يزيدك الله حسنا فى وجهه أى يزيدك كشف أو حب حسن فى وجهه (قول المصنف لملابسة) يقال هنا الملابسة لانها التعلق والتعلق يناسب التعلق وفى باب التشبيه وجه شبه لانه سبب التشبيه وفى الاستعارة جامعا لانه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به وجمعه مع افراد المشبه به تحت مفهومه هذا وقول المصنف يحتمل حل الشارح وغيره فان أردت بيانه فاسمع لما يتلى عليك بما كتب على قول السعد على قول الخطيب لملابسة يعنى لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له فى ملابسة الفعل اه أى فالملابسة هنا هى مشابهة ذلك الغير لما هو له فى ملابسة الفعل المذكور فى التركيب الشامل لما فى معناه لكل وان اختلفت جهة الملابسة مثلا المفعول فى عيشة راضية يشابه الفاعل فى أن الفعل وهى راضية ملابس لكل لكن ملابسته للفاعل من جهة قيام مدلوله بمدلوله وملابسته للمفعول من جهة وقوع مدلوله على مدلوله ولم يحمل الشارح الملابسة على ملابسة المسند المذكور

فى التركيب للمسند اليه المجازى لان الظاهر عدم كفاية ذلك كما يعلم من مقامات استعمال البلغاء اذهى معتبر فيها مشابهة المسند اليه المجازى للمسند اليه الحقيقى حتى كأن المسند اليه المجازى مسند اليه حقيقى ولموافقته لما فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن ثم انه فى المطول بعد تفسيره الملابسة المذكورة بما تقدم أورد على المصنف انه خرج من تعريفه الاسناد المجازى فى وصف الشئ بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم ووجه خروجه منه بان المبنى للفاعل قد أسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذى لابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشأت الكتاب وكلام المصنف فى تعريف المجاز وفى قوله وله ملابسات شتى الخ ظاهر فى أن المفعول الذى يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند فالاسناد فى الكتاب الحكيم لا يقال فيه انه اسناد الى غير ما هو له لمشابهة ذلك الغير ما هو له فى ملابسة الفعل لكل الملابسة المأخوذة من تعريف المجاز ومن قوله وله ملابسات شتى اذ الحكيم لا يلابس المفعول لانه لا ينصبه اذ هو حكيم بالضم أى صار حكيما متقنا للامور وأجاب بان الملابسة التى هى متعلق المشابهة المذكورة فى تعريف المجاز وفى قوله وله ملابسات الخ أعم من أن تكون بواسطة حرف أو بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم فى كتابه فلا بد من التكلف فى الملابسة باعتبار أعميتها ثم نقل فى المطول عن صاحب الكشاف انه قال المجاز العقلى أن يسند الفعل الى شئ يتلبس بالذى هو فى الحقيقة له فالمعتبر عند صاحب الكشاف فى المجاز العقلى تلبس ما أسند اليه الفعل بالفاعل سواء تلبس الفعل بالمسند اليه المجازى أم لا فوصف الشئ بوصف محدثه نحو الكتاب الحكيم داخل فى تعريفه للمجاز من غير كلفة واحتياج الى اعتبار أعمية الملابسة لانه لم يقيد بكون تلبس ما أسند اليه الفعل بالفاعل فى ملابسة الفعل لكل بل أطلق هذا التكون ونازع السيد السعد فى جزمه بان صاحب الكشاف أطلق تلبس ما اسند اليه الفعل بالفاعل حتى لا يحتاج لتكلف أعمية الملابسة بل كلامه محتمل قال السيد وذلك لانه قال فى الكشاف قبل العبارة التى نقلها عنه السعد وقد أسند الى هذه الاشياء على طريق المجاز المسمى استعارة وذلك لمضاهاتها الفاعل فى ملابسة الفعل كما يضاهى الرجل الاسد فى جراءته فيستعار له اسمه فقد صرح أى صاحب الكشاف بان المعتبر مضاهاة هذه الامور للفاعل فى ملابسته فيحتمل انه أطلق التلبس بالفاعل اعتمادا على ما سبق وتكون ملابسته عنده أعم من أن تكون بواسطة حرف أولا ويحتمل أنه أطلقه فى التعريف بناء على أن المعتبر عنده التلبس بالفاعل الحقيقى مطلقا سواء كان فى ملابسة الفعل أولا وحينئذ لا يحتاج الى مؤنة تعميم الملابسة وأغنا قيده سابقا الشيوعه وكثرة استعماله قال السيد فان قلت ما لا يتعلق به الفعل

(قوله لاجل ملابسة) وهى السببية والوقوع عليه والوقوع فيه مثلا كما يأتى فى قوله وله ملابسات شتى ان شاء الله تعالى (قوله فى مطلق التعلق) أى لا نفس التعلق الذى بين الفعل أو ما فى معناه وما هو له كما هو ظاهر كلام الخطيب (قوله يعنى أن الفعل) عبر بالعناية لان المصنف لا يفيد ذلك صراحة (قوله المبنى للفاعل) راجع للفعل ولما فى معناه مثال الفعل المبنى للفاعل ضرب ومثال ما فيه معنى الفعل المبنى للفاعل ضارب (قوله واتصف هو به) عطف تفسير على ما قبله فالمراد مطلق النسبة وليس المراد به القيام الحقيقى حتى يكون قاصرا على الموجود بل المراد ما يعم الاعتباريات (قوله عند المتكلم) متعلق بقوله الفاعل أى الفاعل عند المتكلم سواء طابق الواقع أم لا

لاجل ملابسة أى تعلق بين المسند وذلك الغير الذى أسند اليه يشابه تعلقه بما هو له فى مطلق التعلق يعنى ان الفعل أو ما فى معناه المبنى للفاعل حقه أن يسند الى الفاعل الذى قام به الفعل واتصف هو به عند المتكلم فى الظاهر فاذا أسند

لا بذاته ولا بواسطة حرف بعد اسناده اليه بمجرد تلبسه بفاعله والاكتفاء بمطلق التلبس بالفاعل الحقيقى يقتضى جواز ذلك فكيف يكتفى به فالاحتمال الاول هو المناسب اذ لا يرد عليه شئ قلت ترك قيد فى التعريف اعتمادا على ما سبق على الاحتمال الاول فيه بعد أيضا فكيف يرتكبه فصار الاحتمالان على حد سواء اه فما ذهب اليه صاحب الكشاف على ما نقله عنه الشارح غير ما ذكره الشارح بقوله يعنى لاجل ان ذلك الخ وعينه على ما نقله عنه السيد على احتمال فليتأمل (قوله وهى السببية) كما فى أنبت الربيع البقل وقوله والوقوع عليه أى كما فى قوله تعالى فى عيشة راضية وقوله والوقوع فيه أى من زمان أو مكان كما فى نهاره صائم ونهر جار وسيأتى توضيحه (قول الشارح رحمه الله تعالى بين المسند) وذلك الغير يفيدان العلاقة بين المسند والمسند اليه المجازى وسيأتى له ما يخالفه ظاهرا حيث قال فاذا أسند لغيره كالفاعل لشبهه به فى الملابسة ويظهر بصدق التأمل هنا حيث قال يشابه الخ أن لا مخالفة فتدبر وقوله يشابه صفة لتعلق وتعلقه مفعول يشابه وفى مطلق متعلق بيشابه (قوله كما هو ظاهر كلام الخطيب) ان كان راجعا للنفى فسلم فان ما للخطيب هو ما فى المتن وان كان راجعا للمنفى فلا فان قول الخطيب للملابسة بالتعريف لا يظهر منه ذلك مع جلالة الخطيب وبعد فهو غير كثير الفائدة (قوله لان المصنف الخ) المناسب أن يقال لان المصنف لم يفد قوله عند المتكلم فى الظاهر لا صراحة ولا دلالة الا أن يقال المراد انه يحتمل ذلك (قوله فالمراد الخ) أى ليعم مات زيد وعمى عمرو مثلا (قوله متعلق بقوله الفاعل الخ) الانسب بكون الكلام فى الاسناد لا فى الكلمة أن يقول بقام واتصف على سبيل التنازع وجعل فى المطول الظرفين فى قول التلخيص عند المتكلم فى الظاهر متعلقين به من قوله الى ما هو له ولا شك أنه يناسب ما قلنا فتدبر (قوله سواء طابق الواقع أم لا الخ) يفيد ان ما طابق الواقع والاعتقاد وما طابق الاعتقاد

وقوله فى الظاهر متعلق بالفاعل أيضا أى الفاعل عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هوله فى اعتقاده سواء طابق اعتقاده أم لا فالاقسام أربعة الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن أنبت الله البقل الثانى ما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل أنبت الربيع البقل الثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلى

داخلان بقوله عند المتكلم وما طابق الواقع فقط وما لم يطابق داخلان بقوله فى الظاهر وليس كذلك فى السيد على المطول ان الاسناد لما هوله يتبادر منه ان المراد اسناد لما هوله بحسب الواقع سواء طابق الاعتقاد أم لا فيتناول صورتين ما يطابق الواقع والاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط وبقى صورتان ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيأ منهما فاذا زيد عند المتكلم دخل ما يطابق الاعتقاد فقط زيادة على صورة مطابقتهما معا الداخلة فيما هوله وخرج ما يطابق الواقع دون الاعتقاد فاذا زيد فى الظاهر دخل ما خرج وهو ما يطابق الواقع دون الاعتقاد ودخلت الصورة الرابعة وهى ما لم يطابق شيأ منهما اه بايضاح فتأمل (قوله متعلق بالفاعل أيضا) سبق ما فيه (قوله بان لا ينصب الخ) وذلك لان المدار على نصب المتكلم القرينة وملاحظته اياها ولما كانت الملاحظة أمرا خفيا أدير الامر على وجودها فلذا يعبر تارة بنصب القرينة وتارة بوجودها أفاده عبد الحكيم (قوله سواء طابق اعتقاده أم لا) المناسب سواء طابق الواقع أم لا لما علمت من ان قوله فى الظاهر لادخال ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع كالقسم الثالث أولا كالرابع وقوله فالاقسام أربعة عند المتكلم يتفرع عليه اثنان طابق الواقع والاعتقاد طابق الاعتقاد وبضم فى الظاهر له يتفرع اثنان فى الواقع لا فيهما على ما فيه تنبه (قوله كقول المؤمن أنبت الله البقل) ان كان المخاطب مؤمنا أيضا عالما بان المتكلم مؤمن غير معتقد ان المتكلم يعتقد ان المخاطب يعتقد كفر المتكلم أو كان المخاطب كافرا يعلم ان المتكلم مؤمن وغير معتقد ان المتكلم يعتقد ان المخاطب يعتقد انه كافر ولا بد أن لا يخفى حاله اذ لو أخفى حاله فاظهر الكفر لكان ذلك قرينة على التجوز ومحل هذه الشروط ما لم يظهر الايمان للمخاطب والا تعين انه حقيقة ولا يمكن جعل اعتقاد المخاطب انه كافر مثلا قرينة على التجوز لمعارضة ذلك اظهار الايمان والمدار على ظاهر الحال وما يفهم من ظاهر حاله الحقيقة احفظه وقل مثله فى أنبت الربيع البقل (قوله ما يطابق الواقع فقط) أى لا الاعتقاد وان كان مطابقا له فى الظاهر كما يفيده الاشتراط بعد

الى غير الفاعل

لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خالق الله الافعال كلها وأما اذا قاله لمن يعرف حاله وجعل علمه قرينة كان مجازا والا فهو هذيان الرابع ما لا يطابق واحدا نحو قولك جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يجئ دون المخاطب وأما لو علم المخاطب بعلم المتكلم فانه لا يتعين أن يكون حقيقة لجواز أن يكون جعل علم المخاطب قرينة (قوله الى غير الفاعل الخ)

(قوله لمن لا يعرف حاله الخ) قال الفنري لا يخفى ان القيد الثاني يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلي اذا أخفى حاله عن المخاطب وقال خالق الله الافعال لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال المتكلم في نفس الامر أم لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده لا لمن لا يعرف حاله في نفس الامر وقوله سواء عرف الخ أقول كأن وجه ذلك ان معرفة حاله مع قصده اخفاء حاله لا تصلح قرينة على عدم ارادة الظاهر لان عدم ارادة الظاهر ينافيه قصد اخفاء الحال اه سم ثم قال الفنري بقي انه اذا قال المعتزلي ذلك لمن يعرف حاله ولمن لا يعرفها يلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة ولا مانع منه بالنظر لشخصين اه وقوله وكأن مراده الخ جواب عن قوله لا يخفى أي قولي لا يخفى الخ اذا كان المراد لمن لا يعرف حاله في نفس الامر أما اذا كان المراد لمن لا يعرف حال المتكلم في اعتقاد المتكلم فلا فان هذا أمر لا بد منه لانه اذا علم المتكلم ان المخاطب يعلم بحاله لا يخفى حاله فاشتراط عدم العلم يفهم من اشتراط اخفاء الحال وليس الاعتراض به لكنه ليس بالقوي فانه وقع في مثل ما فر منه وأيضا لا مانع من كونه يخفى حاله على المخاطب عند علمه بأنه يعرف حاله كأن كانت معرفة المخاطب بمجرد ظن فاراد المتكلم أن يلبس عليه ليرده عن ظنه فالحق ان هذا الشرط الاول المناسب حذفه أو ذكر الثاني بأو وقوله لمن يعرف حاله ولمن لا يعرفها نظر فيه للجواب السابق والا فالحال ان يخفي عليه حاله ولمن لا يخفيها وقد عرفت ما في جوابه فتأمل (قوله وأنت تعلم انه لم يجئ دون المخاطب) مفهومه ما اذا كان المخاطب أيضا عالما بانه لم يجئ وهو قسمان أحدهما أن يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني أن لا يكون عالما به وعلى الاول لا يكون الاسناد الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة وهي علم المخاطب باعتقاد المخبر كذب الخبر الصادر منه فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان الملابسة بان كان الجائي بينه وبين غير الجائي ملابسة كان مجازا والا فهو مما لا يعتد به أصلا وعلى الثاني يفهم المخاطب من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء عن سهو ونسيان قاله في المطول فأفاد انه لا سبيل الى جعله حقيقة على الاول وهو ينافي قول المحشي فانه لا يتعين الخ (قوله لجواز أن يكون الخ) أي ولجواز ان لا يكون الخ فيكون هذيانا أو حقيقة

من مفعول أومصدر أو ظرف لكونه ملابساله يكون اسناد ذلك الفعل لذلك الغير لملابسة مجازا وكذا الفعل المبنى للمفعول حقه أن يسند للمفعول به

أعم من أن يكون غيرافى الواقع أوعند المتكلم فى الظاهر (قوله من مفعول الخ) نحو أخرجت الارض أثقالها ومثال المصدر جدجده ومثال الظرف نهارى صائم وجرى النهر (قوله وكذا الفعل المبنى للفعول) أى أومافى معناه كاسم المفعول ان أسند كل منهما الى المفعول أوالى الظرف أوالى المصدر فهو حقيقة

تدبر (قوله أعم من أن يكون غيرافى الواقع) أى سواء كان غيرافى الاعتقاد أولا وهاتان الصورتان بالتبادر على قياس ماقدمنا فى الحقيقة وقوله أوعند المتكلم فى الظاهر دخل بقوله عند المتكلم صورة الغيرية فى الاعتقاد فقط وخرج صورة الغيرية فى الواقع فقط ثم دخلت بقوله فى الظاهر مع صورة الغيرية لافى الواقع ولافى الاعتقاد فاما أن ينظر للتبادر فيلاحظ صورتاه فقط أولا ينظر له فيلاحظ ضم صورتين لهما أو يجوزة للجمع فيلاحظ عدم الضم والضم بان يلاحظ الصورتان غير مضمومتين فى التبادر ويلاحظامضمومتين فى عدم التبادر فالمتبادر ينظر اليه مفردا أومضموما وغيره لاينظر اليه الامضموما ولوقال المحشى رحمه الله قوله الى غير الفاعل أى الى غير الذى اتصف بالفعل عند المتكلم فى الظاهر لكان واضحا وأغنانا عن هذا التكلف لكنه تكلف دقيق مع الاشارة الى أن الاقسام الاربعة التى ذكرها فى الحقيقة تأتى هنافى المجاز لشمول التعريف لها وهى ماطابق الواقع والاعتقاد معا ومثاله قولك جاءزيد وأنت تعلم انه لم يجئ وكذلك يعلم المخاطب انه لم يجئ وجعلت علمه قرينة على انك لم ترد حقيقة هذا الاسناد وماطابق الاعتقاد فقط ومثاله قول المعتزلى خلق الله الافعال كلها لمن يعرف حاله وماطابق الواقع فقط ومثاله قول الجاهل أنبت الربيع البقل لمن يعتقد ان ذلك القائل يضيف الانبات لله تعالى وعلم به القائل ومالم يطابق شيأ منهما ومثاله قول المؤمن أنبت الله البقل لمن يعتقد انه يضيف الانبات للربيع وعلم هذا القائل بذلك فالمثال الاخير فى الحقيقة أول فى المجاز والاول فيها آخر فيه والثانى فيها ثالث فيه والثالث فيها ثان فيه فهو بعكسها الان اعتبار المطابقة وعدمها فى الحقيقة فى جانب المعنى الحقيقى واعتبارهما فى المجاز فى جانب المعنى المجازى واعتبرهما فى جانب المعنى الحقيقى فى الحقيقة والمجاز صاحب التصريح بدخل أمثلة المجاز على ترتيب أمثلة الحقيقة وهوسهو (قوله ومثال الظرف نهارى صائم الخ) أشار به الى أن المراد من الظرف الزمان والمكان لامايتبادر من الشارح من ظرف الزمان وظرف المكان فالمراد بالغير غير خاص من زمان ومكان وسبب وآلة فان ضرب فى يوم الجمعة وفى الدار حقيقة تأمل (قوله أوالى الظرف) بيان لقوله أوماجرى مجراه فالمسند الى المفعول ضرب زيد وامضروب زيد والاصل فيهما ضرب عمروزيدا والى الظرف أى لاعلى

وأما ان أسند للفاعل فهو مجاز وأما السبب فلانه أتى هنا بخلاف صيغة المبنى للفاعل فيسند للسبب كما هو ظاهر (قوله أو ما جرى الخ) أى من مصدر أو ظرف مما ينوب عن الفاعل (قوله نحو ضرب زيد عمرا) صرح بالمفعول اشارة الى ان ضرب يقرأ بالبناء للفاعل (قوله كقول المؤمن) أى الموحد احترازا من الجاهل الآتى وهو الكافر (قوله ما لا ملابسة بينه الخ) نحو الضفدعة شالت مركبا وأبو الحصين عامل نوتى

سبيل التوسع ضرب فى الدار أو فى يوم الجمعة وأما على سبيل الاتساع باجرائهما مجرى المفعول به نحو ضرب يوم الجمعة أو الدار فيه ازوالى المصدر ضرب ضرب شديد والحق ان اسناد المبنى للمفعول الى المصدر لا يكون الا مجازا أفاده عبد الحكيم والحق ان اقامة غير المفعول به مقام الفاعل لا يلزمها قصد ايقاع الفعل عليه بل قد تكون النسبة باقية بعد الاقامة كما كانت قبلها كما فى اقامة المفعول به مقام الفاعل فيكون الاسناد حقيقيا فمعنى ضرب فى الدار انه أوقع الضرب فيه ومعنى جلس امام الامير أو يوم الجمعة بنصبهما أنه أوقع الجلوس فى ذلك ومعنى ضرب بسوط انه أوقع الضرب به ومعنى ضرب ضرب شديد انه أوقع الضرب الشديد وقد لا تكون باقية على حالها بان يقصد ايقاع الفعل على غير المفعول به كايقاعه عليه فيكون الاسناد مجازيا (قوله وأما ان أسند) أى كل من المبنى للمفعول وما فى معناه للفاعل الخ كافعم السيل وسيل مفعم وحقيقة الاول أفعم السيل ببناء الفعل للفاعل وحقيقة الثانى سيل مفعم بكسر العين اسم فاعل (قوله بخلاف المبنى للفاعل) يشير الى أن كلام الشارح هنا جار مجرى التمثيل (قوله قوله أو ما جرى الخ) لا حاجة اليه بعد ما سبق (قول الشارح رحمه الله تعالى لشبهه به فى الملابسة) يفيد ان الملابسة معتبرة بين المسند اليه المجازى والمسند اليه الحقيقى وأفاد فيما سبق خلافه وقدمنا التنبيه عليه وعلى جوابه على انه يمكن انه أشار فيما سبق لقول وهذا القول (قوله اشارة الى أن ضرب يقرأ الخ) لا حاجة اليه مع قوله فيما بنى الفعل له (قوله نحو الضفدعة الخ) أى نحو الاسناد أن يكون لماء البحر لا للضفدعة لانه لا مناسبة بين الضفدعة والشيل ولا بين الضفدعة والماء فى ملابسة الشيل وحق الاسناد أيضا ان يكون لزيد مثلا لا لابى الحصين فانه لا مناسبة بين أبى الحصين والعمل ولا بينه وبين زيد فى ملابسة العمل (قوله عامل نوتى) بسكون اللام والياء على حكاية لحن العوام أو برفع عامل وسكون ياء نوتى نصبا على رأى ربيعة الراسمين للمنصوب بصورة المرفوع والمجرور والرسم تابع للفظ كن قرأ منهاج والمشهور منهاجا ثم هذا الكلام اشتهر فى لسان صغار العوام فاعله صدر فى لعبهم تمريضا وقبله الحمد لله لست أكذب وبعده كلام لا يمكن تصحيحه فضلا عن

أو ما جرى مجراه فاذا أسند لغيره كالفاعل لشبهه به فى الملابسة يكون الاسناد مجازا (مع قرينة مانعة) أى صارفة (عن ارادة الاسناد الى ما هو له) وهو الاسناد الحقيقى كالاسناد الى الفاعل فيما بنى الفعل له نحو ضرب زيد عمرا والى المفعول فيما بنى الفعل له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد حقيقة والمضروبية لعمرو حقيقة وخرج بقوله الى غير ما هو له الاسناد الحقيقى كقول المؤمن أنبت الله البقل ونحو ضرب زيد عمرا وبقوله لملابسة ما لا ملابسة بينه وبين المسند اليه فانه لا يصح اسناده اليه لانه كالهذيان وبقوله مع قرينة

فانه هذيان فقوله لانه كالهذيان علة لعدم الصحة (قوله الكذب) اى الذى اعتقد المتكلم كذبه وقصد ترويج ظاهره ولم يعلم المخاطب بكذبه كما تقدم وبهذا اندفع ما يقال ان قول الجاهل كذب أيضا لان الجاهل لا يعتقد كذب قوله (قوله لاعتقاده ان الربيع الخ) أى لانه أسند الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر ولم تقم قرينة على انه لم يرد ظاهره وان كان خلاف الواقع

الكذب وقول الجاهل أنبت الربيع البقل لاعتقاده ان الربيع هو المنبت فهو حقيقة

تأويله فلا يساوى وضعه وقال بعض مشايخنا ان فى قولهم الضفدعة الخ استعارة تمثيلية لان المقصود منه ضعف الانسان قال الله تعالى وخلق الانسان ضعيفا ومع ذلك تحمل للامانة أى التكاليف الشرعية التى هى كالمركب مشحونة مملوءة بثقل حملها على القوى فضلا عن الضعيف انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا (قوله فانه هذيان) يشير الى أن الكاف زائدة والوجه ان الهذيان هو الخالى عن المعنى رأسا كصوت الغراب وهذا له معنى الا انه خلاف الواقع (قوله فقوله لانه كالهذيان الخ) لا يتفرع على ما قبله (قوله وبهذا اندفع ما يقال ان قول الجاهل الخ) أى فلا حاجة لقوله الشارح وقول الجاهل الخ وقوله لان الجاهل لا يعتقد كذب قوله علة لقوله اندفع ما يقال الخ والمقصود منه البيان لما أخذ من قوله وبهذا اندفع الخ ولو قال قبل قوله وبهذا الخ بخلاف الجاهل فانه لا يعتقد كذب قوله لكان اخصر واوضح وفى الصدق مذاهب ثلاثة فالجمهور على ان صدق الخبر مطابقته للواقع وكذبه عدمها والجاحظ على ان صدقه مطابقته للواقع مع الاعتقاد والكذب عدم مطابقته لهما وغيرهما واسطة بين الصدق والكذب والنظام على ان صدقه مطابقته للاعتقاد والكذب عدم مطابقته له فالجاهل كاذب عند الجمهور صادق عند النظام واسطة عند الجاحظ فعطف الشارح قول الجاهل على الكذب عطف خاص على عام على مذهب الجمهور ونكتته ما قال المحشى ومغاير على مذهب الجاحظ والنظام (قوله أى لانه أسند الخ) بيان لتعليل الشارح لما فيه من الخفاء ولا يخفى انه اذا كان مما أسند الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر كان مما أسند الى غير ما هو له عند المتكلم لا فى الظاهر أى لا مع قرينة فان قولنا فى الظاهر وقولنا مع قرينة سيان فى المراد فقوله ولم تقم قرينة الخ توضيح لقوله أسند الخ أشار به الى هذا التساوى فلا تتوهم ان المحشى ينابذ الشارح من حيث ان غرضه ان قول الجاهل داخل قبل قيد القرينة خارج به كما هو قانون القيود من انه لا يخرج بالمتأخر الا ما دخل فى المتقدم وسنزيدك بيانا ان شاء الله تعالى

(ان قلت) حينئذ هو من الاسناد الحقيقى فهو خارج بقوله الى غير ما هو له (فالجواب) لا نسلم انهما خارجان من تعريف المجاز بالقيد الاول لان الغيرية فيه صادقة بالواقع فقط وهذا قول الجاهل بعينه وبالواقع والاعتقاد دون الظاهر وهذا الكذب بعينه فلا داخلين فى المجاز فلا يخرجهما الا قيد القرينة (قوله كما انه شمل قوله الخ) المراد بالشمول الادخال فلا يقال ان الذى شمل انما هو التعريف (قوله انبت الله) اى قول الجاهل لمن يعرف حاله كما قال لانه نصب الخ ولذلك اذا كان لا يعرف حال القائل ولم تقم قرينة لا يحكم بانه مجاز كما فى قول الشاعر

أشاب الصغير وأفنى الكبير * كر الغداة ومر العشى

(قوله لانه نصب حاله قرينة) اى فهو غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر وان كان خلاف الواقع وحاصل ما فى المقام ان الفعل المبنى للفاعل وما فى معناه من كل اسم يعمل عمله ان أسند للفاعل فى الواقع والاعتقاد أو فى الواقع فقط أو فى الاعتقاد فقط أو فى الظاهر فقط فهو حقيقة عقلية وان أسند لمفعول

كما انه شمل قوله أنبت الله البقل لانه نصب حاله قرينة على انه لم يرد ظاهره فيكون مجازا (ويسمى) أى المجاز فى الاسناد

(قوله حينئذ) اى حين قلنا اى لانه الخ وقوله هو المناسب ان يقال هما وقوله فهو خارج الخ المناسب فهما خارجان لمناسب الجواب السؤال ولعله تحريف (قوله بالقيد الاول) فى الاولية تساهل ظاهر (قوله لان الغيرية فيه صادقة الخ) رجوع لما قلناه عن السيد على قوله سواء طابق الواقع أم لا الخ فتنبه لكن دخول الاقوال الكاذبة فى قوله الى غير ما هو له لا يتوقف على ارادة الغيرية فى الواقع والاعتقاد بل يكفى لدخولها ارادة الغيرية فى الواقع فقط كما كفت لدخول قول الجاهل أفاده فى المطول وقوله دون الظاهر معناه ان الغيرية لا تصدق عليه تبادرا (قوله فلا يقال الخ) يمكن ان وصفه بالشمول من وصف السبب الذى هو الجزء بوصف المسبب الذى هو الكل (قوله كما قال لانه نصب الخ ولذلك اذا كان الخ) يشير الى ان الاولى للشارح أن يقول اذا نصب الخ (قوله كما فى قول الشاعر أشاب الصغير الخ) قصور أو تقصير فان هذا البيت للصلتان العبدى الجاهلى أو للصلتان السعدى من قصيدة من المتقارب وفى تلك القصيدة ما يدل على توحيده فانه قال بعد هذا البيت

اذا ليلة أهرمت يومها * أتى بعد ذلك يوم فتى
نروح ونغدو لحاجاتنا * وحاجة من عاش لا تنقضى

الى ان قال

فلتنا اننا المسلمون * على دين صديقنا والنبى

ومعنى البيت ان كرور الايام ومرور الليالى يجعل الصغير كبيرا والطفل شائبا والشيخ فانيا (قوله أى فهو غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر) لا يناسبه الشارح كما قدمنا الاشارة اليه وان الاوفق فى التعبير أن يقول بدل قوله أى فهو غير الخ أى فهو اسناد لغير ما هو له ملابسة مع قرينة وبيانه ان قول الجاهل المذكور فيه

أو مصدر أو ظرف أو سبب بملابسة وقرينة فهو مجاز عقلي وان احتمل الاسناد الحقيقة والمجاز كما في قول الجاهل والكاذب فان قامت قرينة فهو مجاز والا فهو حقيقة وأما الفعل المبني للمفعول واسم المفعول فان أسند لمفعول أو مصدر أو ظرف فهو حقيقة وان أسند للفاعل فهو مجاز ان صاحبه ملابسة وقرينة والا كان تركيبا فاسدا فليحفظ (قوله أيضا) أي كما سمي مجازا في الاسناد المأخوذ مما تقدم (قوله والسلب تابع له) دفع به ما يقال ان هذه التسمية قاصرة على المثبت ولا تشمل المنفي فاجاب بما ذكر وحاصل الدفع انه اقتصر على الاشرف وأجيب أيضا بان المراد بالاثبات الحكم مطلقا الشامل للاثبات والنفي (قوله لتصرف العقل فيه) أي بالاستقلال لان الاسناد معنى من المعاني وهو من تصرفات العقل بخلاف اللغوي أي فلا يستقل به العقل

أيضا (مجازا في الاثبات) لحصوله في اثبات أحد الطرفين للآخر والسلب تابع له وطارء عليه (ومجازا عقليا) لتصرف العقل فيه

اسناد الغير ما هو له عند المتكلم في الواقع ويكون اسناد الغير ما هو له عند المتكلم في الظاهر ان كان بتأويل وقصد الاسناد الى السبب بالقرينة فيكفي في شمول التعريف له أن يقال انه اسناد لغير ما هو له عند المتكلم في الظاهر أو يقال انه اسناد لغير ما هو له عند المتكلم مع قرينة فالقولان سيان في الشمول الا ان الاول أنسب بقولهم في الحقيقة الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما قدمنا الاشارة اليه فان لم يكن بتأويل وقصد الى السبب بالقرينة كان حقيقة فلا يدخل التعريف سواء عبرنا عنه بانه الاسناد الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر أو بانه الاسناد الى غير ما هو له مع القرينة هذا غاية تقرير المقام فاحفظه (قوله أو مصدر الخ) علم ما فيه وما له مما سبق (قوله فان اسند لمفعول) أي أسند كل منهما وقس على هذا بقية الضمائر (قوله أي كما سمي الخ) أي فأيضا مقدمة من تأخير (قوله وحاصل الدفع انه اقتصر على الاشرف) لك أن تقول حاصل الدفع ان الاثبات موجود في كل مادة ولو تقديرا ففي نحو ما ربحت تجارتهم وما صام نهاري يقدر فيه ان الاثبات كان قبل النفي ثم طرأ النفي عليه والشارح يفيد أن نحو ما صام نهاري مجاز عقلي دائما وحقق العصام انه ان كان في مقام نفي الصوم عن المتكلم فهو مجاز عقلي فان الصوم حقه أن يسند الى المتكلم في مقام نفيه عنه لا الى النهار وان كان في مقام نفي الصوم عن النهار كان حقيقة عقلية فان الصوم حقه أن يسند الى النهار في مقام نفيه عنه وفي عبد الحكيم قال السعد في شرح الكشاف ان المسند الى التجارة في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم عدم الربح كناية عن الخسران لان يثبت الفعل ثم يدخل النفي فانه ليس من المجاز في شئ مثل ما اذا قيل ما صام نهاري بمعنى افطر وما نام ليلي بمعنى سهر فهو مجاز بخلاف ما صام النهار وما نام الليل قصدا الى نفي صوم النهار ونفي النوم عن الليل اه

(قوله بمعنى المصدر الخ) أى فقد نسب المعنى الاصطلاحى للمعنى اللغوى فلا يقال ان فيه نسبة الشئ الى نفسه لان المجاز هو الاسناد فكأنه قال اسنادا اسناديا (قوله لان المتكلم الخ) علة لتسميته اسنادا مجازيا (قوله بمعنى النسبة) وهى ثبوت المسند للمسند اليه أى فلا يقال ان فيه نسبة الشئ الى نفسه الا اذا أريد بالحكم الايقاع والانتزاع (قوله لوقوعه الخ) علة للملابسة والضمير

بالملابسة والقرينة بخلاف اللغوى فانه يرجع الى وضع اللغة (واسنادا مجازيا) نسبة الى المجاز بمعنى المصدر لان المتكلم جاوز به حقيقته واصله الى غيره ويسمى أيضا مجازا حكميا نسبة الى الحكم بمعنى النسبة لوقوعه فى الحكم بالمسند على المسند اليه (وله) أى الفعل اوما فى معناه

باختصار فالنفى مالم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا اوفيه ما نا مثله فيما سبق فتدبر (قول الشارح والقرينة) لادخل له فان نصب القرينة عقلى مطلقا وقوله فانه يرجع فيه الى وضع اللغة أى لاجل معرفة المنقول عنه اذ تعتبر الملابسة والعلاقة بين المنقول عنه واليه وقوله نسبة الى المجاز بمعنى المصدر فهو من نسبته الى صفته الاعتبارية وهى مجاوزة المتكلم للاسناد عن محله وايصاله لغيره وقوله لان المتكلم الخ الظاهر انه بيان لقوله نسبة الى المجاز الخ على ما بينا فالمقصود منه المجاوزة والانتقال وان تبادر منه انه حينئذ بمعنى اسم المفعول لا المصدر ولك ان تقول من نسبة الخاص للعام تأمل وقوله ويسمى أيضا مجازا حكميا الخ قال عبد الحكيم أى منسوبا الى حكم العقل أوالحكم الذى هو أشرف افراده وأغلبها أو الى النسبة بان يراد بالحكم مطلق النسبة اه وقول عبد الحكيم أى منسوبا الى حكم العقل أى حكم الشخص بواسطة عقله ان هذا ليس لهذا سواء كان فى نسبة حكمية أو ايقاعية أو اضافية فهو من نسبة المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر وقوله أوالحكم الذى الخ هو النسبة التامة فالنسبة من نسبة الكلى الى الجزئى وقوله أوالى النسبة الخ ان كان مراده النسبة المجازية كان من نسبة الشئ الى نفسه مبالغة فان مصدوق المنسوب مطلق الاسناد المجازى أيضا وان كان المراد النسبة الاعم من الحقيقة والمجاز كان من نسبة الخاص الى العام (قوله الا اذا أريد بالحكم الايقاع والانتزاع) رأى ان الاسناد هو الايقاع والانتزاع فقال ذلك ولو رأى انه النسبة لقال بمعنى النسبة مطلقا حقيقية أو مجازية من نسبة الخاص للعام تنبه (قول الشارح رحمه الله تعالى أوما فى معناه) فيه ان من جملة ما فى معنى الفعل المصدر وقد عد المصدر من الملابسات فيلزم حينئذ ملابسة المصدر للمصدر ويمكن أن يقال باستثناء المصدر بقرينة ما يأتى من قوله وكذا يلابس المصدر أو يرتكب التوزيع فقوله وكذا يلابس المصدر أى غير المصدر (فان قلت) الكلام على التوزيع على كل حال فان المراد من الفعل ما يشمل المبنى للفاعل والمبنى للمفعول ولا يخفى ان المبنى للفاعل لا يلابس المفعول والمبنى للمفعول لا يلابس الفاعل ولا يخفى أيضا انه ليس كل ما فى معنى الفعل يلابس كل واحد من هذه الملابسات (قلت) ليس المراد ان كلا من الفعل وما فى معناه يلابس هذه الملابسات النحوية بطريق كونها فى علاقة


Digitized by Google

به لانه الذى ينصرف اليه المفعول عند الاطلاق اى ولو بواسطة الحرف (والسبب)

زال عنه معنى المفعول معه بخلاف المفعول به فان معناه وهو من وقع عليه الفعل باق وتغيير الاعراب غير مضر وكذا يقال فيما الحق بالمفعول معه من حال وتمييز (قوله لانه الذى ينصرف اليه الخ) الاولى جعله علة ثانية ويأتى بالواو والا فلا حاجة اليه بعد التفريع المذكور وقد يقال هو علة للتفريع فلا اعتراض (قوله اى ولو بواسطة الحرف) تفسير للمفعول به هنا وبهذا اندفع ما اورد من انه لا يشمل ما بنى للفاعل واسند الى المفعول بواسطة الحرف فان قلت اسم الزمان والمكان مفعول بواسطة الحرف فلا فائدة لذكرهما حينئذ

اسند اليه الفعل فى معنى ولو غير من النصب فى ضرب زيد عمرا الى الرفع فى ضرب عمرو وحسن الصناعة يقضى بتركه لئلا يضيع السؤال ويتكرر الجواب (قوله زال عنه معنى المفعول معه) قيل لا يزول فانك تقول سار النيل معى وسار النيل واياى مجازا عقليا اى سرت معه وسرت واياه كنام ليلى وجرى النهر وعرضت الناقة على الحوض فان القلب مجاز عقلى فلا يقال انه من القلب لا من المجاز العقلى اه وفيه انا اخرجناه عند افادة المعية من ذاته لا عند افادتها من مع وواو المعية فانه لا مانع حينئذ من الاسناد اليه وجرى المجاز فيه وفى التلخيص ملابس الفاعل والمفعول به والمصدر والمكان والزمان والسبب اه قال السعد لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها ماقال الفنرى وذلك لان المفعول معه مثلا هو الواقع بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى قطعا واما المفعول به فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى اصلا وانما يتغير نصبه وليس بمأخوذ فى مفهومه ولو سلم انه مأخوذ فى مفهومه فالمتغير هنا ليس الا النصب واما المفعول معه فمع تغير نصبه باسناد الفعل اليه يتغير شئ آخر معتبر فى مفهومه وكذا القياس فى البواقى وهذا القدر يكفى بتجويز الاسناد الى احدهما دون الآخر (قوله من حال وتمييز) قال عبد الحكيم عن الرضى انه لا يسند اليهما الفعل لا معلوما ولا مجهولا بخلاف المفعول له فانه وان لم يسند اليه المجهول يسند اليه المعلوم تقول فى السبب العادى ضربه التأديب نعم فى التمييز خلاف الكسائى فانه جوز اسناد المجهول اليه فقال فى طاب زيد نفسا طيب نفسه فتأمل (قوله الاولى) عرفت ما فيه (قوله وقد يقال هو علة للتفريع) اى علة لكون الوقوع عليه يتفرع عليه ارادة المفعول به ولا يخفى ما فيه (قوله تفسير الاولى مبالغة وتعميم اى هذا اذا كان من غير واسطة بل ولو كان بواسطة (قوله هنا) اى فى الشارح والا فهنا فى المصنف مطلق لا يتوهم فيه هذا الايراد بخلاف قول الشارح فالمراد المفعول به وان كان الايراد واهيا (قوله فان قلت) وارد على قوله ولو بواسطة الحرف وحاصله ان قولك ولو بواسطة الحرف يغنى عن قول

عاديا أو عقليا أو شرعيا لان له دخولا في حصوله وكذا يلابس المصدر فيسند الى كل منها كما يسند الى الفاعل في المبنى للفاعل حقيقة نحو خلق الله الارض والى المفعول به في المبنى له كذلك نحو خلقت الارض ثم شرع في أمثلة المجاز العقلي فقال (نحو نهاره صائم) فيما بني للفاعل وأسند الى الزمان مجازا والاصل زيد صائم في نهاره فحذف المبتدا واقيم الزمان مقامه وأسند اليه صائم (ونهر جار) فيما بني للفاعل وأسند للمكان اذ النهر مكان جرى الماء والاصل الماء جار في النهر

أجيب بان المراد ما هو مفعول اصطلاحا والمكان والزمان لا يقال لهما ذلك فتأمل (قوله عاديا الخ) كبنى الامير المدينة أو عقليا كدلالة الاثر على المؤثر أو شرعيا كدخول الوقت للصلاة (قوله يلابس المصدر الخ) المراد به المفعول المطلق نحو جد جده وضرب الضرب (قوله حقيقة) معمول لقوله يسند الخ (قوله نحو نهاره صائم الخ) لم يمثل لما اذا أسند الى الزمان والمكان المبنى للمفعول نحو صيم النهار وأجرى النهر لانه حقيقة (قوله فحذف المبتدا) أى زيد أى والجار وهو في (قوله واقيم الزمان الخ) أى المعبر عنه بنهاره (قوله اذ النهر مكان جرى الخ) وهو الحفرة التى فيها الماء (قوله والاصل الخ) أى ففعل فيه مثل ما فعل فيما قبله فحذف المبتدا والجار واقيم المكان مقامه

المصنف الزمان والمكان وقد مناان المراد بوقوع الفعل على المفعول به تعلقه به لا بمعقل الابه فتذكر (قوله أجيب بان المراد الخ) لا يلائم ما سبق له من قوله فان معناه الخ وما قدمناه من ان المراد الفاعل والمفعول الحقيقيان مع انه التحقيق تنبه (قوله كبنى الامير المدينة) جعل الامير عاديا من كون المدينة لا يكون بنيانها لغير الامير عادة والانسب انه سبب آمر كما سيأتى في الشارح والعادى قطعت السكين أو نحر القدوم أو أروى الماء أو اشبع الطعام وقوله كدلالة الاثر الخ كان تقول الاثر يدلك على المؤثر أو المصنوع يدل على الصانع وقوله كدخول الوقت كان تقول أوجب دخول الوقت صلاة الظهر أو أوجبت الرؤية الصوم فان الموجب حقيقة هو الله والانسب بتعبيره ببنى الامير ان يعبر كما عبرنا (قول الشارح رحمه الله تعالى لان له دخولا الخ) اى للسبب دخل في حصول الفعل الخ وقوله فيسند أى فيصح الاسناد كما أى كصحة الاسناد الخ فالتشبيه في الصحة (قوله نحو جد جده) أى نحو الجد ان يسند الى صاحبه لا الى الجد نفسه لكنه اسند له لملابسته له لكونه جزء مفهومه وقوله وضرب الضرب أى بالبناء للفاعل لان غيره حقيقة كما أخذ مما سبق وسبق لنا الكلام فيه (قوله معمول لقوله يسند) أى الثانى ومعمول الاول محذوف أى مجازا (قوله المبنى للمفعول) صفة موصوف محذوف نائب فاعل اسند أى لم يمثل لما اذا اسند الفعل أو ما في معناه المبنى للمفعول (قوله نحو صيم النهار وأجرى النهر) انظر أصلهما من البناء للفاعل من غير تقدير في تنكشف لك صحة انهما من المجاز (قول المصنف نهاره صائم) الشاهد في صائم لان المجاز انما يعتبر بين صائم والضمير المستتر فيه لا بين نهار وصائم لان المجاز لا يكون بين المبتدا والخبر بل يكون حينئذ واسطة لا حقيقة ولا مجاز اعند الخطيب فقوله الى الزمان أى الى ضميره وكذلك لا يكون بين النعت والمنعوت وقل مثله في الامثلة بعد وتنبه وقول الشارح فيما بنى الخ حال من القول المحذوف المضاف اليه

(وعيشة راضية) فيما بنى للفاعل وأسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية والاصل هو راض عيشته فحذف المبتدا وأقيم المفعول مقامه وأسند اليه الرضا وحذف المضاف اليه وأما فى الآية فقد جعل الفاعل مظروفا فى العيشة مبالغة ثم أسند اليها راضية (وسالت الاباطح) فى الفعل المبنى للفاعل وأسند الى المفعول به بواسطة فى والاصل سال الماء فى الاباطح فحذف الجار توسعا ثم حذف الفاعل وأسند الفعل الى المفعول (وأخرجت الارض أثقالها) فيما أسند للمفعول بواسطة من والاصل أخرج الله من الارض أثقالها ففعل به كما فى الذى قبله والاثقال جمع ثقل بفتحتين وهو متاع البيت أى ما فيها من الدفائن (وأنبت الربيع البقل) فيما أسند للسبب العادى والمنبت حقيقة هو الله تعالى (وبنى الامير المدينة) فيما أسند للسبب

وأسند اليه المكان أى عينه (قوله فحذف المبتدا) اى هو (قوله وأقيم المفعول) اى عيشة (قوله وحذف المضاف اليه) اى وهو الضمير (قوله وأما فى الآية الخ) أشار به الى ان توجيه المثال المتقدم ليس فى الآية خلافا لبعض حواشى التلخيص وحاصل توجيه الآية ان الجار والمجرور خبر هو ثم وصف المجرور براضية وقوله ثم أسند اليها راضية فى الاسناد تسمح لانه لم يسند لعيشة وانما وصفت العيشة به (قوله الاباطح) جمع أبطح وهو المحل المتسع الذى فيه دقاق الحصى والاولى جعله من أمثلة المكان كما صنع السعد (قوله بواسطة فى) أى بسبب حذف الخ أى وهو المعبر عنه بالمنصوب على نزع الخافض وأما فى حالة ذكر الجار فليس مفعولا (قوله ففعل به الخ) اى فحذف الجار توسعا ثم حذف الفاعل وأسند الى المفعول (قوله وأنبت الربيع الخ) اعلم ان المراد بالربيع هنا المطر

نحو والتقدير نحو قولك كذا حال كونه كائنا فيما بنى مسنده للفاعل الخ والظرفية من ظرفية الخاص فى العام (قوله وأسند اليه المكان) بجر المكان بيانا للضمير فى اليه أى وأسند جارالى المكان وقوله عينه بيان للمعنى الحقيقى أى جارية عينه فراده بالعين الماء ولا يخفى انه تكلف فالاولى له ان يقتصر على قوله وأسند اليه أو يقول وأسند اليه جار لكنه حب ان يقلد شيخه الامير فى الاختصار (قول المصنف وعيشة راضية) اشار به وان كان غير القرآن وبنظيره الى الرد على من نفى وقوع المجاز فى القرآن كما قدمنا ومذهب الخليل انه لا مجاز فى عيشة راضية بل راضية من قبيل لابن وتامر بمعنى ذات رضا وهو مساو لمعنى مرضية فان قلت ان بناء لابن وتامر يستوى فيه المذكر والمؤنث وراضية مختومة على تاء التأنيث قلت يجوز كونها للمبالغة كعلامة لا للتأنيث فتنبه وضع تأمل (قوله خبر هو) أى على أن فى استعارة تصريحية تبعية أو على تشبيه العيشة بظرف واستعارته لها وحذفه والرمز اليه بفى على طريق المكنية والاصل فهو اى من ثبات موازينه راض عيشته فقدم المفعول وجر بفى وجعل ظرفا للفاعل مبالغة وحذف المضاف اليه وأسند راضية الى الضمير مجازا وفى الشرح والحاشية اجمال (قوله فى الاسناد تسمح) أى وكون المراد مطلق النسبة لا يمنعه ويمكن ان الشارح لاحظ ان الغرض هنا الاسناد للضمير لا الوصفية فأراد ثم اسند الى ضميرها راضية (قوله والاولى الخ) اى لانه كنهر جار بلا فرق (قوله أى بسبب حذف الخ) يفيد ان قوله بواسطة فى متعلق بأسند ويتبادر من الشرح انه مرتبط بالمفعول به ثم فى ا كون المنصوب بنزع الخافض مفعولا به تأمل

عائد على المجاز (قوله فالمراد المفعول به) تفريع على قوله لوقوعه عليه لانه هو الذى الفعل واقع عليه ولو أسند اليه الفعل واحترز عن المفعول معه لانه لا يسند اليه الفعل كالحال ونحوها فان قيل ان اريد لا يسند اليه الفعل مع بقائه مفعولا معه فالمفعول به كذلك وان اريد مع عدم البقاء فلا نسلم انه لا يسند اليه حينئذ اذ لا مانع من ان يقال سار النيل فالجواب انه يختار الاول وهو اذا أسند اليه الفعل

وقوعه فيهما (والمفعول) وقوعه عليه فالمراد المفعول

والمفعول معه اذ يمكن تعقل مفهوم الفعل بدونها وان لم يمكن تحققه بدون المفعول فيه ويكون المراد بالامور المذكورة ذلك ظهر وجه ترك المصنف ذكر الجار والمجرور من عبد الحكيم بزيادة ومقصوده بيان امثلة الزمان وما معه بقطع النظر عن الملابسة التى الكلام فيها وهى الملابسة بالاسناد والاقبال نحو ضرب فى يوم الجمعة وقرئ الباقى بالبناء للمجهول (قول الشارح رحمه الله تعالى لوقوعه فيهما) أى اولكون الزمان جزء مفهوم الفعل واسم الفعل على ان مدلوله تمام معنى الفعل (قوله عائد على المجاز) المناسب على الفعل أو ما فى معناه (قول المصنف رحمه الله تعالى والمفعول) ينبغى ان يستثنى منه المفعول الثانى من باب علمت والثالث من باب اعلمت اه اطول أى لان الكلام فى الملابسة بالاسناد وما ذكر لا يصح اسناد الفعل أو ما فى معناه اليه سواء كان مبنيا للفاعل أو للمفعول بخلاف المفعول الاول فى البابين فانه وان لم يصح اسناد المبنى للفاعل اليه يصح اسناد المبنى للمفعول اليه فالمفعول الثانى من باب علمت لا يسند اليه الفعل عند بنائه للمفعول فلا يجوز علم زيدا قائم وكذلك الثالث من باب اعلمت فلا يقال أعلم زيدا فرسك مسرج والتقييد بالثالث لامفهوم له فان المفعول الثانى من باب أعلمت كذلك فلا يقال علم زيدا فرسك مسرجا وجوز ذلك كله ابن مالك تبعا لبعض النحويين اذا أمن اللبس كما فى الامثلة فان خيف اللبس تعينت اقامة الاول اتفاقا فيقال فى ظننت زيدا عمرا ظن زيد عمرا وفى اعلمت بكرا خالدا عمرا اعلم بكر خالدا عمرا ولا يجوز ظن زيدا عمرو ولا اعلم بكرا خالد عمرا وهذا بخلاف الثانى من باب كسا فانه ينوب عن الفاعل فيه اذا أمن اللبس اتفاقا نحو كسى زيدا جبة واما اذا خيف اللبس فلا نحو اعطى زيد عمرا وقوله لوقوعه عليه لا يصح علة لكون المراد المفعول به حتى يتفرع عليه و يصح تعليلا لو كان من المتن الآن يتكلف بانه مشهور فكانه فيه مذكور فالمناسب جعله تعليلا للوقوع عليه وعلة المراد قوله لانه الذى ينصرف الخ وبه تعرف ما فى قول المحشى تفريع على قوله لوقوعه عليه (قوله لانه هو الذى الفعل الخ) على تقدير أى فانه تفسير لقوله لوقوعه عليه توصلا لقوله واحترز الخ وللاعتراض الآتى وان تأملت وجدت هذا متضمنا للجواب الآتى فى الفرق فان قوله ولو

به لانه الذى يتصرف اليه المفعول عند الاطلاق اى ولو بواسطة الحرف (والسبب)

زال عنه معنى المفعول معه بخلاف المفعول به فان معناه وهو من وقع عليه الفعل باق وتغيير الاعراب غير مضر وكذا يقال فيما ألحق بالمفعول معه من حال وتمييز (قوله لانه الذى يتصرف اليه الخ) الاولى جعله علة ثانية ويأتى بالواو والا فلا حاجة اليه بعد التفريع المذكور وقد يقال هو علة للتفريع فلا اعتراض (قوله اى ولو بواسطة الحرف) تفسير للمفعول به هنا وبهذا اندفع ما اورد من انه لا يشمل ما بنى للفاعل واسند الى المفعول بواسطة الحرف فان قلت اسم الزمان والمكان مفعول بواسطة الحرف فلا فائدة لذكرهما حينئذ

اسند اليه الفعل فى معنى ولو غيره من النصب فى ضرب زيد عمرا الى الرفع فى ضرب عمرو وحسن الصناعة يقضى بتركه لئلا يضيع السؤال ويتكرر الجواب (قوله زال عنه معنى المفعول معه) قيل لا يزول فانك تقول سار النيل معى وسار النيل واياى مجازا عقليا اى سرت معه وسرت واياه كنام ليلى وجرى النهر وعرضت الناقة على الحوض فان القلب مجاز عقلى فلا يقال انه من القلب لامن المجاز العقلى اه وفيه انا اخرجناه عند افادة المعية من ذاته لا عند افادتها من مع وواو المعية فانه لا مانع حينئذ من الاسناد اليه وجرى المجاز فيه وفى التلخيص يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والمكان والزمان والسبب اه قال السعد لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها قال الفنرى وذلك لان المفعول معه مثلا هو الواقع بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى قطعا واما المفعول به فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى اصلا وانما يتغير نصبه وليس بمأخوذ فى مفهومه ولو سلم انه مأخوذ فى مفهومه فالمتغير هنا ليس الا النصب واما المفعول معه فمع تغير نصبه باسناد الفعل اليه يتغير شئ آخر معتبر فى مفهومه وكذا القياس فى البواقى وهذا القدر يكفى بتجوز الاسناد الى احدهما دون الآخر (قوله من حال وتمييز) قال عبد الحكيم عن الرضى انه لا يسند اليهما الفعل لا معلوما ولا مجهولا بخلاف المفعول له فانه وان لم يسند اليه المجهول يسند اليه المعلوم تقول فى السبب العادى ضربه التأديب نعم فى التمييز خلاف الكسائى فانه جوز اسناد المجهول اليه فقال فى طاب زيد نفسا طيب نفسه فتأمل (قوله الاولى) عرفت ما فيه (قوله وقد يقال هو علة للتفريع) اى علة لكون الوقوع عليه يتفرع عليه ارادة المفعول به ولا يخفى ما فيه (قوله تفسير) الاولى مبالغة وتعميم اى هذا اذا كان من غير واسطة بل ولو كان بواسطة (قوله هنا) اى فى الشارح والا فما فى المصنف مطلق لا يتوهم فيه هذا الايراد بخلاف قول الشارح فالمراد المفعول به وان كان الايراد واهيا (قوله فان قلت) وارد على قوله ولو بواسطة الحرف وحاصله ان قولك ولو بواسطة الحرف يغنى عن قول

أجيب بان المراد ما هو مفعول اصطلاحا والمكان والزمان لا يقال له ماذلك فتأمل (قوله عاديا الخ) كبنى الامير المدينة أو عقليا كدلالة الاثر على المؤثر أو شرعيا كدخول الوقت للصلاة (قوله يلابس المصدر الخ) المراد به المفعول المطلق نحو جد جده وضرب الضرب (قوله حقيقة) معمول لقوله يسند الخ (قوله نحو نهاره صائم الخ) لم يمثل لما اذا أسند الى الزمان والمكان المبنى للمفعول نحو صيم النهار وأجرى النهر لانه حقيقة (قوله فحذف المبتدا) أي زيد أي والجار وهو في (قوله وأقيم الزمان الخ) أي المعبر عنه بنهاره (قوله اذ النهر مكان جرى الخ) وهو الحفرة التى فيها الماء (قوله والاصل الخ) أى ففعل فيه مثل مافعل فيما قبله فحذف المبتدا والجار وأقيم المكان مقامه

المصنف الزمان والمكان وقدمنا ان المراد بوقوع الفعل على المفعول به تعلقه بما لا يعقل الابه فتذكر (قوله أجيب بان المراد الخ) لا يلائم ماسبق له من قوله فان معناه الخ وماقدمنا من ان المراد الفاعل والمفعول الحقيقيان مع انه التحقيق تنبه (قوله كبنى الامير المدينة) جعل الامير عاديا من كون المدينة لا يكون بنيانها لغير الامير عادة والانسب انه سبب آمر كما سيأتى فى الشارح والعادى قطعت السكين أو نجر القدوم أو أروى الماء أو أشبع الطعام وقوله كدلالة الاثر الخ كان تقول الاثر يدلك على المؤثر أو المصنوع يدل على الصانع وقوله كدخول الوقت كان تقول أوجب دخول الوقت صلاة الظهر أو أوجبت الرؤية الصوم فان الموجب حقيقة هو الله والانسب بتعبيره ببنى الامير ان يعبر كما عبرنا (قول الشارح رحمه الله تعالى لان له دخولا الخ) اى للسبب دخل فى حصول الفعل الخ وقوله فيسند أي فيصح الاسناد كما أي كصحة الاسناد الخ فالتشبيه فى الصحة (قوله نحو جد جده) أي تحقق الجد ان يسند الى صاحبه لا الى الجد نفسه لكنه اسند له لملابسته له لكونه جزء مفهومه وقوله وضرب الضرب أي بالبناء للفاعل لان غيره حقيقة كما أخذ مما سبق وسبق لنا الكلام فيه (قوله معمول لقوله يسند) أى الثانى ومعمول الاول محذوف أى مجازا (قوله المبنى للمفعول) صفة موصوف محذوف نائب فاعل اسند أى لم يمثل لما اذا اسند الفعل أو ما فى معناه المبنى للمفعول (قوله نحو صيم النهار وأجرى النهر) انظر أصلهما من البناء للفاعل من غير تقدير فى تنكشف لك صحة انهما من المجاز (قول المصنف نهاره صائم) الشاهد فى صائم لان المجاز انما يعتبر بين صائم والضمير المستتر فيه لا بين نهار وصائم لان المجاز لا يكون بين المبتدا والخبر بل يكون حينئذ واسطة لا حقيقة ولا مجازا عند الخطيب فقوله الى الزمان أي الى ضميره وكذلك لا يكون بين النعت والمنعوت وقل مثله فى الامثلة بعده تنبه وقول الشارح فيما بنى الخ حال من القول المحذوف المضاف اليه

عاديا أو عقليا أو شرعيا لان له دخولا فى حصوله وكذا يلابس المصدر فيسند الى كل منها كما يسند الى الفاعل فى المبنى للفاعل حقيقة نحو خلق الله الارض والى المفعول به فى المبنى له كذلك نحو خلقت الارض ثم شرع فى أمثلة المجاز العقلى فقال (نحو نهاره صائم) فيما بنى للفاعل وأسند الى الزمان مجازا والاصل زيد صائم فى نهاره فحذف المبتدا واقيم الزمان مقامه وأسند اليه صائم (ونهر جار) فيما بنى للفاعل وأسند للمكان اذ النهر مكان جرى الماء والاصل الماء جار فى النهر

وأسند اليه المكان أي عينه (قوله فحذف المبتدا) اى هو (قوله وأقيم المفعول) اى عيشة (قوله وحذف المضاف اليه) اى وهو الضمير (قوله وأما فى الآية الخ) أشار به الى ان توجيه المثال المتقدم ليس فى الآية خلافا لبعض حواشي التلخيص وحاصل توجيه الآية ان الجار والمجرور خبر هو ثم وصف المجرور براضية وقوله ثم أسند اليها راضية فى الاسناد تسمح لانه لم يسند لعيشة وانما وصفت العيشة به (قوله الاباطح) جمع أبطح وهو المحل المتسع الذى فيه دقاق الحصى والاولى جعله من أمثلة المكان كما صنع السعد (قوله بواسطة فى) أى بسبب حذف الخ أى وهو المعبر عنه بالمنصوب على نزع الخافض وأما فى حالة ذكر الجار فليس مفعولا (قوله ففعل به الخ) اى فحذف الجار توسعا ثم حذف الفاعل وأسند الى المفعول (قوله وأنبت الربيع الخ) اعلم ان المراد بالربيع هنا المطر

نحو والتقدير نحو قولك كذا حال كونه كائنا فيما بنى مسنده للفاعل الخ والظرفية من ظرفية الخاص فى العام (قوله واسند اليه المكان) بجر المكان بيانا للضمير فى اليه أى واسند جار الى المكان وقوله عينه بيان للمعنى الحقيقى أى جارية عينه فراده بالعين الماء ولا يخفى انه تكلف فالاولى له ان يقتصر على قوله واسند اليه أو يقول واسند اليه جار لكنه حب ان يقلد شيخه الامير فى الاختصار (قول المصنف وعيشة راضية) اشار به وان كان غير القرآن وبنظيره الى الرد على من نفى وقوع المجاز فى القرآن كما قدمنا ومذهب الخليل انه لا مجاز فى عيشة راضية بل راضية من قبيل لابن وتامر بمعنى ذات رضا وهو مساو لمعنى مرضية فان قلت ان بناء لابن وتامر يستوى فيه المذكر والمؤنث وراضية محتوية على تاء التأنيث قلت يجوز كونها للمبالغة كعلامة لا للتأنيث ففيه نوع تأمل (قوله خبر هو) أى على أن فى استعارة تصريحية تبعية أو على تشبيه العيشة بظرف واستعارته لها وحذفه والرمز اليه بفى على طريق المكنية والاصل فهو أى من ثلاث موازنة راض عيشته فقدم المفعول وجر بفى وجعل ظرفا للفاعل مبالغة وحذف المضاف اليه واسند راضية الى الضمير مجازا وفى الشرح والحاشية اجمال (قوله فى الاسناد تسمح) أى وكون المراد مطلق النسبة لا يمنعه ويمكن ان الشارح لاحظ ان الغرض هنا الاسناد للضمير لا الوصفية فأراد ثم اسند الى ضميرها راضية (قوله والاولى الخ) أى لانه كنهر جار بلا فرق (قوله أى بسبب حذف الخ) يفيد ان قوله بواسطة فى متعلق باسند ويتبادر من الشرح انه مرتبط بالمفعول به ثم فى ا كون المنصوب بنزع الخافض مفعولا به تأمل

(وعيشة راضية) فيما بنى للفاعل وأسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية والاصل هو راض عيشته فحذف المبتدا وأقيم المفعول مقامه وأسند اليه الرضا وحذف المضاف اليه وأما فى الآية فقد جعل الفاعل مظروفا فى العيشة مبالغة ثم أسند اليها راضية (وسالت الاباطح) فى الفعل المبنى للفاعل وأسند الى المفعول به بواسطة فى والاصل سال الماء فى الاباطح فحذف الجار توسعا ثم حذف الفاعل وأسند الفعل الى المفعول (وأخرجت الارض أثقالها) فيما أسند للمفعول بواسطة من والاصل أخرج الله من الارض أثقالها ففعل به كما فى الذى قبله والاثقال جمع ثقل بفتحتين وهو متاع البيت أى ما فيها من الدفائن (وأنبت الربيع البقل) فيما اسند للسبب العادى والمنبت حقيقة هو الله تعالى (وبنى الامير المدينة) فيما أسند للسبب

وهو في الاصل حقيقة في الحشيش الذي يرعى فيكون منامجازا لغويا مرسلا لانه اطلق الربيع وأريد سببه وهو المطر ثم أسند أنبت له مجازا عقليا فهو مجاز عقلي على مجاز لغوي (قوله الأمر الخ) أشار به الى نكتة تعداد المثال (قوله أو دهري) أي الذي ينسب الامور الى الدهر والمراد من ينسب الافعال لغير الله (قوله كصدور الاول) أي المثال الاول من المثالين الكائنين للقرينة اللفظية (قوله محبتك جاءت الخ) أي فهو من اسناد الفعل للسبب وحق الاسناد أن يكون لصاحبها (قوله وأما المجاز الخ) الاولى حذف أما لانه لم يتقدم لها مقابل

(قوله وهو في الاصل حقيقة في الحشيش) في التلخيص ما يفيد انه حقيقة في المطر (قول المصنف قيام المسند بالمذكور) أي اتصافه به أو صدوره عنه فيدخل قيام المبني للمجهول بنائب الفاعل اذ معنى ضرب زيد اتصف بالمضروبية ولاحظ في الاطول هذا فقال الاولى كاستحالة نسبة المسند الى المسند اليه المذكور لتناول نسبة الفعل المبني للمجهول (قول الشارح المذكور الخ) أي في عبارة المتكلم وليس المراد المذكور في كلام المصنف سابقا والمراد المذكور لفظا أو تقديرا وقوله رحمه الله لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبة في التجريد الاستحالة هنا ظاهرة بناء على مذهب المبرد في نحو ذهبت بزيد من ان الفاعل صاحب المفعول في الذهاب لا على مذهب سيبويه من ان المعنى جعلت زيدا ذاهبا لان الظاهر ان المعنى على هذا كنت حاملا وسببا في ذهابه ولا يعني بالسبب الا الحامل ولا شك في صحة اسناد مثل ذلك الى المحبة لانها تثير المجيء وتحمل عليه فمعنى محبتك جاءت بي اليك على هذا جعلتني جائيا من غير ان تشاركني في المجيء أي كانت سببا في مجيئي ولا شك انها سبب حقيقة فلا يكون اسناد المجيء اليها مجازا فلعل المثال مبني على مذهب المبرد اه سم بايضاح وكتب أيضا قوله محبتك الخ أصله نفسي جاءت بي بسبب المحبة فالمحبة سبب داع للمجيء ولا فاعلة قاله السيرامي والاولى ان أصله الله جاءني بسبب المحبة اه وقوله ولا يعني بالسبب الا الحامل أي السبب والحامل بمعنى أي وقولهم بالمجاز في أقدمني بلدك حق لي على فلان على أن المعنى أوجد قدومي اما على ان المعنى حملني على القدوم فلا مجاز وكون الحمل لا يكون الا من ذي الفعل والترك فغير صحيح وقوله وكتب أيضا أي الصبان وقوله أصله نفسي الخ أي نفسي الناطقة صاحبتي في المجيء اليك وليس المراد بالنفس الذات لانه يصير المعنى على مذهب المبرد الذي الكلام فيه صاحبتني ذاتي في المجيء اليك وهو غير مستقيم اذ الشيء لا يصاحب نفسه الا ان يرتكب التجريد وهذا مبني على مذهب المليين من ان النفس الناطقة جسم نزل من الجانب الاعلى الى الادنى وان كانت مجردة عند الشيخ ابن سينا متعلقة بالبدن تعلق التدبير والتصرف وقوله والاولى ان أصله الخ أي لان

لامر والباني حقيقة هو
ملة (والقرينة) التي تقدم
كرها في التعريف (اما
فظية كقول مجهول
الحال) أي الذي لا يعلم حاله
ل هو موحد أو دهري
د قوله أنبت الربيع
بقل ان الله على كل شيء
دير) فقوله ان الله على
ل شيء قدير قرينة لفظية
على انه أراد ان اسناد
لانبات الى الربيع الى
غير ما هو له (وكقولك
زم الامير الجند وهو في
قصره) فقولك وهو في
قصره قرينة على ان اسناد
الهزم اليه مجاز (واما
معنوية) عطف على اما
لفظية (كصدور الاول)
أي أنبت الربيع البقل
(من الموحد) اذ يعلم من
حاله ان الاسناد مجازي
لاعتقاده ان المنبت حقيقة
هو الله (وكاستحالة قيام
المسند بالمذكور) أي
بالمسند اليه المذكور مع
المسند كقولك محبتك
جاءت بي اليك لظهور
استحالة قيام المجيء بالمحبة
(وأما المجاز المفرد) وهو
المشار اليه فيما تقدم
بقوله وأما في الكلمة

واجيب بأنها لمجرد التأكيد أو حذفه من الاول لدلالة هذا وما بعده عليه (قوله وعدل عنه هنا) أى عن التعبير بالكلمة (قوله لتأتى له تعريفه بالكلمة الخ) لانه لو عبر بقوله والمجاز فى الكلمة المستعملة لزم أخذ الشئ فى تعريف نفسه وهو دور وانما قيد بالمفرد لاجل التعريف بالكلمة والحاصل أن المجاز فى الكلمة هو الاستعمال لانه هو المظروف فى الكلمة فلو عبر به هنا لعرفه بالاستعمال وأما المجاز المفرد فهو نفس الكلمة (قوله الكلمة)

وعدل عنه هنا ليتأتى له تعريفه بالكلمة المستعملة ليكون جاريا على المشهور فى تعريفه والا لعرفه بالاستعمال وهو وان كان صحيحا الا انه ليس المشهور وعبر فيما تقدم بما تقدم لانه الانسب بقوله فى الاسناد (فهو الكلمة)

ماتقوله عن السيرامى غير معروف لاهل العربية لان متعارفهم ان الافعال تنسب للذات لا للنفس الناطقة والاولى ان اصله جئت الملك بالحجة أى بسببها فهو من باب القلب والباء للسببية لا للتعدية (قوله واجيب بأنها لمجرد التأكيد) لا يدفع الاولوية وقوله أو حذفه من الاول أى على خلاف الغالب (قوله أى عن التعبير بالكلمة) أى عن التعبير بالمجاز فى الكلمة لكن لما كان محل العدول هو لفظ الكلمة اقتصر عليه وجعل الضمير عائدا على التعبير وان تبادر من الشارح عوده لقوله لعدم استقامته الا بتقدير مضاف أى وعدل عن مقتضى قوله سابقا فى الكلمة وهو وأما فى الكلمة (قوله المستعملة) بالرفع أى فهو الكلمة المستعملة (قوله لزم الخ) غير مسلم فان الكلمة ظرف لا معرف فلو قال لزم ظرفية الشئ فى نفسه لناسب ومع ذلك فالظاهر من قول الشارح والا لعرفه بالاستعمال أن اللازم عدم صحة الحمل لا الدور مع صحة الحمل كما هو ظاهر المحشى (قوله وانما قيد الخ) الاولى ذكره بعد الحاصل (قوله لانه هو المظروف فى الكلمة الخ) أى لانه هو الذى يتأتى ظرفيته بخلاف الكلمة فانها لا يتأتى ظرفيتها لما قدمناه (قوله لعرفه بالاستعمال) أى فيفوته الجرى على المشهور فقوله ان المجاز الكلمة الخ اشارة لقياس حاصله ان المجاز فى الكلمة هو الاستعمال وكل ما كان كذلك يفوت الجرى على المشهور فالمجاز فى الكلمة يفوت الجرى على المشهور وقوله وأما المجاز المفرد اشارة لقياس آخر حاصله ان المجاز المفرد هو الكلمة وكل ما كان كذلك لا يفوت المشهور فالمجاز المفرد لا يفوت المشهور وهذا بعد الوقوع والافهو بعيد من الشارح كل البعد وتحقيق الشارح هكذا مقتضى قولنا السابق فى التقسيم اما فى الاسناد واما فى الكلمة ان نقول واما المجاز فى الكلمة لكننا عدلنا عنه لئلا يفوتنا الجرى على المشهور اذ لو عبرنا بما هو المقتضى لعرفنا بالاستعمال لان المجاز الذى يكون فى الثلاثة التى فى التقسيم لا يكون الا بالمعنى المصدرى الذى هو الاستعمال والنقل ولا شك انه لا يصح الاخبار عنه بالمعنى الاسمى الذى هو الكلمة فقوله لعرفه بالاستعمال أى ليصح الاخبار وقوله فيما تقدم أى من التقسيم وقوله بما تقدم أى قوله واما فى الكلمة تأمل

خرج مجاز الحذف والزيادة لانهما ليسا من الكلمة ان قلت ان التعريف للماهية والتاء للوحدة وبين الماهية والوحدة تناف فالجواب ان فى العبارة حذف مضاف أى فهو ماهية الكلمة أو يقال جرد التاء عن معنى الوحدة أو يقال ان التاء جزء من ماهية المجاز لانه يعتبر فيه وحدة ماهيته (قوله اسما الخ) كاسد أو فعلا كنطق أو حرفا كفى جذوع

سما أو فعلا أو حرفا

(قوله خرج مجاز الحذف والزيادة) به تعرف عدهم له من المرسل ﴿فائدة﴾ قال فى منع الموانع ليس هناك تعريف سالم قط الا قول النبى صلى الله عليه وسلم الولاء لحمة كلحمة النسب (قوله للوحدة) اى الشخصية هكذا فهم حتى اعترض بالتنافى (قوله حذف مضاف) يأباه التعريف والمجاز نفس الكلمة المستعملة لاماهيتها تأمل (قوله جرد التاء عن معنى الوحدة) أى وهى حينئذ للتوكيد و يقال عليه ليس من التوكيد المعنوى ولا اللفظى كما هو مشهور واليس المقام مقامه وجعلها لتأنيث الكلمة ليس بالقوى وفى الهندى على كافية ابن الحاجب تجريد التاء عن معنى الوحدة بعيد لا يوجد فى الاستعمال لكونها نصا فى الوحدة اه وفى النصيحة نظر بدليل كلمتين وتمرتين فتدبر وهذان الجوابان بالتسليم فالادب تأخيرهما عن الجواب بعده فانه بالمنع (قوله ان التاء جزء من ماهية المجاز) اى من دال ماهيته ضرورة أن التاء لفظ والماهية مدلول التعريف لاحروفه حتى تكون التاء جزءها (قوله لانه يعتبر فيه الخ) أى فالتاء لوحدة الماهية لا للفرد والشخص حتى يكون تناف ومعنى أنها لوحدة الماهية افادتها عدم تعددها ومعنى انها من دال ماهيته انها دالة على الوحدة التى هى جزء من مفهوم ماهيته وكانهم قالوا المجاز القول الواحد فهى معتبرة فى مفهومه كاعتبار الحيوان فى تعريف الانسان من حيث كونه جزءا لا من حيث اتصاف الافراد به وهو معنى قول الامير والحق ان الوحدة ملاحظ معناها فى ذاته من حيث اعتباره فى ماهية المجاز المفرد لا من حيث الافراد نظير الحيوان فى تعريف الانسان اه وقال السيد فى حواشى الرضى ﴿فان قيل﴾ الجنس احتماله القلة والكثرة لا ينافى تاء الوحدة لكن ما الفائدة فى ملاحظتها فى مقام التعريف ﴿قلنا﴾ التنبيه على ان الكلمة لا تصدق على افرادها الا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع فلا يقال لمجموع زيد قائم انه كلمة فعلى هذا لا تكون الوحدة مرادة اصلا وان كانت الماهية متصفة بها وقوله الجنس لاحتماله الخ معناه ان لفظ كلمة كانسان واحد لها مفهوم كلى صادق على زيد وعمرو وبكر فافراد هذا المفهوم زيد وضرب وفى فاريد بلام الجنس جنس الوحدة ومفهومه اه سم وكلامهم فى الكلمة المعرفة بقول مفرد وكلامنا فى الكلمة الواقعة فى التعريف لا يخفى فانه

(قوله كما لا توصف الخ) أي لان الاستعمال قيد في الحقيقة والمجاز فلا بد من الاستعمال فيهما (قوله وضعت) أي الكلمة فالصفة جرت على غير من هي له فكان الواجب الابراز وجوابه من وجهين الاول انه على مذهب الكوفيين والثاني ان بعض المحققين

لامعنى لكون التاء للدلالة على كون الجنس واحدا فانه واحد من وضعه وعند الاطلاق لانصراف الاله فلو قالوا انه اللفظ المستعمل الخ لكان أسهل وقال العصام انها لوحدة الافراد أي للدلالة على ان الجنس افراده آحاد أي لا يدل على اثنين مرة أو ثلاثة مرة أو اربعة كذلك وهكذا اه بالمعنى ولا يخفى أيضا ان افراد الجنس آحاد من وضعه كما هو مشهور تأمله وعن الحق لا تحيد ولا تكن أسير التقليد (قول المصنف المستعملة) لابد من تجريده لان الاستعمال اطلاق اللفظ مرادا منه المعنى واللفظ هو الكلمة (قول الشارح خرج الكلمة) الاولى خرج اللفظ لان الكلمة قول مفرد والقول هو المستعمل لكنهم أرادوا منها اللفظ الشامل للمهمل حتى يكون لتقييدها بالمستعملة فائدة وقوله قبل الاستعمال أي وبعد الوضع لها ويعلم منه خروج المهملة بالطريق الاولى أو المراد ما يعم ما بعد الوضع وما قبله سواء وضع بعد أولا (قول المصنف رحمه الله تعالى في غير ما وضعت له) أي وضعا شخصيا فيما أصله شخصي ونوعيا فيما أصله نوعي هكذا ارتكب التوزيع فلا يرد ان أريد بالوضع الاصلي للكلمة المتجوز بها الوضع الشخصي خرج عن المجاز ما كان وضعه لمعناه الاصلي نوعيا كجاء قاتل زيد الذي لم يمت الى الآن فقاتل مجاز بمعنى ضارب ضربا شديدا بقرينة قولنا لم يمت الى الآن ولا يصدق عليه انه كلمة مستعملة في معنى مغاير لمعنى أصلي وضعت له وضعا شخصيا فالتعريف غير جامع وان أريد بالوضع الاصلي للكلمة المتجوز بها الوضع النوعي خرج عن المجاز ما كان وضعه لمعناه الاصلي شخصيا كجاء اسد يرمي فأسد مجاز بمعنى رجل شجاع بقرينة يرمي ولا يصدق عليه انه كلمة مستعملة في معنى مغاير للمعنى الاصلي الذي وضعت الكلمة له وضعا نوعيا ووجه عدم الصدق ان التعريف يقتضي انه لابد أن يكون وضع الكلمة المجازية لمعناها الاصلي نوعيا فاذا انتفى كون الوضع نوعيا لم يكن مجازا كما هو واضح وان أريد بالوضع الاصلي للكلمة الاعم من الشخصي والنوعي بحيث تكون الكلمة موضوعة لهما معا أو مترددة بينهما لم يشمل شيأ لانه لا وضع شخصي نوعي معا أو مترددا بينهما ولا بد من التعريف في وضعت لان الوضع جعل اللفظ بازاء المعنى (قوله على غير من هي له) الاولى على غير ما هي له لان من للعاقل (قوله على مذهب الكوفيين) أي من عدم الوجوب عند

(المستعملة) خرجت الكلمة قبل الاستعمال فلا توصف بالمجاز كما لا توصف بالحقيقة (في غيرما) أي معنى (وضعت له) أولا

قال ان محل الخلاف فى الابراز فى الوصف وأما الفعل فاتفقوا على عدم وجوب الابراز عند أمن اللبس (قوله خروج الحقيقة الخ) لانها الاستعمال فيما وضعت له أولا وخرج أيضا استعمال الكلى فى الجزئى من حيث تحققه فيه وأما من حيث خصوص الجزئى فهو مرسل من استعمال العام فى الخاص أو الكلى فى الجزئى (تنبيه) يؤخذ من قول الشارح أولا ان المجاز موضوع بالوضع الثانوى

الامن والوجوب عند الخوف (قوله قال ان محل الخلاف الخ) نقل الصبان عن الهمع وغيره ان الخلاف عام (قوله على عدم جواز) صوابه على جواز عدم الابراز وفى نسخة على عدم وجوب (قوله لانها الاستعمال) الذى يناسب سياق الشارح وقوله كاسد أن يقول لانها الكلمة المستعملة (قوله وأما من حيث خصوص الجزئى) هو محل خلاف عند المتأخرين قال الكمال بن الهمام مذهب المتقدمين أنه حقيقة وجعلوا اللام فى تعريفها للعلة لا صلة وضع والكلى وضع لاجل استعماله فى الجزئى أى وينبغى انه ليس حصرا والا كان الكلى الطبيعى مجازا كما فى الامير (قوله من استعمال العام فى الخاص) وقوله أو الكلى فى الجزئى مآلهما واحد لان العام هو الدال على المفهوم بشرط الشمول ويرادفه الكلى والخاص هو الدال على المفهوم بشرط تعينه بذاته ويرادفه الجزئى وان كان العام والخاص وصفين للمعنى غالبا فالفرق بينهما اعتبارى وقولنا بشرط تعينه بذاته احترازا عن المقيد فانه الدال على المفهوم بشرط تعينه بخارج ينضم اليه ولا شك ان تعين الجزئى ليس بخارج حتى يقال للاطلاق والتقييد كما قال الامير الا على التساهل ثم انهم صرحوا فى علاقة الجزئية باشتراط التركيب الحقيقى وهى هنا اعتبارية قال الامير الكلى جزء اعتبارى للجزئى لا موجود فى ضمنه والا التشخص وانما أضيف له لانتزاعه منه فليس اعتبارا اختراع لا يستند لشئ كالكاذب فالجزئى هو الكل المنسوب اليه فكل منهما انسب للآخر واجمعوا على عدم وجود الكلى استقلالا اه قالوا لا يوجد فى الخارج انما وجوده بوجود أفراده اذ لو وجد خارجا لكان اما نفس الجزئيات فى الخارج أو جزءا منها أو خارجا عنها وكل باطل أما الاول فالمزوم أن يكون كل واحد من الجزئيات عين الآخر فى الخارج ضرورة ان كل واحد منها فى ضمن عين الطبيعة الكلية وهى عين الجزئى الآخر وعين العين عين وأما الثانى فالمزوم ان يتقدم عليها فى الوجود ضرورة ان الجزئى الخارج ما لم يتحقق أولا وبالذات لم يتحقق الكل وحينئذ يكون مغايرا لها فى الوجود فلا يصح حمله عليها وأما الثالث فاستحالته غنية عن البيان ثم ان الاولى للمحشى ان يقول فهو مرسل علاقته الخصوص أو الجزئية فان فى ظاهر عبارته قلاقة لانها فى المعنى هكذا وخرج أيضا استعمال الكلى فى الجزئى لا من حيث الخصوص وأما من

ج الحقيقة كاسد فى
يوان المفترس

وعين فى الباصرة أو الجارية لانه وضع لكل منهما وضعا أوليا (العلاقة)

والحق ان وضعه نوعى لان الواضع لم يلاحظ لفظا بخصوصه وانما لاحظ أمرا كليا (قوله وعين الخ) أى ونحوه من كل مشترك (قوله لانه وضع لكل منهما) أى من الباصرة والجارية وقد يقال هو خارج بما المنافية من العموم

حيث الخصوص فلا لانه مرسل من استعمال الكلى فى الجزئى فتأمل (قوله والحق) ليس مقابلا لقول الشارح ومقابل الحق انه ليس موضوعا واشرنا فى البسملة لنوعيته ولفرق بينها و بين نوعية الحقيقة فلا تغفل (قوله من كل مشترك) لا يظهر فى مثل صلاة نظرا للغة والشرع وستعرفه من القولة التى سأكتبها الآن (قوله هو خارج بما الخ) قال الصبان فى الرسالة البيانية الاولى عدم اعتبار العموم فى ما لان اعتباره يخرج من المجاز المشترك المستعمل فى أحد معنييه لا من حيث انه موضوع له بل من حيث العلاقة بينه وبين المعنى الثانى كما تقدم عن الحفيد اه وبيانه ان المعنى على كون ما نكرة فى سياق النفى كما فى الامير واشار له المحشى فى غير كل معنى وضعت له أى ليس واحدا مما وضع له فما أفادته غير من النفى تعلق بكل فرد فرد المعنون عنه بالسور الكلى وهو مخرج للحقائق التى لها معنى آخر فى اصطلاح آخر غير اصطلاح التخاطب كالصلاة وللاعلام المنقولة كفضل وأسد ومخرج للمجاز المستعمل فيما وضع له فى غير اصطلاح التخاطب كالصلاة اذا أراد اللغوى منها الاركان اذ يصدق عليها انها كلمة مستعملة فى بعض ما وضعت له وان كان ذلك فى اصطلاح آخر ولا ينفع فى ادخاله قيد العلاقة ولا قيد الحيثية لانهما يعتبران بعد الدخول فى غير ما وضعت ولم يوجد ذلك وقال الحفيد يجوز ان يكون لفظ موضوعا لمعنيين فى اصطلاح التخاطب وقد استعمل فى أحدهما لا من جهة انه موضوع له بل من جهة العلاقة بالمعنى الآخر كما يشعر به تحقيق المحققين فى شرح الكشاف حيث جوزوا استعارة العمى لعمى البصيرة من عمى البصر مع انه حقيقة فيهما كما يستفاد من الاساس وانما اعتبروا الاستعارة للمبالغة فى أن ذلك الامر المعقول بمنزلة المحسوس وفهم منه الصبان أن الاوضاع ليست اصطلاحات فقال بان اعتبار العموم فيما يخرج من المجاز المشترك المستعمل فى أحد معنييه لا من حيث انه موضوع له بل من حيث العلاقة بينه وبين المعنى الثانى اذ لا يصدق عليه انه مستعمل فى غير كل ما وضع له لاستعماله فى بعض ما وضع له ولا يدخله اصطلاح التخاطب لانه مستعمل فيما وضع له فيه انما ينفع فيه قيد الحيثية وفيه ان الاوضاع اصطلاحات كما صرح به بعض المحققين على أن قيد الحيثية الذى أجاب به العصام عن اسقاط صاحب السمرقندية قيد فى اصطلاح التخاطب رده السعد والسيد بوجهين الاول ان الاصل هو ذكر القيد الثانى انه اذا اعتبرت الحيثية يصير المعنى ان المجاز الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له من حيث انه

وبالعلاقة لانه اذا استعمل فى أحد المعنيين لم يستعمل فيه لعلاقة بينه وبين الاول (قوله أى لاجل مناسبة) أى فاللام للتعليل متعلقة بالمستعملة (قوله بين المعنى الخ) وكذلك بين المعنيين المجازيين كما فى المجاز على المجاز (قوله فالحامل) تفريع على ما أفاده الكلام السابق من جعل اللام للتعليل (قوله فلا بد حينئذ) أى حين اذ كانت هى الحاملة على الاستعمال فلا بد من اعتبارها أى ان يكون البلغاء اعتبر وانوعها كمطلق السبب ومطلق المسبب ولا يشترط شخص السبب والمسبب

غير ما وضع له واستعمال المجاز فى غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة ولذا اعتبر السكاكى فى المفتاح قيد الحيثية فى تعريف الحقيقة دون تعريف المجاز فاسقط قيد فى اصطلاح من تعريف الحقيقة استغناء بقيد الحيثية على ما فيه كما يأتى وذكر ما يؤدى مؤداه فى تعريف المجاز كما يعلم بالوقوف على كلامه وجواب الحفيد عن الوجه الثانى بان الحيثية للتقييد لا للتعليل أى ان ملاحظة المغايرة قيد فى الاستعمال لا علة فيه يمنعه أنها للتعليل فى تعريف الحقيقة وايضا يمنع كونها للتقييد أن ملاحظة المغايرة غير شرط فى استعمال المجاز انما الشرط ملاحظة كون الغير مشابها أو مسببا مثلا وان كانت المغايرة حاصلة ولا بد اذ فرق بين حصول الشئ ملحوظا وحصوله غير ملحوظ ويرد أيضا على الاستغناء بالحيثية عن قيد فى اصطلاح التخاطب انه لا تغنى عنه أما على اعتبار العموم فى ما فلان فائدة قيد فى اصطلاح التخاطب ادخال المجاز الذى له معنى آخر فى اصطلاح آخر وقيد الحيثية لا يفيد ذلك كما قدمنا وأما على عدم اعتبار العموم فلان فائدة قيد فى اصطلاح التخاطب التنصيص على الادخال وعلى الاخراج أيضا ان قطع النظر عن الاحظة علاقة وقيد الحيثية ليس فيه تنصيص الا على الاخراج ان قطع النظر عن الملاحظة علاقة واعترض بعضهم على الصبان فى قوله الاولى عدم اعتبار العموم فى ما بان عدم اعتباره غير ممكن لان ما موصولة أو موصوفة فى سياق النفى المستفاد من غير فتفيد العموم لكل ما اتصف بالوضع له فلا محيص عن اعتباره وهو غير قوى ثم فى جعل الخروج بما نظر فانه بغير ما وهو يرجع للشارح فليتأمل (قوله أو بالعلاقة) غير ظاهر فانه لا يدخل فيما قبل العلاقة (قوله وكذلك الخ) يمكن ان مراد الشارح بالمعنى الموضوع له المنقول منه او المستعار منه مطلقا حقيقيا أو مجازيا او الموضوع له ولو حكما (قول الشارح فالحامل له الخ) كقولهم الشرط أن يكون الباعث العلاقة فقوله لا بد حينئذ من اعتبارها بمعنى انه لا يصح المجاز الا بها فقول المحشى أى ان يكون البلغاء الخ ان كان مراده بالبلغاء فيه الآتين بالمجاز فلا يخفى انه انما يعتبر شخصها

أى لاجل مناسبة بين المعنى الذى وضعت الكلمة له والذى لم توضع له فالحامل على الاستعمال هو العلاقة فلا بد حينئذ من اعتبارها وملاحظتها فخرج الغلط

ولا بد من ملاحظتها كما يفيده لام التعليل فلا يكفي وجودها بدون ملاحظة بل يكون الكلام غلطا كما أفاده الشارح وقد أفاد اعتبار ملاحظة العلاقة أمرين الاول ان المجاز أبلغ من الحقيقة أى أكثر مبالغة وتصرفا فى الاستعمال لا من المبالغة بمعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال فانه بهذا المعنى لا ينضبط بحقيقة ولا مجاز ومما يدل لذلك المعنى قول الشاعر

قالت متى الظعن ياهذا فقلت لها ✱ اما غدا زعموا أولا فبعد غد

فأمطرت لؤلؤا من نرجس وسقت ✱ وردا وعضت على العناب بالبرد

فالمراد من امطار اللؤلؤ اخراج الدموع ومن النرجس العيون ومن الورد الخدود ومن العناب رؤس الاصابع ومن البرد الاسنان ففي كل مجاز ولا شك ان هذا أكثر تصرفا من المعنى الحقيقي والثانى الفرق بين المجاز والكذب فان الكذب لا تأول به بخلاف المجاز

لا نوعها ضرورة ان النوع لا يلزم اعتباره فى التركيب المخصوص بل لا يصح وان كان مراده بالبلغاء العلماء الاول فليس معنى الشارح أفاده بعض مشايخنا وأقول ان معنى المحشى أنه حيث كانت حاملا ولا يكون المجاز الا مبنيا عليها فلا بد من كونها معتبرة عند البلغاء أى العلماء الاول أصحاب البلاغة من جهة نوعها فيكون المجاز الشخصى معتبرا فيشترط سماع التجوز بنوع السبب عن المسبب مثلا ولا يشترط سماع التجوز بشخص السبب الذى يستعمله عن هذا المسبب وقيل لا يشترط سماع نوع كل علاقة بل يكفى سماع نظير نوع العلاقة أو نوع ما هو دونها أيضا مثلا اذا سمعنا اطلاق السبب على المسبب أو اللفظ باعتبار المآل جاز ان نطلق اسم الملزوم على اللازم واللفظ باعتبار ما كان لاستعمالهم النظير أو الدون واختاره هذا ابن الحاجب وقيل لا يكفى سماع النوع بل لا بد من سماع اللفظة المتجوز بها وان يستعملها المتكلم فى خصوص ما استعملها العرب فيه الا ان خصوص محل الاستعمال ليس شرطا اجماعا (قوله ولا بد) عطف على لا بد وقوله كما يفيده لا يبعد رجوعه للمعطوف عليه بعد ما قررناه (قوله لا من البلاغة) عطف على المعنى أو على محذوف أى فهو من البلاغة بالمعنى السابق لا من البلاغة الخ (قوله ومما يدل لذلك المعنى) أى كون المجاز أكثر مبالغة من الحقيقة ولا يخفاك ان فرد المجاز أبلغ من فرد الحقيقة تأمل (قوله الشاعر) هو الشيخ شهاب الدين بن حجلة رحمه الله تعالى (قوله من المعنى الحقيقى) هو أدمعت دموعا من عينين على خدين وعضت على الاصابع بالاسنان (قوله والثانى الفرق الخ) لا يظهر الا فى المركب ونحن كلامنا فى المفرد ولا يتوهم شموله للكذب فان الصدق والكذب

فلذلك قيل لابد من قرينة مانعة وبهذا يرد على من أنكر وقوع المجاز في القرآن زاعما أنه من الكذب أفاده شيخنا الامير (قوله وان وجدت فيه علاقة) أي هذا ان لم يوجد فيه علاقة نحو خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بل وان وجدت كمثال الشارح لان عدم الملاحظة صادق بعدمها من أصلها من باب قولهم ان السالبة تصدق بنفي الموضوع (قوله لان العلاقة هنا الخ) لا يقال هو خارج بقيد الاستعمال لان الاستعمال اطلاق اللفظ مرادا منه المعنى والغالط لا ارادة فيه لانه يقال هو لا يخرج

وان وجدت فيه علاقة نحو رأيت أسدا تريد به رجلا شجاعا أردت ان تنطق بالرجل الشجاع فغلطت فنطقت بالاسد فليس هذا مجازا لان العلاقة هنا ليست علة لاستعمالك لعدم ملاحظتها

من عوارض الخبر (قوله فلذلك) أي لاجل كون المجاز مخالفا ولا بد فيه من التأول قيل الخ ولا يخفى ما فيه على نبيه وعبارة الامير في غاية السلاسة والاطف فانظرها (قوله هذا ان لم يوجد فيه علاقة) يكفي شرط أصل العلاقة في خروج ما لا علاقة فيه وقوله لان عدم الملاحظة الخ فيه نظر فان قول الشارح هنا أي في رأيت أسدا الذي وجدت فيه العلاقة ولم تلاحظ وقوله لعدم ملاحظتها علة لقوله لان العلاقة هنا ليست الخ الذي هو علة لقوله فليس هذا مجازا ولا يصح ان تكون العلة عامة والمثال في خصوص ما وجدت فيه العلاقة ولم تلاحظ فالمناسب قصر العلة التي هي عدم الملاحظة على ما بعد المبالغة تأمله (قوله السالبة) أي ولو بالقوة فان هذا التعليل ليس بقضية ولعله أشار لهذا بقوله من باب قولهم ان السالبة الخ (قوله هو خارج بقيد الخ) سيأتي ما فيه (قوله لانه يقال الخ) حاصله ان قيد الاستعمال يخرج الغلط اللساني بقسميه الاول خطأ لساني عن سهو بأن يسبق لسانه الى لفظة من غير قصد وله صورتان ان يريد ما وضعت له كان يتلفظ بالانسان موضع البشر سهوا مع ارادة الحيوان الناطق وان يريد غير ما وضعت له كان يتلفظ بالفرس موضع الكتاب سهوا مع ارادة معنى الكتاب وخطأ لساني عن قصد بان يقصد استعمال لفظة في غير ما وضعت له لا لعلاقة مع علمه انه مخطئ وأما الاعتقادي بأن يستعمل لفظة بناء على اعتقاد فاسد فلا يخرج بقيد الاستعمال بل بالعلاقة ولذلك جعلنا الاخراج بقيد العلاقة جعل الاخراج الاقسام الثلاثة بقيد واحد دفعا للتشتيت الموجب للصعوبة هكذا المحشي وهو لا يظهر عند الطالب النبيه فان ما لم يدخل في الاول كيف يخرج بالقيد الثاني ولا يخفاك أنه في الاقسام الثلاثة مطلق اللفظ مريدا منه المعنى وان المستعمل ما ليس بمهمل والذي سبق به اللسان ليس بمهمل فان الغالط لا يخرجه عن استعماله ولاحظ هذا في الاطوال فقال ان الخطأ اللساني عن سهو بصورتيه خارج بقيد المستعملة لان المتبادر الاستعمال القصدي كما في سائر الافعال الاختيارية ثم انه يؤخذ من تمثيل الشارح صورة ثالثة في الخطأ اللساني فقسم ارادة غير ما وضعت له في التفصيل قسمين قسم لا علاقة فيه كالكتاب والفرس وقسم فيه علاقة كمثال الشارح وبعد فمتى أمكن الاخراج بالصريح لا يعدل عنه الى ما يتبادر فاخراج صور الخطأ اللساني الثلاثة على ما بينا

الغلط الاعتقادي كأن يعتقد ان الفرس جمل فيعبر عنها بالجمل فان اللفظ مراد منه الفرس الا انه لا علاقة فيه (قوله مع قرينة) الاولى وقرينة لان احداهما ليس تابعا للاخرى بل هما أمران معتبران كل بالاستقلال (قوله قرينة) هي ما اقترن بالشئ ليدل على المراد منه (قوله مانعة الخ) وأما القرينة المعينة فلا

يقيد العلاقة وملاحظتها المأخوذة من لام العلة أولى على ان قيد القصد على ما سلك الاطول زائد في التعريف والتعاريف منزهة عنه وان أشار لدفع هذا بقوله كما في سائر الافعال الاختيارية وقال سم القسم الثالث أي الاعتقادي مما ينبغي ان لا يخرج عن الحقيقة ولا عن المجاز لانه انما استعمل في الموضوع له أو في غير الموضوع له على وجه صحيح في اعتقاده فمن أشار الى كتاب بهذا فرس لاعتقاده انه فرس انما استعمل الفرس في معناه لا في غيره وان أخطأ في اعتقاده ان المشار اليه فرس في الواقع فيكون حقيقة ومن أشار الى كتاب بهذا الاسد لاعتقاده انه رجل شجاع فانما استعمله في معناه المجازي مع وجود العلاقة وان أخطأ في اعتقاده ان المشار اليه رجل شجاع في الواقع فيكون مجازا اه فتدبر (قوله الغلط الاعتقادي) تساهلوا هنا والا فالغلط في اللسان والخطأ في الجنان (قوله فيعبر عنها بالجمل) لا يخفى عليك ان هذه صورة زائدة عن الصور السابقة لان القسم الاول لا قصد فيه والثاني فيه قصد الاستعمال في الغير لا لعلاقة مع العلم بالخطأ والثالث فيه العلاقة فالصور ست لا أربع كما قالوا ولا مجاز الا في الخطا الاعتقادي الذي معه قرينة والباقي حقيقة فتأمل (قول المصنف مانعة) هو مذهب البيانيين غير المجوزين للجمع بين الحقيقة والمجاز ومذهب الاصوليين المجوزين للجمع بينهما عدم اشتراط المنع (قوله لان احداهما ليس تابعا للاخرى) صوابه ليست تابعة أو لان أحدهما ليس تابعا للآخر على تأويله ما بالامرين وقوله بل هما أمران معتبران الخ قال العصام الاولى لعلاقة وقرينة لان القرينة ليست من توابع العلاقة ونوقش بان مع تدخل على المتبوع الاشرف فكان المناسب أن يقول لان العلاقة ليست من توابع القرينة وأجيب بانه لاحظ غير الغالب نحو ان الله معنا وهو ضعيف كما لا يخفى وأجاب الامير بان مراد العصام ان ادخال لام العلة على العلاقة وجعل القرينة من تعلقات صفاتها يقتضي ان العلاقة أصل في القصد اه ولا يخفى معارضته مقتضى المعية ولك دفع الاولوية بان التعبير بالمعية لافادة ان ملاحظة القرينة ليست شرطا قال حفيد العصام لم أر من صرح باشتراط ملاحظة القرينة ومع هذه الفائدة الجليلة لا يبالي بايهام مع ولا يخفى حسنه وان عرف العصام القرينة بما نصبه المتكلم للدلالة على قصده واستظهر الشنواني ملاحظتها كالعلاقة ولم يسلك المحشي سلوك العصام ولا سلوك نقشه بل اتى باعتراض يصح حمله على كل وعرفت دفعه فتأمل (قوله هي ما اقترن الخ) هو

(مع قرينة) حالية أو مقالية (مانعة) أي صارفة (عن ارادته)

يتوقف أصل المجاز عليها بل هي من محاسنه (قوله أي ارادة ماوضعت الكلمة له الخ) قال العصام في الرسالة الفارسية غاية ما أفادته القرينة عدم ارادة الحقيقة ولا دلالة على المجاز البتة لجواز أن يكون قولك رأيت أسدا في الحمام أي شبه أسد أو مثل أسد مع انه المقصود الاعظم من فن البيان اه كلام العصام واجيب عن ذلك بان المبالغة لا تحصل بالمضاف مثل حصولها بالمعنى المجازى لان المجاز منظور فيه للمعنى وتقدير المضاف منظور فيه للفظ (قوله خرج الكناية) أي بقيد مانعة بناء على انها واسطة بين الحقيقة والمجاز وأما على انها منه

تفسير الجماعة وسبق تفسير العصام (قوله من محاسنه) أي ما لم يكن مقام ابهام (قوله قال العصام الخ) عبارة الامير قال عصام في الفارسية هنا بحث قوى وهو ان المرسل والاستعارة مع كونهما مدار البيان ليس عليهما دليل قاطع وذلك لان القرينة غاية ما فيها المنع من ارادة الظاهر في الكلام وبعد ذلك يحتمل تقدير مضاف وان الاصل رأيت شبه أسد مثلا فان قلت تفوت المبالغة التي في الاستعارة قلنا تحصل المبالغة بحذف المضاف واحلال المضاف اليه محله ورده المولوى في تعريبها بان اغراض البلغاء انما تحصل بالتصرف في المعانى لا بمجرد تصرف لفظى بحذف ونحوه فالجواب الآتى في المحشى هو رد المولوى لجواب العصام عن شبهته التي ابداها بقوله فان قلت الخ (فان قلت) رأى المحشى صحة جعله جوابا عن أصل الايراد وحاصله ان المقصود المبالغة والمبالغة بالتجوز ارجح لانها تصرف معنوى وفوات الارجح باطل عند البلغاء فتكون القرينة دالة على المجاز بتلك الضميمة المعروفة (قلت) مقام البطلان مقام آخر ولو سلم ان هذا مقامه فالمناسب الاتيان بالاصل ثم بالفهم لا نسخه بمثل هذا التعبير ثم ظهر لنا جواب هو انه يكفى في القرينة ما هو الظاهر منها وهى موجبة لاحد أمرين التجوز والمضاف مصروفة للظاهر منهما والتقدير فيسح لا يلتفت اليه الا عند الضرورة فتدبر (قوله لا تحصل بالمضاف) أي بحذفه واحلال المضاف اليه محله كما عرفت من العصام ويشير له قوله وتقدير المضاف (قوله منظور فيه للفظ) أي لا يحصل به المطلوب من كمال المبالغة كما عرفت ثم ظاهر كلام العصام والمولوى ومن نحا نحوهما ان تقدير المضاف نافع في كل مجاز وليس كذلك فانه لا يصح في مثل قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم الله يستهزئ بهم ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين وفي مثل قوله صلى الله عليه وسلم اسرعكن لحوقا بى أطولكن يدا ومثل هذا كثير جدا فسبحان من لا يخفى عليه مثقال ذرة فافهم (قوله واسطة) أي لا حقيقة لاستعمالها في الغير ولا مجاز لعدم منع قرينتها عن ارادة المعنى الحقيقى

أي ارادة ماوضعت الكلمة له خرج الكناية نحو زيد طويل النجاد فان المراد بطول النجاد لازمه من طول القامة فالنجاد الموصوف بالطول كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لا علاقة مع قرينة حالية وهى المدح

فلا يصح اخراجها وعلى انها من الحقيقة فهي خارجة بقوله في غير الخ (قوله الا ان هذه القرينة الخ) اي بان يكون المتكلم قصد الاخبار باللازم والملزوم معا فالحاصل ان الفارق بين المجاز والكناية صحة ارادة المعنى الحقيقي وعدمها واعترض ذلك عصام الدين بانه ان اراد لا تمنع من ارادة المعنى الحقيقي على سبيل الاستقلال فلا نسلم أن قرينة الكناية لا تمنع منه أي بل تمنع منه وان اريد لا تمنع من ارادته لا لذاته بل للتوصل للمعنى الكنائي ففيه ان المجاز كذلك وحينئذ فلا فرق بين المجاز والكناية واجيب باختيار الثاني ولا يصح في المجاز الا لو كان المراد بارادته الحضور في الذهن وليس هذا بمراد وانما المراد ان كلا مقصد الاخبار به لكن المعنى الكنائي مقصود بالذات والحقيقي بالتبع وهذا غير ممكن في المجاز للتنافي بين المعنى الحقيقي والمجازي

الا ان هذه القرينة لا تمنع ارادة المعنى الحقيقي وهو طول علاقة السيف مع الكناية (فان كانت علاقته أي علاقة المجاز (المشابهة) بين المعنى الحقيقي والمجازي

يس (قوله فلا يصح اخراجها) اي بل تستثنى ولا يصح أن يعمم في المنع فيقال المراد مانعة من الحقيقي ولو على سبيل الاستقلال كما لا يخفى (قوله وعلى انها من الحقيقة الخ) في عبد الحكيم في شرح المفتاح الشريفي والكناية داخلة في الحقيقة بحدودها الثلاثة أي المذكورة في المفتاح والمقابل لها انما هو الصريح منها وقال الشارح في شرح قول السكاكي الحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان بالتصريح الى آخر ما قال فان أردته فانظره فان تحقيقه وترجيح بعض الاقوال يطول شرحه (قوله أي بان يكون المتكلم قصد الخ) لا يخفى انه حاصل الجواب الآتي فالمناسب حذفه أو تفريع اندفاع اعتراض العصام عليه (قوله على سبيل الاستقلال) اي وحده (قوله اي بل تمنع منه) وذلك لانه لا مدح في الاخبار بطول النجاد لذاته كما لا يخفى (قوله ان المجاز كذلك) اي لا تمنع قرينته الا ارادة الحقيقي لذاته ولا تمنع ارادته للانتقال الا ترى رأيت أسدا يرمي فان قرينته التي هي الرمي تمنع ارادة الحيوان المفترس لذاته ولا تمنع قصده للانتقال الى الرجل الشجاع فلا فرق بين المجاز والكناية كما قال فالفاء تغني عن حينئذ فالاولى حذفه (قوله واجيب باختيار الثاني) وهو أن المراد لا تمنع من ارادته لا لذاته بل للتوصل للمعنى الكنائي اي وتحريره عما يمنع قوله ففيه أن المجاز كذلك كما قال ولا يصح في المجاز الخ اي لا يصح ان قرينته لا تمنع من ارادة الحقيقي لا لذاته بل للتوصل للمجازي الا لو كان المراد بارادة الحقيقي حضوره في الذهن أما لو كان المراد بارادة الحقيقي قصد الاخبار به تبعا كما هو المراد في الكنائي فلا فرق بين المجاز والكناية (قوله وليس هذا بمراد) أي في الكناية كما قال وانما المراد الخ

(فاستعارة) فالاستعارة مجاز علاقته المشابهة كاسد فى قولنا رأيت أسدا يرمى فانه استعمل فى الرجل الشجاع والعلاقة بينهما المشابهة فى الشجاعة والشجاعة هى وجه الشبه فشبهنا الرجل بالاسد بجامع الشجاعة فى كل واستعير لفظ أسد للرجل (وان كانت) علاقته (غيرها) أى غير المشابهة (كالسببية) فى نحو رعينا الغيث أى النبات الذى سببه الغيث فلفظ الغيث كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له لعلاقة السببية مع قرينة مانعة من ارادة معناه الحقيقى الذى هو المطر وهى قولك رعينا لان الرعى للنبات

لكن هذا الفرق لا يتم الا على مذهب من يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز فتأمل (قوله فاستعارة) لم يقل مصرحة كما قال السمرقندى لانه معترض بالقصور (قوله والشجاعة هى وجه الشبه الخ) أشار بذلك الى ان العلاقة غير وجه الشبه والمناسب ان يعبر بالجراءة لان الشجاعة قد تطلق على ما هو أعم وهى مساوية للجراءة وقد تكون خاصة بالعاقل وأجاب الشارح بان الشجاعة فى كل الخ فدخول فى هو الاصل الكلى الجامع بين الطرفين (قوله غير المشابهة) خرجت المشابهة ولو فى الصورة كفرس للنقوش فهو استعارة خلافا لمن جعله مجازا مرسلا لان علاقة الاستعارة المشابهة أعم أن تكون فى الصورة والمعنى أو فى الصورة فقط فقد قال المحققون فى قوله تعالى فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار ان العجل استعارة للمشابهة فى الصورة (قوله كالسببية)

(قوله لكن هذا الفرق) أى المتضمن للاخبار بالمعنيين الحقيقى والكنائى لا يتم الا على مذهب من يجوز الجمع الخ وأما على مذهب من يمنع الجمع بينهما فلا يتم الفرق لان الجمع بين الحقيقى والكنائى من الجمع بين الحقيقة والمجاز كما صرح به الامير فالمحشى تابع له والحق ان محل منع الجمع بين الحقيقة والمجاز عند مانعيه اذا كانا مقصودين بالذات فالفرق تام ولا علاقة له بمذهب من يجوز الجمع أو يمنعه كما فى رسالة الصبان البيانية وبعض الناس لقصور فهمه وعدم اطلاعه على أصول الكتاب قال صواب المحشى من لا يجوز فى حاشيته بقى ان فى الصبان على العصام ان سؤال له مبنى على القول بان الكناية واسطة والجواب على غيره ففى السؤال مع الجواب تلفيق اه فليتأمل (قول المصنف فاستعارة) الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين اثلا تقع فى العنت اذا رأيت مجازا أطلق عليه استعارة (قوله لانه معترض بالقصور) أى لان ما علاقته المشابهة لا ينحصر فى المصرحة بل يشمل المكنية وأجيب عنه بانه اقتصر على المتفق عليها اذ المكنية عند الخطيب التشبيه المضمر فى النفس لا الكلمة لكنه ضعيف كما لا يخفى (قوله فدخول فى) أى فى قول الشارح فالعلاقة بينهما المشابهة فى الشجاعة وفى قولهم زيد كالاسد فى الشجاعة وليس المراد بالمدخول لفظ كل فى قوله بجامع الشجاعة فى كل اذ المراد به الطرفان كما لا يخفى (قوله خرجت المشابهة الخ) الاولى ان يكتب عند قوله المشابهة قوله المشابهة أى ولو فى الصورة الخ والا مرسل (قوله فقد قال المحققون الخ) فى الاطول لا يخفى ان جسدا له خوار صريح فى أنه لم يكن عجلا اذ لا يقال للبقر انه جسد له صوت البقرة وقد ابدل من العجل بدل كل وظاهر انه ليس عين العجل فلا محالة أن المراد بالعجل مثل العجل فهو نظير حتى يتبين لكم الخيط الابيض من

دخل تحت الكاف باقي الاربعة والعشرين وسيأتي عدها في آخر المبحث وضابط معرفة كون العلاقة السببية وغيرها ان العلاقة هي اللفظ المصرح به المعبر به عن غيره ففي نحو رعينا الغيث صرح بالسبب فالعلاقة السببية وفي نحو أمطرت السماء نباتا صرح بالمسبب فالعلاقة المسببية وكذا يقال في باقي العلاقات (قوله والمسببية) أشار بذلك الى رد قول من يقول العلاقة السببية والمسببية معا والحالية والمحلية والكلية والبعضية (قوله الراوية أي المزادة الخ) وهي القربة الكبيرة التي يوضع فيها الماء وهو المسمى الآن بالري وليس هو الوعاء الذي يوضع فيه العيش خلافا للسعد كما قرره الشارح (قوله أي الرقيب) أي الجاسوس وهو الذي يطلع على عورات المسلمين والقرينة في هذا المثال حالية أو ما رأيت ولا يصح قرينة لان الرؤية تكون للعين حقيقة (قوله مزيد اختصاص الخ)

الخيط الاسود من الفجر فان بيان الخيط بالفجر أخرجه من أن يكون استعارة الى التشبيه فكذا الدال جسدا له خوار من عجلا أخرجه من ان يكون استعارة فهو تشبيه بليغ مجمل ذكر فيه وصف المشبه وحده اه والخوار صوت البقر والغنم والظباء والنعام ولا تخفى قصة السامري (قوله دخل تحت الكاف الخ) أي فلا حاجة لقوله بعد ونحوها (قوله ان العلاقة هي اللفظ) أي صفة اللفظ بدليل قوله أولا وآخرا فانه جعلها السببية أي كون الشئ سببا فالمراد من العلاقة ما به التعلق والارتباط فتنبه (قوله الى رد قول من يقول الخ) أي لانه لا وجه لاعتبارهما معا (قوله خلافا للسعد) أي فانه أخطأ في اللغة كما في الحفني وهو غير مسلم فان تفسيره موافق لما في المهذب والاساس وغيرهما نعم اطلاق الراوية على الجلد بشرط ظرفيته الماء دون الطعام كما في حفيد السعد فالسعد أخطأ من جهة المقام لكن توقف في هذا الشرط قائلا المجاورة للراوية التي هو الحيوان موجودة فلتطلق الراوية على المزود من حيث انه ظرف الزاد أيضا اه ثم المزادة بفتح الميم كما في المختار (قول الشارح وهي في الاصل اسم للبعير) تبع فيه السعد وعبارة غيره اسم للبعير أو البغل أو الحمار الذي يستقى عليه وقوله في نحو يجعلون أصابعهم في آذانهم أي أناملهم الخ اذ ما يجعل في الاذن أنملة السبابة هذا اذا أريد باصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كما هو مشهور أما لو أريد جعل كل منهم أصابعه في أذنه ففيه ذكر الاصابع الجنس وارادة أنملة وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الاصابع في الاذن لئلا يسمع من الصواعق شيئا اه أطول والانملة جزء الاصابع لان جزء الجزء جزء فلا اعتراض وقال بعض الافاضل لا مجاز هنا لان نسبة بعض الافعال الى ذي أجزاء تنقسم يكفي فيها تعلقه ببعض أجزائه كما يقال دخلت بلد فلان ومسحت بالمنديل ورد بان المتبادر من نسبة الجعل الى الاصابع ارادة الكل ولولا

(والمسببية) في نحو ا...
أمطرت السماء نباتا أي ...
غيثا لكون النبات ...
مسببا عنه فاطلق المسب...
وأريد السبب عكس ما قبل...
(والمجاورة) في نحو شربت...
من الراوية أي المزادة أي...
الجلد الذي يوضع فيه الما...
للسفر وهي في الاصل اس...
للبعير الذي يحمله ففي...
تسمية الشئ باسم مجاور...
لعلاقة المجاورة (والكلية...
في نحو يجعلون أصابعهم في...
آذانهم أي أناملهم ففي...
اطلاق الكل على البعض...
(والبعضية) في نحو رأيت...
العين أي الرقيب ففي...
اطلاق البعض وارا...
الكل اذ العين بعض...
ويشترط ان يكون الجز...
الذي يطلق على الكل...
من بين الاجزاء مز...
اختصاص بالمعنى المقص...
فلا يجوز اطلاق نحو الي...
على الجاسوس

ألا ترى أن العين هى المقصودة فى الجاسوس لحسه بها

ذكر الآذان لجرى على الأصل بخلاف نحو مسحت بالمنديل وضربت زيدا فان المتبادر منه الحمل على البعض فحمل من باب الحقيقة والا لم يخل كلام عن مجاز غالبا نعم يأتى ماقاله بعض الأفاضل بالنسبة لقوله جل شأنه فى آذانهم فان المتبادر من الجعل فى الآذان الجعل فى بعضها ولا يخفاك قولهم أى أناملهم فان المجعول جزء الانملة لا كلها وقوله فى نحو رأيت العين الخ قال ابن كمال باشا مقتضى البلاغة أن يكون هذا من المجاز العقلى وأيده بقول البيضاوى فى تفسير قوله تعالى ويقولون هو أذن سمى بالجارحة لانه من قبل فرط استماعه صار جملته آلة السماع كما سمى الجاسوس عينا لذلك قال فهذا صريح فى انه نظير قوله * فانما هى اقبال وادبار * ومن لم يتنبه لهذا قال انه مجاز مرسل اه يس وقوله مقتضى البلاغة أى وان صح المرسل وقوله وأيده بقول البيضاوى وجهه ان قوله لان من قبل الخ يفيد ان الاذن باقية على حقيقتها وأخبر بها عن الضمير اخبارا يفيد العينية فتحصل المبالغة بخلاف مالو أريد بالاذن الذات فانه لاتحصل المبالغة الا ظاهرا وقوله سمى أى النبى صلى الله عليه وسلم وقوله بالجارحة أى باسمها وهو لفظ أذن وقوله لانه أى النبى صلوات الرحمن وسلامه عليه وقوله من قبل أى من جهة وقوله فرط بفتح وسكون اسم مصدر لافرط وقوله سماعه أى استماعه وقوله فانما هى أى الناقة ويحتمل الدنيا كما قاله شيخنا فاسند اليها الاقبال والادبار على وجه العينية اسنادا مجازيا فالتجوز فى الاسناد لافى الطرف وان لم يكن على مذهب الخطيب فى العقلى (قوله ألا ترى ان العين هى المقصودة الخ) منه علم جواز اطلاق نحو اليد على الانسان من حيث صدور معظم الافعال منه فى موضع يناسب هذا الاعتبار اذ هو كاطلاق العين على الربيئة ولذا جوز الزمخشرى فى قوله تعالى تبت يدا أبى لهب ان يراد بالنفس اليد اه فنرى بقى ان هذا الشرط لايظهر فى نحو اعتقت أو رأيت رقبة أو رأسا فان الغرض ليس له مزيد الخ الا أن يقال المعنى المقصود فى الرقبة أو الرأس الملك وهو ينعدم بانعدام الرقبة أو الرأس وعدل عن هذا الشرط صاحب المطول واشترط الملزومية وعبارة البيانيين أن ينعدم الكل بانعدام الجزء أو يكون له من بين الاجزاء مزيد اختصاص الخ اه شيخنا فتأمل (قول المصنف واعتبار ما كان) أى عند الجمهور خلافا لمن جعل وجود المعنى فيما مضى كافيا فى كون الاطلاق حقيقيا اه ابن يعقوب واليتيم فى الانسان من لا أب له مالم يبلغ الحلم وفى البهائم مافقد الام قبل استغنائه عنها اه أطول وفى الفنرى يقال يتم الصبى بالكسر ييتم يتما ويتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما اه فاليتيم مشتق من اليتم أو اليتم بالفتح والضم والمجاز فى المشتق وبقى فيقال فى تقريره نقل اليتم من فقد الاب مع

(واعتبار ما كان)

(قوله وأطلق المحل) أى وأريد الحال فيه وهو الاصل والقرينة قوله فليدع
(قوله أو الحالية الخ) والقرينة هى قوله بعد هم فيها خالدون ولا يقال ان الجنة
نعمة فلا حاجة الى اطلاق النعمة وارادة الجنة والجواب ان المراد بالرحمة الانس
والهناء وهو حال الجنة أو عن التقييد بعلاقة أى بعلاقة مخصوصة أى لان علاقاته
كثيرة بخلاف الاستعارة فليس لها الا علاقة واحدة

الصغر الى فقد الاب مع الكبر لعلاقة ان الموصوف بهذا كان متصفا بالمنقول عنه
وهذا بالنسبة للانسان كما فى الآية وأما بالنسبة للبهائم فيقال نقل اليتم من فقد
الام الخ كما هو ظاهر (قول الشارح أى عصيرا يؤول الى كونه خمرا) فيه انه يلزمه
تحصيل الحاصل بعصر العصير ولذا قال الاطول الظاهر أى عنبا يؤول الى الخمر
اه وفيه ان العنب لا يؤول الى الخمر بل ما حلب منه هو الذى يؤول اليه ويبعد
ان يقال يؤول بواسطة فنقول معنى أعصر استخرج بسبب العصر أو يقال نسبة
العصر الى العصير كنسبة القتل الى القتيل بجامع ان كلا منهما لا يصح الا بالتزام
ان الفعل يقارن تعلقه وصف المفعول بما يشتق منه وقولنا كنسبة القتل الخ أى فى
قتلت قتيلا أى بهذا القتل وقولنا بما أى بوصف يشتق ذلك الفعل منه لكن يرد
على هذا ما ورد على الاطول فان المراد حينئذ من العصير العنب لا ما تحلب منه حتى
يتم هذا التصحيح فتدبر (قوله وهو الاصل) محرف الاهل بالهاء أى فليدع أهل
ناديه لينصروه مع انهم لا ينصرونه فى ذلك اليوم (قوله والقرينة قوله فليدع)
يحتمل انه مجاز بحذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما هو أحد احتمالات
فى واسأل القرية لكنه لا يضر بالتمثيل فتدبر وفى الاطول النادى مجلس القوم نهارا
أو المجلس ما داموا فيه وفى التعبير عن أهل النادى به المبالغة فى عجزهم عن
الجواب كالنادى (قوله ولا يقال ان الجنة نعمة الخ) لا يخفى ان الرحمة رقة فى القلب
يراد منها لازمها أعنى الانعام والاحسان وهو أمر اعتبارى أى تعلق القدرة بايجاد
النعم وليس حالا فى الجنة وانما الحال أثره فيراد من الانعام المنعم به للتعلق ثم يراد
من المنعم به الجنة من اطلاق الحال وارادة المحل أو الكلية اذ الجنة من
جملة النعم فلا بد من بناء المجاز على المجاز وظاهر المحشى يفيد انه لا تجوز على كون
الجنة نعمة فليتأمل وفى الاطول فى التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة
الرحمة فيها حتى كأنها نفسها (قوله والجواب الخ) يقال من أين أخذ أن المراد
ذلك والمراد من الانس ما يؤتنس ومن الهناء ما يتهنأ به وقوله حال الجنة بتشديد
اللام أى الحال فيها (قوله أى بعلاقة مخصوصة الخ) أى فظهرت التسمية بمرسل
لكن هذا فى الكلى قال الامير ولا يخفى ان أصل التسمية لوحظ منها الكلى اه

(قوله قوله واطلق ...
ليست هذه الجملة فيما بأيد...
من نسخ الشارح ومقتض...
صنيع المحشى انها ثابتة
فى نسخته التى كتب عليها
و يفيده أيضا قول الشار...
عكس ما قبله اه مصح...

فى نحو وآتوا اليتا...
أموالهم فان اليتيم
الحقيقة الصغير الذى لا أ...
له فاستعمل فى البا...
لعلاقة اعتبار ما كان عل...
قبل البلوغ (أو اعتبار ما ...
اليه) كما فى قوله انى أرا...
أعصر خمرا أى عصيرا يؤو...
كونه خمرا (ونحوها) كا...
فى نحو فليدع ناديه أى أ...
ناديه والنادى المجلس
الحالية فى نحو ففى رحـ...
الله أى الجنة التى تحل ف...
الرحمة أى النعمة فق...
أطلق الحال وأراد الم...
عكس ما قبله (فمجاز مر...
أى يسمى بذلك لانه أرس...
أى أطلق عن ادعا...
المشبه من جنس الم...
به أو عن التقييد بعـ...
بخلاف الاستعارة فعلا...
المشابهة فقط
(فصل) فى تقسيم الاستـ...

فاندفع الاعتراض على قوله مرسل عن التقييد بعلاقة والحاصل ان علاقات المجاز اللغوى المنقسم الى المرسل والاستعارة خمسة وعشرون واحدة لمجاز الاستعارة وهى المشابهة وأربعة وعشرون للمرسل ذكر المصنف والشارح تسعة والا لية كقوله تعالى واجعل لى لسان صدق فى الآخرين أى ذكرا حسنا والبدلية كاكل فلان الدم أى الدية لانها بدل عنه واللازمية كزيد منعم فى رقيق القلب والملزومية كزيد رقيق القلب فى منعم لان الانعام أو ارادته لازمان للرقة عادة والرقة ملزومة

وستري ما فيه (قوله فاندفع الاعتراض الخ) أصل الاعتراض للملوى فى كبيره قال انما يظهر قوله مرسل فى الكلى أما كل جزئى فقد اختص بما اعتبر فيه اه وحاصله ان مناسبة التسمية بالمرسل فى الكلى ظاهرة بخلاف كل جزئى ولا شك فى انه لا يندفع بما قاله المحشى تبعا للامير بل هو مقرر للاعتراض فانه معترف بمناسبة التسمية فى الكلى معترض بخلو التسمية عنها فى كل جزئى كما هو ظاهر (قوله وأربعة وعشرون للمرسل) ستعلم ما فيه (قوله والا لية) قال الامير ترجع للسببية فان الآلة سبب فرأى أن المراد من السببية كون الشئ سببا ومؤثرا ولو فى الجملة ونظرا العادة للفرق الشائع وهو ان السبب ما به وجود الشئ أى بحيث لا بعد واسطة عرفا كالغيث الذى هو سبب فى النبات والآلة هى الواسطة بين الفاعل وفعله أى بحيث لا يعد به وجود الشئ عرفا كاللسان الذى هو واسطة وليس به الوجود عرفا وان كان كل له دخل فى الوجود وواسطة فى الحقيقة هذا تحريره فاحفظه (قوله أى ذكرا حسنا) التعبير عنه باللسان للدلالة على طلب ذكر لا تنقطع دلالته على خيره كما لا تنقطع كلمات اللسان (فان قلت) لم لم تجعل اللسان على حقيقتها فيكون المعنى واجعل لسان صدق فى الآخرين نافعا لى ونفع اللسان بعده له انما هو بان تذكر محاسنه (قلت) لان نسبة اللسان الى الآخرين تكون باللام لا بفى بخلاف الذكر فان نسبته شاعت بفى ويحتمل ان يكون المراد واجعل لى كلاما صادقا باقيا فى الآخرين أى اجعل لسانى متكلما بكلمات صادقة باقية فى الآخرين بان لا تنسى ولا تنقطع ولا تحرف اه أطول فتأمله (قوله والبدلية) أى كون الشئ بدلا عن آخر كقوله تعالى فاذا قضيتم الصلاة أى أديتم فان القضاء يقع بدلا عن الاداء وقوله كاكل فلان الدم يصلح مثالا للبدلية أى كون الشئ مبدلا عنه آخر لان الدم مبدل منه الدية والبدلية ترجع للسببية فان قضاء الصلاة كما هو بدل عن الاداء مسبب عنه والمبدلية للسببية فان الدم سبب للدية هذا هو التحرير وحق التعبير فتدبر (قوله واللازمية الخ) قال السعد معنى اللزوم فى البيان تلاصق واتصال ينتقل بسببه من أحدهما الى الآخر فى الجملة وهذا متحقق فى كل

والتضاد كاستعمال الزنجي في الابيض والاطلاق كاستعمال مشفر الموضوع لشفة البعير الغليظة السفلى في مطلق شفة غليظة والتقييد كتقييدها بعد ذلك بشفة زيد مثلا والعموم والخصوص ويرجعان الى المطلق والمقيد فيمثل لهما بمثالهما

امرين بينهما علاقة وارتباط اه باختصار فالعلاقات كلها لزوم او سببية فتدبر (قوله والتضاد) التحقيق اختصاصه بالاستعارة فانه من المشابهة في الصفة كما في البحر المحيط وتعريب الرسالة الفارسية لانه ينزل التضاد منزلة التناسب تهكما واستهزاء او مطايبة واستملاحا فيشبه احد الضدين بالآخر بناء على ذلك التنزيل ثم يستعار اللفظ فيقال جاءني اسد ويراد رجل جبان للتهكم او رأيت كافورا ويراد رجل زنجي اسود للمطايبة والاستملاح اي الاتيان بما فيه ملاحة وظرافة ومن اسباب تنزيله منزلة التناسب التفاؤل كاطلاق البصير على الاعمى وتقدم التنبيه على ذلك (قوله في مطلق شفة غليظة) لامفهوم له بل ولو كانت رقيقة اذا كان المقصود بيان قبحها ثم ان مشفرا صالح لان يكون استعارة ومرسلا باعتبارين فان لوحظ في الاطلاق المشابهة في الغلظ فهو استعارة وان لوحظ انه من اطلاق المقيد وهو شفة البعير على المطلق اعني شفة الانسان لا باعتبار خصوص كونها شفة انسان بل باعتبار كونها مطلق شفة والا كان المعنى المجازي ايضا مقيدا فيتعين ابتناء مجاز على مجاز كذا في الصبان واعترض باحتمال المجاز بمراتب بان يلاحظ في نقل المشفر من شفة البعير لشفة الانسان باعتبار خصوصها كون شفة الانسان مقيدا مطلق شفة البعير فالنقل واحد واعتبر في تحقق العلاقة بين المقيدين امر ثالث وهو مطلقهما فالمنقول عنه مقيد مطلق المنقول اليه وبالعكس فبان ان ملاحظة نقل المشفر من شفة البعير لمطلق شفة لعلاقة التقييد ثم نقله من مطلق شفة لشفة الانسان لعلاقة الاطلاق غير متعين حتى يتعين ابتناء مجاز على مجاز فتامله (قوله والعموم) اي كون الشيء عاما شاملا لكثيرين كما في قوله تعالى ام يحسدون الناس يعني محمدا صلى الله عليه وسلم الذين قال لهم الناس يعني نعيم بن مسعود الاشجعي وقوله والخصوص اي كون الشيء له تعين بحسب ذاته لا بقيد خارجي كالضاحك على كل انسان وعرفت مما سبق الفرق بينهما وبين الاطلاق والتقييد وحاصله بزيادة ان المطلق هو اللفظ الدال على المفهوم لا بشرط شيء والعام هو الدال على المفهوم بشرط الشمول ويرادفه الكلي الا ان الغالب وصف اللفظ بالعام والمعنى بالكلي والمقيد هو اللفظ الدال على المفهوم بشرط تعينه بخارج ينضم الى ذلك المفهوم والخاص هو الدال على المفهوم بشرط تعينه بذاته اي ذات ذلك المفهوم من غير ان ينضم اليه قيد خارج عنه ويرادفه الجزئي الا ان الغالب وصف اللفظ بالخاص والمعنى بالجزئي وكل من الاربعة بالنسبة له معنى اضافي

والتعلق مثل هذا خلق الله أى مخلوقه والنكرة فى الاثبات نحو علمت نفس أى كل نفس وحذف الحرف كيبين الله لكم ان تضلوا أى ان لا تضلوا أو زيادته كليس كمثله شئ أى مثله وحذف المضاف مثل واسأل القرية أى أهلها وكذلك وأشربوا فى قلوبهم العجل أى حبه وزيادته نحو واضربوا فوق الاعناق أى الاعناق هذا وجعل صاحب التلخيص المجاز بالنقص والزيادة قسما مستقلا ليس من المجاز اللغوى لان اللفظ فيه لم يستعمل فى غير معناه

لان المطلق قد يكون مطلقا بالنسبة لشئ مقيدا بالنسبة لآخر وكذا الباقى وبه تعرف ما فى قول المحشى ويرجع ان الخ من التساهل فتأمل (قوله والتعلق) أى الاشتقاق أى كون الشئ متعلقا بشئ آخر تعلقا مخصوصا أعنى التعلق الحاصل بين المصدر وما اشتق منه من الصفات أو بين بعض الصفات وبعضها فالمصدر على اسم الفاعل رجل عدل أى عادل وعلى اسم المفعول ما فى المحشى وقيل كل على حذف مضاف أى ذو عدل ومتعلق خلق الله أو من جعل الفاعل والمفعول نفس المصدر مبالغة واسم الفاعل على المصدر قم قائما واسكت ساكتا أى قياما وسكوتا واسم المفعول على المصدر بأيكم المفتون أى الفتنة ليس له معقول أى عقل واسم المفعول على الفاعل حجابا مستورا أى ساترا واسم الفاعل على المفعول من ماء دافق أى مدفوق ولا تخرج هذه العلاقة عن السببية والمسببية واللزوم (قوله والنكرة) ان أراد به كون الشئ منكرا فهو كالمذبات وان أراد وصف النكرة الذى هو عدم الشمول لانها لا تعم فى الاثبات عموما شموليا وان عمت عموما بدليا فهو كالخصوص فحكمه حكمه مع بعده جدا ولذا فى الفارسية جعلها أى النكرة فى الاثبات من صور علاقة الجزئية لان النفس الواحدة بعض جميع النفوس واعترضه الصبان بعدم وجود شرط علاقة الجزئية واستظهر انه من مجاز الحذف فتأمل (قوله وحذف الحرف) عد الحذف من العلاقات غير معقول الا من التوجيه الآتى بعد فتفطن (قوله أى ان لا تضلوا) أو هو على حذف مضاف مفعول له أى كراهة ضلالتكم ورجح بان حذف المضاف اسوغ وأشيع من حذف لا وان كان حذفها قول السكاكى والفراء وغيرهما من الكوفيين (قوله فوق الاعناق) تعليم للملائكة يوم بدر وسبق احتمال ارادة الرؤس (قوله وجعل صاحب التلخيص الخ) أى حيث قال قد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها بحذف لفظ أو زيادة لفظ كقوله تعالى وجاء ربك وقوله واسأل القرية وقوله تعالى ليس كمثله شئ أى أمر ربك واهل القرية ومثله اه وقال السعد عليه فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الاصلى فكذلك وصفت باعتبار نقلها عن اعرابها الاصلى وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع

غايتـه ان اعرابه تغـير بسبب زيادة كلمة أونقصها كما تراه فى العجـل والاعناق من قول الله وأشربوا فى قلوبهـم العجـل وقوله فاضربوا فوق الاعناق والاصـل والله أعلم وأشربوا فى قلوبهم حب العجل واضربوا الاعناق فتغير العجل من الجر الى النصب بسبب حذف المضاف وتغير الاعناق من النصب الى الجر بسبب زيادته مع استعمال كل فيما وضع له فشبه التغير الاعرابى بتغير معنى اللفظ وأطلق عليـه مجاز اصطلاحا فالاطلاق حقيقى وكان وجه المجازية لما بين المضاف والمضاف اليه من شدة الارتباط فان العجل يتعلق به الحب فهو منشؤه وفوق الاعناق وهو الهامة من العنق من شدة الاتصال والمجاورة لا يقال حيث شبه التغير الاعرابى بالتغير بمعنى اللفظ بجامع مطلق التغير فهو مجاز استعارة لان العـلاقة المشابهـة ولا قائل به لانا نقول هذا انما يتم لو استعمل العجل والاعناق مثـلا فى التغـير الاعرابى الذى جعـل مشبها والفرض انهما مستعملان فى معنييهما لافيـه حتى يلزم ذلك فافهـم اه من ابن يونس وقـد تقـدم فى مبحث البسملة اختيار ما قاله

من المجاز هو نفس الاعراب وما ذكره المصنف أقرب اه (قوله غايتـه ان اعرابه تغير) أى فى الغالب كما أشار له بقوله كما تراه الخ فـلا يرد ان تضـلوا (قوله فشـبه التغير الاعرابى الخ) أحد احتمالين للسعد والآخر ان لفظ مجاز يطلق بالاشتراك على المشهور وعلى هذا (قوله وأطلق عليه) أى على التغير ولا يخفى انه لا يوافق التلخيص ولا ظاهر المفتاح الا أن يقال ان الضمير راجع للتغير بمعنى المتغير اى الاعراب المتغير فيكون مع ظاهر المفتاح مع ان أصل كلامه مع التلخيص (قوله فالاطلاق حقيقى) أى وحيث كان اصطلاحا فاطلاق لفظ مجاز حقيقى ولا يخفى ما فى قوله اصطلاحا الخ وعبارة السعد ان اطلاق مجاز كما تقدم على الكلمة التى تغير حكم اعرابها ان لم يكن مشتركا فهو للمشابهة فقال سم ان التسمية على الاشتراك حقيقة وعلى غيره استعارة (قوله وكان وجه المجازية) شروع فى توجيه ماذهب اليه جاعل المجاز بالحذف والزيادة من المجاز المرسل فالمناسب تقديمه عن قوله وجعل صاحب التلخيص الخ لما فى صنيعه من الايهام ويمكن انه أخره الى هنا اشارة الى ان من قال بالاستقلال لا يسعه مخالفة هذا التوجيه فالخلاف لفظى فتأمل (قوله فهو منشؤه) أى فالعلاقة السببية (قوله وفوق الاعناق) عطف على العجل وقوله من العنق أى مبتدأة منه ولا حاجة اليه وقوله من شـدة الاتصال الخ اعله محرف بينهما شدة الاتصال والمجاورة وهذا اشارة للعلاقـة أيضا فاطلق العجل على الحب لكونه سببا فيه وفوق الاعناق على الاعناق للمجاورة ولا يخفى عليك عدم اتيان هذا فى حذف الحرف وزيادته فتدبر (قوله لا يقال حيث شبه الخ) راجع لما قبل قوله وكان وجه المجاز يعنى الخ فالمناسب ذكره قوله ولا يخفى عليك بعد

صاحب التلخيص

﴿فصل﴾ (قوله بالذات) احترز عن تقسيمها الى مرشحة وغيرها الا انه تقسيم لها من حيث ما يعرض لها الا من حيث ذاتها والمصرحة والمكنية جزئيتان للاستعارة (قوله تخييلية) نسبة للتخييل لانه سيأتى أنه يوقع فى الخيال ان المشبه من جنس المشبه به (قوله على الاستعمال) أى استعمال اسم المشبه به فى المشبه (قوله على اللفظ المستعمل) أى لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه (قوله وبارادة الاول تظهر الظرفية) وذلك لان الاستعمال فعل من أفعال النفس والتصريح كذلك فتكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل بخلاف الثانى فانه يلزم عليه ظرفية الشئ فى نفسه

احاطتك بما سبق ان التشبيه السابق ليس الا صحة اطلاق لفظ مجاز عليه فهو لافادة ان التسمية بالمجاز مجاز على ما تقدم وهو لا ينافى ان نفس المسمى ليس من المجاز المصطلح عليه فى شئ فلا ورود لهذا السؤال رأسا وقوله لو استعمل الجمل الخ أى فيكون مدلوله هو المشبه ولا يخفى انه لا يخطر بالبال فأحسن التأمل فى المقام ويرحم الله ابن يونس والسلام ﴿مطلب الاستعارة التصريحية والمكنية والتخييلية﴾ (قوله لانه سيأتى انه الخ) أى لان الحال والشان ان اثبات لازم المشبه به للمشبه يوقع فى الخيال ان المشبه به الخ (قول الشارح تطلق الاستعارة) لم يضمر نائب الفاعل لسبقه بمعنى المعنى وهنا بمعنى اللفظ (قوله وذلك لان الاستعمال الخ) جعل التصريح مظروفا والاستعمال الذى هو مدخول فى مظروفا فيه والتصريح جزأ والاستعمال كلا وفى كون الظرفية كما جعل نظر من وجهين الاول انه لو كان كذلك لصحت الظرفية بارادة الثانى من ظرفية المتعلق بالكسر وهو التصريح فى المتعلق بالفتح وهو الكلمة والثانى انه خلاف المعروف الشائع من ان المظروف هو المعمول لا العامل كما فى وضعت الماء أو أتيت بالماء فى الكوز فان المظروف الماء لا الوضع أو الاتيان فالمناسب جعله من ظرفية المتعلق بالفتح وهو الكلمة فى المتعلق بالكسر وهو الاستعمال على ان المعنى ما صرح بالمشبه به المذكور فيها أو ما ذكر المشبه به فيها صراحة وفى كونها من ظرفية الجزء فى الكل نظر أيضا وذلك لان التصريح هنا مقيد بقوله بذكر الخ فليس جزأ للاستعمال بل هو مساوله فانه استعمال هو معنى الاستعارة التصريحية فيلزم ظرفية الشئ فى نفسه ولا يصح التعميم فى الاستعمال بالضرورة على انه معترف بذلك حيث جعله كلا لا كليا والتصريح جزئيا والتعميم فى التصريح بقطع النظر عن القيد كالتلاعب فتدبر

لذات (الاستعارة اما
مصرحية) نسبة للتصريح
يقال لها مصرحة أيضا
واما مكنية) ويقال لها
المكنية أيضا (وأما تخييلية
ا) لاستعارة (التصريحية
ى التى صرح فيها) تطلق
ستعارة على الاستعمال كما
طلق على اللفظ المستعمل
بارادة الاول تظهر الظرفية

مطلب الاستعارة التصريحية
المكنية والتخييلية﴾

لانه يحصل المعنى الاستعارة التصريحية بمعنى لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه هى التى صرح فيها بذكر المشبه به ولا معنى للتصريح بالذكر الا اللفظ تأمل (قوله والا فقال) مقابل لما أفاده الكلام السابق من ارادة الاول أى اذا كانت الظرفية لا تظهر الا على الاول يكون هو المراد والا يكن هو المراد فقال الخ (قوله من أركان التشبيه) وهى أربعة مشبه به ومشبه واداة تشبيه ووجه شبه وقد اجتمعت فى قولك زيد كالاسد فى الشجاعة (قوله فانه صرح فيه) أى فى هذا الاستعمال (قوله بجامع الجراءة) بفتح الجيم مهموز بوزن كراهة ومع القصر بوزن جرعة ويقال أيضا جرائية بوزن طواعية فتلخص ان فيه ثلاث لغات وأما ضم جيمه فلحن مقصورا أو ممدودا وهى أعم من الشجاعة لان الشجاعة انما تكون عن روية وفكر على رأى الحكماء فلا تكون فى الاسد وظاهر القاموس انهما متساويان اه من ابن يونس (قوله ذكر المشبه به) أى لفظه فاندفع ما يقال ان الاولى للشارح حذف قوله ذكر (قوله أى لوازم المشبه به) أى ولو باعتبار اللفظ وان كان معناه للشبه فاندفع ما يقال من أنه لا يشمل نحو ينقضون عهد الله فان النقض مستعار للابطال وهو من ملايمات المشبه وهو العهد لا المشبه به وهو الحبل

(قوله لانه يحصل المعنى الخ) فيه اعتراف بما قلنا من ظرفية المعمول وهو المتعين فى حل الشرح فلا تلتفت لغيره (قوله وهى أربعة) فى الجوهر المكنون

أركانه أربعة وجه أداه * وطرفاه فاتبع سبل النجاه

(قوله أى فى هذا الاستعمال) الظاهر ان الضمير للتركيب أى تركيب رأيت أسدا فى الحمام ولا يصح أن يكون لفظ قوله وهو لفظ أسد (قوله ان فيه ثلاث لغات) أى كما فى البيتين المشهورين وهما

وجرأة جراءة جرائية * كجرعة كراهة طواعية

وجرأة جراءة بالضم * لحن نخذ عن ثقة فى العلم

لكن فى يس على السعد الجراءة بضم الجيم ونقل الامير ان فى شرح دلائل الخيرات عند قوله وتطاول أهل الجرأة على ضبطه بضم الجيم وسكون الراء (قوله وظاهر القاموس الخ) التفرقة بينهما رأى الحكماء أما عند أهل اللغة فلا اه أطول (قوله فاندفع ما يقال ان الاولى للشارح الخ) حاصل الايراد ان معنى لم يذكر فيها ذكر المشبه به لم يتلفظ فيها بالتلفظ بالمشبه به ولا معنى له صحيح ويصح بتأويل الذكر بالمذكور الذى هو اللفظ على معنى لم يذكر فيها المذكور أى لم يتلفظ فيها باللفظ ولا شك فى ان لم يتلفظ يغنى عن باللفظ فالاولى حذفه ولا يمكن دفعه كما لا يخفى (قوله من انه لا يشمل الخ) جوز السعد جعل قرينة المكنية استعارة تحقيقية كاستعارة النقض للابطال فاللازم عند دقيق قوله باعتبار اللفظ

والا فقال هى لفظ المشبه به المصرح به (بذكر المشبه به) أى باللفظ الدال عليه (فقط) أى من غير أن يذكر شئ من أركان التشبيه سواه (نحو رأيت أسدا فى الحمام) فانه صرح فيه بذكر المشبه به فقط وهو لفظ الاسد وتقريرها أن يقال شبه الرجل الشجاع بالاسد بجامع الجراءة فى كل واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو لفظ أسد للرجل الشجاع استعارة تصريحية فالتشبيه بين المعانى والاستعارة للفظ لانه بمنزلة اللباس الذى استعير من أحد فالبس غيره وقوله فى الحمام قرينة مانعة من ارادة الاسد الحقيقى (و) الاستعارة (المكنية) أى الخفية (هى التى طوى) أى لم يذكر (فيها ذكر المشبه به بذكر شئ من لوازمه) أى لوازم المشبه به

(تنبيه) اعترض قوله سوى المشبه بانه يصدق على زيد فى جواب من يشبه خالدا انه استعارة بالكناية مع انه ليس كذلك وأجيب بان المراد ما لو أتى بأداة التشبيه كان مشبها ولا يصلح أن يقال زيد كخالد بل يكفى أن يقال زيد وبه اندفع ما أورد أيضا بان المنية فى قولنا اظفار المنية لم تذكر على انها مشبهة لان الاستعارة مبنية على تناسى التشبيه وانما التشبيه مرموز اليه فتأمل (قوله والباء سببية) أى وهو الاولى لانه يفيد ان العلة فى طى المشبه به هو ذكر لازمه ولذا قال الشارح فيما يأتى ان قوله ودل الآتى فى قوة العلة لقوله طوى فلا يظهر ما يأتى الا على جعل الباء سببية لا على المعية ولذا قلنا ان السببية أولى اه تقرير الشارح (قوله الدال على استعارة)

والباء سببية أو بمعنى مع (فلم يذكر فيها) من أركان التشبيه (سوى المشبه و) الاستعارة (التخييلية هى اثبات ذلك اللازم) للمشبه (الدال) ذلك اللازم (على) استعارة لفظ (المشبه به) للمشبه (فهى) أى التخييلية (ملازمة للمكنية) لا تنفك عنها ولذا امثل لهما بمثال واحد بقوله (نحو أظفار المنية نشبت) بكسر الشين أى علقت (بفلان) وتقرير الاستعارة فيهما من هذا المثال أن يقال (شبهت المنية) المذكورة (بالسبع) فى الاغتيال أى بجامع اغتيال النفوس فى كل

واعترضه العصام بان القرينة حينئذ ضعيفة يستبعد اعتبارها عند البلغاء اه بالمعنى وذهب الجمهور الى ان التجوز فى الاثبات لا غير وعليه الرسالة كما سلف وبيان المحشى يوهم الطالب انها مع السعد وانه مذهب الجمهور فالاولى له التفصيل فيقول قوله أى لوازم المشبه به ظاهر على مذهب الجمهور الذى مشى عليه وأما على ما ذهب اليه السعد من جواز كون قرينة المكنية تحقيقية فاللزوم ولو باعتبار اللفظ فاندفع ما يقال من انه على رأى السعد لا يشمل الخ (قوله تنبيه اعترض قوله سوى المشبه الخ) لا داعى للتنبيه هنا فالاولى ذكر الاعتراض على قوله فلم يذكر فيها سوى المشبه (قوله بانه يصدق الخ) حاصله الاعتراض على قوله فلم يذكر الخ بانه تفريع للضبط لكنه ضابط غير مانع لانه يدخل فيه زيدا الواقع فى جواب من يشبه خالدا (قوله وأجيب بان المراد الخ) حاصله ان المراد سوى المشبه عند الاتيان بأداة التشبيه وزيد الواقع فى الجواب لا يمكن معه الاتيان بأداة التشبيه فيقال زيد كخالد أى لا يصح ذلك عند البلغاء لعدم الحاجة اليه فى الجواب فصح قول المحشى لا يصلح مع قوله بل يكفى الخ لكن هذا يفيد صحة التصريح بالمشبه به فى الاستعارة بالكناية عند البلغاء وليس كذلك لتصريحهم بندور أظفار المنية التى هى كالاسد فتخرج المكنية فيفسد الضابط بالمرة فالمناسب ان المراد لم يذكر فيها سوى المشبه مع اللازم فتدبر (قوله وبه اندفع ما أورد أيضا الخ) حاصل الايراد ان المنية مذكورة على ادعاء انها المشبه به فالمشبه لم يذكر نظرا لتلك الدعوى فقوله سوى المشبه معكوس وعرفت فساد المدفوع به من افادته صحة الاتيان بالاداة عند البلغاء فالمناسب دفع هذا بانه يكفى فى تسميته مشبها اعتبار الاصل الذى انبنى عليه الاستعارة فهو مشبه باعتبار ما كان (قوله فلا يظهر) أى كل الظهور فان المعية لا تنافى ان الآتى فى قوة العلة ولذا قال أولى (قول المصنف فلم يذكر فيها الخ) ...

فصادق الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المحذوف المرموز الخ فلا يقال انه لم يتعرض لماصدق الاستعارة بالكناية (قوله من غير تفرقة بين نفاع وضرار) صيغة مبالغة في كل من اللفظين والمعنى ان كلا من المنية والسبع يهلك الشخص ولا يفرق بين النافع من الناس والضار منهم فلا يبقيان النافع لنفعه ولا يهلكان الضار لضرره (قوله أى قدر) أى فهو غير مذكور (قوله بناء على ان الذكر الخ) أى لان الطى والحذف من صفات الالفاظ والاضافة حينئذ من اضافة الصفة للموصوف (قوله أو ذكر الاسم) أى فالضمير عائد على الاسم والمراد بالذكر النطق وكانه قال ثم طوى التلفظ بالاسم ويلزم منه طى الاسم ولكن الحل الاول أولى (قوله أى ملتبسة) فيه اشارة الى أن الباء للملابسة (قوله الخفاء) هذا هو معنى الكناية لغة فالمراد بالكناية هنا اللغوية لا الاصطلاحية (قوله كما هو شأن الكناية)

فيها على أحد الطرفين امادال المشبه به أودال المشبه فتدبر (قوله فماصدق الاستعارة بالكناية الخ) أى فقوله هنا في التخييلية الدال على المشبه به معناه كما قال الشارح الدال على استعارة لفظ المشبه به فلفظ المشبه به هو المستعار فهو الاستعارة بالكناية فتعرض لماصدق الكناية بطريق اللزوم ولا يخفى انه لزوم بعيد فالاولى أن يقال ان تصريح الشارح بقوله قال التفتازانى كاف في بيان المراد (قوله فلا يقال انه لم يتعرض لماصدق الاستعارة بالكناية) أى للفرد الذى تحقق فيه وان تعرض للمفهوم بقوله هنا التي طوى الخ والمراد فلا يتوهم انه لم يتعرض لماصدقها أصلا فانه تعرض له في التخييلية لزوما وليس المراد دفع اعتراض واقع هنا ويمكن انه كذلك والاعتراض بعدم التعرض أصلا وأما لو كان بعدم التعرض في تعريف المكنية أو بعدم التعرض صراحة فلا يتم الجواب على مافيه فتدبر (قوله صيغة مبالغة) أى وليس المعنى عليها كما أفاده بقوله والمعنى ان كلا الخ (قوله أى فهو غير مذكور) أى فقوله ثم طوى ذكره نظرا الى ان التقدير كالذكر (قوله أى لان الطى والحذف الخ) أى فهذا الاحتمال أرجح مما بعده وان كان فيه عود الضمير على مأخوذ من قوله شبهت المنية الخ وفي الثانى عوده على صريح قريب وهو توجيه لتقديم الشارح (قوله من اضافة الصفة الخ) أى ثم طوى المشبه به المذكور وأحق منها اضافة الدال للمدلول (قوله طوى التلفظ بالاسم) أى ترك ولم يحصل لكن مازال الطى بظاهره من صفات الالفاظ وأشار بهذا الحل الى ان الاضافة حينئذ من اضافة المصدر للمفعول (قوله ويلزم منه الخ) أى والاحتمال الاول لا يحتاج لهذا فهو اشارة لترجيح ثان والذى دعا الشارح الى هذا التوزيع أن التشبيه في المعانى والاستعارة في الالفاظ فلا يصح عكس ماقال الا بتكلف فتأمل (قوله فالمراد بالكناية هنا اللغوية الخ) أى بخلافها في

من غير تفرقة بين نفاع وضرار (واستعير اسم السبع لها) أى للمنية أى قدر استعارته لها (ثم طوى ذكره) أى ذكر المشبه به بناء على ان الذكر بمعنى المذكور أو ذكر الاسم بناء على انه باق على مصدريته وقوله (استعارة بالكناية) أى ملتبسة بالخفاء اذ الكناية الخفاء معمول لقوله استعير وقوله (ودل) عطف على طوى في قوة العلة له (عليه) أى على ذكر المشبه به (بذكر لازمه وهو الاظفار) الذى هو قرينة المكنية قال المحقق التفتازانى فالمقصود من قولنا أظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع الا انا لم نصرح بذكر المستعار أعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه وهو الاظفار لننتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية (واثبات الاظفار للمنية استعارة) (تخييلية) وأما لفظ الاظفار فهو مستعمل في حقيقته وأما كون الاثبات استعارة

قولانه قد استعير للمشبه اثبات الامر الذى يخص المشبه به وأما كونه تخييلية فلانه يخيل أى يوقع فى الخيال أى الذهن ان المشبه من جنس المشبه به وقد علمت ان المجاز انما هو فى الاثبات أى اثبات شئ لشئ ليس هو له فالتخييلية فى الحقيقة مجاز عقلى كاثبات الانبات للربيع وان لازم المشبه به مستعمل فى حقيقته وهذا هو مذهب القوم وتفصيل المذاهب فى المكنية والتخييلية وما يتعلق بها مذكور فى السمرقندية التى جعلت هذه الرسالة فى الحقيقة مقدمة لها

{ فصل }

فى تقسيم الاستعارة الى مرشحة ومجردة ومطلقة (الاستعارة ان قرنت) بعد تمام الاستعارة بذكر القرينة المانعة وكذا بعد المعينة بكسر الياء فلا يعد عطى من قولنا رأيت بحرا فى الحمام يعطى تجريدا لانها قرينة معينة وبعد تمام

{ مطلب الترشيح والتجريد والاطلاق }

أى المصطلح عليها فانه يطلق اللازم ويراد الملزوم (قوله فلانه قد استعير) الضمير للحال والشان أى فالتسمية بالاستعارة تسمية لغوية لا اصطلاحية والمعنى اللغوى هو الانتقال فان قلت مقتضى هذا ان يسمى المجاز العقلى استعارة قلت علة التسمية لا تقتضى التسمية (قوله فالتخييلية الخ) بهذا تعلم ان المنقسم ليس هو الاستعارة التى علاقتها المشابهة بل الاستعارة بالمعنى الاعم (قوله وهذا) أى ماذكر من المكنية والتخييلية من تقريرهم (قوله مقدمة لها) أى من حيث تقرير المذاهب فى المكنية والتخييلية أو من حيث فهم الفن فان الفن لا يسهل من السمرقندية الا بهذه المقدمة لكون السمرقندية بتصعبة غير موفية الامثلة اه تقرير الشارح

{ فصل }

(قوله فى تقسيم) هذا تقسيم عرضى لها وتقدم التقسيم بالذات الى تصريحية وغيرها والتقسيم فى هذا المقام حقيقى بالنسبة الى الاطلاق مع أخويه

كلام التفتازانى فانها فيه بالمعنى الاصطلاحى فلو قال الشارح وقال المحقق الخ بالواو وللاشارة الى هذا التخالف لكان أولى (قوله أى المصطلح عليها الخ) أى فيؤخذ من ظاهره ان الكناية الاصطلاحية لفظ مستعمل فى معناه لينتقل منه الى ملزومه وهو غير ما تقدم من انها لفظ مستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة وقرينة غير مانعة (قوله والمعنى اللغوى هو الانتقال) المناسب حذفه فانه يناسب لفظ مجاز لا استعارة تأمل (قوله أن يسمى المجاز العقلى) أى مطلقا (قوله بهذا تعلم ان المنقسم الخ) أى ان المنقسم الاستعارة بالمعنى الاعم التى هى مطلق منقول لا التى علاقتها المشابهة والا لزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره والمراد من التى علاقتها المشابهة الاستعارة التى هى بمعنى الكلمة فالفرق بها الا بالعلاقة فانها الفارق بين الاستعارة والمرسل لا بينها والعقلى فانه لم يدخل قبل العلاقة الا أنه عبر بهذا التعبير لان الكلام فى الاستعارة ولو فى الاسم فتأمل (قول الشارح فالتخييلية فى الحقيقة مجاز عقلى) أى وان كان ظاهر التسمية بالاستعارة التخييلية انها من المجاز اللغوى وقوله فى الحقيقة مقدمة لها أى وان كان ظاهره فى الخطبة حيث لم ينبه على ذلك انها رسالة مستقلة (قوله أو من حيث فهم الفن الخ) المتبادر من الشارح هذا الاحتمال لكن لا من حيث الصعوبة والسهولة بل من حيث زيادة العلم وقلته ففى كل من هذا الاحتمال وما قبله صرف عن الظاهر المتبادر دعا اليه مشاهدة احتواء هذه الرسالة على محاسن كثيرة زادت بها على السمرقندية وتقرر المذاهب سبقت الاشارة اليه فلا تغفل { مطلب الترشيح والتجريد والاطلاق }

(قوله والتقسيم فى هذا المقام حقيقى الخ) يتبادر من الحقيقى الانفصال ذو المنافاة الكاملة بمنع الجمع والخلو معا من الاعتبارى ... [illegible]

واعتباري بالنسبة لهما (قوله الاستعارة) أي بالمعنى الاسمي (قوله تسمى بذلك) فيه اشارة الى أنه ليس المراد مجرد الوصف دون التسمية ان قلت ان اللفظ لا يشتق منه فالجواب ان الترشيح كما يطلق على نفس اللفظ يطلق على الذكر ومن الثاني الاشتقاق (قوله لما فيه من ضعف الخ) أي لبعد المشبه حينئذ عن المشبه به بذكر ملائم المشبه ولذلك قيل ان التجريد اذا اقترن بما يفيد الاتحاد كان ترشيحا كما في قوله

قامت تظللني من الشمس * نفس أعز علي من نفسي

الى آخر البيتين لان التظليل وان كان من ملائمات المشبه لكن لما اقترن بما يفيد الاتحاد وهو التعجب عد ترشيحا

قوله بالنسبة الى الاطلاق مع أخويه فانه وان كان لا يجتمع مع مجموع أخويه ولا يرتفع معه لكن العبرة به مع كل واحد من أخويه لا به مع المجموع كما لا يخفى ولا شك في انه يرتفع مع التجريد ويوجد الترشيح ويرتفع مع الترشيح ويوجد التجريد فليس من قبيل منع الجمع والخلو معا وان صح بالنسبة للمجموع (قوله واعتباري بالنسبة لهما) اى وان لم يكن من قبيل منع الجمع فقط أو منع الخلو فقط لوجود قسم رابع نص عليه الشيخ ابن سينا في منطق الاشارات ومثله برأيت اما زيدا واما عمرا والعالم اما ان يعبد الله أو ينفع الناس لكن هذا اصطلاح منطقي لا يلزم البياني مراعاته فيجوز أن الحقيقي في منع الجمع والاعتباري في جوازه وبه يتم ما في المحشي وهو ظاهر غير خفي فاحفظه (قوله أي بالمعنى الاسمي) لانه المناسب لقوله ان قرنت الخ فانه يناسب الكلمة لا الاستعمال الذي هو المعنى المصدري وان كان اشتقاق مستعار ومستعار منه وله بالنظر للثاني وكذا لفظ التشبيه بالنظر لما اشتق منه من مشبه ومشبه به تأمل (قوله ان اللفظ) أي الترشيح بالمعنى الاسمي وقوله على الذكر أي المعنى المصدري وقوله ومن الثاني أي الترشيح بالمعنى المصدري (قوله ولذلك قيل الخ) في الاطول ينبغي أن يقيد ملائم المستعار له بان يكون فيه تمهيد للكلام وتزييف لدعوى الاتحاد اذ ذكروا أن في التجريد كسر المبالغة في التشبيه فعلى هذا لا يكون في قوله قامت تظللني البيت تجريد من اسناد التظليل لان التعجب من التظليل أخرجه عن ان يوجب خللا في دعوى الاتحاد اذ لو لم يكن عين الشمس كيف يتعجب من تظليله وفي الامير قوله فمجردة قيده بعضهم بما اذا لم يقترن الملائم بما ينبئ عن الاتحاد والا انقلب التجريد ترشيحا كقول الشاعر

قامت تظللني من الشمس * نفس أعز علي من نفسي
قامت تظللني ومن عجب * شمس تظللني من الشمس

الاستعارة بالمانعة التي ...
الحمام (بما) أي بشيء (با...
أي يناسب المشبه به (ا...
منه فرشحة) أي تسمى ...
لترشيحها أي تقويتها ...
الملائم (نحو رأيت أس...
الحمام له لبد) كعذب ...
لبدة كسدرة وهي ما ...
من شعر الاسد على منك...
فقوله في الحمام قرينة و...
له لبد ترشيح لانه من ملا...
المستعار منه (وان قر...
بما يلائم) المشبه (المستع...
فمجردة) أي تسمى بذ...
لتجريدها عن بعض الم...
لما فيه من ضعف دع...
الاتحاد الذي في الاست...
(نحو رأيت أسدا في الح...
له سلاح) فقوله له س...
تجريد لانه من ملائما...
المستعار له وهو الرج...
الشجاع (والا) أي وا...
تقترن بما يلائم المستعار...
ولا المستعار له (فطلقة) ...
تسمى بذلك لاطلاقها ع...
التقييد بشيء من ملائما...
المستعار منه والمستعار له...
رأيت أسدا في الحما...
(والترشيح) لاشتماله ع...
تمام المبالغة في التشب...
(أبلغ)

وان كان البيتان فى مقام ترشيح التشبيه يقاس عليه ماهنا (قوله أى أكثر الخ) اندفع ماقيل ان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وهى لا يوصف بها المفرد والترشيح منه وحاصل الدفع أن أبلغ من المبالغة لامن البلاغة (قوله المشتمل على ضعف المبالغة الخ) أى فجعل بليغا باعتبار أصل التشبيه (قوله كقوله لدى أسد الخ) هذا البيت من بحر الطويل وانما يتم التمثيل به اذا قطع النظر عن قوله مقذف وعن قوله اظفاره لم تقلم أما ان نظر لهما فلا يتم التمثيل به لما هو فى حيز الاطلاق لان مقذف ملائم للاسد ان أريد به الذى رمى نفسه فى الوقائع من غير آلة حرب وقوله أظفاره لم تقلم كذلك يلائم المشبه به ان أريد لم يدخلها قلم أصلا فيكون ثلاث ترشيحات مع تجريد واحد فلا يتم كلامه وجوابه انا نقطع النظر عن مقذف وعن قوله اظفاره لم تقلم

فان التظليل يلائم المشبه لكن التعجب منه يلائم المشبه به اه والبيتان للفضل بن العميد من الكامل وأجزاؤه متفاعلن ست مرات قالهما فى غلام حسن قام على رأسه يظلله من الشمس وقيل بعدهما

لما رأت الشمس بارزة * سترت عين الشمس بالخمس

ثم استعنت على التى اختلست * منى الفؤاد بآية الكرسى

وبالجملة فالشاهد فى قوله ومن عجب شمس تظللنى من الشمس وبيانه انه شبه الغلام الذى يظلله بالشمس الحقيقية واستعار له لفظ الشمس فان المراد بالشمس الاولى الغلام والتظليل يلائمه ويقع منه فيكون تجريدا لكن تعجبه من تظليله تضمن دعوى اتحاده بالشمس الحقيقية فصار التظليل بهذا التعجب كأنه من ملائمات الشمس الحقيقية فخرج عن كونه تجريدا الى كونه ترشيحا وسنبين اعرابه فى مطلب بناء الاستعارة على تناسى التشبيه فى شرح آخر الرسالة ان شاء الله تعالى (قوله وان كان البيتان الخ) كأنه فهم ان فى البيت تشبيها بليغا لا استعارة لئلا يلزم الجمع بين الطرفين وفيه أن النفس فى بيت آخر وأخذ بظاهر قول الامير فان التظليل يلائم المشبه الخ وسيأتى فى مطلب بناء الاستعارة على تناسى التشبيه مايوافقنا فانظره (قوله اندفع ماقيل ان البلاغة الخ) يحتمل انه من البلاغة. والمراد بقولهم والترشيح أبلغ والكلام المشتمل على الترشيح أبلغ لكن الشارح عدل الى ماقال لان البلاغة تابعة لمقتضى الحال فتدبر (قوله هذا البيت من بحر الطويل) أى فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن وهو لزهير بن أبى سلمى من قصيدة قالها فى الصلح الواقع بين عبس وذبيان وقبله

لعمرى لنعم الحى جرّ عليهم * بمالا يؤاتيهم حصين بن ضمضم

وكان طوى كشحا على مستكنة * فلا هو أبداها ولم يتقدم

وقال سأقضى مأربى ثم أتقى * عدوى بألف من ورائى ملجم

كثر مبالغة (من
دق) المشتمل على
غة فى التشبيه (الابلغ
للاطلاق أى الاطلاق
هو (أبلغ من التجريد)
مل على ضعف المبالغة
شبيه وقد يجتمع الترشيح
ريد فتكون الاستعارة
وة المطلقة كقوله
أسد شاكى السلاح
ف
د أظفاره لم تقلم
شاكى السلاح أى تام
لاح تجريد وقوله له لبد
شيح وهذان تساويا
زاد أحدهما على
تح

لكونهما يحتمل انهما مثالان للتجريد والترشيح فسقط الاعتراض اه تقرير الشارح (قوله فالعبرة بالزائد) أى فان كان الترشيح أقوى باعتبار ما يتبادر للذهن والملاءمة كانت مرشحة والا كانت مجردة (قوله بذكر القرينة) أى مانعة أو معينة كما تقدم (قوله فلا تعد قرينة المصرحة) أى بالنسبة للتجريد وقوله ولا قرينة المكنية أى بالنسبة للترشيح لانه لا التباس بين قرينة المصرحة والترشيح لان القرينة حينئذ من ملاءمات المشبه والترشيح من ملاءمات المشبه به ولا بين قرينة المكنية والتجريد لان قرينتهما من ملاءمات المشبه به والتجريد من ملاءمات المشبه فليتنبه (قوله دفعا لما يتوهم الخ) علة للتنبيه ان قلت ان التخييلية عند السلف هى

فشد ولم ينظر بيوتا كثيرة * لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم

وبعده البيت ثم باقى القصيدة (قوله لكونهما يحتمل انهما مثالان الخ) أى فهما صالحان للترشيح باعتبار ما ذكره وللتجريد على احتمال ان المراد من مقذف المرمى فى الوقائع بالحروب ومن نفى التقليم عدم الرفاهية وأما ان أريد منه القوة كناية فلا يعد ترشيحا ولا تجريدا لعدم الاختصاص بواحد فلا داعى لقطع النظر عنه وفى عبد الحكيم اعلم ان شاكى السلاح تجريد وقوله لبد ترشيح بدون نزاع أما مقذف فليس بتجريد ولا ترشيح لان التقذف بكلا معنييه أى الرمى باللحم كناية عن كثرة اللحم والجسامة والرمى به فى الوقائع يجوز اتصاف المستعار له والمستعار منه به اه فلا داعى لقطع النظر عن مقذف أيضا فالاولى عدم اختصاصهما بمعنى لكن الوجدان بواسطة المقام يحكم برجحان المعنيين اللذين ذكرهما الشارح فى تقرير الاعتراض فهما أشد ملاءمة بالاسد فالاعتراض أقوى ثم ان الشارح جار على ان الاستعارة هى لفظ أسد ولدى هو القرينة لان التقدير انا عند أسد والحصول العندى شأنه أن لا يكون للاسد لانه لا يؤنس به ويحتمل ان القرينة حالية ولفظ لدى تجريد ثم قول الشارح وقوله له لبد الخ ترشيح على معنى ان قوله لبد الخ فيه ترشيح بدليل قوله السابق فتكون الاستعارة فى قوة المطلقة وقوله اللاحق وهو هذا ان تساويا فلا يرد على قوله الخ انه يقتضى ان له لبد وما بعده ترشيح واحد لكن الاولى حذف قوله الخ كما لا يخفى على حكيم وفوق كل ذى علم عليم فتدبر (قوله باعتبار ما يتبادر للذهن والملاءمة الخ) ظاهر فى اعتبار الكيف أعنى القوة وشدة الاختصاص فقط كالقوة المفهومة من مقذف وأظفاره لم تقلم على ما بينا واستظهر اعتبار الزيادة مطلقا بالكيف أو بالكم وجوز بعضهم فى حال التساوى ترجيح جانب السابق أسبقه فان سبق عنده الترشيح على التجريد فمرشحة والا فمجردة (قوله أى بالنسبة للترشيح) أى ولو على مذهب السكاكى القائل بان قرينة المكنية استعارة تصريحية لصورة وهمية فتكون من ملاءمات المشبه عنده فى المعنى نظرا للفظ والعبارة (قول الشارح دفعا لما يتوهم الخ)

فالعبرة بالزائد وقو
القرينة تنبيه على ان
الترشيح والتجريد انما
بعد تمام الاستعارة
القرينة فلا تعد قر
المصرحة تجريدا ولا
المكنية ترشيحا د
يتوهم من أن ا
بالاستعارة لفظ ا
مجردا عن القرينة
القرينة تعتبر من ا
أو التجريد والقيد اذا
لدفع التوهم كان فى
فائدة أى فائدة

الاثبات ومن المعلوم ان الاثبات لا يتوهم دخوله فى الترشيح لانه ذكر اللفظ الملائم او نفس اللفظ الملائم والاثبات ليس واحدا منهما فلا يتوهم دخول قرينة المكنية فى الترشيح على مذهب السلف الذى مشى عليه المؤلف وجوابه انه قد تطلق التخييلية على نفس اللازم تسمحا فيتوهم دخوله فى الترشيح اه تقرير الشارح (قوله فاندفع ما يقال الخ) حاصل الدفع سلمنا ان اللفظ لا يكون استعارة الا بعد ذكر القرينة الا انا لا نسلم انه لا حاجة له بل له الحاجة وهو دفع الايهام

{فصل}

(قوله فى تقسيم الاستعارة الى أصلية الخ) هذا التقسيم عرضى أيضا (قوله ان كان اللفظ الخ) انما قدم الشارح اللفظ لما تقدم ان المستعار هو اللفظ وفى تسميته مستعارا مجاز الاول (قوله ولو تأويلا) أى هذا اذا كان حقيقة بل وان كان تأويلا (قوله فيدخل العلم) أى لان الاستعارة لا تمتنع فى العلم الا اذا لم يتضمن وصفية كما يأتى (قوله بانه موضوع) اى تأويلا مصورا بانه موضوع لامر كلى وهو الجواد ليصح جعل المشبه من افراد ذلك الكلى (قوله كما ان أسدا يتناول الحيوان الخ) اى لكونه كليا اصالة ولا حاجة لما تكلفه بعضهم من الاشكال والجواب (قوله فتجرى فيه الاستعارة حينئذ) أى حين اذ أول بكلى تجرى فيه الاستعارة وان كان المقصود انما هو الفرد المخصوص فالتأويل لاجل جريان الاستعارة

قال العلامة الامير وما فى الفارسية من التزام انه لم توجد استعارة مطلقة قرينتها لفظية وتخصيص المطلقة بما قرينتها حالية لا يعول عليه اه فالاتيان بقولهم بعد القرينة لرد هذا الوهم فتأمل (قوله سلمنا ان اللفظ الخ) المناسب حذف هذا التسليم كما لا يخفى {مطلب تقسيم الاستعارة الى أصلية وتبعية} (قوله انما قدم الشارح) لعله محرف انما قدر الشارح (قوله مجاز الاول) أى لان الكلام قبل العمل والاستعارة فات الكلام فى بيان كيفية العمل ويقال عليه المراد المستعار بالفعل والكلام فى بيان القسمة وهى بعد العمل وكيفية العمل أشار لها بعد بقوله لجريانها الخ (قوله اذا كان) أى الصدق (قوله أى تأويلا مصورا بانه موضوع الخ) اى فالباء هنا للتصوير وظاهر ان باء بواسطة سببية أى يؤول بسبب واسطة هى اشتهاره فاختلف الباآن ولك جعل باء بانه للتعدية على تضمين يؤول معنى يحكم (قوله ولا حاجة لما تكلفه بعضهم الخ) ما تكلفه بعضهم اشكال فقط قال ان المقام فى التأويل بالكلى لا فى ادعاء التناول وانه فرد من أفراده فكان الاولى أن يقول كما ان أسدا كلى له افراد كثيرة أو يزيد بعد قوله كان هو الرجل المعروف أو غيره ويندرج تحته ذلك الرجل اه وحاصل الجواب الذى أشار له المحشى بقوله أى لكونه كليا ان التناول ليس الا للكلية فهو من اقامة اللازم مقام

فع ما يقال ان اللفظ
ون استعارة الا بعد
ر القرينة فلا حاجة الى
بعد القرينة
{فصل}
قسيم الاستعارة الى أصلية
بعية (ان كان) اللفظ
ستعار) للشبه (اسم
س) اسم الجنس هو
كلى الصادق على كثيرين
تأويلا فيدخل العلم
مهور بوصف كحاتم
مهور بوصف الجود فانه
ل بواسطة اشتهاره
لجود بانه موضوع للجواد
اء كان هو الرجل
عروف أو غيره لكن
لاقه على المعهود يكون
يقة وعلى غيره يكون
ازا كما ان أسدا يتناول
يوان والرجل الشجاع
كن الاول حقيقة والثانى
ز فتجرى فيه الاستعارة
ئذ نحو رأيت اليوم
تما اى رجلا جوادا
مطلب تقسيم الاستعارة
أصلية وتبعية}

فاندفع ما أورد من انه اذا كان المشبه به مطلق جواد كان الكلام لا مبالغة فيه لان المبالغة انما هي في التشبيه بحاتم الطائي (قوله شبه هذا الرجل بحاتم الخ) أخذ منه أن دعوى الادراج انما هو بعد التشبيه وبهذا اندفع ما قيل ان كان حاتم موضوعا للجواد كان الرجل المشبه فردا من أفراده فلا حاجة الى التشبيه وحاصل الدفع ان التأويل انما طرأ بعد التشبيه اذ التشبيه لا يحتاج الى تأويل * تنبيه * حاتم هذا هو ابن عبد الله بن الحشرج طائي جاهلي وابنه عدي صحابي وكذا بنت حاتم التي أكرمها النبي صلى الله عليه وسلم وأصله قبل العلمية اسم فاعل حتم اى أوجب

شبه هذا الرجل بح...
وادعى انه فرد من أفر...
كما في ادعاء ان الرج...
الشجاع من أفراد الحيـ...
المفترس فاستعير ال...
حاتم لهذا الرجل استع...
تصريحية أصلية ولما ك...
اسم الجنس

المزوم ولا يخفى انه لا يدفع الاولوية (قوله فاندفع ما أورد من انه الخ) أي فاذا كان المقصود انما هو الفرد المخصوص وان التأويل لاجل جريان الاستعارة اندفع الخ وقال الامير على قول الملوي ليصح بعد التشبيه جعل المشبه من افراد ذلك الكلي قوله بعد التشبيه يدل السياق على ان التأويل للاستعارة بعد التشبيه بالشخص نفسه فاندفع التوقف بانه بعد التأويل يشمل المشبه فلا يتأتى تشبيه ونقل ولا حاجة لتمحل الجواب بانه يؤول بجواد بلغ غاية لم يصلها المشبه واندفع أيضا القول بان المبالغة أيضا ملتفت فيها الى ذلك الشخص المعهود لا مطلق كريم فحاصله ان التأويل تقديري لتحصل قاعدة الاستعارة والغرض الاصلي الالحاق بالشخص المعهود فتأمل اه فانت تراه دفع هذا السؤال والسؤال الآتي في القولة الثانية بجعل التشبيه سابقا على التأويل وسننبهك على ما يسرك (قوله أخذ منه ان دعوى الادراج الخ) وجه الاخذ ان العطف يتبادر منه تأخير الادعاء عن التشبيه ولا شك ان الادراج بعد التأويل فلا ينافي هذا قوله بعد وحاصل الدفع ان التأويل الخ الا ان قوله فلا حاجة الى التشبيه غير قول الامير فلا يتأتى تشبيه ونقل ثم انه يرد سؤال آخر نظير ما اندفع حاصله انه لا يتأتى الادراج بعد التأويل بجواد ضرورة شموله المشبه فان قلت ان التأويل ببالغ الغاية المتناهي في الجود قلت جعله الامير تمحلا ويمكن أنه رأى ان الشمول هو الادراج والحق ان المقصود من التأويل اجراؤه على قانون الكلي الحقيقي كالاسد حتى يشبه بفرد من أفراده التقديرية ولذا قيل ان نحو حاتم من كل علم مشتهر بصفة متى أريد استعارته لا بد من تأويله بكلي ليظهر الاندراج في افراده التأويلية فيقدر ان له افرادا متحدة الحقيقة مع حاتم نفسه في جنس الجود الحاصل منه البالغ الغاية كالاسد الصادق على افراد متحدة الحقيقة في غاية الجراءة لاجل أن يشبه الممدوح بفرد منها كما يشبه الرجل الشجاع بفرد من افراد الاسد وليس المشبه به غير حاتم في الحقيقة ثم يدعى ان له افرادا متعارفة من جملتها حاتم وغير متعارفة من جملتها الممدوح فيسوغ لنا

(تتمة) يقاس على حاتم حسان الذى اشتهر بالفصاحة ومادر الذى اشتهر بالبخل

(قوله يشمل المشتق)

استعمال حاتم فيه فالمقصد الاصلى انما هو الالحاق بحاتم نفسه وان التأويل تقديرى لتصحيح قاعدة الاستعارة وان التشبيه انما هو بعد التأويل بكلى وان دعوى الادراج بعد التشبيه كما فى الاسد وهى التى سوغت اطلاق اللفظ ولا يقال انه بعد التأويل لا حاجة للتشبيه اذ يصدق على المشبه حينئذ لما علمت انما اول بالبالغ الغاية المتناهى فى الجود لتكون الافراد من جنس حاتم نفسه ويدعى ان الممدوح منها بعد ان يشبه وجعل التأويل سابقا على التشبيه أولى لان المقصود من التأويل جعله على سنن الكلى حقيقة حتى يشبه بفرد من افراده التقديرية وعكسه يقتضى انه حين التشبيه ليس اسم جنس بل جزئى فيخرج عن قاعدة الاستعارة ففى نحو حاتم ثلاثة أعمال التأويل بكلى ثم التشبيه بفرد منه ثم دعوى الادراج وأما فى نحو أسد فالاخيران فقط والشارح على هذا الا انه أدمج التأويل ودعوى الادراج فى قالب واحد فاكتفى فى الاول بالاول عن الثانى كما سترى من التقدير وفى الثانى وهو قوله بعد تشبيه الخ بالثانى عن الاول لانه كالتفريع على الاول كما سنشير اليه فقوله بانه موضوع للجواد أى للبالغ الغاية فى الجود وقوله سواء كان هو الرجل المعروف وهو حاتم الطائى المشهور بالكرم وقوله وغيره أى ما عدا المشبه لانه يندرج فيه بعد التشبيه وقوله لكن اطلاقه على المعهود الخ فيه حذف تقديره ثم يشبه الممدوح بفرد من أفراد الجواد بمعنى البالغ فى الجود الغاية ويدعى انه فرد من افراده فيكون لحاتم افراد معهودة متعارفة وافراد غير معهودة لكن اطلاقه على المعهود الخ وقوله شبه هذا الرجل الخ اى بعد التأويل يجرى على قانون الاستعارة من ان المشبه به يجب أن يكون كليا حين التشبيه ولا يخفى انه دقيق فى الشارح بعيد (قوله يقاس على حاتم حسان الخ) اشارة لما دخل تحت الكاف فى الشارح وحسان هو شاعر النبى صلى الله عليه وسلم وأول قصيدته فيه صلى الله عليه وسلم

عفت ذات الاصابع فالجواء * الى عذراء منزلها خلاء

ومنها اجابة لسفيان بن الحارث لما هجا رسول الله صلى الله عليه وسلم المبرأ من كل عيب

هجوت محمدا فأجبت عنه * وعند الله فى ذاك الجزاء

فقال له صلى الله عليه وسلم جزاك الله الجنة ومنها مخاطبة له عليه الصلاة والسلام

وأجمل منك لم ترقط عينى * وأكمل منك لم تلد النساء

خلقت مبرأ من كل عيب * كأنك قد خلقت كما تشاء

ومادر أصله من مدر الشئ خلطه بالمدر وهو قطع الطين الصغيرة اليابسة فعل ذلك بحوض بعد شربه ابله منه بخلا على الناس ويدخل سحبان وائل الذى اشتهر

يشمل المشتق

بناء على مساواته للنكرة (قوله مع ان الاستعارة فيه تبعية) أى فيلزم ان تعريف الاصلية غير مانع فلا يقال ان التفسير ليس من شأن المتون ثم ان التعريف يشمل أسماء الافعال مع ان العصام فى الفارسية نص على ان الاستعارة فيها تبعية فان لم يكن لها مصدر محقق قدر لها مصدر كما فى هيهات ودراك

مع ان الاستعارة فيه تبعية

بالفصاحة و باقل الذى اشتهر بالعى واللكنة قيل انه اشترى ظبيا باحد عشر درهما فسئل بم اشتريت ظبيك ففرج أصابع يديه وأخرج لسانه يريد باحد عشر فهرب الظبى (قوله بناء على مساواته للنكرة) اى فى الوضع للفرد المنتشر بخلاف مالو قلنا بوضعه للحقيقة المعينة لا بقيد الاستحضار فى الذهن فان المشتقات لذات موصوفة منبهمة (قوله فلا يقال الخ) أى فالشارح دفع هذا السؤال لكن الاولى للمحشى أن يفرع هذا على البيان الآتى فى القولة بعد هذه فيقول قوله مع ان الاستعارة فيه تبعية أى فيلزم الخ وقوله فسره أى تفسيرا مقصودا الخ فلا يقال ان التفسير ليس الخ و يؤخر الكلام على أسماء الافعال وما معها بعد التوجيهات فى الشرح (قوله يشمل أسماء الافعال) وذلك لانها اعلام أجناس والمراد من اسم الجنس ما شملها وعلم الشخص والنكرة والمشتق الا انه أخرجه بقوله أى اسما غير مشتق (قوله مع ان العصام فى الفارسية الخ) قال فيها اعلم ان الاستعارة التبعية تجرى فى أسماء الافعال مشتقة أولا لجريانها فى الافعال بلا خلاف لكنها تكون تبعية لمصدر الفعل الذى يكون اسم الفعل بمعناه لا تبعية مصدره اذ ليس لاسم الفعل مصدر باعتبار انه اسم فعل مثلا فى استعارة هيهات لمعنى عسر تعتبر تشبيه العسر بالبعد وسريان التشبيه الى معنى بعد وعسر فتستعير الاول للثانى ثم تجعل هيهات بمعنى بعد المستعار لمعنى عسر أو تعتبر سريان التشبيه من أول الامر الى معنى هيهات قصر المسافة وتقليلا للكلفة فتستعير من معنى بعد لمعنى عسر اه فانت تراه قال لكنها تكون تبعية الخ جعلها أولا فى مصدر الفعل وصرح بان اسم الفعل لا مصدر له ففى قوله فى أول العبارة مشتقة أولا تساهل والمراد كان مصدر فعلها من لفظها كما فى دراك ونزال أولا كهيهات وصه وهو بائن من قوله لكنها تكون الخ ثم قوله أو تعتبر سريان التشبيه الخ جرى على مذهبه من عدم اعتبار الاستعارة بين المصدرين أولا واشتقاق بعد بمعنى عسر من البعد بمعنى العسر ومذهب الجمهور هنا كهو فى الفعل وغيره كما استظهره الصبان فقول المحشى فان لم يكن لها مصدر محقق الخ فان كانفته أن المراد فان لم يكن لفعلها مصدر جار على لفظها التى لها مصدر غير جار على لفظها قلت بعد كونه لا دليل عليه من كلامه وغيره موافق لما يأتى له لو كان المراد ذلك لاقتصر فى التمثيل على هيهات كما لا يخفى فهو قطعا على فهم انها تابعة لمصادر محققة اذا كانت مشتقة كنزال ودراك أو مقدرة اذا كانت

قال شيخنا الامير وهذا منه بناء على ان مدلولها معنى الفعل كما هو مذهب المحققين وان الاستعارة فى المشتق تبعية لدخول النسبة فى مفهومها فهى غير مستقلة والاستعارة تقتضى التشبيه كما قال العصام وأما على أن مدلولها لفظ الفعل فلا استعارة لان التشبيه بين المعانى لا الالفاظ وعلى ما قاله السعد من انها تبعية لاستعارة المصدر كما هو ظاهر عبارة المتن الآتية فالظاهر أن يقال ان كان اسم الفعل مشتقا فالاستعارة تبعية وان كان غير مشتق كصه ومه فالاستعارة فيها أصلية ولا حاجة الى تقدير المصدر سواء قلنا مدلولها اللفظ أو المعنى

غير مشتقة كهيهات وهو نظير باوّل عبارة الفارسية وعرفت تحقيقها بالاعبار عليه (قوله قال شيخنا الامير الخ) عبارته قوله أى غير مشتق يتناول نحو صه من أسماء الافعال وفى الفارسية انها تابعة لمصادر محققة أو مقدرة فاستعارة هيهات للعسر تابعة لاستعارة البعد الحسى للتعسر بجامع عدم النيل مثلا ثم اعلم ان هذا ظاهر ان علت التبعية بعدم استقلال المعنى وقلنا مدلول اسم الفعل معنى الفعل أو لفظه ولوحظ دلالته على معناه فيؤول للاول بواسطة أما ان علت التبعية بقصد المصدر اصالة وتفرع غيره على ما للسعد فهى قاصرة على نحو نزال ودراك من المشتقات التى لها مصادر بالفعل وفى غيرها أصلية اه وهى وان كانت أحسن من عبارة المحشى لكن عرفت ما فيها مما سبق (قوله معنى الفعل) عرفت من عبارة الامير أو لفظه ولوحظ دلالته على معناه وقوله كما هو مذهب المحققين الذى اشتهر انه لفظ الفعل (قوله فهى) أى النسبة أو المشتقات غير مستقلة أى لان ما دخل فى مفهومه غير المستقل غير مستقل (قوله تقتضى التشبيه) أى وهو يقتضى ان الطرفين موصوفين بوجه الشبه والوصف للمستقل (قوله على ان مدلولها لفظ الفعل) محترز على ان مدلولها معنى الفعل ولا يخفى انه لا قائل بان مدلولها لفظ الفعل مجردا عن المعنى وقوله وعلى ما قاله السعد الخ عطف على قوله على ان المحترز وان الاستعارة فى المشتق تبعية لدخول النسبة الخ (قوله ان كان اسم الفعل مشتقا) تقدم لك ان أسماء الافعال كلها غير مشتقة فلا تغفل (قوله فالاستعارة فيها أصلية) فيه انه لا يمكن الا تشبيه السكوت بالتكلم أو الزيادة بالنقص مطايبة أو استهزاء كتشبيه العسر بالبعد فكيف تكون أصلية فقوله ولا حاجة لتقدير المصدر لا معنى له (قوله مدلولها اللفظ) ان أراد ملحوظا فيه المعنى فلم يذكره فانه اقتصر على ان مدلولها معنى الفعل وان أراد مجردا عن المعنى فقد سبق له انه لا استعارة فيه وبالجملة فبطلان كونها أصلية فى غير نحو دراك من البديهيات على كلا القولين فى اسم الفعل أى القول بان مدلوله معنى الفعل والقول بانه لفظه ملحوظا دلالته على المعنى فان كلا من الفرعية فى المعنى وعدم الاستقلال

ويشمل أيضا المثنى والجمع فالاستعارة فيهما أصلية وقال الشبراملسى انها تابعة لاستعارة المفرد لان التشبيه والاستعارة انما هما قبل التثنية والجمع وذكر شيخنا الامير ان الخلاف لفظى فمن نظر للمفرد قال تبعية ومن نظر للحالة الراهنة قال أصلية ويشمل أيضا اسم الاشارة وتقدم ما فيه وأما الضمائر فهى تابعة لمرجعها فان قلت رأيت أسدا وقصدت به الحقيقة كان ضميره حقيقة وان قصدت به المجاز كان ضميره مجازا هكذا قيل والحق ان الضمير حقيقة مطلقا ولو كان مرجعه مجازا لانه وضع ليعود على ما تقدم اه ملخصا من حاشية شيخنا الامير على الملوى (قوله فسره) أى تفسيرا مقصودا منه التقييد لاخراج المشتق (قوله كأنه قال) انما أتى بكأن الدالة على الترجى من حيث انه لم يصرح بهذه العبارة أو اشارة الى أن الكلام لم يسبقه به أحد فلهذا ترجى أن يكون هذا هو المراد وكذا يقال فى قوله وكأنه قصد الخ والحاصل ان بعض العلماء قرر كلام السمرقندية على ان قوله اى الخ

فسره بقيده فقال (أى اسما غير مشتق) كأنه قال المراد باسم الجنس غير المشتق أما اسم الجنس المشتق فلا تكون فيه الاستعارة أصلية ولو قال ان كان المستعار اسم جنس غير مشتق كان أخصر وأوضح وكأنه قصد بالتفسير تقييد

موجود على كل حال ولو قلنا بالاشتقاق وتحملنا هذا الشقاق فأحسن التأمل (قوله ويشمل أيضا المثنى والجمع) هو مذهب الجمهور ومقابله ما للشبراملسى (قوله وذكر شيخنا الامير الخ) عبارة الامير وقرر نور الدين الشيخ على الشبراملسى على العصام استظهار انها تبعية للمفرد ولم يطرأ عليها فى حال التثنية والجمع تجوز مستقل كما فى المفرد فليتأمل وقوله ولم يطرأ الخ اعتراض على نور الدين بان هذه التبعية ليست على قانون غيرها فان القانون تجدد تجوز فيها وفى هذه ليس كذلك فلم يذكر ان الخلاف لفظى ولا تتوهم ان مراده ذكر فى تقرير الدرس لقوله بعد ملخصا من حاشية شيخنا الخ (قوله فمن نظر للمفرد الخ) أى فمن نظر فى المثنى والجمع الى سبق المفرد قال انها فى المثنى كأسدين والجمع كأسد تبعية ومن لم ينظر الى سبق المفرد قال أصلية ولا يخفى ضعفه (قوله وتقدم ما فيه) أى من أنه لا يلزم من تضمن الشئ معنى الشئ أن يعطى حكمه فتنبه (قوله حقيقة مطلقا) أى ما لم يعبر بمذكر عن مؤنث وعكسه فهو استعارة (قوله أى تفسيرا مقصودا الخ) أى فالقصد التقييد (قوله الدالة على الترجى) المشهور عن النحاة ان كأن للتشبيه المؤكد اذا كان خبرها اسما أرفع أو أحط من اسمها وليس صفة من صفاته نحو كأن زيدا ملك وكأن زيدا حمار فان كان فعلا أو ظرفا أو جارا ومجرورا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو كأن زيدا قام أو قائم أو عندك أو فى الدار لان زيدا نفس القائم ونفس المستقر والشئ لا يشبه نفسه فكأنه رأى ان الظن كالترجى (قوله وكذا يقال الخ) أى وبالنسبة للاحتمال الثانى يقال نسى ما قصده عند تأليف الرسالة (قوله والحاصل الخ) ليس حاصل ما قدم بل هو حاصل من الشارح احتوى على ما أفاده متنه وشرحه

وان كان البيتان فى مقام ترشيح التشبيه يقاس عليه ماهنا (قوله أى أكثر الخ) اندفع ماقيل ان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وهى لا يوصف بها المفرد والترشيح منه وحاصل الدفع ان أبلغ من المبالغة لا من البلاغة (قوله المشتمل على ضعف المبالغة الخ) أى فجعل بليغا باعتبار أصل التشبيه (قوله كقوله لدى أسد الخ) هذا البيت من بحر الطويل وانما يتم التمثيل به اذا قطع النظر عن قوله مقذف وعن قوله اظفاره لم تقلم أما ان نظر لهما فلا يتم التمثيل به لما هو فى حيز الاطلاق لان مقذف ملائم للاسد ان أريد به الذى رمى نفسه فى الوقائع من غير آلة حرب وقوله أظفاره لم تقلم كذلك يلائم المشبه به ان أريد لم يدخلها قلم أصلا فيكون ثلاث ترشيحات مع تجريد واحد فلا يتم كلامه وجوابه انا نقطع النظر عن مقذف وعن قوله اظفاره لم تقلم

فان التظليل يلائم المشبه لكن التعجب منه يلائم المشبه به اه والبيتان للفضل بن العميد من الكامل وأجزاؤه متفاعلن ست مرات قالهما فى غلام حسن قام على رأسه يظلله من الشمس وقيل بعدهما

لما رأيت الشمس بارزة * سترت عين الشمس بالخنس
ثم استعذت على التى اختلست * منى الفؤاد بآية الكرسى

وبالجملة فالشاهد فى قوله ومن عجب شمس تظللنى من الشمس وبيانه انه شبه الغلام الذى يظلله بالشمس الحقيقية واستعار له لفظ الشمس فان المراد بالشمس الاولى الغلام والتظليل يلائمه ويقع منه فيكون تجريدا لكن تعجبه من تظليله تضمن دعوى اتحاده بالشمس الحقيقية فصار التظليل بهذا التعجب كأنه من ملائمات الشمس الحقيقية فخرج عن كونه تجريدا الى كونه ترشيحا وسنبين اعرابه فى مطلب بناء الاستعارة على تناسى التشبيه فى شرح آخر الرسالة ان شاء الله تعالى (قوله وان كان البيتان الخ) كأنه فهم ان فى البيت تشبيها بليغا لا استعارة لئلا يلزم الجمع بين الطرفين وفيه أن النفس فى بيت آخر أو أخذ بظاهر قول الامير فان التظليل يلائم المشبه الخ وسيأتى فى مطلب بناء الاستعارة على تناسى التشبيه ما يوافقنا فانظره (قوله اندفع ماقيل ان البلاغة الخ) يحتمل انه من البلاغة والمراد بقولهم والترشيح أبلغ والكلام المشتمل على الترشيح أبلغ لكن الشارح عدل الى ماقال لان البلاغة تابعة لمقتضى الحال فتدبر (قوله هذا البيت من بحر الطويل) أى فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن وهو لزهير بن أبى سلمى من قصيدة قالها فى الصلح الواقع بين عبس وذبيان وقبله

لعمرى لنعم الحى جر عليهم * بما لا يؤاتيهم حصين بن ضمضم
وكان طوى كشحا على مستكنة * فلا هو أبداها ولم تتقدم
وقال سأقضى مأربى ثم أتقى * عدوى بألف من ورائى ملجم

أكثر مبالغة (من
الاطلاق) المشتمل على
المبالغة فى التشبيه (الابلغ)
للاطلاق أى الاطلاق
وهو (أبلغ من التجريد)
المشتمل على ضعف المبالغة
التشبيه وقد يجتمع الترشيح
والتجريد فتكون الاستعارة
فى رتبة المطلقة كقوله
لدى أسد شاكى السلاح
مقذف
له لبد أظفاره لم تقلم
فقوله شاكى السلاح أى تام
السلاح تجريد وقوله له لبد
ترشيح وهذان تساويا
فان زاد أحدهما على
الآخر نحو

لكونهما يحتمل انهما مثالان للتجريد والترشيح فسقط الاعتراض اه تقرير الشارح (قوله فالعبرة بالزائد) أى فان كان الترشيح أقوى باعتبار ما يتبادر للذهن والملاءمة كانت مرشحة والا كانت مجردة (قوله بذكر القرينة) أى مانعة أو معينة كما تقدم (قوله فلا تعد قرينة المصرحة) أى بالنسبة للتجريد وقوله ولا قرينة المكنية أى بالنسبة للترشيح لانه لا التباس بين قرينة المصرحة والترشيح لان القرينة حينئذ من ملاءمات المشبه والترشيح من ملاءمات المشبه به ولا بين قرينة المكنية والتجريد لان قرينتهما من ملاءمات المشبه به والتجريد من ملاءمات المشبه فليتنبه (قوله دفعا لما يتوهم الخ) علة للتنبيه ان قلت ان التخييلية عند السلف هى

فشد ولم ينظر بيوتا كثيرة * لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم

وبعده البيت ثم باقى القصيدة (قوله لكونهما يحتمل انهما مثالان الخ) أى فهما صالحان للترشيح باعتبار ما ذكره وللتجريد على احتمال ان المراد من مقذف المرمى فى الوقائع بالحروب ومن نفى التقليم عدم الرفاهية وأما ان أريد منه القوة كناية فلا يعد ترشيحا ولا تجريدا لعدم الاختصاص بواحد فلا داعى لقطع النظر عنه وفى عبد الحكيم اعلم ان شاكى السلاح تجريد وله لبد ترشيح بدون نزاع أما مقذف فليس بتجريد ولا ترشيح لان التقذف بكلا معنييه أى الرمى باللحم كناية عن كثرة اللحم والجسامة والرمى به فى الوقائع يجوز اتصاف المستعار له والمستعار منه به اه فلا داعى لقطع النظر عن مقذف أيضا فالاولى عدم اختصاصهما بمعنى لكن الوجدان بواسطة المقام يحكم برجحان المعنيين اللذين ذكرهما الشارح فى تقرير الاعتراض فهما أشد ملاءمة بالاسد فالاعتراض أقوى ثم ان الشارح جار على ان الاستعارة هى لفظ أسد ولدى هو القرينة لان التقدير انا عند أسد والحصول العندى شأنه ان لا يكون للاسد لانه لا يؤنس به ويحتمل ان القرينة حالية ولفظ لدى تجريد ثم قول الشارح وقوله له لبد الخ ترشيح على معنى ان قوله لبد الخ فيه ترشيح بدليل قوله السابق فتكون الاستعارة فى قوة المطلقة وقوله اللاحق وهو وهذا ان تساويا فلا يرد على قوله الخ انه يقتضى ان له لبد وما بعده ترشيح واحد لكن الاولى حذف قوله الخ كما لا يخفى على حكيم وفوق كل ذى علم عليم فتدبر (قوله باعتبار ما يتبادر للذهن والملاءمة الخ) ظاهره فى اعتبار الكيف أعنى القوة وشدة الاختصاص فقط كالقوة المفهومة من مقذف وأظفاره لم تقلم على ما بينا واستظهر اعتبار الزيادة مطلقا بالكيف أو بالكم وجوز بعضهم فى حال التساوى ترجيح جانب السابق لسبقه فان سبق عنده الترشيح على التجريد فمرشحة والا فمجردة (قوله أى بالنسبة للترشيح) أى ولو على مذهب السكاكى القائل بان قرينة المكنية استعارة تصريحية لصورة وهمية فتكون من ملاءمات المشبه عنده فى المعنى نظرا للفظ والعبارة (قول الشارح دفعا لما يتوهم الخ)

فالعبرة بالزائد وقوله
القرينة تنبيه على ا
الترشيح والتجريد ا
بعد تمام الاستعارة
القرينة فلا تعد ق
المصرحة تجريدا ولا
المكنية ترشيحا د
يتوهم من أن ا
بالاستعارة لفظ ا
مجردا عن القرينة
القرينة تعتبر من ال
أو التجريد والقيد اذ
لدفع التوهم كان فى ذ
فائدة أى فائدة

الاثبات ومن المعلوم ان الاثبات لا يتوهم دخوله فى الترشيح لانه ذكر اللفظ الملائم او نفس اللفظ الملائم والاثبات ليس واحدا منهما فلا يتوهم دخول قرينة المكنية فى الترشيح على مذهب السلف الذى مشى عليه المؤلف وجوابه انه قد تطلق التخييلية على نفس اللازم تسمحا فيتوهم دخوله فى الترشيح اه تقرير الشارح (قوله فاندفع ما يقال الخ) حاصل الدفع سلمنا ان اللفظ لا يكون استعارة الا بعد ذكر القرينة الا أنا لا نسلم انه لا حاجة له بل له الحاجة وهو دفع الايهام

﴿فصل﴾

(قوله فى تقسيم الاستعارة الى أصلية الخ) هذا التقسيم عرضى أيضا (قوله ان كان اللفظ الخ) انما قدم الشارح اللفظ لما تقدم ان المستعار هو اللفظ وفى تسميته مستعارا مجاز الاول (قوله ولو تأويلا) أى هذا اذا كان حقيقة بل وان كان تأويلا (قوله فيدخل العلم) أى لان الاستعارة لا تمتنع فى العلم الا اذا لم يتضمن وصفية كما يأتى (قوله بانه موضوع) اى تأويلا مصورا بانه موضوع لامر كلى وهو الجواد ليصح جعل المشبه من افراد ذلك الكلى (قوله كما ان أسدا يتناول الحيوان الخ) أى لكونه كليا اصالة ولا حاجة لما تكلفه بعضهم من الاشكال والجواب (قوله فتجرى فيه الاستعارة حينئذ) أى حين اذ أول بكلى تجرى فيه الاستعارة وان كان المقصود انما هو الفرد المخصوص فالتأويل لاجل جريان الاستعارة

قال العلامة الامير وما فى الفارسية من التزام انه لم توجد استعارة مطلقة قرينتها لفظية وتخصيص المطلقة بما قرينتها حالية لا يعول عليه اه فالاتيان بقولهم بعد القرينة لرد هذا الوهم فتأمل (قوله سلمنا ان اللفظ الخ) المناسب حذف هذا التسليم كما لا يخفى ﴿مطلب تقسيم الاستعارة الى أصلية وتبعية﴾ (قوله انما قدم الشارح) لعله محرف انما قدر الشارح (قوله مجاز الاول) أى لان الكلام قبل العمل والاستعارة فان الكلام فى بيان كيفية العمل و يقال عليه المراد المستعار بالفعل والكلام فى بيان التسمية وهى بعد العمل وكيفية العمل أشار لها بعد بقوله لجريانها الخ (قوله اذا كان) أى الصدق (قوله أى تأويلا مصورا بانه موضوع الخ) اى فالباء هنا للتصوير وظاهر ان باء بواسطة سببية أى يؤول بسبب واسطة هى اشتهاره فاختلف المآن ولك جعل باء بانه للتعدية على تضمين يؤول معنى يحكم (قوله ولا حاجة لما تكلفه بعضهم الخ) ما تكلفه بعضهم اشكال فقط قال ان المقام فى التأويل بالكلى لا فى ادعاء التناول وانه فرد من أفراده فكان الاولى أن يقول كما ان أسدا كلى له افراد كثيرة أو يزيد بعد قوله كان هو الرجل المعروف أو غيره ويندرج تحته ذلك الرجل اه وحاصل الجواب الذى أشار له المحشى بقوله أى لكونه كليا أن التناول ليس الا الكلية فهو من اقامة اللازم مقام

وقع ما يقال ان اللفظ لا يكون استعارة الا بعد ذكر القرينة فلا حاجة الى بعد القرينة

﴿فصل﴾

تقسيم الاستعارة الى أصلية وتبعية (ان كان) اللفظ المستعار) للشبه (اسم جنس) اسم الجنس هو الكلى الصادق على كثيرين ولو تأويلا فيدخل العلم المشهور بوصف كحاتم المشهور بوصف الجود فانه يؤول بواسطة اشتهاره بالجود بانه موضوع للجواد سواء كان هو الرجل المعروف أو غيره لكن اطلاقه على المعهود يكون حقيقة وعلى غيره يكون مجازا كما ان أسدا يتناول الحيوان والرجل الشجاع لكن الاول حقيقة والثانى مجاز فتجرى فيه الاستعارة حينئذ نحو رأيت اليوم حاتما اى رجلا جوادا

﴿مطلب تقسيم الاستعارة الى أصلية وتبعية﴾

شبه هذا الرجل ب
وادعى انه فرد من أف
كما فى ادعاء ان الرج
الشجاع من أفراد الحي
المفترس فاستعير ا
حاتم لهذا الرجل استع
تصريحية أصلية ولما ك
اسم الجنس

فاندفع ما أورد من انه اذا كان المشبه به مطلق جواد كان الكلام لا مبالغة فيه لان المبالغة انما هى فى التشبيه بحاتم الطائى (قوله شبه هذا الرجل بحاتم الخ) أخذ منه أن دعوى الادراج انما هو بعد التشبيه وبهذا اندفع ما قيل ان كان حاتم موضوعا للجواد كان الرجل المشبه فردا من أفراده فلا حاجة الى التشبيه وحاصل الدفع ان التأويل انما طرأ بعد التشبيه اذ التشبيه لا يحتاج الى تأويل (تنبيه) حاتم هذا هو ابن عبد الله بن الحشرج طائى جاهلى وابنه عدى صحابى وكذا ابنت حاتم التى أكرمها النبى صلى الله عليه وسلم وأصله قبل العلمية اسم فاعل حتم اى أوجب

الملزوم ولا يخفى انه لا يدفع الاولوية (قوله فاندفع ما أورد من انه الخ) أى فاذا كان المقصود انما هو الفرد المخصوص وان التأويل لاجل جريان الاستعارة اندفع الخ وقال الامير على قول الملوى ليصح بعد التشبيه جعل المشبه من افراد ذلك الكلى قوله بعد التشبيه يدل السياق على ان التأويل للاستعارة بعد التشبيه بالشخص نفسه فاندفع التوقف بانه بعد التأويل يشمل المشبه فلا يتأتى تشبيه ونقل ولا حاجة لتمحل الجواب بانه يؤول بجواد بالغ غاية لم يصلها المشبه واندفع أيضا القول بان المبالغة أيضا ملتفت فيها الذات الشخص المعهود لا مطلق كريم فحاصله ان التأويل تقديرى لتحصل قاعدة الاستعارة والغرض الاصلى الالحاق بالشخص المعهود فتأمل اه فانت تراه دفع هذا السؤال والسؤال الآتى فى القولة الثانية بجعل التشبيه سابقا على التأويل وسننبهك على ما يسرك (قوله أخذ منه ان دعوى الادراج الخ) وجه الاخذ ان العطف يتبادر منه تأخير الادعاء عن التشبيه ولا شك ان الادراج بعد التأويل فلا ينافيه هذا قوله بعد وحاصل الدفع ان التأويل الخ الا ان قوله فلا حاجة الى التشبيه غير قول الامير فلا يتأتى تشبيه ونقل ثم انه يرد سؤال آخر نظير ما اندفع حاصله انه لا يتأتى الادراج بعد التأويل بجواد ضرورة شموله المشبه فان قلت ان التأويل ببالغ الغاية المتناهى فى الجود قلت جعله الامير تمحلا ويمكن أنه رأى ان الشمول هو الادراج والحق ان المقصود من التأويل اجراؤه على قانون الكلى الحقيقى كاسد حتى يشبه بفرد من أفراده التقديرية ولذا قيل ان نحو حاتم من كل علم مشتهر بصفة متى أريد استعارته لا بد من تأويله بكلى ليظهر الاندراج فى افراده التأويلية فيقدر ان له افرادا متحدة الحقيقة مع حاتم نفسه فى جنس الجود الحاصل منه البالغ الغاية كالاسد الصادق على افراد متحدة الحقيقة فى غاية الجراءة لاجل أن يشبه الممدوح بفرد منها كما يشبه الرجل الشجاع بفرد من افراد الاسد وليس المشبه به غير حاتم فى الحقيقة ثم يدعى ان له افرادا متعارفة من جملتها حاتم وغير متعارفة من جملتها الممدوح فيسوغ لنا

(تتمة) يقاس على حاتم حسان الذى اشتهر بالفصاحة ومادر الذى اشتهر بالبخل
(قوله يشمل المشتق)

يشمل المشتق

استعمال حاتم فيه فالمقصد الاصلى انما هو الالحاق بحاتم نفسه وان التأويل تقديرى لتصحيح قاعدة الاستعارة وان التشبيه انما هو بعد التأويل بكلى وان دعوى الادراج بعد التشبيه كما فى الاسد وهى التى سوغت اطلاق اللفظ ولا يقال انه بعد التأويل لاحاجة للتشبيه اذ يصدق على المشبه حينئذ لما علمت انما أول بالبالغ الغاية المتناهى فى الجود لتكون الافراد من جنس حاتم نفسه ويدعى ان الممدوح منها بعد ان يشبه وجعل التأويل سابقا على التشبيه أولى لان المقصود من التأويل جعله على سنن الكلى حقيقة حتى يشبه بفرد من افراده التقديرية وعكسه يقتضى انه حين التشبيه ليس اسم جنس بل جزئى فيخرج عن قاعدة الاستعارة ففى نحو حاتم ثلاثة اعمال التأويل بكلى ثم التشبيه بفرد منه ثم دعوى الادراج وأما فى نحو أسد فالاخيران فقط والشارح على هذا الا انه أدمج التأويل ودعوى الادراج فى قالب واحد فاكتفى فى الاول بالاول عن الثانى كما سترى من التقدير وفى الثانى وهو قوله بعد تشبيه الخ بالثانى عن الاول لانه كالتفريع على الاول كما سنشير اليه فقوله بانه موضوع للجواد أى للبالغ الغاية فى الجود وقوله سواء كان هو الرجل المعروف وهو حاتم الطائى المشهور بالكرم وقوله وغيره أى ما عدا المشبه لانه يندرج فيه بعد التشبيه وقوله لكن اطلاقه على المعهود الخ فيه حذف تقديره ثم يشبه الممدوح بفرد من أفراد الجواد بمعنى البالغ فى الجود الغاية ويدعى انه فرد من افراده فيكون لحاتم افراد معهودة متعارفة وافراد غير معهودة لكن اطلاقه على المعهود الخ وقوله شبه هذا الرجل الخ اى بعد التأويل يجرى على قانون الاستعارة من ان المشبه به يجب أن يكون كليا حين التشبيه ولا يخفى انه دقيق فى الشارح بعيد (قوله يقاس على حاتم حسان الخ) اشارة لما دخل تحت الكاف فى الشارح وحسان هو شاعر النبى صلى الله عليه وسلم وأول قصيدته فيه صلى الله عليه وسلم

عفت ذات الاصابع فالجواء * الى عذراء منزلها خلاء

ومنها اجابة لسفيان بن الحارث لما هجا رسول الله صلى الله عليه وسلم المبرأ من كل عيب

هجوت محمدا فأجبت عنه * وعند الله فى ذاك الجزاء

فقال له صلى الله عليه وسلم جزاك الله الجنة ومنها مخاطبة له عليه الصلاة والسلام

وأجمل منك لم ترقط عينى * وأكمل منك لم تلد النساء
خلقت مبرأ من كل عيب * كأنك قد خلقت كما تشاء

ومادر أصله من مدر الشئ خلطه بالمدر وهو قطع الطين الصغيرة اليابسة فعل ذلك بحوض بعد شرب ابله منه بخلا على الناس ويدخل سحبان وائل الذى اشتهر

بناء على مساواته للنكرة (قوله مع ان الاستعارة فيه تبعية) أى فيلزم ان تعريف الاصلية غير مانع فلا يقال ان التفسير ليس من شأن المتون ثم ان التعريف يشمل أسماء الافعال مع ان العصام فى الفارسية نص على ان الاستعارة فيها تبعية فان لم يكن لها مصدر محقق قدر لها مصدر كما فى هيهات ودراك

مع ان الاستعارة فيه تبعية

بالفصاحة وباقل الذى اشتهر بالعى والالكنة قيل انه اشترى ظبيا باحد عشر درهما فسئل بم اشتريت ظبيك ففرج أصابع يديه وأخرج لسانه يريد باحد عشر فهرب الظبي (قوله بناء على مساواته للنكرة) اى فى الوضع للفرد المنتشر بخلاف مالو قلنا بوضعه للحقيقة المعينة لا بقيد الاستحضار فى الذهن فان المشتقات لذات موصوفة منبهمة (قوله فلا يقال الخ) أى فالشارح دفع هذا السؤال لكن الاولى للمحشى أن يفرع هذا على البيان الآتى فى القولة بعد هذه فيقول قوله مع ان الاستعارة فيه تبعية اى فيلزم الخ وقوله فسره أى تفسيرا مقصودا الخ فلا يقال ان التفسير ليس الخ ويؤخر الكلام على أسماء الافعال وما معها بعد التوجيهات فى الشرح (قوله يشمل أسماء الافعال) وذلك لانها اعلام أجناس والمراد من اسم الجنس ما يشملها وعلم الشخص والنكرة والمشتق الا انه أخرجه بقوله أى اسما غير مشتق (قوله مع ان العصام فى الفارسية الخ) قال فيها اعلم ان الاستعارة التبعية تجرى فى أسماء الافعال مشتقة أولا لجريانها فى الافعال بلا خلاف لكنها تكون تبعية لمصدر الفعل الذى يكون اسم الفعل بمعناه لا لتبعية مصدره اذ ليس لاسم الفعل مصدر باعتبار انه اسم فعل مثلا فى استعارة هيهات لمعنى عسر تعتبر تشبيه العسر بالبعد وسريان التشبيه الى معنى بعد وعسر فتستعير الاول للثانى ثم تجعل هيهات بمعنى بعد المستعار لمعنى عسر أو تعتبر سريان التشبيه من أول الامر الى معنى هيهات قصر المسافة وتقليلا للكلفة فتستعير من معنى بعد لمعنى عسر اه فانت تراه قال لكنها تكون تبعية الخ فجعلها أولا فى مصدر الفعل وصرح بان اسم الفعل لا مصدر له ففى قوله فى أول العبارة مشتقة أولا تساهل والمراد كان مصدر فعلها من لفظها كما فى دراك ونزال أولا كهيهات وصه وهو بائن من قوله لكنها تكون الخ ثم قوله أو تعتبر سريان التشبيه الخ جرى على مذهبه من عدم اعتبار الاستعارة بين المصدرين أولا واشتقاق بعد بمعنى عسر من البعد بمعنى العسر ومذهب الجمهور هنا كهو فى الفعل وغيره كما استظهره الصبان فقول المحشى فان لم يكن لها مصدر محقق الخ فان كافته أن المراد فان لم يكن لفعلها مصدر جار على لفظها التى لها مصدر غير جار على لفظها قلت بعد كونه لا دليل عليه من كلامه وغيره موافق لما يأتى له لو كان المراد ذلك لاقتصر فى التمثيل على هيهات كما لا يخفى فهو قطعا على فهم انها تابعة لمصادر محققة اذا كانت مشتقة كنزال ودراك أو مقدرة اذا كانت

قال شيخنا الامير وهذا منه بناء على ان مدلولها معنى الفعل كما هو مذهب المحققين وان الاستعارة فى المشتق تبعية لدخول النسبة فى مفهومها فهى غير مستقلة والاستعارة تقتضى التشبيه كما قال العصام وأما على ان مدلولها لفظ الفعل فلا استعارة لان التشبيه بين المعانى لا الالفاظ وعلى ما قاله السعد من انها تبعية لاستعارة المصدر كما هو ظاهر عبارة المتن الآتية فالظاهر أن يقال ان كان اسم الفعل مشتقا فالاستعارة تبعية وان كان غير مشتق كصه ومه فالاستعارة فيها أصلية ولا حاجة الى تقدير المصدر سواء قلنا مدلولها اللفظ أو المعنى

غير مشتقة كهيهات وهو نظير باول عبارة الفارسية وعرفت تحقيقها بالاعتبار عليه (قوله قال شيخنا الامير الخ) عبارته قوله أى غير مشتق يتناول نحو صه من أسماء الافعال وفى الفارسية انها تابعة لمصادر محققة أو مقدرة فاستعارة هيهات للعسر تابعة لاستعارة البعد الحسى للتعسر بجامع عدم النيل مثلا ثم اعلم ان هذا ظاهر ان علة التبعية بعدم استقلال المعنى وقلنا مدلول اسم الفعل معنى الفعل أو لفظه ولوحظ دلالته على معناه فيؤول للاول بواسطة أما ان علة التبعية بقصد المصدر اصالة وتفرع غيره على ما للسعد فهى قاصرة على نحو نزال ودراك من المشتقات التى لها مصادر بالفعل وفى غيرها أصلية اه وهى وان كانت أحسن من عبارة المحشى لكن عرفت ما فيها مما سبق (قوله معنى الفعل) عرفت من عبارة الامير أو لفظه ولوحظ دلالته على معناه وقوله كما هو مذهب المحققين الذى اشتهر انه لفظ الفعل (قوله فهى) أى النسبة أو المشتقات غير مستقلة أى لان ما دخل فى مفهومه غير المستقل غير مستقل (قوله تقتضى التشبيه) أى وهو يقتضى ان الطرفين موصوفين بوجه الشبه والوصف للمستقل (قوله على ان مدلولها لفظ الفعل) محترز على ان مدلولها معنى الفعل ولا يخفى انه لا قائل بان مدلولها لفظ الفعل مجردا عن المعنى وقوله وعلى ما قاله السعد الخ عطف على قوله على ان المحترز وان الاستعارة فى المشتق تبعية لدخول النسبة الخ (قوله ان كان اسم الفعل مشتقا) تقدم لك ان أسماء الافعال كلها غير مشتقة فلا تغفل (قوله فالاستعارة فيها أصلية) فيه انه لا يمكن الا تشبيه السكوت بالتكلم أو الزيادة بالنقص مطايبة أو استهزاء كتشبيه العسر بالبعد فكيف تكون أصلية فقوله ولا حاجة لتقدير المصدر لا معنى له (قوله مدلولها اللفظ) ان أراد ملحوظا فيه المعنى فلم يذكره فانه اقتصر على ان مدلولها معنى الفعل وان أراد مجردا عن المعنى فقد سبق له انه لا استعارة فيه وبالجملة فبطلان كونها أصلية فى غير نحو دراك من المديهيات على كلا القولين فى اسم الفعل أى القول بان مدلوله معنى الفعل والقول بانه لفظه ملحوظا دلالته على المعنى فان كلا من الفرعية فى المعنى وعدم الاستقلال

ويشمل أيضا المثنى والجمع فالاستعارة فيهما أصلية وقال الشبراملسي انها تابعة لاستعارة المفرد لان التشبيه والاستعارة انما هما قبل التثنية والجمع وذكر شيخنا الامير ان الخلاف لفظي فمن نظر للمفرد قال تبعية ومن نظر للحالة الراهنة قال أصلية ويشمل أيضا اسم الاشارة وتقدم ما فيه وأما الضمائر فهي تابعة لمرجعها فان قلت رأيت أسدا وقصدت به الحقيقة كان ضميره حقيقة وان قصدت به المجاز كان ضميره مجازا هكذا قيل والحق ان الضمير حقيقة مطلقا ولو كان مرجعه مجازا لانه وضع لعوده على ما تقدم اه ملخصا من حاشية شيخنا الامير على الملوي (قوله فسره) أي تفسيرا مقصودا منه التقييد لاخراج المشتق (قوله كانه قال) انما أتى بكأن الدالة على الترجي من حيث انه لم يصرح بهذه العبارة أو اشارة الى أن الكلام لم يسبقه به أحد فلهذا ترجي أن يكون هذا هو المراد وكذا يقال في قوله وكانه قصد الخ والحاصل ان بعض العلماء قرر كلام السمرقندية على ان قوله أي الخ

فسره بقيده فقال (أي اسما غير مشتق) كانه قال المراد باسم الجنس غير المشتق أما اسم الجنس المشتق فلا تكون فيه الاستعارة أصلية ولو قال ان كان المستعار اسم جنس غير مشتق كان أخصر وأوضح وكانه قصد بالتفسير تقييد

موجود على كل حال ولو قلنا بالاشتقاق وتحملنا هذا الشقاق فاحسن التأمل (قوله ويشمل أيضا المثنى والجمع) هو مذهب الجمهور ومقابله ما للشبراملسي (قوله وذكر شيخنا الامير الخ) عبارة الامير وقرر نور الدين الشيخ على الشبراملسي على العصام استظهار انها تبعية للمفرد ولم يطرأ عليها في حال التثنية والجمع تجوز مستقل كما في المفرد فليتأمل وقوله ولم يطرأ الخ اعتراض على نور الدين بان هذه التبعية ليست على قانون غيرها فان القانون تجدد تجوز فيها وفي هذه ليس كذلك فلم يذكر ان الخلاف لفظي ولا تتوهم ان مراده ذكر في تقرير الدرس لقوله بعد ملخصا من حاشية شيخنا الخ (قوله فمن نظر للمفرد الخ) أي فمن نظر في المثنى والجمع الى سبق المفرد قال انها في المثنى كاسدين والجمع كأسد تبعية ومن لم ينظر الى سبق المفرد قال أصلية ولا يخفى ضعفه (قوله وتقدم ما فيه) أي من أنه لا يلزم من تضمن الشيء معنى الشيء أن يعطى حكمه فتنبه (قوله حقيقة مطلقا) أي ما لم يعبر بمذكر عن مؤنث وعكسه فهو استعارة (قوله أي تفسيرا مقصودا الخ) أي فالقصد التقييد (قوله الدالة على الترجي) المشهور عن النحاة ان كأن للتشبيه المؤكد اذا كان خبرها اسما أرفع أو أحط من اسمها وليس صفة من صفاته نحو كأن زيدا ملك وكأن زيدا حمار فان كان فعلا أو ظرفا أو جارا ومجرورا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو كأن زيدا قام أو قائم أو عندك أو في الدار لان زيدا نفس القائم ونفس المستقر والشيء لا يشبه نفسه فكأنه رأى ان الظن كالترجي (قوله وكذا يقال الخ) أي وبالنسبة للاحتمال الثاني يقال نسي ما قصده عند تأليف الرسالة (قوله والحاصل الخ) ليس حاصل ما قدم بل هو حاصل من الشارح احتوى على ما أفاده متنه وشرحه

عبارة التلخيص فانه اطلق اسم الجنس وعليه فلو قال في التفسير أي غير مشتق بحذف اسما كان أبين وليس تفسيرا لحقيقة اسم الجنس والا لشمل علم الشخص ولا قائل بأنه اسم جنس ولا تجري الاستعارة فيه الا بالتأويل وهذا التفسير أصله للسمرقندي (كالاسد) اذا استعير للرجل الشجاع في نحو رأيت أسدا يرمي (والقتل) اذا استعير للضرب الشديد في نحو شاهدت قتل زيد الاول اسم عين والثاني اسم معنى (فالاستعارة أصلية) أي تسمى بذلك لانها ليست تابعة لشيء بل قائمة بنفسها (والا) أي وان لم يكن المستعار اسم جنس بان كان فعلا أو حرفا أو اسما مشتقا كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (فتبعية) اى تسمى بذلك (لجريانها في الفعل أوفى الاسم (المشتق بعد جريانها في مصدره) اى مصدر كل من الفعل أو المشتق فهى تابعة للاستعارة فى المصدر مثال الاستعارة فى الفعل نطقت الحال أى دلت شبهت الدلالة بالنطق في ايضاح المعنى وايصاله للذهن

تفسير لحقيقة اسم الجنس في هذا الفن ويقدر في قوله أي اسما بان يقال اسما كليا ولو تأويلا ويكون المشتق ليس اسم جنس في هذا الفن وهو خلاف التحقيق بل هو اسم جنس في هذا الفن الا أن الاستعارة فيه تبعية اه تقرير الشارح (قوله عبارة التلخيص) لانه قال ان كان المستعار اسم جنس كالاسد والقتل فالاستعارة اصلية (قوله وهذا التفسير الخ) أي فالكلام كله وارد على السمرقندية لا على هذا المصنف ودفع به اعتراضا وارداعليه وحاصله لماذا ارتكب هذا التعريف المحوج لهذا الكلام (قوله فلا يجريان) أي السمرقندية وصاحب التلخيص (قوله الا بالتأويل) وذلك لان الاستعارة مبنية على تناسى التشبيه وجعل المشبه من افراد المشبه به فلابد أن يكون كليا وعلم الشخص غير كلي كما تقدم لك في حاتم ونحوه (قوله لانها ليست تابعة لشيء الخ) اعترض بانها تابعة للتشبيه والمبالغة واجيب بان المراد ليست تابعة لشيء من الاستعارات وقيل سميت أصلية من الاصل بمعنى الكثير والغالب لان افرادها أكثر اذ لا فرد من التبعية الا ومعه أصلية وتنفرد عنها وقيل لانها أصل للتبعية (قوله بان كان فعلا) ظاهره ولو كان لا مصدر له كيذر ويدع ونعم وبئس مع أنها لا تكون تبعية الا بالتبع للمصدر كما يأتي الا أن يقال المراد بالمصدر ولو المقدر وظاهره ولو اقترن الفعل بالحرف المصدري نحو يعجبني أن تقتل زيدا وهو كذلك لان الاستعارة للفظ المصرح به وقال العصام في الفارسية انها أصلية نظرا للتأويل بالمصدر

(قوله تفسير لحقيقة اسم الجنس في هذا الفن) فيشمل كل الاعلام الشخصية مع انه لابد من التأويل في استعارتها ولذا قال ويقدر الخ (قول الشارح ولا تجري الخ) هو في كثير من النسخ وفي نسخة فلا يجريان وهي غير صحيحة وان كتب عليها المحشي فانه لم يسبق له ذكر السمرقندية وان سبق ذكر التلخيص وفي نسخة ولا يجريان وهو عطف على قوله بأنه اسم جنس (قوله وذلك لان الاستعارة الخ) قال الامير ومفهوم الاستعارة جواز المرسل كاطلاق زيد على جزءله لعدم احتياجه للادراج المنافي للعلمية ولا عبرة بمن منعه قياسا على الاستعارة للفارق وجعل ضربت زيدا مجازا عقليا حيث ضرب بعضه اه (قوله فالكلام كله وارد الخ) كلام بعد الوقوع ليس بالقوي (قوله للتسمية) المناسب للتبعية (قوله ولو المقدر) أي من الترك في يذر ويدع والمدح في نعم والذم في بئس ثم انه تقدم له أن غير المشتق الاستعارة فيه اصلية ولا حاجة الى تقدير المصدر فكذلك ما هنا فهذا رجوع لما قلناه هناك فلا تغفل (قول الشارح كاسمي الفاعل الخ) مثال اسم الفاعل هذا قاتل زيد بمعنى ضاربه ضربا شديدا ومثال اسم المفعول سيأتي له ومثال الصفة المشبهة هذا حسن الوجه مشيرا الى قبيحه تنزيلا للتضاد منزلة التناسب تهكما أو تمليحا وأدخلت الكاف أفعل التفضيل كهذا اقتل لعبيده من زيد بمعنى

(قوله واستعير النطق الخ) أى بعد تقدير ادخال الدلالة فى جنس النطق (قوله أى بقدر ذلك) أى فليس بلازم التصريح بالمصدر واعلم ان الاستعارة فى هذا المثال فى المادة وقد تكون فى الهيئة كما فى أتى أمر الله فانه شبه الاتيان فى المستقبل بالماضى بجامع التحقق فى كل واستعير الاتيان الماضى للمستقبل واشتق من الاتيان أتى بمعنى يأتى هذا تقرير مذهب القوم

انه أشد ضربا لهم منه واسم الزمان والمكان كهذا مقتل زيد مشيرا الى زمان أو مكان ضرب به ضربا شديدا واسم الآلة كهذا مفتاح الملك مشيرا الى وزيره شبهت الوزارة بالفتح للابواب المغلقة بجامع التوصل للمقصود بكل واستعير الفتح للوزارة واشتق منه مفتاح بمعنى وزير (قوله فليس بلازم التصريح بالمصدر) ظاهره انه لابد من اجرائها فى المصدر ولو فى النفس فقط فليس بلازم أن يكون فى اللفظ وليس هذا قصد الشارح بل قصده انه ليس المراد بجريان الاستعارة أو التشبيه فى شئ قبل جريانها فى اللفظ المستعار جريانهما فى ذلك الشئ بالفعل بل المراد جريانهما فيه على سبيل الاعتبار والتقدير وهو لدفع اشكال العصام فى أطوله حيث قال هذا مشكل جدا اذ لا يخفى على مستعير المشتق أو حرف انه لا يتكلم أولا بالمصدر أو متعلق معنى الحرف ولا يستعير شيأ منهما (قوله فى المادة) أى فى الفعل بالنظر اليها حيث اننا لم نتعرض الا للحدث الذى هو مدلولها ولم ننظر للزمان الذى هو مدلول الهيئة (قوله فى الهيئة) أى فى الفعل بالنظر اليها وهى كيفية تعترى الحروف التى هى المادة من حركاتها وسكناتها وتقديم بعضها على بعض (قوله واشتق من الاتيان أتى بمعنى يأتى) أى فالتشبيه والاستعارة فى المشتق بطريق السراية والتبع للمشتق منه ويغتفر فى التابع ثم ان السيد قال الاستعارة فى الفعل على قسمين عندهم أحدهما أن يشبه الضرب الشديد بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثانى أن يشبه الضرب فى المستقبل بالضرب فى الماضى فى تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى موجودا فى كل واحد من المشبه والمشبه به لكن قيد فى كل منهما بقيد مغاير لقيد الآخر فصح التشبيه لذلك اه وفيه أن الضرب حقيقة فى كل من الضرب فى الماضى والضرب فى المستقبل فكيف تتحقق استعارة من أحدهما للآخر حتى يلزم الاستعارة بتبعيته فى الفعل اه أطول ولهذا البحث قال المحشى هذا تقرير مذهب القوم ومنشأ البحث جعل المستعار لفظ الضرب من غير قيد وشبهته ان التشبيه والاستعارة عهدا فى مصدرى الفعلين والمصدر اسم

(قوله لان الاستعارة تعتمد التشبيه) أى الاستعارة الاصلية وأما التبعية فكأنها ليست استعارة لكونها لم تعتمد التشبيه بالنظر لذاتها فلذا كانت تبعية وبهذا التقرير صحت العبارة (قوله كقولك جسم أبيض الخ) أى فالجسم اسم عين وبياض اسم معنى وهو حقيقة متقررة

وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق المتقررة أى الامور الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معانى الافعال والصفات المشتقة لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان فى مفهوم الافعال وعروضه للصفات

ماسوى الزمان من مدلولى الفعل وجوابه انه اعتبر هنا قيد خارجى لضرورة المغايرة بين الطرفين فجعل دال الضرب فى الماضى هو لفظ الضرب فى الماضى ودال الضرب فى المستقبل هو لفظ الضرب فى المستقبل فاستعير اللفظ الاول لمعنى الثانى واشتق من الاول ضرب بمعنى يضرب ولاشك أن الضرب المقيد بكونه فى الماضى ليس حقيقة فى الضرب فى المستقبل واشار له السيد بقوله لكن قيد فى كل الخ فتأمل وبقى اجراء الاستعارة باعتبار النسبة ولا مانع منها وان منعها السيد والعصام ونسب الجواز للعضد فاذا اسندت الضرب الى المحرض دلالة على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض بنسبته الى من ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان كان صوابا لكن هذا بتبعية تشبيه احدى النسبتين المطلقتين بالاخرى اوتشبيه معنى أحد المصدرين بالآخر بنظير التقييد السابق فى الهيئة فتدبر (قول الشارح وانما كانت تبعية الخ) لم يوجه بنظيره فى الحروف لظهوره فيها لان معانيها غير مستقلة بالمفهومية فلا يدخل التشبيه فى معانيها اصالة (قوله أى الاستعارة الاصلية) أى تعتمد التشبيه بالذات كما يؤخذ من قوله بعد وأما التبعية الخ المفيد أن التبعية تعتمده بالتبع وقال الحفيد لايخفى ان هذا الدليل يفيد ان لا يعتبر التشبيه أصلا فى الافعال والمشتقات والحروف وقد عرف الاستعارة فيما سبق بالفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى الا أن يؤول ويقال المراد شبه جزء المعنى أو متعلقه قال بعض الحواشى وقد يجاب بمنع افادة الدليل ماذكره للفرق الظاهر بين التشبيه والاستعارة القصديين والتشبيه والاستعارة الحاصلين ضمنا بطريق السراية فتأمل (قوله صحت العبارة) أى فلا يقال ان قوله لان الاستعارة تعتمد التشبيه الخ يفيد عدم جريان الاستعارة فى الفعل والمشتق كما سيأتى له (قول الشارح كون المشبه) أى ومثله المشبه به (قوله وهو حقيقة متقررة) أى البياض حقيقة متقررة بناء على ان العرض يبقى زمانين وأما الجسم فامره ظاهر (قول الشارح وعروضه للصفات) أى بخلاف المصادر وذلك لان مفهوم الصفات مشتمل على النسبة فعرض لها الزمان عرفا طارئا وأما المصادر فلم يلاحظ فى مفهومها انسبتها الى شئ لم يعرض لها الزمان عرفا والعقل شئ آخر فتدبر

(قوله هذا التعليل القوم الخ) انما قال ذلك لان فيه خدشا بين فى المطولات ومن جملة الخدش ان هذا التعليل يفيد عدم جريان الاستعارة فى الفعل والمشتق وقد علمت الجواب عنه بان قوله لان الاستعارة تعتمد التشبيه أى الاستعارة الاصلية (قوله كالابتداء الخ) فاذا أردنا أن نفسر معنى من فى قولنا سرت من البصرة قلنا معناه

(قوله لان فيه خدشا بين فى المطولات) من وجوه الخدش لانسلم انه انما يصلح للموصوفية الامور المتقررة الثابتة لقولنا زمان طويل وحركة سريعة فقولهم لكونها متجددة غير قارة بواسطة دخول الزمان الخ ممنوع لما علمت من وصف الزمان والحركة وأجاب السيد بان المراد بالحقائق هنا المعانى المستقلة بالمفهومية لا ما توهمه السعد من الامور المتقررة الثابتة ونوزع بان اطلاق الحقيقة على المعنى المستقل بالمفهومية لا بد له من شاهد من كلام القوم وما وجد وعلى تسليمه فالدليل لا يتم فى الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة لان معانيها تصلح لان تقع محكوما عليها فهى مستقلة بالمفهومية ومنها ان كان مرادهم بالصفات المشتقة ما عدا أسماء الزمان والمكان والآلة فانها ليست بصفات اتفاقا ورد ان هذا الدليل غير متناول لهذه الثلاثة فيكون أخص من المدعى وان كان مرادهم بها ما يعم ذلك على سبيل التجوز لشمول التعليل أعنى قولهم لكونها متجددة لها ورد ان كلامهم حينئذ مخالف لاجماعهم فانها تصلح للموصوفية اجماعا نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب هذا وهو مقام طويل يصعب جلبه هنا (قول الشارح وليس المراد بمتعلق معنى الحرف الخ) فهم صاحب التلخيص على ما فهمه منه السعد ان المتعلق هو المجرور وقدر فى آية ليكون لهم عدوا وحزنا تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلتهم الغائية ثم استعمل فى العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل فى العلة الغائية فتكون الاستعارة فى اللام تبعا للاستعارة فى المجرور اه واعترضه عبد الحكيم بانه ليس فى التلخيص ان الاستعارة تابعة للاستعارة فى المجرور انما هى زيادة منه وحاصل كلام التلخيص انه يقدر التشبيه أولا للعداوة والحزن بالعلة الغائية ثم يسرى ذلك التشبيه الى تشبيه ترتبهما بترتب الغائية فتستعار اللام الموضوعة لترتب العلة الغائية لترتب العداوة والحزن من غير استعارة فى المجرور وهذا التشبيه كتشبيه الربيع بالقادر المختار ثم اسناد الانبات اليه هذا ما يستفاد من الكشاف وهو الحق عندى لان اللام لما كان معناها محتاجا لذكر المجرور كان اللائق أن تكون الاستعارة والتشبيه فيها تابعا لتشبيه المجرور لا تابعا لتشبيه معنى كلى بمعنى كلى معنى الحرف من جزئياته كما ذهب اليه السكاكى وتبعه الشارح السعد اه وسنبينها بالمعنى الكلى فتأمل (قوله فاذا أردنا أن نفسر معنى من) يشير الى أن الضمير فى قول الشارح عند تفسيره راجع

هذا التعليل القوم (و) الجريان
(فى الحرف) المستعار (بعد
جريانها فى متعلق معناه)
أى معنى الحرف وليس المرا
بمتعلق معنى الحرف هو المجر
كما قاله صاحب التلخيص
بل (المراد بمتعلق معنى
الحرف المعنى الكلى) الذ
يعبر به عن معناه عند تفسير
(كالابتداء فى) معنى (من
فانه متعلق معنى من (والانت
فى) معنى (الى) فانه متعلق
معناها (والظرفية فى) معنى
(فى والاستعلاء فى) معنى
(على) فليست هذه المعانى
الكلية معانى الحروف

ابتداء الغاية وكذا يقال فى فى بيان معناها الظرفية أى ان هذه الحروف اذا افادت معنى رجعت الى هذا ثم هذا الغاء وعلى انها موضوعات للجزئيات مستحضرة بامر كلى (قوله اذ الحرف لا يؤدى)

اذ الحرف لا يؤدى الا معنى
جزئيا)

لمعنى الحرف والاولى جعله للحرف كضمير معناه (قوله ابتداء الغاية) أى الشئ ذى الغاية أو المراد من الغاية الكل لعلاقة الجزئية أو المجاورة أو الاضافة لادنى ملابسة وبعد أن الحامل على ذلك التقاول بالتمام (قوله أى ان هذه الحروف اذا افادت الخ) أى لما ذكره المصنف من ان الجزئى له تعلق بالكلى لاندراجه تحته (قوله للجزئيات) أى لكل فرد منها وقوله بامر كلى أى عام يشملها بيانه ان الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا و بالذات مطلقا عن التقييد بتعلق خاص أو متعلقا بمتعلق خاص كالسير الواقع عند البصرة كان معنى مستقلا بنفسه ملحوظا فى ذاته صالحا لان يحكم عليه وبه ويتبعه ادراك متعلقه اجمالا فى الأول لا لذاته فى الثانى وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء واذا لاحظه من حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بنفسه لا يصلح لان يحكم عليه أو به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من ولا يتأتى حضور الجزئيات بمثل هذا الاعتبار ولذا وضع الواضع الحرف بواسطة استحضار أمر عام لكل فرد من أفراد ذلك العام بخصوصه من حيث انه نسبة ملحوظة بالتبع آلة لملاحظة الغير وارتباط أمر بآخر فمعانى الحروف روابط فقط فلا يجرى فيها التشبيه والاستعارة اصالة واستقلالا بل يجب أن يعتبر التشبيه أولا فى الاصل الذى يرجع اليه معنى الحرف للحاجة اذ ليس لمعناه الجزئى اسم مخصوص وذلك المتعلق كالابتداء والظرفية الخ ثم يعتبر سريان التشبيه الى معنى الحرف فيستعار لفظ المشبه به للمشبه مثلا فى استعارة لفظ من لمعنى فى تعتبر تشبيه الظرفية الكلية بالابتداء الكلى وسريان التشبيه الى فرديهما المستعار بن من فى ومن فتستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية كلمة من الموضوعة للابتداء الجزئى المشبه به للظرفية الجزئية المشبهة الموضوع لها كلمة فى فتقول سرت من يوم الجمعة الى وقت عصره بمعنى سرت فيه ونحو ذلك استعارة لام التعليل فى قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا فتشبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية كالمحبة والتبنى عليه بجامع مطلق ترتب فيسرى التشبيه الى الجزئيات فتستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية اللام الموضوعة لترتب العلة الغائية الجزئى لترتب العداوة والحزن الجزئى ولابتناء هذه الاستعارة على التشبيه الحاصل بالسراية التابع للتشبيه الذى فى المتعلق قيل للاستعارة تبعية لا لانها تابعة لاستعارة أخرى فى المتعلق اذ لا حاجة لاعتبارها فيه اما فى المصدر فاستعارته

ذوق العبارة يعطى انه تعليل لمحذوف وهو قوله فليست هذه المعانى الخ ويحتمل انه
علة لقوله لجريانها أى انما جرت فى متعلق معناه ولم تجر فى الحرف لان معنى
الحرف نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية لتوقفها على المتعلق والمجرور فلا يصح
أن يحكم على معناه انه مستعار ولم يصح اتصافه بوجه الشبه لان الاتصاف والحكم
انما يكون على الامور المستقلة وهذا الاحتمال هو الاظهر (قوله والا لما كان
حرفا) رد به على السعد فى قوله انها موضوعة للامر الكلى وأجيب بانها وان كانت
موضوعة لما ذكر الا ان الواضع شرط استعمالها فى الجزئى ورد بان شرط
الواضع لا يعتبر وانما المعتبر الوضع وأجيب بان الشرط حين الوضع ينزل منزلة
الوضع (قوله بل هذه الخ)

لها فائدة وهى اشتقاق المستعار منه وجعلها السمرقندى تبعا لصدر الشريعة
تابعة لاستعارة متعلق معنى الحرف وجرى عليه شارحنا ونقله فى الاطول عن
القوم وفيه الجرى مع المصدر على وتيرة واحدة لكن الاول أظهر فتدبر (قوله
ذوق العبارة الخ) أى حيث قال فليست الخ مع بعد أنه مجرد بيان (قوله ولم تجر
فى الحرف) يعطى انه علة لمحذوف فان قلت انه مستفاد من قوله لجريانها فلا يعد
محذوفا قلت كذلك قول الشارح فليست هذه المعانى الخ مستفاد مما قبله فلا يعد
محذوفا فلم جعله من المحذوف وذلك من المذكور (قوله لان معنى الحرف الخ)
بيانه بين يديك فلا تغفل (قوله وهذا الاحتمال هو الاظهر) أى فى ذاته من حيث
انه لا يحوج الى تقدير فى زعمه (قوله رد به على السعد فى قوله الخ) اى فى قوله
تبعا للاوائل فانه اختار تبعا لهم انها موضوعة للمعانى الكلية الغير الملحوظة بذاتها
فلذلك شرط الواضع فى دلالتها ذكر متعلق لها بدليل أنها لم تستعمل بدونه فمعنى
من مثلا هو الابتداء لكن من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه فلذا وجب
ذكر متعلقه فلا يستعمل بدونه وما قيل انه يلزم على هذا ان يكون استعمالها فى
خصوصيات معانى تلك الجزئية مجازا لا حقيقة له لعدم استعمالها فى المعانى
الاصلية أصلا مع انهم ترددوا فى أن المجاز يلزمه الحقيقة أولا فمدفوع بانه انما
يكون مجازا لو كان استعمالها فيها من حيث خصوصياتها أما ان كان من حيث
انها افراد المعانى الكلية فلا وهذا القول للجمهور وبعد اقدام الاوائل والجمهور
عليه بلا دليل وعلى تسليم انه لا دليل على ذلك نقول كما انه لا دليل عليه لا دليل
على وضعه للمعنى الجزئى مع احتياجه الى اعتبار الوضع العام الذى لا دليل عليه
واستعماله فى الجزئى لا ينهض على وضعه له اه عبد الحكيم بتصرف (قوله
وأجيب بان الشرط الخ) محصله انها وان كانت موضوعة للكلية الا انها غير
ملحوظة لذاتها بل آلة لملاحظة الغير ومن ثم شرط الواضع استعمالها فى الجزئى

أشار به الى أن قول المصنف والجزئى الخ ليس مرتبطا بالعلة قبله بل بمحذوف وهى تسمية الكلى متعلقا (قوله وأما المجاز المركب الخ) كان الاولى أن يقدمه على مبحث الترشيح والتجريد ليفيد أنه فى المجاز المركب أيضا (قوله فهو اللفظ المركب الخ) هذا ضابط لا تعريف والالزم الدور لاخذه جزء المعرف فى التعريف (قوله المستعمل فى غير الخ) اعترض بانه غير مانع لصدقه على نحو ينقضون عهد الله وفى رحمته أى فى الجنة لانه اذا استعمل جزء من أجزاء المركب فى غير ما وضع له فقد استعمل المجموع فى غير ما وضع له مع ان ذلك لا يسمى مجازا بالمعنى المذكور وأجيب بان قيد الحيثية ملاحظ فى التعريف أى المستعمل فى غير ما وضع له من حيث انه مركب وأما هذان المثالان فان التجوز فيهما لامن حيث ذاته بل من حيث أجزاؤه ورد بان هذا يصير التعريف غير جامع لانه يخرج عنه الاستعارة التمثيلية لانها تستعمل فى المعنى المجازى من حيث علاقة المشابهة لامن حيث التركيب

وأما المجاز المركب فهو اللفظ المركب) خرج المفرد المستعمل) خرج المهمل مركب

(قوله أشار به الى أن قول المصنف الخ) لايخفى أن قول المصنف المراد بمتعلق معنى الحرف الكلى دعوى ممثلة بارب ــة أمثلة مدللة بقوله اذ الحرف الخ وأن قول الشارح فليست هــذه المعانى الخ تفريع لازم فانه يلزم من دعوى ان متعلق المعنى هو الكلى أن المعانى الكلية ليست معانى الحروف وأن قوله بل هــذه الكليات متعلقات لمعانيها عين الدعوى وقوله لكون معانيها جزئيات لهــا فى المعنى عين الدليل فالوجه ان قوله بل هــذه الخ مرتبط بقوله فليست الخ للاشارة الى ان قول المصنف والجزئى الخ هو روح الدليل فانه لا يفيد الا به فالشارح رحمه الله لما أطال الفصل ببيانه ورده على السعد احتاج لاعادة الدعوى مع جزء الدليل ليربطها بروح التعليل فكانه قال معنى الحرف جزئى وكل جزئى له تعلق بالكلى ولاشك أنه ينتج معنى الحرف له تعلق بالكلى كما هو المدعى فتدبر (مطلب المجاز المركب) (قوله ليفيد أنه) أى ماذكر من الترشيح والتجريد (قوله هذا ضابط الخ) لايخفى ضعفه فالاولى الجواب بان المركب فى المعرف جزء علم كالزاى من زيد وأما الجواب بان اللفظ المركب أعم من المجاز المركب فلا يخفى ما فيه (قوله وأجيب بان قيد الحيثية الخ) أصل الاعتراض من العصام وجوابه من حفيده وحاصل الاعتراض انه غير مانع لصدقه على مجموع المركب المتجوز فى جزئه وحاصل الجواب ان الحيثية معتبرة أى المستعمل من حيث انه مركب فلا يرد المجموع فانه من حيث الجزء (قوله بل من حيث أجزاؤه) الاولى جزؤه (قوله ورد بان هذا الخ) تبع الناس الملوى فى هذا الرد وهو عجيب اذ تخصيص التمثيلية تحكم فان غيرها لم يستعمل الا من حيث علاقته ولان غاية ما فى الحيثية مطلق الملاحظة لاخراج

مطلب المجاز المركب

فالاولى الجواب بانه تعريف بالاعم وقد أجازه المتقدمون أو ضابط كما تقدم التنبيه عليه (قوله فى غيرما وضع له الخ) أى ولو كان ذلك الغير مفردا و يأتى له نظير فى التشبيه كما فى قول الشاعر

وكأن محمر الشقيـ * ـق اذا تصوب أو تصعد
اعلام ياقوت نشر * ن على رماح من زبرجد

كما يأتى للشارح فان هذا المركب شبهت الشقائق به والصالح للتشبيه صالح للاستعارة (قوله خرجت الحقيقة المركبة) أى وخرج أيضا التعريض نحو المسلم من سلم المسلمون الخ فانه غير مستعمل فى ذلك بل اللفظ مستعمل فى حقيقته وملوح به الى المعنى العرضى وكذلك الاخبار المستعملة فى لازم الفائدة كقولك لمن حفظ القرآن حفظت القرآن فان دلالته على انه عالم بحفظه للقرآن بطريق العقل (قوله لانه استعير اللفظ الدال الخ) أى على طريق الاستعارة التصريحية قال السمرقندى

ما اعتبر فيه الجزء ابتداء وتسرى للمركب بلا قصد ولا يلزم من هذا ثبوت الاعتبار على أنها سبب للاستعمال انتهى أمير ولا يخفى ان الحيثية توهم السببية فلو كان الجواب بان المراد المركب المستعمل قصدا لا بطريق السراية كما هو المتبادر من المستعمل لكان أولى (قوله فالاولى الجواب الخ) كان الاولى بعد تسليم الرد التعبير بالصواب أو المناسب وعرفت عدم تسليمه (قوله ولو كان ذلك الغير مفردا) أى فحيث لم يقيد الغير بالمركب كان مراده جواز الافراد فى اللفظ الدال على هيئة منتزعة من متعدد كما هو رأى السعد على ما سيأتى لكن قوله و يأتى له نظير الى قوله والصالح للتشبيه الخ يفيد أن المراد الافراد ولو معنى كما لو قلنا هذه أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد واردنا شقائق وان هذا المركب مستعار لها وهو غير صحيح لاشتراطهم الهيئة المنتزعة من متعدد فليس كل صالح للتشبيه صالحا للاستعارة التمثيلية والكلام على البيتين سيأتى فى الشرح (قوله أى وخرج أيضا التعريض الى قوله وكذلك الاخبار الخ) قيل ان التعريض حقيقة ومنه نحو المسلم من سلم الخ ونحو حفظت القرآن وعليه يصح اخراجه بقوله فى غير الخ و يتناوله قول الشارح خرجت الحقيقة المركبة وكان على المحشى لو جرى عليه أن يقول ومنها التعريض نحو كذا وقيل ان التعريض أعم من الحقيقة فى السيد التحقيق ان التعريض أعم من المجاز والكناية والحقيقة لان المعتبر هو كون المعنى التعريضى مقصودا من الكلام اشارة وسياقا لا استعمالا فيجوز أن يكون اللفظ مستعملا فى معناه الحقيقى أو المجازى أو المكنى به وقد دل به أى بالمعنى المستعمل فيه من تلك المعانى على مقصود آخر بطريق التلويح واشارة السياق

(فى غيرما) أى المعنى الاصـ
الذى (وضع) المركب (له
حقيقة خرجت الحقيقة
المركبة (بعلاقة) خر
الفاظ نحو خذ هذا الكتا
عند ارادة أعطنى هذا الثو
(مع قرينة مانعة من اراد
أى ارادة الموضوع ل
خرجت الكناية المركبة
كقول السائل انى محتا
فانه لفظ مركب كناية ع
الطلب ولم يوضع له حقيقة
وليس مجازا اذ القرينة وه
حال السائل لا تمنع من ارا
المعنى الحقيقى مع الطلـ
(فان كانت علاقته المشابه
بين الطرفين (سمى استعارة
لانه استعير اللفظ الدال على
المشبه به للمشبه (تمثيلية)
نسبة للتمثيل

في حواشي رسالته كما ان الاستعارة المصرحة تكون مركبة يجوز أن تكون المكنية أيضا مركبة ولا مانع من ذلك عقلا لكنهم لم يذكروه وفي وقوعه في الكلام تردد وكتب على حاشية تلك الحاشية ظفرت به بعد حين من الدهر بوقوعه في قول الله تعالى أفمن حق عليه كلمة العذاب في سورة تنزيل قال التفتازاني في حواشي الكشاف أصل الكلام أفمن حق عليه كلمة العذاب فانت تنقذه جملة شرطية دخلت عليه همزة الانكار والفاء فاء الجزاء ثم دخلت الفاء التي في أولها للعطف على محذوف دل عليه الكلام أأنت مالك أمرهم فمن حق عليه كلمة العذاب فانت تنقذه فوضع من في النار موضع الضمير للتأكيد وللدلالة على ان من حكم عليه بالعذاب كالواقع في النار

فالتعريض يجامع كلا من الحقيقة والمجاز والكناية كما في الكناية العرضية فان فيها وراء المعنى الاصلي والمعنى المكنى عنه معنى آخر مقصودا بطريق التلويح والاشارة فكان المعنى المكنى عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقي في كونه مقصودا من اللفظ مستعملا هو فيه فاذا قيل المسلم من سلم الخ مرادا به التعريض بنفي الاسلام عن مؤذ معين فالمعنى الاصلى ههنا انحصار الاسلام فيمن سلموا منه ويلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذى مطلقا وهذا هو المعنى المكنى عنه المقصود من اللفظ استعمالا وأما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفى الاسلام عن المؤذى المعين اه ومثال المجاز التعريضي قولك الاسد يأكلك تعريضا بان المخاطب جبان يقتله الرجل الشجاع ومثال الحقيقة التعريضية قولك حفظت التوراة تعريضا بانك تعلم بان المخاطب حفظ التوراة على ما قاله جماعة كما في الصبان وقيل انه كناية وعلى القول بالتعميم لا يصح اخراجه من حيث أنواعه بقوله في غير الخ وان صح اخراجه من حيث ذاته أي من حيث انه اشارى بالمستعمل فتأمل (قوله في حواشي رسالته) جمع الحواشي باعتبار كل قولة فان كل قولة تسمى حاشية كما ان المجموع يسمى حاشية وهي مجاز عن طراز الثوب وصارت الآن حقيقة عرفية (قوله وفي وقوعه في الكلام تردد) أي في وقوعه في كلام الله تعالى أو مطلقا تحير وشك (قوله على حاشية تلك الحاشية) المراد من الحاشية الاولى الهامش ومن الثانية ما عرفته (قوله بوقوعه) بدل من به والاولى حذف به (قوله أصل الكلام الخ) عبارة التفتازاني أصل الكلام أمن حق عليه كلمة العذاب فأنت تنقذه جملة شرطية دخل عليها همزة الانكار والفاء فاء الجزاء وعليها يظهر قول المحشي ثم دخلت الفاء ففي تعبيره تساهل (قوله أأنت مالك أمرهم) أي تقديره ذلك (قوله فوضع من في النار موضع الضمير للتأكيد) أي تأكيد الانكار كما أن تكرر الهمزة في الجزاء لتوكيده كما في البيضاوي وفيه أيضا

فنزل استحقاقهم العذاب منزلة الدخول فى النار على طريق المكنية فى المركب وحذف المركب الدال على المشبه به ورمز اليه بذكر شئ من لوازمه وهو الانقاذ قال شيخنا الامير وفى هذا الكلام نظر وذلك لانه بعد التصريح بقوله من فى النار لا يصح أن تكون مكنية بل هى تصريحية والانقاذ ترشيح الا أن يقال انهم نظروا لاول الكلام قبل تمامه أو يقال ان فى جعلها تصريحية جمع بين الطرفين (قوله وهو التشبيه مطلقا) أى كان وجه الشبه مركبا أم لا (قوله والمراد هنا الخ) وانما خصت تلك الاستعارة بهذا الاسم مع ان كل استعارة لا بد فيها من التشبيه

أن الاظهار للدلالة على ان من حكم عليه بالعذاب كالواقع فيه لامتناع الخلف فيه وان اجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم فى دعائهم الى الايمان سعى فى انقاذهم من النار وكلمة العذاب هى لأملأن جهنم (قوله فنزل استحقاقهم الخ) بيان للمكنية التى وجدها بعد دفع ما يبدو للقاصر من تفكيك الآية تنزه كلامه تعالى عن ذلك والمراد نزل هيئة استحقاقهم العذاب منزلة هيئة الدخول فى النار ويترتب على ذلك تنزيل بذل النبى صلى الله عليه وسلم جهده فى دعائهم الى الايمان منزلة انقاذهم من النار الذى هو من لوازم الدخول فصار قرينة على الاول وقرينة الاستعارة بالكناية هنا استعارة تحقيقية كما فى نقض العهد والاعتصام بحبل الله على ما هو مذهب الكشاف وأما ما يذهب اليه من انه يريد ان النار مجاز عن الكفر المفضى اليها والانقاذ ترشيح لهذا المجاز أو مجاز عن الدعاء الى الايمان والطاعة فهو نازل الدرجة بالنسبة لما ذكرنا اه تفتازانى والتحقيقية هنا مركبة فجمعت الآية المكنية والتصريحية المركبتين (قوله بل هى تصريحية) لم يقل الامير ذلك وعبارته وأنت خبير بان هذا ظاهر فى الاصل أما بعد الاظهار فى محل الاضمار فقد صرح بالمستعار فى عنوان من فى النار اه فاراد أن المكنية تصح لو لم يذكر المشبه به وهنا ذكروه ومن فى النار فيلزم الجمع بين الطرفين فان قلت أخذه من قوله فقد صرح بالمستعار قلت لا يفيد فان التعبير بالمستعار مجاراة لدعوى الاستعارة فلا دلالة فيه على التصريحية (قوله الا أن يقال الخ) فيه انه لا يسوغ الجمع بين الطرفين ويؤخذ من عبارة الامير جواب هو انهم نظروا لاصل الكلام وهو أولى من جوابه وان كان ضعيفا وظهر ان محل الايراد لو قال أفمن دخل النار فانت تنقذه وأما قوله أفأنت تنقذ من فى النار للنكات السابقة فهو فى حكم الاصل فتدبر (قوله أو يقال الخ) ان كان ردا على الامير ففيه انه لم يدع التصريحية على ما علمت وان كان جوابا كما هو ظاهره ففيه ان الجمع بين الطرفين ممنوع مطلقا (قوله جمع بين الطرفين) من باب ان من أشد الناس

وهو التشبيه مطلقا وا
هنا ما كان وجه الشب
هيئة منتزعة من عدة

لان ماهنا مشار فرسان البلاغة ولافضل لغيرها عليها وكانه بالنسبة لها كالعدم
(قوله فان الاستعارة المركبة الخ) ظاهره انه لابد من التعبير عن الطرفين بمركب وهو اختيار السيد وبنى عليه انها لا تكون تبعية وذهب السعد الى عدم اشتراط ذلك وجوز ان تكون تبعية فجوز فى قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم اجتماعهما أما التبعية فلجريانها فى الاستعلاء الذى هو متعلق معنى على

عذابا يوم القيامة المصورون ولا داعى اليه فالاولى جعلها (قوله لان ماهنا مشار فرسان البلاغة الخ) حتى انه لا يرضى من ذاق حلاوة البيان ولو بطرف اللسان أن يأتى بالاستعارة المفردة مع امكان المركبة ومشار اسم مكان من أثار الشئ يثيره اثارة اذا رفعه فهو بضم الميم ويحتمل الفتح على أنه من ثار الغبار اذا ارتفع وفى الكلام مكنية حيث شبه البلاغة بميدان السبق تسابق افهام البلغاء فيها وأثبت لها الفرسان بضم الفاء جمع فارس تخييلا والمثار ترشيحا ويجوز التمثيل حيث شبه هيئة أصحاب البلاغة فى تسابق افهامهم بهيئة فرسان الميدان فى تسابقهم واستعير للهيئة الاولى مركب الثانية والقرينة اضافة فرسان للبلاغة أفاده الصبان على العصام (قوله ظاهره انه لابد الخ) أى حيث قال المركبة لكن سيأتى للشارح فى التشبيه ما يفيد ان المراد بالمركب ما مدلوله الهيئة حيث قال سواء كان الطرفان مفردين أو مركبين أى كل منهما هيئة وصريح الشارح انه لابد من أن يكون كل من الطرفين والوجه هيئة منتزعة من متعدد وهو اتفاق من السعد والسيد وان جوز السعد أن يعبر عن الهيئة بعد انتزاعها بلفظ يدل عليها اجمالا امابالوضع او كثرة الاستعمال أوقرينة الحال فالسيد أوجب أن يكون اللفظ المستعار مركبا بالمعنى المشهور أعنى ما يدل جزؤه على جزء معناه والسعد لم يوجب ذلك واكتفى بالتعبير عن الهيئة الحاصلة المنتزعة بلفظ مفرد يدل عليها (قوله وذهب السعد الخ) قال الصبان أخذ بظاهر قول الكشاف ان الاستعمال فى الآية مثل لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتلى على الشئ وركبه وعبارة السعد فى حواشى الكشاف شبه حال تلبسهم الى الهدى بحال استعلاء الشئ على شئ فالاستعارة تبعية لوقوعها فى الحرف وتمثيلية لان كلا من طرفى التشبيه حالة منتزعة من عدة أمور اه وفى السيد على المطول الآية على ثلاثة أوجه الاول أن يشبه الهدى بالمركوب الموصل الى المقصود ويثبت له شئ من لوازمه وهو الاعتلاء على طريق الاستعارة بالكناية الثانى أن يشبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الراكب على مركوبه فى التمكن وحينئذ تكون كلمة على استعارة تبعية الثالث أن يشبه هيئة مركبة من الراكب والمركوب واعتلائه عليه وعلى هذا كان ينبغى أن تذكر جميع

ان الاستعارة المركبة التمثيلية يجب أن يكون وجه الشبه فيها هيئة منتزعة من متعدد وكذا يجب أن يكون طرفاها هيئتين منتزعتين من مجموع أشياء تضامت وتلاصقت حتى صارت شيأ واحدا فيشبه احدى الهيئتين المنتزعتين بالاخرى بادعاء ان صورة المشبه من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة أى الهيئة المشبهة اللفظ الدال على الصورة المشبه بها ويسمى أيضا بالتمثيل على سبيل الاستعارة

وتبعية في على وأما التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة أمور لانه شبه تمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه بحال من اعتلى شيأ وركبه ورده السيد بان التمثيلية لا تكون الا في المركبات والتبعية لا تكون الا في المفردات (قوله وبالتمثيل من غير قيد) أي فلها ثلاثة أسماء (قوله فيجعم)

الالفاظ الدالة على الهيئة الثانية ويرادبها الهيئة الاولى بان يقال مثلا أولئك الذين على رواحل من ربهم فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية كل واحد من طرفها مركب الا أنه اقتصر في الذكر على كلمة على لان الاعتلاء هو العمدة في تلك الهيئة اذ بعده ملاحظته تكون ملاحظة الهيئة وعلى الثاني يحمل كلام الكشاف اه وفيه أنه لما شبه كمال تمسكهم بالهدى باعتلاء الراكب بخصلات التبعية جاز أن يعتبر هيئة منتزعة من المتقي والهدى وتمسكه بها تشبه بهيئة منتزعة من الراكب والمركوب واعتلائه عليه مفهومة من حرف الاستعلاء بعضها وهو الاعتلاء بالمطابقة والباقي بالالتزام فتحصل التمثيلية بلا تركب في اللفظ المستعار وفي هذا كفاية ولا حاجة لتقدير في نظم الكلام والحاصل أن التعدد في الجملة معتبر في طرفي التمثيلية الا أن الدال على الطرف هل يجب أن يكون ألفاظا بعضها محقق وبعضها مخيل ينوى في الارادة بلا ذكر ولا تقدير اذ تقديره يوجب تغيير النظم ومع ذلك يسمى مركبا أو يكفي أن يكون لفظا مفردا يعتبر في مدلوله التعدد ولو بحسب القرينة الخارجية والحق هو الثاني فان الاول مع كونه مخالفا لكلام الائمة مخالف لاصطلاح العربية فان أقل مراتب التركيب عندهم امكان اجتماع الاجزاء كما يشهد به تتبع كتبهم والاستقراء اه ملا خسرو بغاية الاختصار وفي عبد الحكيم كلام آخر ان اردته فانظره (قوله وتبعية في على) فيه ركة فالاولى حذفه ولو قال أما التبعية فلوقوعها في الحرف لكان أخصر وأوضح (قوله فلكون كل الخ) المراد من الطرفين الهيئتان وان تساهلوا في التقرير والجامع هيئة الملابسة لما يوصل للمراد على طرق شتى (قوله ورده السيد الخ) لا يخفى انه لا يرد بمثله فانه أصل النزاع واصل الرد بان الحرف مفرد وكذلك معناه بل ومتعلق معناه فالاستعارة فيه لا تكون تمثيلية لوجوب التركيب فيها وتقدم ما للسيد في حمل كلام الكشاف والرد عليه فلا تغفل (قول المصنف كقولك لمن يتردد الخ) أصله أن بعض ملوك بني مروان بلغه أن بعض الفضلاء توقف في بيعته فكتب اليه أما بعد فاني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى فاذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت وصار مثلا (قول الشارح بان يبدو له وجه الفعل فيقدم بقدمه الخ) أصله أن السعد قال بعدم التجوز في مفردات اني أراك تقدم رجلا الخ وان التجوز باعتبار مجموعه فقط واعترض بان هذا الكلام مستعمل في التردد

وبالتمثيل من غير قيد بقوانا على سبيل الاستعارة (كقولك لمن يتردد في أمر) من الامور هل يفعله بان يبدو له وجه الفعل فيقدم بقدمه وعدمه فيحجم (اني أراك تقدم رجلا) تارة (وتؤخر) تارة (أخرى) فأخرى نعت لتارة محذوف ومفعول تؤخر محذوف أي وتؤخره

(وأما المجاز المركب فهو اللفظ المركب) خرج المفرد (المستعمل) خرج المهمل المركب

أشار به الى أن قول المصنف والجزئى الخ ليس مرتبطا بالعلة قبله بل بمحذوف وهى تسمية الكلى متعلقا (قوله وأما المجاز المركب الخ) كان الاولى أن يقدمه على مبحث الترشيح والتجريد ليفيد انه فى المجاز المركب أيضا (قوله فهو اللفظ المركب الخ) هذا ضابط لا تعريف والالزم الدور لاخذه جزء المعرف فى التعريف (قوله المستعمل فى غير الخ) اعترض بانه غير مانع لصدقه على نحو بنقضون عهد الله وفى رحمته أى فى الجنة لانه اذا استعمل جزء من أجزاء المركب فى غير ما وضع له فقد استعمل المجموع فى غير ما وضع له مع ان ذلك لا يسمى مجازا بالمعنى المذكور وأجيب بان قيد الحيثية يلاحظ فى التعريف أى المستعمل فى غير ما وضع له من حيث انه مركب وأما هذان المثالان فان التجوز فيهما لا من حيث ذاته بل من حيث أجزاؤه وورد بان هذا يصير التعريف غير جامع لانه يخرج عنه الاستعارة التمثيلية لانها تستعمل فى المعنى المجازى من حيث علاقة المشابهة لا من حيث التركيب

(قوله أشار به الى أن قول المصنف الخ) لا يخفى أن قول المصنف المراد بمتعلق معنى الحرف الكلى دعوى ممثلة بار بعة أمثلة مدللة بقوله اذ الحرف الخ وان قول الشارح فليست هذه المعانى الخ تفريع لازم فانه يلزم من دعوى ان متعلق المعنى هو الكلى أن المعانى الكلية ليست معانى الحروف وأن قوله بل هذه الكليات متعلقات لمعانيها عين الدعوى وقوله لكون معانيها جزئيات لها فى المعنى عين الدليل فالوجه ان قوله بل هذه الخ مرتبط بقوله فليست الخ للاشارة الى ان قول المصنف والجزئى الخ هو روح الدليل فانه لا يفيد الا به فالشارح رحمه الله لما أطال الفصل ببيانه وورده على السعد احتاج لاعادة الدعوى مع جزء الدليل ليربطها بروح التعليل فكانه قال معنى الحرف جزئى وكل جزئى له تعلق بالكلى ولا شك أنه ينتج معنى الحرف له تعلق بالكلى كما هو المدعى فتدبر ﴿مطلب المجاز المركب﴾ (قوله ليفيد انه) أى ماذكر من الترشيح والتجريد (قوله هذا ضابط الخ) لا يخفى ضعفه فالاولى الجواب بان المركب فى المعرف جزء علم كالزاى من زيد وأما الجواب بان اللفظ المركب أعم من المجاز المركب فلا يخفى ما فيه (قوله وأجيب بان قيد الحيثية الخ) أصل الاعتراض من العصام وجوابه من حفيده وحاصل الاعتراض انه غير مانع لصدقه على مجموع المركب المتجوز فى جزئه وحاصل الجواب ان الحيثية معتبرة أى المستعمل من حيث انه مركب فلا يرد المجموع فانه من حيث الجزء (قوله بل من حيث أجزاؤه) الاولى جزؤه (قوله وورد بان هذا الخ) تبع الناس الملوى فى هذا الرد وهو عجيب اذ تخصيص التمثيلية تحكم فان غيرها لم يستعمل الا من حيث علاقته ولان غاية ما فى الحيثية مطلق الملاحظة لا اخراج

﴿مطلب المجاز المركب﴾

فالاولى الجواب بانه تعريف بالاعم وقد أجازه المتقدمون أو ضابط كما تقدم التنبيه عليه (قوله فى غيرما وضع له الخ) أى ولو كان ذلك الغير مفردا ويأتى له نظير فى التشبيه كما فى قول الشاعر

وكأن محمر الشقيـــق * اذا تصوّب أو تصعد

اعلام ياقوت نشر * ن على رماح من زبرجد

كما يأتى للشارح فان هذا المركب شبهت الشقائق به والصالح للتشبيه صالح للاستعارة (قوله خرجت الحقيقة المركبة) أى وخرج أيضا التعريض نحو المسلم من سلم المسلمون الخ فانه غير مستعمل فى ذلك بل اللفظ مستعمل فى حقيقته وملوح به الى المعنى العرضى وكذلك الاخبار المستعملة فى لازم الفائدة كقولك لمن حفظ القرآن حفظت القرآن فان دلالته على انه عالم بحفظه للقرآن بطريق العقل (قوله لانه استعير اللفظ الدال الخ) أى على طريق الاستعارة التصريحية قال السمرقندى

ما اعتبر فيه الجزء ابتداء وتسرى للمركب بلا قصد ولا يلزم من هذا ثبوت الاعتبار على أنها سبب للاستعمال انتهى أمير ولا يخفى ان الحيثية توهم السببية فلو كان الجواب بان المراد المركب المستعمل قصدا لا بطريق السراية كما هو المتبادر من المستعمل لكان أولى (قوله فالاولى الجواب الخ) كان الاولى بعد تسليم الرد التعبير بالصواب أو المناسب وعرفت عدم تسليمه (قوله ولو كان ذلك الغير مفردا) أى حيث لم يقيد الغير بالمركب كان مراده جواز الافراد فى اللفظ الدال على هيئة منتزعة من متعدد كما هو رأى السعد على ما سيأتى لكن قوله ويأتى له نظير الى قوله والصالح للتشبيه الخ يفيد أن المراد الافراد ولو معنى كما لو قلنا هذه أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد واردنا شقائق وان هذا المركب مستعار لها وهو غير صحيح لاشتراطهم الهيئة المنتزعة من متعدد فليس كل صالح للتشبيه صالحا للاستعارة التمثيلية والكلام على البيتين سيأتى فى الشرح (قوله أى وخرج أيضا التعريض الى قوله وكذلك الاخبار الخ) قيل ان التعريض حقيقة ومنه نحو المسلم من سلم الخ ونحو حفظت القرآن وعليه يصح اخراجه بقوله فى غير الخ ويتناوله قول الشارح خرجت الحقيقة المركبة فكان على المحشى لو جرى عليه أن يقول ومنها التعريض نحو كذا وقيل ان التعريض أعم من الحقيقة فى السيد التحقيق أن التعريض أعم من المجاز والكناية والحقيقة لان المعتبر هو كون المعنى التعريضى مقصودا من الكلام اشارة وسياقا لا استعمالا فيجوز أن يكون اللفظ مستعملا فى معناه الحقيقى أو المجازى أو المكنى به وقد دل به أى بالمعنى المستعمل فيه من تلك المعانى على مقصود آخر بطريق التلويح واشارة السياق

(فى غيرما) أى المعنى الاصـ
الذى (وضع) المركب (له
حقيقة خرجت الحقيقة
المركبة (بعلاقة) خر
الفاظ نحو خذ هذا الكتا
عند ارادة أعطى هذا الثو
(مع قرينة مانعة من اراد
أى ارادة الموضوع ل
خرجت الكناية المرك
كقول السائل انى محتا
فانه لفظ مركب كناية عـ
الطلب ولم يوضع له حقيقة
وليس مجازا اذ القرينة وه
حال السائل لا تمنع من اراد
المعنى الحقيقى مع الطلـ
(فان كانت علاقته المشابه
بين الطرفين (فهى استعارة
لانه استعير اللفظ الدال على
المشبه به للمشبه (تمثيلية)
نسبة للتمثيل

في حواشي رسالته كما ان الاستعارة المصرحة تكون مركبة يجوز أن تكون المكنية أيضا مركبة ولا مانع من ذلك عقلا لكنهم لم يذكروه وفي وقوعه في الكلام تردد وكتب على حاشية تلك الحاشية ظفرت به بعد حين من الدهر بوقوعه في قول الله تعالى أفمن حق عليه كلمة العذاب في سورة تنزيل قال التفتازاني في حواشي الكشاف أصل الكلام أفمن حق عليه كلمة العذاب فانت تنقذه جملة شرطية دخلت عليه همزة الانكار والفاء فاء الجزاء ثم دخلت الفاء التي في أولها للعطف على محذوف دل عليه الكلام أأنت مالك أمرهم فمن حق عليه كلمة العذاب فانت تنقذه فوضع من في النار موضع الضمير للتأكيد وللدلالة على ان من حكم عليه بالعذاب كالواقع في النار

فالتعريض يجامع كلا من الحقيقة والمجاز والكناية كما في الكناية العرضية فان فيها وراء المعنى الاصلي والمعنى المكنى عنه معنى آخر مقصودا بطريق التلويح والاشارة فكان المعنى المكنى عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقي في كونه مقصودا من اللفظ استعمالا وفيه فاذا قيل المسلم من سلم الخ مرادا به التعريض بنفي الاسلام عن مؤذ معين فالمعنى الاصلي ههنا انحصار الاسلام فيمن سلموا منه ويلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذي مطلقا وهذا هو المعنى المكنى عنه المقصود من اللفظ استعمالا وأما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام عن المؤذي المعين اه ومثال المجاز التعريضي قولك الاسد يأكلك تعريضا بان المخاطب جبان يقتله الرجل الشجاع ومثال الحقيقة التعريضية قولك حفظت التوراة تعريضا بانك تعلم بان المخاطب حفظ التوراة على ماقاله جماعة كما في الصبان وقيل انه كناية وعلى القول بالتعميم لايصح اخراجه من حيث أنواعه بقوله في غير الخ وان صح اخراجه من حيث ذاته أي من حيث انه اشاري بالمستعمل فتأمل (قوله في حواشي رسالته) جمع الحواشي باعتبار كل قولة فان كل قولة تسمى حاشية كما ان المجموع يسمى حاشية وهي مجاز عن طراز الثوب وصارت الآن حقيقة عرفية (قوله وفي وقوعه في الكلام تردد) أي في وقوعه في كلام الله تعالى أو مطلقا تحير وشك (قوله على حاشية تلك الحاشية) المراد من الحاشية الاولى الهامش ومن الثانية ما عرفته (قوله بوقوعه) بدل من به والاولى حذف به (قوله أصل الكلام الخ) عبارة التفتازاني أصل الكلام أمن حق عليه كلمة العذاب فأنت تنقذه جملة شرطية دخل عليها همزة الانكار والفاء فاء الجزاء وعليها يظهر قول المحشي ثم دخلت الفاء ففي تعبيره تساهل (قوله أأنت مالك أمرهم) أي تقديره ذلك (قوله فوضع من في النار موضع الضمير للتأكيد) أي تأكيد الانكار كما أن تكرر الهمزة في الجزاء لتوكيده كما في البيضاوي وفيه أيضا

فنزل استحقاقهم العذاب منزلة الدخول فى النار على طريق المكنية فى المركب وحذف المركب الدال على المشبه به ورمز اليه بذكر شئ من لوازمه وهو الانقاذ قال شيخنا الامير وفى هذا الكلام نظر وذلك لانه بعد التصريح بقوله من فى النار لا يصح أن تكون مكنية بل هى تصريحية والانقاذ ترشيح الا أن يقال انهم نظروا الاول الكلام قبل تمامه أو يقال ان فى جعلها تصريحية جمع بين الطرفين (قوله وهو التشبيه مطلقا) أى كان وجه الشبه مركبا أم لا (قوله والمراد هنا الخ) وانما خصت تلك الاستعارة بهذا الاسم مع ان كل استعارة لا بد فيها من التشبيه

ان الاظهار للدلالة على ان من حكم عليه بالعذاب كالواقع فيه لامتناع الخلف فيه وان اجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم فى دعائهم الى الايمان سعى فى انقاذهم من النار وكلمة العذاب هى لأملأن جهنم (قوله فنزل استحقاقهم الخ) بيان للمكنية التى وجدها بعد دفع ما يبدو للقاصر من تفكيك الآية تنزه كلامه تعالى عن ذلك والمراد نزل هيئة استحقاقهم العذاب منزلة هيئة الدخول فى النار وترتب على ذلك تنزيل بذل النبى صلى الله عليه وسلم جهده فى دعائهم الى الايمان منزلة انقاذهم من النار الذى هو من لوازم الدخول فصار قرينة على الاول وقرينة الاستعارة بالكناية هنا استعارة تحقيقية كما فى نقض العهد والاعتصام بحبل الله على ما هو مذهب الكشاف واما ما يذهب اليه من انه يريد ان النار مجاز عن الكفر المفضى اليها والانقاذ ترشيح لهذا المجاز أو مجاز عن الدعاء الى الايمان والطاعة فهو نازل الدرجة بالنسبة لما ذكرنا اه تفتازانى والتحقيقية هنا مركبة فجمعت الآية المكنية والتصريحية المركبتين (قوله بل هى تصريحية) لم يقل الامير ذلك وعبارته وأنت خبير بان هذا ظاهر فى الاصل أما بعد الاظهار فى محل الاضمار فقد صرح بالمستعار فى عنوان من فى النار اه فاراد أن المكنية تصح لو لم يذكر المشبه به وهنا ذكروه من فى النار فيلزم الجمع بين الطرفين فان قلت أخذه من قوله فقد صرح بالمستعار قلت لا يفيد فان التعبير بالمستعار مجاراة لدعوى الاستعارة فلا دلالة فيه على التصريحية (قوله الا أن يقال الخ) فيه انه لا يسوغ الجمع بين الطرفين ويؤخذ من عبارة الامير جواب هو انهم نظروا لاصل الكلام وهو أولى من جوابه وان كان ضعيفا وظهر ان محل الايراد لو قال أفمن دخل النار فانت تنقذه واما قوله أفانت تنقذ من فى النار فللنكات السابقة فهو فى حكم الاصل فتدبر (قوله أو يقال الخ) ان كان ردا على الامير ففيه انه لم يدع التصريحية على ما علمت وان كان جوابا كما هو ظاهره ففيه ان الجمع بين الطرفين ممنوع مطلقا (قوله جمع بين الطرفين) من باب ان من أشد الناس

وهو التشبيه مطلقا والمراد هنا ما كان وجه الشبه هيئة منتزعة من عدة أ

لان ماهنا مثار فرسان البلاغة ولافضل لغيرها عليها وكانه بالنسبة لها كالعدم (قوله فان الاستعارة المركبة الخ) ظاهره انه لابد من التعبير عن الطرفين بمركب وهو اختيار السيد وبنى عليه انها لا تكون تبعية وذهب السعد الى عدم اشتراط ذلك وجوز ان تكون تبعية فجوز في قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم اجتماعهما أما التبعية فلجريانها في الاستعلاء الذي هو متعلق معنى على

عذابا يوم القيامة المصورون ولا داعي اليه فالاولى جعلها (قوله لان ماهنا مثار فرسان البلاغة الخ) حتى انه لا يرضى من ذاق حلاوة البيان ولو بطرف اللسان أن يأتي بالاستعارة المفردة مع امكان المركبة ومثار اسم مكان من أثار الشئ يثيره اثارة اذا رفعه فهو بضم الميم ويحتمل الفتح على أنه من ثار الغبار اذا ارتفع وفي الكلام مكنية حيث شبه البلاغة بميدان السبق لتسابق افهام البلغاء فيها وأثبت لها الفرسان بضم الفاء جمع فارس تخييلا والمثار ترشيحا ويجوز التمثيل حيث شبه هيئة أصحاب البلاغة في تسابق افهامهم بهيئة فرسان الميدان في تسابقهم واستعير لهيئة الاولى مركب الثانية والقرينة اضافة فرسان للبلاغة أفاده الصبان على العصام (قوله ظاهره انه لابد الخ) أي حيث قال المركبة لكن سيأتي للشارح في التشبيه ما يفيد ان المراد بالمركب ما مدلوله الهيئة حيث قال سواء كان الطرفان مفردين أو مركبين أي كل منهما هيئة وصريح الشارح انه لابد من أن يكون كل من الطرفين والوجه هيئة منتزعة من متعدد وهو اتفاق من السعد والسيد وان جوز السعد أن يعبر عن الهيئة بعد انتزاعها بلفظ يدل عليها اجمالا امابالوضع او كثرة الاستعمال أو قرينة الحال فالسيد أوجب أن يكون اللفظ المستعار مركبا بالمعنى المشهور أعني ما يدل جزؤه على جزء معناه والسعد لم يوجب ذلك واكتفى بالتعبير عن الهيئة الحاصلة المنتزعة بلفظ مفرد يدل عليها (قوله وذهب السعد الخ) قال الصبان أخذ بظاهر قول الكشاف ان الاستعمال في الآية مثل لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتلى على الشئ وركبه وعبارة السعد في حواشي الكشاف شبه حال نسبتهم الى الهدى بحال استعلاء شئ على شئ فالاستعارة تبعية لوقوعها في الحرف وتمثيلية لان كلا من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة أمور اه وفي السيد على المطول الآية على ثلاثة أوجه الاول أن يشبه الهدى بالمركوب الموصل الى المقصود ويثبت له شئ من لوازمه وهو الاعتلاء على طريق الاستعارة بالكناية الثاني أن يشبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الراكب على مركوبه في التمكن وحينئذ تكون كلمة على استعارة تبعية الثالث أن يشبه هيئة مركبة من الراكب والمركوب واعتلائه عليه وعلى هذا كان ينبغي أن تذكر جميع

ن الاستعارة المركبة
تمثيلية يجب أن يكون
وجه الشبه فيها هيئة منتزعة
من متعدد وكذا يجب أن
يكون طرفاها هيئتين
منتزعتين من مجموع أشياء
تضامت وتلاصقت حتى
صارت شيأ واحدا فيشبه
احدى الهيئتين المنتزعتين
بالاخرى بادعاء ان صورة
المشبه من جنس الصورة
المشبه بها فيطلق على الصورة
التي هي الهيئة المشبهة اللفظ
الدال على الصورة المشبه
بها ويسمى أيضا بالتمثيل
على سبيل الاستعارة

وتبعية في على وأما التمثيل فلتكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة أمور لانه شبه تمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه بحال من اعتلى شيأ وركبه ورده السيد بان التمثيلية لا تكون الا في المركبات والتبعية لا تكون الا في المفردات (قوله وبالتمثيل من غير قيد) أي فلها ثلاثة أسماء (قوله فيجمع)

الالفاظ الدالة على الهيئة الثانية ويراد بها الهيئة الاولى بان يقال مثلا أولئك الذين على رواحل من ربهم فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية كل واحد من طرفها مركب الا أنه اقتصر في الذكر على كلمة على لان الاعتلاء هو العمدة في تلك الهيئة اذ بعد ملاحظته تكون ملاحظة الهيئة وعلى الثاني يحمل كلام الكشاف اه وفيه أنه لما شبه كمال تمسكهم بالهدى باعتلاء الراكب لخصلات التبعية جاز أن يعتبر هيئة منتزعة من المتقي والهدى وتمسكه بها تشبه بهيئة منتزعة من الراكب والمركوب واعتلائه عليه مفهومة من حرف الاستعلاء بعضها وهو الاعتلاء بالمطابقة والباقي بالالتزام فتحصل التمثيلية بلا تركب في اللفظ المستعار وفي هذا كفاية ولا حاجة لتقدير في نظم الكلام والحاصل أن التعدد في الجملة معتبر في طرفي التمثيلية الا أن الدال على الطرف هل يجب أن يكون الفاظا بعضها محقق وبعضها مخيل ينوى في الارادة بلا ذكر ولا تقدير اذ تقديره يوجب تغيير النظم ومع ذلك يسمى مركبا أو يكفي أن يكون لفظا مفردا يعتبر في مدلوله التعدد ولو بحسب القرينة الخارجية والحق هو الثاني فان الاول مع كونه مخالفا لكلام الائمة مخالف لاصطلاح العربية فان أقل مراتب التركيب عندهم امكان اجتماع الاجزاء كما يشهد به تتبع كتبهم والاستقراء اه منلا خسرو وبغاية الاختصار وفي عبد الحكيم كلام آخر ان اردته فانظره (قوله وتبعية في على) فيه ركة فالاولى حذفه ولو قال أما التبعية فلوقوعها في الحرف لكان أخصر وأوضح (قوله فلتكون كل الخ) المراد من الطرفين الهيئتان وان تساهلوا في التقرير والجامع هيئة الملابسة لما يوصل للمراد على طرق شتى (قوله ورده السيد الخ) لا يخفى أنه لا يرد بمثله فانه أصل النزاع وأصل الرد بان الحرف مفرد وكذلك معناه بل ومتعلق معناه فالاستعارة فيه لا تكون تمثيلية لوجوب التركيب فيها وتقدم ما للسيد في حمل كلام الكشاف والرد عليه فلا تغفل (قول المصنف كقولك لمن يتردد الخ) أصله أن بعض ملوك بني مروان بلغه ان بعض الفضلاء توقف في بيعته فكتب اليه أما بعد فاني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى فاذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت وصار مثلا (قول الشارح بان يبدوله وجه الفعل فيقدم بقدمه الخ) أصله أن السعد قال بعدم التجوز في مفردات اني اراك تقدم رجلا الخ وان التجوز باعتبار مجموعه فقط واعترض بان هذا الكلام مستعمل في التردد

وبالتمثيل من غير قيد بقولنا على سبيل الاستعارة (كقولك لمن يتردد في أمر) من الامور هل يفعله بان يبدوله وجه الفعل فيقدم بقدمه وعدمه فيحجم (اني أراك تقدم رجلا) تارة (وتؤخر) تارة (أخرى) فأخر نعت لتارة محذوف ومفعول تؤخر محذوف أي وتؤخرها

بتقديم الحاء على الجيم وعكسه أي بتأخر (قوله وليس نعتا الخ) أي كما قال السعد (قوله اذلا محصل له) اى لا معنى له صحيح لانه لا معنى لقولنا يقدم رجلا ويؤخر الرجل الثانية بحيث يكون كالمتحرج وأجاب السعد عن ذلك بان المراد بالرجل الخطوة وأورد عليه ان تأخر الخطوة المتقدمة الى موضع ابتدأ منه لا الى خلف المتردد وقال السعد المراد بالاخرى الاولى وجعلها أخرى من حيث انها أخرت وهو وان كان تكلفا لكنه أسهل فى الفهم (قوله شبه حال المتردد الخ) ذهب العصام الى ان هذا مجاز مرسل علاقته السببية

وليس نعتا لرجل محذوف مفعول لتؤخر اذلا محصل له شبه حال المتردد فى فعل أمر

بين الاقدام والاحجام ولا يؤخذ فيه تقديم الرجل وتأخيرها حقيقة فالحق ان التجوز كما هو حاصل فى نفس الكلام حاصل فى مفرداته فانه شبه ازعاج الخاطر نحو الفعل تارة بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل وانقباض الخاطر عنه تارة بالتأخير اه فنرى فاشار الشارح رحمه الله لهذا الحق بالتجوز عن الخاطر بالقدم فلا يقال ان كلامه هذا لا يناسب الا حال المتردد فى الذهاب لحاجة الذى هو المشبه به لكن أجيب عن الاعتراض بان تقديم الرجل وتأخيرها لا يضر بعد جعل مجموع الكلام مستعارا للتردد بين الاقدام والاحجام ولو اعتبرنا فى مفرداته ماذكر لم يكن لنا حاجة الى اعتبار التمثيلية للاستغناء عنها حينئذ بتلك المجازية الافرادية فتدبر (قوله بتقديم الحاء على الجيم) أى من الرباعى وقوله وعكسه من الثلاثى كما يستفاد من القاموس اه شيخنا (قوله أى كما قال السعد) المناسب السكاكى فانه الذى جعل أخرى نعتا لرجل محذوف مفعول تؤخر (قوله أى لا معنى له صحيح) اى يناسب الغرض والا فله معنى صحيح فى ذاته (قوله وأجاب السعد) أى عن السكاكى كما عرفت (قوله وأورد عليه ان تأخر الخطوة المتقدمة الى موضع ابتدأ منه) أى ان هيئة المتردد كذلك فى الواقع بأن يقدم رجله الى امامه ثم يردها الى موضعها وقوله لا الى خلف المتردد أى لا ان هيئته كذلك بان يرجع رجله الى خلفه كما هو جواب السعد على مقتضى المثال فان القدام قدام الشخص والخلف المأخوذ من وتؤخر مقابل له وليست هذه هيئة المتردد (قوله وقال السعد المراد بالاخرى الخ) أى فالمقدم والمؤخر رجل واحدة والاختلاف اعتبار (قوله ذهب العصام الخ) أصل عبارته يحتمل أن يكون من المجاز المركب غير التمثيلية لان تقديم الرجل وتأخيرها يتسبب عن التردد فيحتمل أن يكون التجوز باعتباره لكنه يتكلم مع القوم بلسانهم ورأيهم رد ما يظهر من كلامهم وهو تحتم التمثيلية فى انى أراك تقدم الخ فلا ينافى ما صرح به نفسه من ان المجاز المركب يختص بالتمثيلية والخبر المستعمل فى الانشاء والانشاء

لان التردد سبب للتقديم والتأخير ولا يصدق فى أجزاء اللفظ وبحث فيه بأنه متى أمكن التمثيل لا يعدل عنه الى غيره كما هو قائل بذلك (قوله من عدة أمور) المراد مازاد على الواحد (قوله كما يقال للرجل) أى الذى طلب امرأة ضيعه قبل ذلك (قوله لانه فى الاصل فى امرأة الخ) واسمها رسوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن عدس وكان شيخا فسألته الطلاق فطلقها فتزوجت عمرو بن معبد بن زرارة وكان شابا فقير الحال فلما كان الشتاء أرسلت الى عمرو بن عدس تستسقيه لبنا فقال الصيف ضيعت اللبن ومثل هذا المثل انخلى يا أم عامر وأصله ان رجلا سرق دقيقا ثم قال لامرأته ان شرعوا فى ضربى فأتى بالدقيق وان حلفونى فانخلى يا أم عامر وهذا مثل لكل من لا يبالى بفعل غيره ومثل ذلك الذى لا يعرف يقول عدس يضرب وسببه ان رجلا كان مصاحب امرأة وكان مخليا بها فى بيت زوجها يفعل بها الفاحشة فدخل زوجها عليها فشرع يضربه فوجد عدسا حشيشا فى وسط

المستعمل فى الخبر (قوله ولا يصدق فى اجزاء اللفظ) أى ولا يتحقق المرسل فى أجزاء اللفظ بل فى المجموع الذى جعله القوم تمثيلية وفى نسخة ولا يتصرف فى أجزاء اللفظ أى ولا يجوز التصرف فى أجزاء اللفظ كما عليه السعد فى التمثيلية على ما نبه ذلك عليه لكنه فى غير محله فالاولى تركه (قوله بانه متى أمكن الخ) أى من حيث انها مثار فرسان البلاغة لكن هذا بعد لا موجب والظاهر أنه لا ينكر البعد كما يؤخذ مما بيناه فتنبه (قول الشارح بادعاء) باؤه بمعنى مع وقوله ثم اللفظ الدال أى ثم استعير اللفظ الدال كما فى بعض النسخ وقوله كما ترى أى كما رأيت وقوله أى ولكون المثل أى فمحط التعليل قوله على سبيل الاستعارة وقوله فلا يكون مثلا أى لان رفع الاعم يستلزم رفع الاخص وهو المثل لزيادة قيد الفشو فيه وقوله الى مضاربها جمع مضرب وهو المقام الذى استعمل فيه المثل أولا الذى هو المنقول عنه وقوله فى مواردها جمع مورد وهو المقام الذى استعمل فيه المثل الآن وهو المنقول اليه فهو حقيقة فى مورده مجاز فى مضربه فقول المصنف ومتى فشا الخ احتراز عنه قبل الفشو كما فى استعماله أول مرة لأنه فى مورده استعارة (قوله أى الذى طلب أمر الخ) أى فرط فيه فى أوانه وطلبه فى غير أوانه (قوله فسألته الطلاق) أى لكونه شيخا فانيا وان كان ذا مال (قوله فقال الصيف ضيعت اللبن) أى لما طلبت الطلاق فى الصيف كان سببا لحرمانك من اللبن ولما سمعت ذلك من الرسول ضربت يدها على منكب زوجها وقالت هذا ومذقه خير منك ومن لبنك الكثير أى هذا ولبنه المخلوط بالماء خير من الشيخ الفانى ولبنه الخالص (قوله يضرب) أى مثل يضرب والاولى حذفه اكتفاء بقوله ومثل ذلك وقوله آخرا وهذا مثال الخ

من الامور بحال من يتردد فى الذهاب لحاجة فتارة يبدو له وجه الذهاب فيقدم رجله وتارة لا فيؤخرها بادعاء أن الحالة أى الهيئة المشبهة من جنس الحالة المشبه بها ثم استعير اللفظ الدال على الهيئة المشبه بها للهيئة المشبهة ووجه الشبه وهو هيئة الاقدام تارة والاحجام أخرى منتزعة من عدة أمور كما ترى (ومتى فشا) أى كثر وشاع بين الناس (استعماله) أى المجاز المركب (كذلك) أى على سبيل الاستعارة (سمى مثلا ولذا) أى ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لا تغير الامثال) لان الاستعارة يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا ولهذا لا يلتفت فى الامثال الى مضاربها تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر فى مواردها كما يقال للرجل الصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لانه فى الاصل لامرأة قاله المحقق

التفتازانى (وان كانت) علاقة المجاز المركب (غيرها) اى غير المشابهة (سمى مجازا مركبا) ولم يوجد للقوم تسمية له باسم يخصه وذلك كما فى الجمل الخبرية التى اريد منها الانشاء

داردلك الرجل فأخذ فى ابطه شيأ منه فطلع هاربا والرجل يطلبه للضرب فصارت الناس تعول على ذلك الرجل فصار الرجل يقول الذى لا يعرف يقول عدس وهذا مثال يقال لكل من اعترض على امر وهو يجهل باطنه (قوله وان كانت علاقة المجاز الخ) اى فالمجاز المركب لا ينحصر فى الاستعارة وقد حصره الخطيب فى ذلك تبعا للقوم فاعترضهم السعد بان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب فى قام زيد موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب فى غير ما وضع له فلابد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله * هواى مع الركب اليمانين مصعد * الخ فلا وجه للحصر وقول العصام وجه الحصر انهم اعتبروا حصول المجاز فى التركيب اولا وبالذات وذلك لا يكون الا فى التمثيل واما غيره فالتجوز فيه سار من التجوز فى جزئه فكان حصوله ثانيا وبالعرض قال حواشيه ليس بشئ لان البيت الآتى لا تجوز فى شئ من مفرداته (قوله ولم يوجد للقوم تسمية الخ) ظاهره انه وجدت التسمية العامة مع انهم لم يتعرضوا له والجواب

(قوله فاعترضهم السعد الخ) اصل الاعتراض بانه يوجد كثيرا فى كلام البليغ مركبات اخبارية مستعملة فى معان انشائية لعلاقة غير المشابهة فكيف يصح انكار ذلك وعدم اعتباره مع انهم اعتبروا علاقة المشابهة فى القسم الآخر من المركب وسموه تمثيلية واعتبروا فى المفرد الذى هو قسيم المركب ما علاقته المشابهة وما علاقته غيرها وهذا منهم خروج عن الانصاف فان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها الى آخر ما فى المحشى (قوله للاخبار بالاثبات) اى اثبات القيام لزيد وهذا الوضع فى ضمن الوضع النوعى وهو الوضع لثبوت المسند لمطلق مسند اليه (قوله وقول العصام الخ) حاصله ان العصام اجاب بتسليم انقسام المركب الى ما ذكر وابدا وجها للحصر هو ان القوم انما حصروا المركب فى التمثيلية لانهم انما اعتبروا التجوز اولا وبالذات باعتبار مجموع مادة المركب وهو لا يكون الا فى التمثيلية واما غيرها فالتجوز فيه اما بتبعية التجوز فى مفرده كما فى المركب المتجوز ببعض اجزائه واما بتبعية التجوز فى هيئته التركيبية كما فى الخبر المستعمل فى الانشاء وعكسه فالتجوز فيهما انما هو باعتبار الهيئة التركيبية لا باعتبار مجموع المادة الا بالتبع واعترض بان جوابه يقتضى ان المركب المتجوز ببعض اجزائه من المجازات المركبة التى اعترض بها السعد على القوم ويقتضى انه يسلم كونه من المجاز المركب والاول ممنوع لان السعد انما اعترض بالخبر المستعمل فى الانشاء وعكسه ولم يدع ان المركب المتجوز ببعض اجزائه مجاز مركب وارد على القوم والثانى

ينافيه

انه لامفهوم لقوله يخصه (قوله كقوله هواى مع الركب الخ) أى قول أبى تمام والبيت من قصيدة من الطويل ومعنى هواى مهوى بثلاث باآت كان أصله مهووى بواو بين و ياء قلبت الواو الثانية ياء وأدغمت فى الياء بعدها لسبقها عليها ساكنة قال فى الخلاصة

ان يسكن السابق من واو ويا * واتصلا ومن عروض عريا

* فياء الواو اقلبن مدغما * الخ البيت ثم أضيفت الى ياء المتكلم والركب اسم جمع لراكب وهم أصحاب الابل فى السفر دون غيرها من الدواب ولا يطلق على مادون العشرة بل على العشرة فما فوقها واليمانين جمع يمان بمعنى يمنى حذفت احدى يائيه وعوض عنها الالف المتوسطة ومصعد بمعنى مبعد ذاهب فى الارض

كقوله
هواى مع الركب اليمانين مصعد
جنيب و جثمانى بمكة موثق
فان هذا المركب موضوع للاخبار

ينافيه ما أسلفه العصام نفسه من اختصاص المجاز المركب بالتمثيلية والخبر المستعمل فى الانشاء وعكسه هذا ما قاله الحواشى وبه تعرف ما فى قول المحشى قال حواشيه الخ من الخلل وسبحان من تبرأ كلامه عن الزلل (قوله انه لا مفهوم لقوله يخصه) يوهم انه ان حذف قوله يخصه يتضح المراد مع انه يوهم أنهم تعرضوا له ولم يسموه مع انهم لم يتعرضوا له بل فاتهم هذا القسم من رأسه وحصروا المركب فى التمثيلية كما أفاده العصام وقلنا يوهم لانه يقال المراد لم يوجد للقوم تسمية لعدم وجودهم المسمى ومن هذا تعلم أن الاولى فى الجواب أن يقال انه لا مفهوم لقوله تسمية الخ أو هو كناية عن عدم التعرض رأسا (قوله بثلاث ياآت) أولاها منقلبة عن واو وادغمت فى الثانية على ما سيقول والثالثة ياء المتكلم (قوله كان أصله) أى بدون ياء المتكلم وهو مهووى بدليل قوله ثم أضيفت الى ياء المتكلم (قوله لسبقها عليها ساكنة) أى مع وجود بقية الشروط والا فالسبق وحده لا يوجب الادغام كما أرشد اليه بقوله قال فى الخلاصة الخ وسبق الكلام فى سيد فتنبه (قوله اسم جمع) قيل انه جمع (قوله جمع يمانى الخ) المناسب جمع يمان أصله يمنى منسوب الى اليمن بفتحتين اقليم معلوم حذفوا منه احدى يائى النسب وعوضوا عنها الالف المتوسطة فصار يمانى ثم حذفت الياء بعد سلب حركتها ان كانت الباقية هى الياء الثانية لالتقائها ساكنة مع التنوين (قوله بمعنى مبعد) أى بكسر الميم وسكون الباء وفتح العين كمجمل بالجيم بعد النون فى القاموس رجل مبعد كمجمل بعيد الاسفار وقراءته على وزن مكرم بصيغة اسم الفاعل غلط لانه حينئذ يكون من أبعد وأبعد لم يجئ الا متعديا مع ان المعنى على اللزوم لا على التعدى وقوله ذاهب فى الارض بيان لاصل المعنى كما ان قوله مبعد بيان لمعنى المراد أفاده عبد الحكيم وقيل مصعد بضم الميم وسكون الصاد المهملة وكسر العين اسم فاعل اصعد اذا سافر الى بلد مرتفع عن البلد الذى خرج منه اه وفى القاموس أصعد

والمراد منه انشاء التحزن والتحسر فقد استعمل في غير ما وضع له لعلاقة الضدية اذ الاخبار يضاد الانشاء تأمل (وأما التشبيه فهو الدلالة) مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته اليه (على مشاركة أمر لامر في معنى لا على وجه) أي طريق (الاستعارة) التصريحية والمكنية فان الاستعارة وان كان فيها الدلالة المذكورة الا انها لا تسمى تشبيها اصطلاحا وقال في تعريفه أيضا انه هو الدلالة على مشاركة أمر لامر في معنى بالكاف ونحوه فيخرج بقوله بالكاف ونحوه الاستعارة وكثيرا ما يطلق التشبيه على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا زيد كالاسد في الشجاعة

{مطلب التشبيه}

والجنيب المجنوب المستتبع أي الذي استتبعه الغير وأخذه معه وجثماني شخصي وموثق أي مقيد (قوله والغرض منه الخ) أي على مفارقة المحبوب (قوله لعلاقة الضدية) وقال الملوي السببية لان الضد سبب في خطور ضده بالبال ولهذا أمر بالتأمل (قوله فهو الدلالة الخ) أي بالمعنى المصدري أي أن يدل لا بالمعنى الحاصل به لانه لا يصح حمل التشبيه عليه (قوله مصدر قولك دللت الخ) أي لا من الدلالة التي هي صفة اللفظ اذ التشبيه فعل المتكلم (قوله على مشاركة أمر لامر) أي اشتراك والامر الاول المشبه والثاني المشبه به وقوله في معنى هو وجه الشبه

اني مكة وفي الارض مضى وفي الوادي انحدر كصعد تصعيدا (قوله والجنيب المجنوب الخ) ففيه اشارة الى أنه ذهب باكراه ولم يرض بمفارقته اختيارا وقيل الجنيب المستصحب للزينة اه وفي القاموس رجل جنيب كانه يمشي في جانب متعقبا (قوله وقال الملوي السببية الخ) قيل الاولى ان العلاقة السببية لان التحسر على شئ سبب للاخبار به ليعذر في تحسره أو التقييد والاطلاق بمرتبتين بان ينقل من الاثبات على وجه الخبر الى مطلق الاثبات ثم الى الاثبات على وجه الانشاء أو بمرتبة بان يستعمل في الاثبات على وجه الانشاء لكونه فردا من مطلق اثبات أو اللزومية لان الشخص اذا أخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه لزمه اظهار التحسر والتحزن أو مركبة من السببية والتقييد والاطلاق لان الاخبار بذلك سبب في تحسر المخاطب فيراد به مطلق تحسر ثم يراد به تحسر المتكلم اه والعدول عن الضدية من جعلها من علاقة الاستعارة حيث أرجعها بعضهم للمشابهة لكن في مثل تعليل الملوي نظر فان الضد مستعمل في الضد الآخر لا في الخطور بالبال وبهذا ظهر قوله ولهذا أمر بالتأمل وقيل ان العلاقة السببية ووجه بارادة ان انشاء المتكلم بهذا المركب سبب لاخبار سامعه بمضمونه ورد بان العلاقة انما تعتبر بين المنقول عنه واليه وانشاء المتكلم ليس واحدا منهما لحصول العلاقة بينه وبين أحدهما لا عبرة به ففي رحمة الله العلاقة مطلوبة بين الاخبار بالرحمة والانشاء بمعنى طلب الرحمة ولا علاقة بينهما الا التضاد اه فيمكن انه أمر بالتأمل لتأييد التضاد والابعاد عن سببية الملوي أو سببية التوجيه الذي سمعته أو للاشارة الى أن الاولى اعتبار الاطلاق والتقييد فتدبر

{مطلب التشبيه}

(قوله أي بالمعنى المصدري) أي اتيان المتكلم بكلام يدل على مشاركة أمر الخ وهذه الدلالة للتشبيه بالمعنى المصدري وهو الاتيان وبالضرورة هي وصف المتكلم فقوله أي ان يدل أي المتكلم أي يأتي بما يدل على المشاركة وقوله لا بالمعنى الحاصل به أي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وهذه الدلالة للتشبيه بالمعنى الاسمي وهو الكلام الدال على المشاركة وهي وصف الكلام وقوله لانه لا يصح الخ فيه قلب

وخروج الدلالة على المشاركة فى الذوات نحو اشترك زيد وعمرو فى الدار فلا تسمى تشبيها واعترض التعريف بانه غير مانع لشموله نحو قاتل زيد عمرا وجاء زيد وعمرو فان فيه دلالة على شركة زيد وعمرو فى القتل والمجىء مع انه لا يقال تشبيه وأجيب بانه وان دل على المشاركة لكنها غير مقصودة وهذا الجواب يفيد انه اذا قصد يكون تشبيها وليس كذلك فالاولى فى الجواب أن يقال المراد الدلالة على وجه المماثلة كما هو حقيقة التشبيه فانه لابد فيه من ادعاء مساواة أحد الامرين للآخر ولذلك نفاه الشاعر فى قوله

والاصل لانه لا يصح حملها بالمعنى الحاصل بالمصدر على التشبيه ويحتمل ان الحمل فى كلامه بمعنى الارادة والمعنى لانه لا يصح أن يراد من التشبيه المعنى الحاصل بالمصدر حتى يراد من الدلالة وفى الاطول فان قلت لم تحمل الدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ ايضا يدل على مشاركة أمر لامر كالمتكلم قلت فى عرف القوم لا يسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم اه ومنه تعلم قوله بعد اذ التشبيه فعل المتكلم وان كونه بالمعنى المصدرى فى حيز قول الشارح مصدر فقولك دللت الخ أى أتيت بما يدل الخ فلو بينه بما قاله لكان أولى (قوله وخروج الدلالة الخ) أى فالمراد من المعنى ما قابل الذات كما هو المتبادر منه وهو معنى قولهم فى معنى أى وصف كما هو واضح (قوله وهذا الجواب الخ) فى الفنرى على المطول ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحى يتوقف على أن هذه الامثلة ليست منه وان قصد به المشاركة التى هى لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على أنهم عدوا قوله تعالى اتخذ الهه هواه من قبيل التشبيه وكذا قول ابى الطيب

فان تفق الانام وانت منهم * فان المسك بعض دم الغزال

وسموا امثالهما تشبيها ضمنيا فالظاهر منه أن مثل قاتل زيد عمرا اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحى الضمنى اه واحترز بالاصطلاحى عن اللغوى وهو الدلالة على مشاركة أمر لامر فى معنى فانه شامل بلا نزاع وأما قول الحفيد ان قولنا جاء زيد وعمرو وقاتل زيد عمرا لا يصير تشبيها لغة واصطلاحا الا باريجعل مستعملا فى المشاركة وأما بمجرد القصد بالتبع كما فى الاسرار القرآنية المفهومة تبعا فلا اه فليس بالقوى (قوله فالاولى فى الجواب ان يقال الخ) لا يخفى عليك انه لا دليل على هذا الوجه بخلاف القصد فانه لازم الدلالة ولعله تبع فى ذلك عبد الحكيم وتصرف فى عبارته وأبرزها فى عنوان الجواب وليس الواقع ذلك فانه قال ان فهم الدلالة على شركة زيد وعمرو فى القتل وشركتهما فى المجىء وليس شئ منهما تشبيها وان قصد بهما معنى الاشتراك لان التشبيه ليس مجرد الاشتراك فى وصف بل لابد فيه من ادعاء مماثلة أحد الامرين بالآخر فى وصف ومساواته اياه فى القاموس شبهه مثله

ما أنت مادحها يا من تشبهها * بالشمس لا بل أنت هاجيها
من أين للشمس خال فوق وجنتها * الخ

(قوله وأركانه) أى التشبيه بالمعنى الثانى ففى العبارة استخدام لا بالمعنى الاول لانه فعل الفاعل الا أن يقال اطلاق الاركان باعتبار أخذها فى تعريفه (قوله ووجهه) أى المعبر عنه فى الاستعارة بالجامع (قوله ثم شرع يتكلم على بعض الخ) وقدم الكلام على الطرفين لاصالتهما والاداة آلة وحاصل ما قاله المتن ان الصور ستة عشر لان الطرفين اما حسيان أو عقليان أو الاول حسى والثانى عقلى أو عكسه فهذه أربعة وفى كل اما مفردين أو مركبين أو الاول مفرد والثانى مركب أو عكسه وهذه الستة عشر اما وجه الشبه فيها مفرد أو منتزع من متعدد فتكون الجملة اثنين وثلاثين ذكر المصنف والشارح ثمانية أمثلة (قوله جهتى ادراك

(وأركانه) أى التشبيه (أربعة) وهى (طرفاه) أى المشبه والمشبه به (ووجهه) وهو المعنى المشترك بين الطرفين (واداة) وهى الكاف وكأن ومثل وما فى معناها (نحو زيد كالبدر فى الحسن) فزيد مشبه والبدر مشبه به والكاف اداة التشبيه أى كلمة يؤدى بها التشبيه والحسن وجهه ثم شرع يتكلم على بعض ما يتعلق بهذه الاركان فقال (وقد) هى هنا للتحقيق (يكون طرفاه حسيين) أى يدركان باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهى البصر والسمع والشم والذوق واللمس (كما مثل) بقولنا زيد كالبدر فى الحسن فان زيدا والبدر حسيان لادراكهما بحاسة البصر (أو عقليين نحو قولنا العلم كالحياة فى كونهما جهتى ادراك)

الى آخر ما فى المحشى فتدبر (قوله ما أنت مادحها الخ) روايه غيره
ما أنت مادحها يا من تشبهها * بالشمس والبدر لا بل أنت هاجيها
من أين للشمس خال فوق وجنتها * ومبسم كنظام الدر فى فيها

وهو الصواب وسقط من قلم المحشى لفظ والبدر فى البيت الاول (قوله لاصالتهما والاداة آلة) أى لاصالتهما فى التشبيه لكون الوجه معنى قائما بهما والاداة آلة فى ذلك (قوله ما قاله المتن) أى ما يؤخذ من مجموع كلامه (قوله فتكون الجملة اثنين وثلاثين) لكن اذا كان وجه الشبه حسيا تعين أن يكون طرفاه حسيين لامتناع ادراك الحس كالسمع والبصر من المعقول شيأ واذا كان وجه الشبه عقليا جاز أن يكون الطرفان حسيين أو عقليين أو احدهما حسيا والآخر عقليا لجواز ادراك العقل من المحسوس شيأ فما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسى يصح فيه بالوجه العقلى دون عكس فافهم (قوله ثمانية أمثلة) ففى الحسيين مفردين زيد كالبدر ومركبين كأن مثار النقع البيت والاول مفرد والثانى مركب وكأن محمر الشقيق البيت والاول مركب والثانى مفرد * يا صاحبى تقصيا نظريكما * البيتين وفى العقليين العلم كالحياة وفى المختلفين والمشبه عقلى المنية كالسبع وفيهما والمشبه حسى النور كالعلم وفيما طرفاه مفردان ووجه الشبه مركب وقد لاح فى الصبح الثريا البيت (قول المصنف حسيين) المراد بالحسى المدرك هو أو مادته باحدى الحواس فدخل فيه الخيال كما فى قوله وكأن محمر الشقيق الخ وبالعقلى ما عدا ذلك وسننبه عليه فتدبر (قول الشارح باحدى الحواس الخ) مثال المدركين بالبصر الخد كالورد وبالسمع الصوت الضعيف كالهمس وبالشم نكهة فيه كرائحة العنبر وبالذوق طعم ريقه كطعم الخمر وباللمس نعومة جلده كنعومة الحرير وهذا على ما اشتهر فى العرف من قولهم أبصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر

واست

فالمراد بالعلم الملكة و
يخفى انها طريق للادرا
كالحياة وكل من العلم والح
عقلى لادراكهما بالعق
اذ الحس لا يدرك شيأ منه
لانهما لا يبصران ولا يسم
ولا يذاقان ولا يشمان و
يلمسان فتعين ادراكه
بالعقل وعلم ان الجام
بينهما كونهما جهت
ادراك (أو مختلفين) با
يكون أحدهما حس
والآخر عقليا (كالمني
والسبع) فى قولنا المني
كالسبع فى الاغتيال فا
المشبه وهو المنية عقلى لا
عدم الحياة والمشبه به حس
وكتشبيه النور بالعلم
عكسه وهو من التشبي
المقلوب للمبالغة اذ المحسو
أصل للمعقول فتشبيهه بالمع
من باب جعل الفرع أص
والاصل فرعا (ووجه
أى وجه الشبه وهو الم
الذى قصد اشتراك الطر
فيه كما يكون مف
كالشجاعة فى تشبيه الر
الشجاع بالاسد والجر
تشبيه الخد بالورد (قد
مركبا بان يكون (هيئ
منتزعة) أى انتزعها ال
(من عدة أمور) س
كان الطرفان مفردي
مركبين

أى سببى ادراك (قوله فالمراد بالعلم الملكة) لا الادراك لانه لا يدرك نفسه وان كان يمكن أن يقال المغايرة بالكلية والجزئية لكن ماقاله الشارح أظهر (قوله وعلم ان الجامع الخ) أى لا الادراك اذ العلم نوع من الادراك والحياة مقتضية للحس قال السعد وفساده واضح لان كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما فى وجه الشبه وأيضا ليس القصد ان العلم بمعنى الادراك من الحياة (قوله اذ المحسوس أصل للمعقول الخ) قال الهروى فيه أن المحسوس أصل للمعقول من حيث كونه محسوسا الا من حيث النفع وهو لا ينافى انه شبه به من هذه الحيثية فلا حاجة الى ادعاء القلب وأجاب عنه عبد الحكيم بان المراد الفرعية والاصلية فى الوضوح فلا يرد ذلك (قوله هو المعنى الذى قصد الخ) أى

ولمس الحرير والا فى التمثيل تسامح اذ المدرك بالبصر انما هو لون الخد والورد فليس المدرك نفس الجسد (قوله أى سببى ادراك) أى وان كانت الحياة شرطا (قوله لانه لا يدرك نفسه) أى لا يكون جهة وسببا للادراك الذى هو نفسه (قوله بالكلية والجزئية) اى كان يراد بالعلم ادراك خاص جزئى موصل للكلى (قوله اى لا الادراك) نفى لقول آخر وقوله اذ العلم تعليل من طرف هذا القول فهو للنفى لا للمنفى وقوله مقتضية للحس أى وهو نوع من الادراك وقوله وفساده أى هذا القول وقوله لا يوجب اشتراكهما فى وجه الشبه أى لا يوجب اشتراكهما فى الادراك وشرط وجه الشبه اشتراك الطرفين فيه وقوله وأيضا ليس القصد أى من التشبيه وقوله من الحياة اى ناشئا من الحياة ولو قال وأيضا ليس القصد من التشبيه أن العلم ادراك كما أن الحياة معها ادراك لكان واضحا وعبارة السعد أو عقليين كالعلم والحياة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتى ادراك كذا فى المفتاح والايضاح فالمراد بالعلم ههنا الملكة التى يقتدر بها على الادراكات الجزئية لا نفس الادراك ولا يخفى أنها جهة وطريق الى الادراك كالحياة وقيل وجه الشبه بينهما الادراك اذ العلم نوع من الادراك والحياة مقتضية للحس الذى هو نوع من الادراك وفساده واضح لان كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما فى الادراك على ما هو شرط فى وجه الشبه وأيضا لا يخفى انه ليس المقصود من قولنا العلم كالحياة والجهل كالموت ان العلم ادراك كما أن الحياة معها ادراك بل ليس فى ذلك كبير فائدة كما فى قولنا العلم كالحس فى كونهما ادراكا اه وقوله كما فى قولنا العلم كالحس الخ مرتبط بالنفى وهو ليس فتدبر (قوله من هذه الحيثية) أى حيثية النفع أى فالمعقول أصل للمحسوس من حيث بلوغه فى النفع ما لم يبلغه المحسوس (قوله بأن المراد الفرعية والاصلية فى الوضوح) أى والمحسوس أوضح فلا محيص عن القلب فلا يرد

لا ما اشتهر كافيه مطلقا من الذاتيات وغيرها (قوله اى كل منهما) أى وليس المراد بالمركب ما تكون حقيقته مركبة من أجزاء مختلفة (قوله قوله) أى الشاعر واسمه أحيحة بن الجلاح أوقيس بن الاسلت وهو من بحر الطويل (قوله كما ترى) يحتمل انه تشبيه بالحالة التى رآها مخاطبه ولا يلزم فيه تشبيه الشئ بنفسه

اعتراض الهروى على السعد (قوله لا ما اشتهر كافيه مطلقا من الذاتيات وغيرها) وذلك لان زيدا والاسد مشتركان فى كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك مع ان شيأ منها ليس وجه الشبه (قوله وليس المراد بالمركب الخ) عبارة السعد ومعنى التركيب ههنا ان تقصد الى عدة أشياء مختلفة فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها أو مشبها به ولهذا صرح صاحب المفتاح فى تشبيه المركب بالمركب بأن كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة وكذا المراد بتركيب وجه الشبه ان تعمد الى عدة أوصاف لشئ فتنتزع منها هيئة وليس المراد بالمركب ههنا ما يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه به فى قولنا زيد كالاسد مفردين لا مركبين ووجه الشبه فى قولنا زيد كعمرو فى الانسانية واحدا لا منزلا منزلة الواحد اه والمنزل منزلة الواحد مركب تركيبا حقيقيا بأن يكون حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة أو اعتباريا بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور فالقصد اشتراك الطرفين فى الحقيقة الملتئمة أو الهيئة المنتزعة بخلاف الوجه المتعدد فانه ينظر فيه الى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين فى كل منها ليكون كل منها وجه شبه انظر التلخيص وشرحه (قوله أحيحة بن الجلاح) هو احيحة بحائين مهملتين على صورة المصغر والجلاح بضم الجيم وتخفيف اللام (قوله أوقيس بن الاسلت) فى معاهد التنصيص البيت لابى القيس بن الاسلت (قول الشارح وقد لاح الخ) لاح والاح بمعنى بدا والصبح ضوء الصباح وهو حمرة الشمس فى سواد الليل والثريا تصغير ثروى مؤنث ثروان كسكرى مؤنث سكران للمرأة المتمولة سمى بتصغيرها النجم المشهور لكثرة كواكبه مع شدة قربها (قوله يحتمل انه تشبيه الخ) أى فهو فى موضع المصدر بمعنى ظهر ظهورا مثل ما تراه أى شبيها بالظهور الذى تراه والظهور فى علم المتكلم غيره فى علم المخاطب فغاير المشبه المشبه به بالاعتبار كما أفاده قوله ولا يلزم فيه الخ والغرض منه ان اتصاف الثريا بمشابهة العنقود لا خفاء فيه فالظاهر انه ليس المراد من مثل ذلك حقيقة التشبيه بل مجرد التمليح وأدق من ذلك ان الكاف بمعنى على والظرف صفة أو حال من الثريا بمعنى ان مشابهة الثريا للعنقود على تقدير الحال المرئية وباعتبارها لا انها فى نفس الامر على خلاف ذلك فلا تثبت المناسبة بينها وبين العنقود الا باعتبار هذه

ى كل منهما هيئة منتزعة
ن عدة أمورا وأحدهما
فردا والآخر مركبا مثال
جه الشبه المركب فى
تشبيه الذى طرفاه
فردان قوله
قد لاح فى الصبح الثريا
ترى
عنقود ملاحية حين نورا

(قوله نورا) أى تفتح نوره أى زهره (قوله من تقارب صور) أى من صور متقاربة (قوله مستديرة) أى فيها نوع استدارة وهذا لا ينافى ان العنب فيه طول (قوله فى رأى العين) انما قال ذلك لان النجوم كبيرة جدا الا انها ترى صغيرة (قوله المقدار المخصوص) أى فى العنقود برمته وفى الثريا برمتها وأما قوله مستديرة فهو ناظر لافراد العنب والنجوم فلا تنافى مع قوله الى المقدار المخصوص من الطول والعرض فعلمت من هذا ان الثريا كناية عن عدة نجوم لا انها نجمة واحدة وهو كذلك كما نص عليه علماء الميقات فهى اثنتا عشرة نجمة فى برج الثور (قوله نحو قول بشار الخ) أى ابن برد الاعمى وهو من الطويل واضافة مثار للنقع من اضافة الصفة للموصوف وقيل بيانية (قوله النقع) هو الغبار المرتفع

الحالة المرئية (قوله أى تفتح نوره) بفتح النون وفى الدسوقى على السعد ليس المراد بحبه بزره بل المراد بحبه وحداته كما يدل له قول القاموس الملاحية عنب طويل اه وهذا يخالف قوله مستديرة وأجيب بأن الطول يحدث فيه بعد طيبه وأما فى حال صغره فهو مستدير والتشبيه فى حال صغره أى فى حين مقاربة الانتفاع به كما هو المراد بقوله حين نورا لانه فى تلك الحالة يكون أبيض اذ ليس المراد حقيقة التنوير أى تفتح نوره كما يتبادر من الكلام اه (قول الشارح والتقييد لا ينافى الافراد) أى ولما كانت تلك المقيدات لها وضع مخصوص ولون مخصوص ومقدار مخصوص وكل منها كالمستقل عن الآخر تأتى اعتبار هيئة مأخوذة من تلك الاجرام ومراده دفع ما يقال من ان الافراد لا يلائم كون المشبه به عنقودا مقيدا بكونه عنقود ملاحية فى حال النور وقوله من تقارب صور فى بعض نسخ التلخيص من تقارن بالنون من المقارنة والصور البيض فى الثريا هى النجوم المتعددة وفى العنقود أفراد النور المتعددة (قوله أى فيها نوع استدارة الخ) عرفت مما قدمناه عدم المنافاة وان الطول بعد طيبه (قوله لان النجوم كبيرة جدا) جعل فى رأى العين متعلقا بالصغار فقط تبعا للسعد وهو تخصيص بلا مخصص والمناسب انه أخذ من قول الشاعر كما ترى قيد التقارن لانه لا تقارن فى الحقيقة وللبياض لانه لا لون فى الفلكيات أولا علم بلونها وللصغر اذ هى فى الواقع كبار أفاده الاطول (قول الشارح منضمة الى المقدار المخصوص) أى فالمرعى فى التشبيه أحوال اجزاء كل وأحوال مجموع كل وقيل ان منضمة حال مما دل عليه قوله صور بيض مستديرة صغار المقادير فكأنه قال على الكيفية المخصوصة بلون ووضع ومقدار حال كونها منضمة وقيل حال من محذوف أى واعتبرها منضمة الى اعتبار المقدار وقوله وقصد الى هيئة حاصلة منها أى توجه اليها وجعلها وجه شبه (قول المصنف كان مثار النقع) ان جعل كان للتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه

لان معنى مثار مرتفع وقوله أى كان الغبار المنعقد قدر المنعقد اشارة الى كثرته حتى انعقد فوق رؤسهم فهو مأخوذ من المقام والا فالمثار المرتفع لا المنعقد (قوله وأسيافنا) بالنصب عطف على مثار أى وليس منصوبا على المعية لان العامل كأن وهو فيه معنى الفعل دون حروفه فلا ينصب المفعول معه فقوله أى مع أسيافنا حل معنى لا حل اعراب اه تقرير الشارح (قوله لانه شبه هيئة السيوف) أى مع الغبار وانما ذكر السيوف لان الهيئة

الا الوجه وان جعل للظن كانت اداة التشبيه أيضا محذوفة ويكون كقولك أظن زيدا أسدا فيكون أبلغ وهكذا كل تشبيه مشتمل على كأن ومثار اسم مفعول واضافته بيانية على ما فى الاطول (قوله لان معنى مثار مرتفع) مرتبط بقوله المرتفع أى فالمرتفع مأخوذ من مثار لا من النقع وان لزمه (قوله عطف على مثار الخ) فى الاطول ان أسيافنا بالنصب عطف على مثار بواو المقارنة كما فى كل رجل وضيعته وهذا معنى قول الشيخ ان أسيافنا فى حكم الصلة لمثار لئلا يقع فى التشبيه تفرق يعنى انه متصل بالمثار ومنضم معه ومن تتمته وليس مستقلا فى الملاحظة وذلك الاتصال نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف اه فهو صريح فى ان الواو ليست للمعية وانها للعطف على مثار والمعنى على المقارنة وهى المراد من معية الشارح وقول الاطول لئلا يقع فى التشبيه تفرق أى لو كان لمجرد العطف على مثار فانه يوهم انهما تشبيهان مستقلان فيكون مثار النقع مشبها بالليل والاسياف مشبهة بالنجوم كل على حدته ولا يصح لتصريحهم بانه متى أمكن حمل التشبيه على المركب لا يعدل عنه الى الحمل على المفرد لانه تفوت معه الدقة التركيبية المرعية فى وجه الشبه ولان قوله تهاوى كواكبه تابع لليل لانه صفته فالكواكب مذكورة على سبيل التبع غير مستقلة فى التشبيه باعتبار الصناعة فقابلها الذى يتوهم كونه مشبها تابع أيضا فتدبر (قوله وليس منصوبا على المعية الخ) فى عبد الحكيم قوله فى حكم الصلة للمصدر سواء كان لفظ مثار مصدرا أو اسم مفعول لان قيد اسم المفعول قيد لمصدره وانما زاد لفظ الحكم لانه ليس معمولا للمصدر لانه مفعول معه والعامل فيه معنى التشبيه المستفاد من كأن لكنه قيد له ومقارن معه فيكون فى حكم الصلة اه فهو على هذا حل اعراب فتقرير الشارح بالنظر للمشهور وقيل ان فى كأن معنى الفعل وحروفه فلا اشكال (قول الشارح أصله تتهاوى) قيل عليه لم لم يجعله ماضيا لم يؤنث لجواز ترك تأنيث المسند الى ظاهر الجمع الغير السالم وأجيب بان هذا الجعل يخل بلطائف كاستحضار الصورة العجيبة المستفادة من جعل الماضى فى معرض الحال وكالاستمرار التجددى المستفاد من العدول قال فى الاطول وأيضا صفة الماضى تفيد وصف الليل بالخلو

واسيافنا) أى مع أسيافنا
ل تهاوى) أصله تتهاوى
ذفت منه احدى التاءين
ى تتساقط (كواكبه)
عضها اثر بعض فوجه الشبه
ركب وهو الهيئة الحاصلة
ن تساقط اجرام مشرقة
ستطيلة متناسبة المقدار
تفرقة فى جوانب شئ مظلم
كذا الطرفان لانه شبه
ئة السيوف وقد سلت من
غمادها وهى تعلو وترسب
تجىء وتذهب وتضطرب
تحرك الى جهات مختلفة
ة الكواكب فى
هاويها وتواقعها وتداخلها لا
ستطالة ومثال ما طرفاه
ختلفان أى أحدهما مفرد
ثانى مركب قوله

انما حصلت منها بالاصالة وقدم الغبار في البيت وجعل السيوف تابعة لانه هو المقصود بكونه مشبها (قوله وكأن محمر الشقيق الخ) هذان البيتان من مجزوء الكامل المرفل فوزن كل أربع تفعيلات مع الترفيل في ضرب كل بيت واجزاؤه متفاعلان وذكروا أن الترفيل زيادة سبب خفيف على ما آخره وتد مجموع واضافة محمر للشقيق من اضافة الصفة للموصوف أي شقيق محمر أراد شقائق النعمان وهو ورد أحمر في وسطه سواد وانما أضيف للنعمان لانه حمى أرضا يكثر فيها ذلك

وكان محمر الشقيـ ـق
اذا تصوب أو تصعد
اعلام ياقوت نشر
ن على رماح من زبرجد
فوجه الشبه هيئة حاصلة

عن الكواكب فيلزم تشبيه مثار النقع والسيوف بالليل الخالي عن الكواكب بخلاف ليل تتهاوى فانه يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط بالتدريج المنطبق على وجود الليل كما يحكم به الذوق الصائب وقوله حذفت منه احدى التائين أي الثانية أو الاولى خلاف وقوله مستطيلة أي حقيقة في السيوف وتخييلا في النجوم فانه يتخيل فيها الاستطالة عند هويها بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء وأما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود وقوله في جوانب شيء مظلم أي فالسيوف في ظلمة الغبار والكواكب في ظلمة الليل (قوله انما حصلت منها بالاصالة) أي من حيث انها علت وسفلت وجاءت وذهبت واضطربت وتحركت فيها الفعل والترك وقوله بعد لانه هو المقصود الخ أي من حيث افادته كثرة الضرب والمعركة فلا تهافت وقيل ان قول الشارح لانه شبه هيئة السيوف وقد سلت الخ يعطي أن التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة الكواكب من غير اعتبار النقع والليل وصريح البيت خلافه ويمكن دفع المنافاة بأن المراد تشبيه الهيئة المشتملة على السيوف بالهيئة المشتملة على الكواكب (قوله هذان البيتان الخ) لم يتعرض لقائلهما وقال في المعاهد ولم أقف على اسم قائلهما ورأيت بعض أهل العصر نسبهما في مصنف له الى الصنوبري الشاعر (قوله واضافة محمر الخ) أي ووصف الشقيق بالاحمرار مع كونه أحمر مبالغة في احمراره ولان منه ما ليس بأحمر (قوله أراد شقائق النعمان) أي وعبر في البيت بالشقيق للضرورة وشقائق نعمان معروف للواحد والجمع وسميت بذلك لحمرتها تشبيها لها بشقيقة البرق والشقيقة من البرق ما انتشر في الافق (قوله وهو ورد أحمر الخ) عبارة غيره والشقيق نبت يتفتح كالورد وواقعه حمر وكثيرا ما ينبت في الاراضي الجبالية والمراد بالياقوت الحجر المعروف بشرط أن يكون أحمر وهو الاغلب والاعلام جمع علم وهو الراية واضافته الى الياقوت على معنى من ونشرن صفة للاعلام الياقوتية والزبرجد حجر نفيس أخضر (قوله للنعمان) أي ابن المنذر وهو آخر ملوك الحيرة خرج الى ظهر الحيرة وقد اعتم نبته ما بين أصفر وأحمر وأخضر واذا فيه شيء كثير من الشقائق فقال ما أحسن هذه الشقائق احموها

وقيل المراد بالنعمان الدم فالاضافة فيه من اضافة المشبه به للمشبه وقوله اذا تصوب
أى مال الى أسفل من صاب المطر اذا نزل وقوله أو تصعد أى مال الى العلو (قوله
من نشر اجرام حمر) وهى أعلام الياقوت والورد (قوله على رؤس اجرام خضر)
وهى الرماح الزبرجد وعود الورد فان الزبرجد أخضر وعود الورد أخضر

وكان أول من حماها فنسبت اليه (قوله وقيل المراد بالنعمان الدم) قاله أبو العميثل وادعى أن قولهم انها منسوبة الى النعمان بن المنذر ليس بشئ اه لكن نسبتها اليه هى التى ذكرها أرباب اللغة (قوله من اضافة المشبه به للمشبه) المناسب العكس فان الشقائق مشبهة بالدم (قول الشارح من نشر اجرام حمر الخ) المراد بالمبسوط ما فى اجزائه اتساع فهو غير المنشور مع عدم الاتساع كالخيط ولذا ذكر مبسوطة مع قوله نشر اجرام والمراد من الاجرام الحمر اعلام الياقوت والورد كما أفاده المحشى ولاشك أن هذا معدوم فرض اجتماعه فهو خيالى يدخل فى الحسى لا العقلى لما عرفت من أن المراد بالحسى المدرك هو أومادته باحدى الحواس وكل من العلم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس بالبصر وان كان المركب الذى هذه الامور مادته ليس بمحسوس لانه ليس بموجود والحس لا يدرك الا ما هو موجود فى المادة حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة وقوله والمشبه مفرد أى لان الشقيق اسم لمسمى واحد فاجزاؤه التى اعتبر اجتماعها لادخل لها فى التركيب كاليد والرجل والزاى من زيد وههنا بحث وهو انه لا يظهر ان المقصود بالتشبيه الشقيق لا الهيئة الحاصلة من نشر أوراق الشقيق المحمرة على ساقاته الخضر بل الظاهر من قوله اذا تصوب أو تصعد أن النظر فى المشبه والمشبه به الى الحركات أيضا اه أطول ويمكن أن يقال ان ذلك النظر حاصل مع كونه من تشبيه المفرد المقيد فتأمله اه يس أى فالنظر الى الحركات حاصل مع اعتبار تشبيه المفرد المقيد فلا حاجة الى اعتبار التركيب واعترض بان ذلك يمكن اعتباره فى اعلام الياقوت فيكونان مفردين على خلاف الفرض وقيل أن القصد الى التشبيه بالهيئة الحاصلة من مجموع الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية وليس للاعلام قصد ذاتى حتى يكون من قبيل المفرد المقيد بدليل ان المشبه لم يعتبر فيه الجزء المناسب للاعلام فقط بل المعتبر مجموع الشقيق الذى هو مجموع الاصل وفروعه والفرق بين المركب والمقيد ان المقصود فى المركب الهيئة المأخوذة من مجموع الاجزاء وفى المقيد جزء واحد والبقية تبع والمرجع فى ذلك الى الذوق ومن ثم قيل ان الفرق بين المقيد والمركب أحوج شئ الى التأمل اذ لا فاصل بينهما الا الذوق اه ويتبادر ان اعتراض الاطول اقوى وجواز مراعاة الهيئة فى كل

فليتامل

من نشر اجرام حمر مبسوطة
على رؤس اجرام خضر
مستطيلة والمشبه مفرد
وهو الشقيق والمشبه به
مركب من اعلام ياقوتية
منشورة على رماح زبرجدية
وعكسه وهو ما المشبه مركب
والمشبه به مفرد قوله

(قوله ياصاحبي) هو قول ابن تميم يمدح المعتصم بقصيدة طويلة من الكامل منها هذان البيتان ومعنى تقصيا أى ابلغا أقصى نظركما أى غايته ما يبلغانه واجتهدا في النظر وقوله وجوه الارض أراد بها الاماكن المرتفعة التى فيها الزهر اوالمراد آخرها (قوله مشمسا) أى ذا شمس (قوله مقمر) أى ليل ذو قمر (قوله تضرب الى لون السواد) أى تشبه لون القمر (قوله أنضر) بالضاد المعجمة من النضارة وهى الحسن

فليتأمل (قول الشارح ترياوجوه الارض) جواب الامر ووجوه الارض الاماكن البادية منها وأما قول المحشى التى فيها الزهر فغير المقام وقوله أيضا أوالمراد آخرها لا يخفى ضعفه وقول الشارح كيف تصور أى تريا كيف تبدو صورتها أى كيفية صورتها باشراقها كما دل عليه ما بعده فقوله كيف تصور بدل من وجوه الارض وتكلف فى الاطول فجعله مرتبطا بحال محذوفة وان أحسن فى تصور حيث قال أى قائلين تعجبا كيف تصور مضارع التصوير مجهول يقال صوره فتصور والشارح جعله مضارعا محذوف التاء اه فالشارح الذى هو السعد وتبعه شارحنا جعل تصور مضارع صورة فيكون فيه حذف التاء واختار الاطول أنه مضارع صوره المتعدى لكن بعد بنائه للمفعول فليس فيه حذف التاء والاصل كيف يصور الله الارض فأنيب المفعول عن فاعله وانث الفعل بالاتيان بالتاء بدل الياء وقوله رحمه الله تريانهارا الخ بدل مفصل من مجمل أو عطف بيان أو استئناف بيانى لجواب سؤال تقديره أى شئ نراه مما شوقتنا اليه اذا تقصينا النظر والكلام على حذف مضاف أى ضوء نهار اذا النهار لا يرى من حيث انه زمانى ومشمسا أى ذا شمس لم تستتر بغيم والمراد بالزهر النبات ومقمر أى ليل ذو قمر أى ذو ضوء قمر وتقديره ليل ذو قمر تفسيد فهو مفرد مقيد فان الوصف أو الاضافة لا تمنع الافراد لما سبق ان المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة أشياء والمشبه به هنا ليس كذلك فلا تسامح فى جعله مفردا كما فى الاطول فتدبر (قول الشارح رحمه الله تعالى فوجه الشبه الخ) بيان ذلك ان الضوء لما وقع على اخضرار النبات كسره وأضعفه حتى صار كانه ضوء مخلوط بالسواد فلا تبدو فيه الاشياء البادية فى النهار فحال النهار المشمس الذى شابه زهر الربى كحال الليل المقمر فى ضعف اشراقه فلا تبدو فيه الاشياء الخفية بسبب مخالطة السواد فقوله بمخالطة الشمس أى ضوئها تضرب الى السواد أى تميل اليه فلونها يشبه لون القمر من حيث ان ضوء الشمس انكسر وذهبت حدة شعاعه الابيض وانحط لرتبة تميل بها للسواد وقوله أيضا رحمه الله جمع ربوة بتثليث الراء وقوله لانها انضر وأشد خضرة أى أولانها المقصود بالنظر لان الشخص يبدأ بالنظر للعالى أو لانها تخالطها

ياصاحبي تقصيا نظريكما
تريا وجوه الارض كيف تصور
تريانهارا مشمسا قد شابه
زهر الربى فكانما هو مقمر
فوجه الشبه هيئة حاصلة
من تداخل الانوار بين
اشياء مسودة حتى عادت
تضرب الى الاصفرار والمش[...]
مركب وهو هيئة ضوء
الشمس وقد خالطه زه[...]
الربا حتى عادت الازها[...]
بمخالطة الشمس تضرب ال[...]
السواد ونور الشمس الى
الصفرة والمشبه به وهو المق[...]
مفرد وقوله تصور بفتح
التاء أصله تتصور حذفت
منه احدى التاءين يقال
صوره الله فى صورة حسنة
فتصور وشابه خالطه والر[...]
جمع ربوة وهى الارض
المرتفعة وخصها لانها
انضر وأشد خضر[...]
(والاغلب) أى الاك[...]

(قوله اى حذف وجه الشبه) ثم هو اما أن يكون ظاهرا يفهمه كل أحد كما فى مثال المصنف أوخفيا كقول بعضهم فى بنى المهلب حين سئل عنهم على ما فى أسرار البلاغة هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها أى هم متناسبون فى الشرف كما انها متناسبة فى الاجزاء فى الصورة (قوله نحو زيد كالبدر) وقول الشاعر

صدغ الحبيب وحالى * كلاهما كالليالى

وثغره فى صفاء * وأدمعى كاللآلى

فى التشبيه (حذفه) أى حذف وجه الشبه نحو زيد كالبدر ويسمى حينئذ مجملا وقد يذكر نحو زيد كالبدر فى الحسن ويسمى مفصلا (وقد تحذف الاداة) أى أداة التشبيه (أيضا) اى كما يحذف وجهه نحو زيد بدر (ويسمى بليغا) بحذف الاداة ومؤكدا أيضا ومنه ما أضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة كقوله

الشمس أول الطلوع وتشبيه أول النهار بالليل المقمر اظهر لان نور الشمس فيه اضعف (قوله ثم هو اما أن يكون الخ) تقسيم آخر للمجمل وبقى تقسيمه أيضا الى مالم يذكر فيه وصف أحد الطرفين الذى يكون فيه ايماء الى وجه الشبه نحو زيد كالبدر او زيد أسد والى ماذكر فيه وصف المشبه به وحده نحو هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها والى ماذكر فيه وصفهما كقول الشاعر

صدفت عنه ولم تصدف مواهبه * عنى وعاوده ظنى فلم يخب

كالغيث ان جئته وفاك ريقه * وان ترحلت عنه لج فى الطلب

فوصف المشبه بان عطاياه فائضة عليه أعرض أولم يعرض ووصف المشبه به بانه يصيبك جئته أو ترحلت عنه وهما وصفان مشعران بوجه الشبه أعنى الافاضة فى حالتى الطلب وعدمه وحالتى الاقبال عليه والاعراض عنه وبقى تقسيم المفصل الى قسمين أحدهما أن يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثانى أن يكون أمرا لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل فى الحلاوة فان الجامع فيه ميل الطبع الذى هو لازم الحلاوة (قوله على ما فى أسرار البلاغة) أى كتاب عبد القاهر قال انه قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأله عنهم وذكر الزمخشرى ان هذا من كلام الانمارية فاطمة بنت الخرشب حيث مدحت بنيها الكملة ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس وقد سئلت عن أيهم أفضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت أعلم أيهم أفضل (قوله أى هم متناسبون فى الشرف) اى بحيث يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم مفضولا وقوله كما انها متناسبة الاجزاء فى الصورة أى بحيث يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب (قوله صدغ الحبيب وحالى الخ) من بحر المجتث أجزاؤه مستفع لن فاعلاتن فاعلاتن مرتين الا انه مجزوّ وجوبا ولم يعرف قائله ومثال المجمل هو البيت الاوّل واما الثانى ففيه التشبيه المفصل لانه ذكر فيه وجه الشبه وهو فى صفاء فانه الجامع بين الادمع والثغر مع اللآلى ولم يؤخر الجامع عن المشبهين والمشبه به اشارة الى أن الثغر الصافى هو منشأ الحزن والبكاء ولم يقدمه عن

(قوله والريح الخ) لم يعرف قائله وهو من الكامل كذا في شرح التلخيص (قوله تعبث بالغصون) أي تميلها وقوله الاصيل هو الوقت بعد العصر للغروب يوصف بالصفرة كما قال الشاعر ورب نهار للفراق أصيله * ووجهي كلا لونيهما متقارب فذهب الاصيل هو صفرته وشعاع الشمس فيه وخص وقت الاصيل لانه من أطيب أوقات النهار كسحر الليل فعبث الرياح بالغصون فيه يوجب غاية اللطافة للهواء ولهذا اختار تعبث أي تميلها برفق (قوله لم تلق هذا الخ) هو قول أبي الطيب المتنبي من قصيدة من الكامل يمدح بها هرون بن عبد العزيز الاوزعي قال السعد قوله لم تلق اذا كان من لقيته بمعنى أبصرته فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح به وان كان بمعنى قابلته وعارضته

الشعر اشارة الى أنه مألوف له مقدم بالطبع (قوله لم يعرف قائله) قال العلامة العطار كنت كثيرا أتشوق الى معرفة قائل هذا البيت لما فيه من الرقة الآخذة بالعقول ثم وجدت في تاريخ المقري المسمى بنفح الطيب أنه الاديب أبو اسحق ابن خفاجة الاندلسي ثم ساق بعض قصيدته فانظره ان شئت (قوله يوصف بالصفرة) اشارة الى أن المراد الاصيل الشبيه بالذهب في الصفرة ففيه الشاهد أيضا وان اقتصر الشارح على لجين الماء هكذا فهم لكن لا يخفى ان الوقت ليس شبيها بالذهب بل شبيهه لون الشمس فيه على انه يصير المعنى جرى الوقت الشبيه بالذهب والوقت لا يتصف بالجرى الا أن يتكلف ومن ثم قال السعد وذهب الاصيل صفرته أي ان الصفرة مشبهة بالذهب فالمحشي مع السعد كما قال بعد فذهب الاصيل الخ (قوله وخص وقت الاصيل) أي بالعبث فان قوله وقد جرى حال من ضمير تعبث (قول الشارح كما اذا كان هيئة الخ) ادخل بالكاف ما اذا ندر حضور المشبه به عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما في تشبيه البنفسج بنار الكبريت وغير ذلك مما في التلخيص ومواده والبعد والغرابة من لطف المعنى ودقته لا من ايراد اللوازم البعيدة أو سوء الترتيب في الالفاظ حتى يكون مخلا في النظم أو في الانتقال وقوله وكلما بعد الخ يعني كلما كان من وجوه أكثر كان التشبيه أبعد عن الابتذال لبعد تناوله عن مطلق الناس (قوله غير مصرح به) تفسير لمكني وبيانه ان الحكم بعدم حيائها حيث أبصرته ولم تستتر منه تضمن جعل الوجه أعظم من الشمس وهذا الجعل تضمن تشبيه الوجه الخ لدلالته على المشاركة في أصل الحسن فالتشبيه مدلول عليه بطريق الكناية الاصطلاحية والذي منع من التصريح به شدة زيادة الوجه في الحسن والاشراق والضياء عن الشمس بحيث لو كان عندها حياء لاستترت وجهها منه اذا بدا فكأنه يقول هذا الوجه كالشمس في أصل الحسن فقط (قوله قابلته وعارضته) أي حاكته وشابهته

في الصفاء والبياض وقد تذ
الاداة و يسمى مرسلا لارسا
أي اطلاقه من المبالغة
والتأكيد مستفاد من
حذف الاداة * واعلم ان
التشبيه اذا كان وجه
ظاهرا بحيث يدرك من أو
الامر من غير امعان نظر
قريبا مبتذلا لا نحوز ب
كالبدر واذا كان خفي
لا يدرك الا بعد تأمل كما اذ
كان هيئة منتزعة من
متعدد سمى غريبا كقول
كأن مثار النقع فوق رؤس
الخ والى هذا أشار بقول
(وكلما بعد الوجه دق وحس
وقد يتصرف في القريب
المبتذل بما يصيره دقيقا
حسنا) فيلتحق بالغريب
كقوله

لم تلق هذا الوجه شمس نه
الا بوجه ليس فيه حيا

يعني ان شمس النهار لا تقابل
وجه محبوبه الا وهي متص
بعدم الحياء اذ لو كانت تستح
ما لاقته ولا ظهرت عند
وجوده لانه أعلى منها حسن
وبهاء فتشبيه الوجه بالشم
مبتذل الا ان ذكر الحيا
وما فيه من الدقة والخف
اخرجه الى الغرابة وصا
من التشبيه المقلوب لان ق
الكلام تفيد انه أعظم شأ
من الشمس و (كقوله

فهو فعل ينبئ عن التشبيه أى لم تقابله ولم تقاربه فى الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الآخر

ان السحاب لتستحيى اذا نظرت * الى نداك فقاسته بما فيها

فان تشبيه الندا أى العطاء بما فى السحاب من المطر فى الكثرة والتلاحق قريب مبتذل الا ان الحياء اخرجه عن الابتذال (قوله يا ايها الرشا الخ) هذان البيتان من البسيط والسحر اللحاظ الشبيه بالسحر فى احراق الحشا

(قوله فهو فعل ينبئ عن التشبيه) أى يدل عليه صراحة لا كناية (قوله ان السحاب لتستحيى) بياءين وهو من البسيط آخر صدره نظرت وقوله فقاسته عطف على تستحيى لكن الانسب بالحياء الامساك فتدبر (قوله فان تشبيه الخ) علة المماثلة وقوله الا ان الحياء الخ سفينه على الشارح (قول الشارح هذا الوجه) مفعول مقدم وقوله شمس نهارنا فاعل مؤخر ولو جعل هذا الوجه فاعلا كناية عن الشمس وشمس نهارنا مفعولا كناية عن الممدوح لكان غاية فى اللطافة حيث عزل الشمس عن كونها شمس نهارنا وجعل كون المحبوب شمس النهار أمرا مقررا وقوله الا بوجه استثناء مفرغ من عموم الاحوال أى لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا متلبسة بشئ الا متلبسة بوجه ليس فيه حياء وقوله الا وهى متصفة بعدم الحياء الخ فيه تنزيل الشمس منزلة من يستحيى وقد تقرر عرفا ان الحياء لاحد أمرين اما الذنب عرفه الشخص فاستحى من الملاقاة خوف اللوم وهذا المعنى منتف عن الشمس واما لظهور قبح الشخص فى أعين الناس عند رؤيته فيصير كالعورة بالنسبة اليهم وهذا هو المتعين هنا فوجه المحبوب فاق وجه الشمس فى الحسن وزاد عليه زيادة أوجبت كون وجه الشمس بين يديه وعند ظهوره كالعورة يستحى منه صاحبه عند ظهوره وقوله وصار من التشبيه المقلوب أى الذى جعل فيه وجه الشبه فى المشبه أتم منه فى المشبه به فانه فى قوة تشبيه الشمس بالوجه عكسا للتشبيه فتأمل (قوله المصنف يا ايها الرشا) المراد منه المحبوب الجميل وأصله الظبى اذا قوى ومشى وقوله بالسحر متعلق بالمكحول والمراد المكحول باللحظ اى بالنظر بمؤخر العين الشبيه بالسحر فى ان كلا فتاك وجعل المحشى المراد من السحر اللحاظ ككتاب وهى سمة تحت العين وكسحاب مؤخرها وبعد انه أراد الثانى فان مؤخر العين بعضها والكحل غيرها فجعل السحر مستعار اللحاظ بمعنى السمة تحت العين ولو جعله للحظ كما قلنا لكان اقل كلفة وظاهر المحشى حيث قال فى احراق الحشا ان بالسحر متعلق بأحرقت ولا مانع منه لكن المتبادر ما قدمنا ويحتمل انه يشير الى انه متعلق بالمكحول مقدر مثله فى أحرقت وقد أحرقت علة لحسبك بمعنى يكفيك أى فلا تزد على هذا الصد

يا ايها الرشا المكحول ناظره
بالسحر حسبك قد أحرقت
احشائى
ن انغماسك فى النار حقق
ان
الشمس تغرب من عين الماء
ان تشبيه الجميل بالشمس
قريب مبتذل لكن لما تصرف
فيه بما ترى) من حديث
الانغماس فى النار اى الماء
العزيز الجارى (حتى انه
جعل انغماسه) اى انغماس
الجميل فى الماء دليلا على
ن الشمس) الحقيقية
تغرب فى عين من الماء)

(قوله من باب عين اليقين) ويحتمل انه من باب حق اليقين بدليل قوله حقق ان الشمس الخ ولكن عين اليقين يقال له تحقيق أيضا واعلم ان لنا علم يقين وعين يقين وحق يقين فعلم اليقين مايستفاد من الادلة كالتواتر ونحوه كعلمنا بمكة وبغداد وعين اليقين هو المشاهد قبل التمكن من معرفة أجزائه وحق اليقين هو المشاهد مع التمكن من معرفة أجزائه قال تعالى لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم ثم لترونها

فان احشائي أحرقت فلا طاقة لي على تحمل صد آخر وقوله رحمه الله تعالى حقق ان الشمس الخ فيه تلميح للآية القرآنية اعني قوله تعالى وجدها تغرب في عين حمئة كما اشار له الشارح بعد والعين الحمئة الذات الحمئة أي الطين الاسود وقرا ابن عامر وحمزة والكسائي وابو بكر حامية بمعنى حارة ويجوز أن تكون العين جامعة للوصفين فلا تنافي بين القراءتين وقد تقرر ان الشمس في السماء الرابعة ولها فلك خاص يدور بها في السماء فكيف يكون غروبها في عين حمئة واجيب بأنه تعالى لم يخبر بأن غروبها في الحقيقة في عين حمئة وانما أخبر بأن ذا القرنين وجدها وظن انها تغرب فيها حيث قال وجدها تغرب في عين حمئة فانه لما بلغ موضعا من المغرب لم يبق بعده شيء من العمارات وجد الشمس كأنها تغرب في هذه العين المظلمة وان لم يكن الامر كذلك في الواقع فجعل غروبها حقيقيا من علم اليقين غير مسلم تدبر (قول الشارح رحمه الله لانه أعلى منها حسنا وبهاء الخ) أفاد ان انغماس الشمس معلوم بالاولى بمعنى ان انغماس هذا الاعلا منها دليل على جواز انغماسها بالاولى واذا كان من الدليل كان من علم اليقين فلم يخرج عن علم اليقين الى عينه او حقه ومحل الخروج لو ادعى ان الجدول نفس الشمس حقيقة ويمكن ان حقق بمعنى دل دلالة قوية فتأمل (قوله ولكن عين اليقين يقال له تحقيق أيضا) أى فيمكن أن مراد الشارح من عين اليقين حقه أو مراده انه خرج من علم اليقين المستند لدليل غير المشاهدة الى المستند لها اعم من أن تكون اجمالية وهو عين اليقين أو تفصيلية وهو حق اليقين على ما فيه فتنبه (قوله مايستفاد من الادلة) أى نقلية كما في تمثيله أو عقلية كما في علمنا بوجود البارى تعالى (قوله وعين اليقين هو المشاهد) أى هو علم المشاهد المستفاد من المشاهدة قبل التمكن من معرفة اجزاء ذلك المشاهد كما في معاينة الجنة قبل التلبس بما فيها (قوله قال الله تعالى لو تعلمون علم اليقين الخ) في البيضاوى (لو تعلمون علم اليقين) أى لو تعلمون ما بين ايديكم علم الامر اليقين اى كعلمكم ما تستيقنونه لشغلكم ذلك عن غيره أو لفعلتم ما لا يوصف ولا يكتنه فحذف الجواب للتفخيم ولا يجوز أن يكون قوله (لترون الجحيم) جوابا لانه

لانه أعلى منها حسنا وبهاء وقد انغمس في الماء فلتكن هي كذلك بالاولى يعني ان قوله تعالى تغرب في عين حمئة من باب علم اليقين وانغماسه في التيار جعله من باب عين اليقين وقوله (دق) اى التشبيه (ولطف) وخرج الى الغرابة وصار من التشبيه المقلوب جواب لما

عين اليقين وقال تعالى فنزل من حميم وتصلية جحيم ان هذا لهو حق اليقين اه تقرير الشارح

محقق الوقوع بل هو جواب قسم محذوف أكد به الوعيد وأوضح به ما انذرهم منه بعد ابهامه تفخيما وقرأ ابن عامر والكسائي بضم التاء (ثم لترونها) تكرير للتأكيد والاولى اذا رأيتم من مكان بعيد والثانية اذا وردوها او المراد بالاولى المعرفة وبالثانية الابصار (عين اليقين) أي الرؤية التي هي نفس اليقين فان علم المشاهدة أعلى مراتب اليقين اه وقوله محقق الوقوع أي وجواب لو الامتناعية لا يكون كذلك والقول بانه جواب والمضارع للمضي هنا أي لو كنتم ممن يعلم علما وتحققتم وجود العذاب والعقاب وتشاهدونه خلاف الظاهر اللائق بنظم القرآن العظيم وقوله أكد به أي بالقسم فالوعيد ما تضمنه جوابه أو الضمير لما ذكر من القسم وجوابه فالوعيد ما مر وقوله منه متعلق بانذرهم بمعنى خوفهم والضمير المجرور لما وقوله بعد ابهامه أي ابهام المنذر به المحذوف وقوله أي الرؤية هي نفس اليقين اشارة الى أن العين هنا بمعنى النفس كما في جاء زيد عينه أي نفسه وقوله فان علم المشاهدة الخ تعليل لكون الرؤية نفس اليقين دون غيرها من العلوم فان الانكشاف بالرؤية والمشاهدة فوق سائر الانكشافات فهو أحق بان يكون عين اليقين اه شهاب وظاهر المحشي أن المعنى لو كنتم ممن يعلم بالدليل لعلمتم وتحققتم وجود الجحيم وتشاهدونها وعرفت انه خلاف الظاهر وان المتبادر الرؤية البصرية لا العلمية وانه لا فرق بين علم اليقين وعينه وفرق الرازي فقال ان قلت ما فائدة تخصيص الرؤية الثانية بذلك قلنا لأنهم في الرؤية الاولى رأوا لهبها لا غير وفي المرة الثانية رأوا نفس الحفرة وكيفية السقوط فيها وما فيها من الحيوانات المؤذية ورؤية ذلك وقت الحشر أي يرون لهبها وعذابها اه فليتأمل (قوله وقال الله تعالى ونزل) تحريف فان القرآن فنزل بالفاء وهو مبتدا محذوف خبره أي له نزل أي اقراء واكرام بشرب الحميم وتصلية أي احراق بالجحيم وهو تهكم به وفي البيضاوي (فنزل من حميم وتصلية جحيم) وذلك ما يجد في القبر من سموم النار ودخانها (ان هذا) أي الذي ذكر في السورة أو في شأن الفرق (لهو حق اليقين) أي حق الخبر اليقين اه وقوله ما يجد في القبر الخ حمله على عذاب القبر دون ما بعده من عذاب يوم القيامة وكذا ما قبله من الروح والريحان وابلاغ السلام كذكره في حال التوفي وعقب ذكر قبض الارواح مقترنا بالفاء في قوله فاما الخ وسموم النار حرارتها وقوله في شأن الفرق يعني أصحاب الميمنة وقسيمه وقوله حق الخبر اليقين فسره في الكشاف بالثابت من اليقين واليقين العلم الذي زال عنه اللبس كما ذكره

الزمخشري

(فصل) (قوله أصل الاستعارة الخ) قال بعضهم الاولى ان يقدمه على مبحث المجاز ان قلت اذا كان أصل الاستعارة فلم جعل له مبحث مستقل ولم يجعل مقدمة فالجواب كثرة فوائده وفروعه (قوله اذ مبنى الاستعارة على تناسى الخ) لانها لولم تكن كذلك ما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة اذ لامبالغة فى اطلاق الاسم المجرد خاليا عن معناه

الزمخشرى فى الحاقة والاضافة فيه لامية كما بينه فى الحاقة فهو كما تقول هو العالم حق العالم والمعنى كعين اليقين وهو كعين الشئ ونفسه وذكر فى تفسير قوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين انه بمعنى علم الامر اليقين أى كعلم ما تستيقنونه لانه معنى آخر يلائم ذلك المقام كذا أفاده المدقق فى الكشف يعنى أنه من اضافة العام للخاص وفيه اختلاف فقيل لامية وقيل بيانية على معنى من وقريب مما فسر به اليقين ما قيل من انه العلم الثابت بالدليل وقوله انه تفسير بحسب المعنى يعنى به انه لايشترط فيه ذلك وانما هو العلم المتيقن مطلقا وما ذكر مأخوذ من المقام وحق على ماذكره للتأكيد والمصنف البيضاوى جعل اليقين صفة الخبر المذكور فى السورة أو فى جميع القرآن والحق له معان كالحقيقة والثابت ومقابل الباطل وكلامه محتمل لهما اه شهاب وهو ينابذ المحشى فتدبر

(مطلب أصل الاستعارة التشبيه) (قوله قال بعضهم الاولى الخ) لايخفى انه لايتوقف على التشبيه الا الاستعارة فلا وجه لتقديمه على المرسل وتوسطه بين القسمين ليس على ما ينبغى (قوله فلم جعل له مبحث الخ) أى فلم لم يجعل مقدما على المجاز على انه مقدمة لامستقل فهذا مغاير لاعتراض الاولوية قبله (قوله ما كانت استعارة) أى بالمعنى الاسمى أى المستعار وقوله لان مجرد نقل الاسم اى نقل الاسم المجرد عن التشبيه المنسى وقوله لو كان استعارة أى بالمعنى المصدرى وقوله لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة أى بالمعنى الاسمى الذى هو المستعار وفى هذه الملازمة نظر فان الاستعارة لاتخلو عن التشبيه بقرينة والاعلام وان كان بعضها يستعمل بشبه لكن لابقرينة على أن فى الاستعارة استعمالا فى غير الموضوع له بخلاف الاعلام فنفى الاستعارة اللازم لنفى الادعاء لاينتج المدعى بهذا الدليل (قوله ولما كانت الاستعارة) عطف على قوله ما كانت استعارة وفيه نظر فان فى المجاز انتقالا من ملزوم الى لازم فابلغيته من كونه كدعوى الشئ ببينة وهذا لايتوقف على الادعاء وللادعاء دليل آخر وهو انه لولاه لما امتنع استعارة الاعلام أفاده فى الاطول وقال شيخنا لاتتأتى الدعوى بالبينة فى الاستعارة الا بالادعاء كان يقول رأيت أسدا معناه رأيت شجاعا الانى

(فصل)

(أصل الاستعارة) التصريحية والمكنية وأصل الشئ ما بنى الشئ عليه (التشبيه) خبر قوله أصل فالاستعارة متفرعة عنه (لانه اذا حذف منه) أى من التشبيه (ماعدا المشبه به) بان حذف المشبه والاداة والوجه نحو رأيت أسدا (صار استعارة تصريحية واذا حذف ماعدا المشبه) بان حذف المشبه به والوجه والاداة نحو اظفار المنية نشبت بفلان (صار استعارة بالكناية على ما تقدم) من اعتبار العلاقة والقرينة وذكر لازم المشبه به فى المكنية (و) لكن (لايسمى حينئذ) اى حين اذ صار استعارة (تشبيها اذ مبنى الاستعارة) اى لان الاستعارة مبنية بعد اعتبار التشبيه (على تناسى التشبيه) أى على كون التشبيه صار نسيا منسيا بادعاء ان المشبه صار من جنس المشبه به

(مطلب أصل الاستعارة التشبيه)

ولما صح انه يقال لمن قال رأيت أسدا ورأى زيدا انه جعله أسدا كما لا يقال لمن سمى ولده أسدا انه جعله أسدا (قوله ولهذا صح) أى ولان مبنى الاستعارة على ادعاء ان المشبه من افراد المشبه به صح الخ (قوله فى قوله) أى قول أبى الفضل محمد بن الحسين بن العميد فى غلام حسن قام على رأسه يظلله وهذان البيتان من بحر المنسرح وقريب من معنى البيتين ما حكى ان ابن المعتمد بن عباد جلس يوما وبين يديه جارية تسقيه قهوة فخطف البرق فارتاعت فقال ابن السريع

روعها البرق وفى كفها * برق من القهوة لماع

عجبت منها وهى شمس الضحى * كيف من الانوار ترتاع

وما حكى ايضا ان سيما التركى غلام المعتصم كان أحسن تركى على وجه الارض فى وقته وكان المعتصم لا يكاد يفارقه ولا يصبر عنه محبة له فاتفق ان المعتصم دعا أخاه المأمون ذات يوم الى داره فأجلسه فى بيت

رأيت أسدا وقولك لانى رأيت أسدا لا يصح دليلا الا بالادعاء اه وفيه تأمل (قوله ولما صح انه يقال الخ) عطف على ما كانت استعارة فى السعد تعليله بان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشئ حتى لا تقول جعلته أميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة اه ولا يخفى عليك ان القرينة بمنعها ارادة المعنى الحقيقى مسوغة لذلك فتدبر (قول الشارح تظللنى) جملة حالية ومن الشمس متعلق به مضمنا معنى تمنعنى ولذا عدى بمن ونفس فاعل قامت ولذا أنث وان كان القائم غلاما ومن نفسى بالاضافة الى ياء المتكلم أو بتنكير نفس واشباع كسرته أى من كل نفس اه أطول وثبوت الياء خطا يضعف الثانى فان كتابة حرف الاشباع غير معلومة وقامت تظللنى الثانية مثل قامت تظللنى الاولى للتوكيد تلذذا ومن عجب خبر مقدم وشمس مبتدأ مؤخر وتظللنى صفته (قوله من بحر المنسرح) أجزاؤه مستفعلن مفعولات مفتعلن وقدمنا أنه من الكامل فلا تغفل (قوله تسقيه قهوة) أى خمرة وقوله فخطف البرق يقال خطف به أى ذهب به يكاد البرق يخطف أبصارهم يكاد سنا برقه يذهب بالابصار والظاهر أن المراد هنا لمع النور المسمى بالبرق وخطف من باب سمع كثير ومن باب ضرب قليل وقوله فارتاعت أى انزعجت وخافت فقوله روعها بتشديد الواو بمعنى ازعجها وقوله برق من القهوة المراد منه فقاقيع الخمرة وضياؤها وقوله عجبت منها وهى شمس الضحى ليس فيه استعارة على رأى الجمهور اذ المشبه موجود مع المشبه به فان الشمس خبر عن هى كما لا يخفى وان صح استعارة على مذهب السعد فى زيد أسد بخلاف بيتى الشارح كما هو سياقه ولذا قال المحشى وقريب من معنى البيتين

فتدبر

ـه ذا صح التعجب فى قوله
ـمت تظللنى من الشمس
ـس أعز على من نفسى
ـمت تظللنى ومن عجب
ـس تظللنى من الشمس

على سقفه جامات فوقع ضوء الشمس من وراء تلك الجامات على وجهه فأصاح لأحمد بن محمد اليزيدي فقال انظر وبالك الى ضوء الشمس في وجهه سيما أرأيت أحسن من هذا قط وقد قلت

قد طلعت شمس على شمس * وزالت الوحشة بالانس

قد كنت أشنا الشمس من قبل ذا * فصرت أرتاح الى الشمس

(قوله في قوله لا تعجبوا الخ) اى قول أبي الحسن بن ابي طباطبا العلوي الحسيني وهذا البيت من بحر المنسرح أيضا والغلالة هي شعار يلبس تحت الدروع وهو المسمى الآن بالسديري وأهل المغرب تسميه مسدودا وأهل مصر تسميه بالزرائر وبلى الغلالة ذوبانها اه تقرير الشارح

فتدبر (قوله على سقفه جامات) اى فوق سقفه أو في سقفه جامات جمع جام قيل المراد به النور المسمى بالمقف المحلى بألوان القزاز وهو المتبادر هنا وفي القاموس الجام اناء من فضة (قوله وبالك) يكون للترحم بقوله وقد قلت الظاهر انه المعتصم وقوله وزالت الوحشة اى انتفت الوحشة ضد الانس بوجود عندها وهو الانس اى انتفت وحشة الشمس الحاصلة لها من انفرادها بمؤاخاتها الشمس أخرى هي وجهه سيما وقوله أشنا بقلب الهمزة الفا معناه أبغض وقوله أرتاح معناه أحب كما هو مقتضى المقابلة (قول الشارح لا تعجبوا من بلى غلالته) اى من تسارع بلاها وفسادها والغلالة شعار من كتان يلبس تحت الثوب ضيق الكمين كالقميص والشعار ما يلي الجسد وظاهر قول المحشي وهو المسمى الآن السديري الخ انه الذي يلبس فوق القميص ويلبس مرادا كما تعرفه وقوله قد زر ازراره اى شد ازراره لأن الزر شد الازرار وقال السعد لا يقال القمر في البيت ليس استعارة لان المشبه مذكور وهو الضمير في غلالته وأزراره لانا نقول لا نسلم ان الذكر هنا على الوجه الذي ينافي الاستعارة كما في قولنا سيف زيد في يد أسد فان تعريف الاستعارة صادق على ذلك اه فتدبر وقوله رحمه الله لما كان لتعجبه الخ فيه نظر لانه يجوز ان يكون التعجب من استخدامه من بلغ في الحسن درجة الشمس أو من انقياده له وخدمته له اه أطول لكن الظاهر من العبارة أن التعجب من كون المظلل شمسا والمظلل منه كذلك وقوله رحمه الله ولولا انه ادعى أن محبوبه من أفراد القمر الخ يعني أنه استعار القمر لصاحب الغلالة بعد ان جعله نفس القمر فنهى عن التعجب من سرعة بلاها لما تقرر من أن ثياب الكتان يتسارع اليها البلى عند بروزها للقمر ومباشرة ضوئه لها فسبب النهي ادعاء أن محبوبه دخل في جنس القمر وهو لا يتعجب من سرعة بلى ما يباشره فلولا أنه ادعى انه نفس القمر لم يكن للنهي عن التعجب معنى لان من جملة ما يتعجب منه بلى غلالة الانسان الجميل قبل

والنهي عنه في قوله
لا تعجبوا من بلى غلالته
قد زر ازراره على ا
فلولا انه ادعى ان ذلك
الجميل من أفراد الـ
الحقيقية لما كان
معنى اذ لا عجب في
انسان جميل الصورة
غيره ولولا انه ادع
محبوبه من افراد الـ
حقيقة لما كان النهي
التعجب معنى اذ الغلا
يسرع اليها البلى لا
ملابسة القمر الحقيـ
لا بسبب ملابسة ا
كالقمر في الحسن

هي لفظ أريد به لازم
ناه) خرجت الحقيقة
مع جواز ارادة المعنى)
لحقيقي (معه) أي مع ذلك
لازم كلفظ طويل النجاد
مرادبه طول القامة مع
جواز ارادة حقيقته من
يل النجاد أيضا خرج المجاز
لا يصح ارادة المعنى
حقيقي لقرينة المانعة منه
فهي) أي الكناية (تخالف
جاز من جهة جواز ارادة
معنى الحقيقي مع ارادة
زمه) كارادة طول النجاد
ع ارادة طول القامة بخلاف
لمجاز وتوافقه من جهة ان
لانتقال فيهما من الملزوم
ى اللازم كما في المجاز وانما
ل مع جواز ارادة الخ لان
مدار على جواز الارادة
ذكورة لا على الارادة
الفعل اذ كثيرا ما تخلو
الكناية عن ارادة المعنى
حقيقي للقطع بصحة قولنا
لان طويل النجاد ومهزول
فصيل وان لم يكن له نجاد
فصيل واعلم ان المطلوب
اما صفة من الصفات
جود والكرم والبخل
علم والحلم والجبن
الشجاعة والطول والقصر
ذلك وهو ضربان

(قوله اذا تركت التصريح به) هو الخفاء وهو غير مناف اقول بعضهم الكناية لغة الخفاء (قوله خرجت الحقيقة الخ) فان المراد فيها نفس المعنى لا لازمه وقوله خرج المجاز الخ تقدم ما في ذلك (قوله وتوافقه من جهة الخ) أي خلافا لما قاله السكاكي من أنهما مفترقان في ذلك وان الانتقال فيها من اللازم الى الملزوم (قوله كما في المجاز) تصريح بما علم من قوله وتوافقه الخ (قوله اذ كثيرا ما تخلو الخ) ان قلت حينئذ

أوان بلا ها المعتاد {مطلب الكناية} (قول المصنف رحمه الله وأما الكناية الخ) اعلم ان للبيانيين في الكناية طريقين الاول انها اللفظ المستعمل في معناه الحقيقي لينتقل منه الى لازمه كقولنا طويل النجاد مستعملا في طول حمائل السيف لكن لا لذاته بل لاجل أن ينتقل منه للازمه وهو طول القامة وعلى هذا فهي حقيقة لان اللفظ لم يستعمل الا في معناه الحقيقي وان كان القصد منه لازمه والثاني انها اللفظ المستعمل في لازم معناه مع جواز ارادة معناه الحقيقي كاطلاق طويل النجاد مرادا منه طول القامة فقط وطول القامة مع طول حمائل السيف وعلى هذا فليست حقيقة ولا مجازا أما الاول فلان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له وأما الثاني فلان المجاز لا يصح معه ارادة المعنى الحقيقي والمصنف جرى على الطريق الثاني وترك الطريق الاول وعبارة جمع الجوامع بشرح المحلي (الكناية لفظ استعمل في معناه مرادا منه لازم المعنى) نحو زيد طويل النجاد مرادا منه طول القامة اذ طولها لازم لطول النجاد أي حمائل السيف (فهي حقيقة) لاستعمال اللفظ في معناه وان أريد منه اللازم (فان لم يرد المعنى) باللفظ (وانما عبر بالملزوم عن اللازم فهو) أي اللفظ حينئذ (مجاز) لانه استعمل في غير معناه أي الاول (والتعريض لفظ استعمل في معناه ليلوح) بفتح الواو أي للتلويح (بغيره) كما في قوله تعالى حكاية عن الخليل عليه الصلاة والسلام بل فعله كبيرهم هذا نسب الفعل الى كبير الاصنام المتخذة آلهة كانه غضب أن تعبد الصغار معه تلويحا لقومه العابدين لها بانها لا تصلح أن تكون آلهة لما يعلمون اذا نظروا بعقولهم من عجز كبيرها عن ذلك الفعل أي كسر صغارها فضلا عن غيره والاله لا يكون عاجزا (فهو) أي التعريض (حقيقة ابدا) لان اللفظ فيه لم يستعمل في غير معناه اه وقدمنا لك نحو هذا فتنبه (قوله هو الخفاء) اي الترك الخفاء ولا يخفى أن الترك ليس عين الخفاء بل يلزمه ذلك وقوله وهو غير مناف الاولى فهو غير مناف بالتفريع وعرفت انه لازم لا عين فهو مناف الا ان قلنا بعدم التنافي من حيث اللزوم تدبر (قوله قوله خرجت الحقيقة الخ) لا حاجة للفظ الخ (قوله وان الانتقال فيها الخ) مراد السكاكي من اللازم

فقرينة (نحو زيد طويل النجاد) بقولك طويل النجاد (طول القامة) فان طول النجاد يستلزم طول الق
والانتقال من طول النجاد الى طول القامة لا يتوقف على واسطة وان كان الانتقال بواسطة فبعيد

(و)ذلك نحو (زيد مهزول
الفصيل) كناية عن كرم
فان هزال الفصيل م
يستدل به على الك
فالهزال ملزوم والكرم لا
بحسب الاعتقاد لك
الانتقال من هزال الفص
الى الكرم مما يتوقف ع
الواسطة فانه ينتقل منه ا
جوعه بعدم شربه الل
ومنه الى كثرة حلب
ومنها الى كثرة الاكلة وم
الى كثرة الضيوف ومن
المطلوب وهو الكرم (
نحو زيد (كثير الر
كناية عن كرمه) فانه
من كثرة الرماد الى
احراق الحطب تحت ا
ومن كثرة الاحراق
كثرة الطبخ ومن
الطبخ الى كثرة الاكلة
الى كثرة الضيوف وم
المطلوب وهو الكرم (
ان يكون المطلوب بها
اي اثبات امر لامر أو ن
(نحو ان السماحة والم
هي كمال الرجولية (و
اي الاعطاء (في قبة ض
على ابن الحشرج) ف
الكلام (كناية عن ث

هذه الصفات) الثلاثة (له) أي لابن الحشرج فان هذا الشاعر أراد أن يثبت هذه الصفات له ف

لا يصح ارادته لعدم وجوده فالجواب ان المراد الجواز بالنظر لذاته بقطع النظر عن الوجود الخارجي ان قلت انه قاصر على ما اذا كانت علاقة المجاز اللازمية والملزومية والجواب ان كل مجاز فيه لزوم اي ارتباط وتعلق فليس المراد اللزوم الحقيقي اه تقرير الشارح (قوله فقرينة) اى واضحة كما مثل أو خفية يتوقف الانتقال فيها على تأمل كقولك كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الصدر المفرطين مما يستدل بهما على بلاهة الرجل وهو لازم لهما بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منهما الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد (قوله ان السماحة) هو من بلاد الاعجم وهو من الكامل والقبة خيمة صغيرة يجلس فيها الملوك تعرف في عرفنا بالارية

التابع وهو الملزوم كطول النجاد بكسر النون الذى هو تابع لطول القامة فاللازم ما لم يكن ملزوما لا ينتقل منه لانه من حيث انه لازم يجوز أن يكون اعم ولا دلالة للعام على الخاص فلا يكون ذلك الا على تقدير تساويهما والسكاكى معترف بذلك فالانتقال فى كل من المجاز والكناية من الملزوم تدبر (قوله لا يصح ارادته) أى بالنظر للخارج فان ارادة المعدوم بالنظر له غير سائغة كما قال لعدم وجوده والجواب واضح (قوله ان قلت انه قاصر الخ) حقه أن يذكر فى القولة التى قبل هذه فانه وارد على قوله وتوافقه من جهة ان الانتقال من الملزوم الى اللازم وقوله والجواب حقه بالفاء اه ومن هذا الجواب قال بعضهم ان علاقات المجاز ترجع الى اللزوم أى بالمعنى الاعم (قوله وعظم الصدر) بفتح العين وسكون الظاء عطف على القفا أى وعرض عظم الصدر ويحتمل انه بكسر العين وفتح الظاء عطف على عرض أى وكبر الصدر على وجه خاص منه يعرف عرض القفا ولا يخفى ما فيه من التكلف فالمناسب وعظم الرأس (قوله وهو) أى المذكور من البلاهة لازم لهما أى لعرض القفا وعظم الصدر وفى نسخة وهو ملزوم لهما وهى محرفة وعبارة السعد وهو ملزوم لها أى البلاهة (قوله تعرف فى عرفنا بالارية) لعل ذلك عند الملوك والا فعرفنا لا يعرف ذلك (قول المصنف ان السماحة الخ) قال فى الاطول المراد بالسماحة الكرم لا الجود لئلا يكون الندى تطويلا فانه الجود اه وقال الحفيد السماحة بمعنى الندى أى الجود ثم نقل عن الطوسى ان السماحة بذل الشئ عن طيب النفس مع انه ليس بذله واجبا والندى سهولة الانفاق للمال الكثير فى امور جليلة النفع للعامة على وجه تقتضيه المصلحة والمروءة حصول رغبة صادقة فى التحلى بالافادة وبذل ما لا بد أو أزيد منه اه وقيل المروءة فى

(قوله بان يقول هذه الصفات الخ) اى او يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او يسمح ابن الحشرج (قوله ومن ذلك قولهم الخ) اى وليس من باب كثير الرماد (خاتمة) تقدم لنا أن المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقى فى الكناية

العرف سعة الاحسان بالاموال وغيرها كالجاه والعفو عن الجنايات وعند الفقهاء تخلق الشخص بخلق أمثاله وقوله رحمه الله تعالى هى كمال الرجولية بفتح الراء وضمها كما فى القاموس ويتبادر أن الرجولية لا تثبت للمرأة فلا تثبت لها المروءة والوجه ثبوتها لها أيضا وأجيب بان المراد بالرجولية الانسانية على أنه يقال لها رجلة كما يقال رجل كما أفاده سم وقوله رحمه الله اذا أثبت الشئ أى الوصف الذى لا يقوم بنفسه بل يجب قيامه بمحل وقوله فقد أثبته له أى لتعين انه محل ذلك الشئ لعدم مشاركة الغير له فى مكانه وحيزه وفى الاطول ولهذا أى ثبوت الصفات فى المكان تبعا كان من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات فى المكان لامتنع ارادة الحقيقة ولم يكن كناية بل مجازا ونحن نقول لا يبعد ان يجعل كون هذه الصفات فى قبة ضربت على ابن الحشرج كناية عن كونها عينه حيث جعلت فى مكانه والمتبادر من الكون فى المكان الكون بالذات ولا يكون فى مكان الرجل بالذات الا نفسه فكانه قيل ابن الحشرج هو السماحة والمروءة والندى اه واشتهر على ما أشار له المحشى فى الخاتمة ان المراد بكون الكناية يجوز فيها ارادة المعنى الحقيقى انها من حيث كونها كناية أى لفظا مستعملا فى غير ما وضع له لعلاقة وقرينة غير مانعة لا تنافى ارادة المعنى الحقيقى وان امتنع ارادته لامر خارج كالاستحالة والقرينة هنا مقام المدح لا الاستحالة ثم ان المصنف لم يذكر العلاقة لان التعبير باللازم فى قوله أو بديه لازم معناه يغنى عنه وبقى عليه ذكر القرينة (قول الشارح رحمه الله ومن ذلك قولهم الخ) بيانه انه أراد بقرينة المدح ثبوت المجد والكرم للممدوح وللبلاغة ترك التصريح به وكنى عنه بجعلهما حاصلين بين الثوبين أو البردين ومن المعلوم أن حصولهما بينهما لا يكون بدون موصوف وليس هو الا ما بين الثوبين أو البردين فأفاد الثبوت للموصوف بطريق الكناية فالمطلوب ثبوت المجد والكرم للممدوح لا هما لذكرهما فالكناية هنا مما طلب به النسبة ولا يقال انها من باب طويل نجاده لان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه لانا نقول ان اسناد طويل الى النجاد صريح فى اثبات الطول للنجاد وطوله قائم مقام طول القامة فاضافة النجاد الى ضمير زيد كالصريحة فى اثبات طول القامة له وليس فى قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن الصراحة فليست اضافة

ى يقول هذه الصفات ثبتت
ن الحشرج مثلا الى
كناية بان جعلها فى قبة
روبة عليه لانه اذا اثبت
ى فى مكان الرجل وحيزه
ا أثبته له ومن ذلك قولهم
ـد بين ثوبيه والكرم
ن برديه حيث ترك
صريح بثبوت المجد
كرم الى الكناية عن
بان جعل ماذكر بين
يه وبرديه ولله الحمد على
تداء والاختتام والصلاة
لام على خاتم أنبياء الله
رام عليهم وعلى آلهم
لاة والسلام

من حيث ذاتها لكن قد يمنع ذلك بواسطة خصوص المادة كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير انه من باب الكناية كما في قولهم مثلك لا يبخل لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون بلغت أترابه يريدون بلوغه وقولنا ليس كالله شيء وقولنا ليس كمثله شيء عبارتان متقاربتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته

التوبيس الى الضمير كالصريح في اثبات المجد لمن يعود اليه الضمير ومن هنا تعرف قول المحشي وليس من باب كثير الرماد ولو قال وليس من باب كثير رماده لكان أشبه (قوله من حيث ذاتها) مرتبط بجواز الارادة أي من حيث انها كناية أي لفظ مستعمل الى آخر ما قدمنا وقوله لكن قد يمنع ذلك أي الجواز والاولى وقد يمنع ذلك وقوله بواسطة خصوص المادة أي بواسطة وصف خصوص المادة أي وصف في المادة الخاصة كالاستحالة في الآية فان قرينة مقام المدح فيها لا تمنع الحقيقة ويمنعها أمر آخر خارج عن حقيقة الكناية من حيث انه لم ينصب قرينة وهو الاستحالة فتدبر (قوله انه من باب الكناية) مفعول ذكر وفي المطول والاحسن أن لا تجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان أحدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما تقول ليس لاخي زيد أخ فأخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخ زيد من أخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أي ليس لزيد أخ اذ لو كان له أخ لكان لذلك الاخ أخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذا التقدير أنه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو في المحشي والفرق بين الوجهين أن الاول مبناه اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود مثل المثل ليكون نفي اللازم كناية عن نفي الملزوم من غير احتياج الى ملاحظة أن حكم الامثال واحد ويجري في النفي دون الاثبات فان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم ولا يلزم من اثبات اللازم اثبات الملزوم الخاص بخلاف الوجه الثاني فان مبناه ان حكم المتماثلين واحد والا لم يكونا متماثلين ولا يحتاج الى اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود مثل المثل ويجري في النفي والاثبات كما في بلغت أترابه جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق أي أقرانه في السن بان يكون ابتداء ولادة الجميع زمانه واحد وتحقيق المقام يزيد عن هذه الرسالة وحقه رسالة مستقلة (قوله اذا نفوه) أي البخل (قوله متقاربان على معنى واحد الخ) عبارة السعد متعاقبان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته لا فرق بينهما الا ما تعطيه الكناية من المبالغة

لا ما تعطيه الكناية من المبالغة ولا يخفى هنا امتناع ارادة الحقيقي وهو نفي المماثلة عمن هو مماثله وعلى أخص أحواله اه كلام السعد وبعضهم يجعل الآية ليس فيها كناية بل يجعل فيها مجاز الزيادة في الكاف وبعضهم يريد من المثل الصفة والكاف بمعنى مثل فيصير المعنى ليس مثل صفاته شيء وبعضهم يجعل مثل بمعنى الذات والاضافة بيانية والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآ والحمد لله أولا وآخرا وباطنا وظاهرا وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النـ وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين ﴿قال المؤ رحمه الله تعالى وقد تم تسويدها في مدفن الامام الحسين رضي الله تعالى صبيحة يوم السبت التاسع والعشرين من رجب المحرم سنة ١٢١٩ ألف وما وتسعة عشر من هجرة من له العز والشرف صلى الله عليه وسلم

(قوله لا ما تعطيه) عطف على نفي المماثلة وفي نسخة الا ما تعطيه وعرفت عبارة السعد (قوله ولا يخفى هنا امتناع ارادة الحقيقي) أي لاستحالة ثبوت مماثلته وذلك مبني على أن السلب عن أمر يستلزم وجوده لكن المرضي ان السلـ لا يستلزم وجود المسلوب عنه فتدبر (قوله مجاز الزيادة في الكاف) وقيل الز مثل لان الزيادة نشأت منه ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف انسب و القول بزيادة مثل يؤدي الى دخول الكاف على الضمير والى الحاجة الى متعلق للجار أفاده في الاطول (قوله والاضافة بيانية) جرى على أن البيان للبيان رديفان والاولى للبيان وأشار بذلك الى أن القصد من تعليق مجرد البيان في علم البيان وصلى الله وسلم على سيدنا محمد كلما مر مكان وعلى آله وصحبه ما بان بيان أو تبيان ﴿وكانت﴾ نهاية سير القلم في ميدان هذا التعبير وغاية احجامه عن السعي في تنميق هذا التقرير في خواتيم شهر رمضان المعظم تاسع شهور عام تسعة وتسعين بعد مائتين وألف من هجرة النبي الاعظم صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه وعترته وتابعيه وجميع احزابه

﴿يقول مصححه الراجي من الله غفر المساوي السيد حماد الفيومي الحماوي﴾

حمدا لمن جعل البيان معيارا لثواقب الاذهان وصلاة وسلاما على سيدنا محمد أفضل مرسل بهاز مجاز الوصول لساحة الكريم المنان وعلى آله ذوي العرفان وأصحابه الائمة الأعيان ﴿وبعد﴾ فقد تم بمعونة مفيض الاحسان طبع تقرير حاشية الصاوي على رسالة الدردير المسماة بتحفة الاخوان للعالم النحرير العلامة الشيخ علي البولاقي ذي الفؤاد المنير بالمطبعة العامرة الشرفية التي مركزها في مصر خان أبي طاقيه مبالغا في تصحيحه وتهذيبه وتنقيحه ووافقت نهاية الطبع أوائل ثانية الجماديين من عام ١٣٠٥ من هجرة سيد الثقلين صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه وعترته وتابعيه وحزبه